

سلسلة منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
العدد: 08 السداسي الأول 2020
ISBN 9931-9460

أعمال الملتقى الوطني

الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية وإشكالية مجابهة المخططات الفرنسية
جامعة المسيلة يومي: 15-16 ديسمبر 2019

بالتنسيق مع الوكالة الموضوعاتية للبحث في العلوم الاجتماعية والانسانية والمركز
الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 . وزارة المجاهدين



الجزء الأول

تنسيق وإشراف

أ.د/ عبد الله مقلاتي
أ.د/ عمر بوضرية
أ.د/ حميدي أبو بكر الصديق
أ.د/ بيرم كمال

المدير الشرفي للسلسلة

أ. د / كمال بداري مدير الجامعة

مدير السلسلة

أ. د / عبد الله مقلاتي

المراجعة اللغوية

أ. د / عبد الحميد عمران

التصميم والإعداد التقني

أ / الطاهر خالد

اللجنة العلمية الاستشارية للسلسلة

الجامعة	الأستاذ	الجامعة	الأستاذ
جامعة المسيلة	أ.د/ عيسى بن قبي	جامعة المسيلة	أ.د/ عمر بوضرية
جامعة المسيلة	أ.د/ أبو بكر الصديق حميدي	جامعة المسيلة	أ. د صالح لميش
جامعة المسيلة	د/ منى صالح	جامعة المسيلة	أ. د/ عبد الكامل جويبة
جامعة المسيلة	د/ حسين محمد الشريف	جامعة المسيلة	أ. د/ محمد يعيش
جامعة المسيلة	د/ عبد السلام همال	جامعة المسيلة	أ. د/ أحمد مسعود سيد علي
جامعة المسيلة	د/ فتح الدين بن أزواو	جامعة المسيلة	أ. د/ محمد السعيد قاصري
جامعة المسيلة	د/ محمود بوكسية	جامعة المسيلة	أ.د/ كمال بيرم
جامعة المسيلة	د/ مصطفى عبيد	جامعة المسيلة	أ.د/ الطاهر بونابي

حقوق الطبع محفوظة

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة -

حي إشبيلية، ص ب 190 ولاية المسيلة-الجزائر

البريد الإلكتروني: revuehalgint@gmail.com

الموقع على الإنترنت: virtuelcampus.univ-msila.dz/terra2

الموقع على الفيسبوك: <https://www.facebook.com/profile.php>

رقم الإيداع القانوني: السداسي الأول 2020

ISBN: 978-9931-9460-7-6



ورقة الملتقى الوطني

الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية وإشكالية مجابهة المخططات الفرنسية

التعريف بموضوع الملتقى وإشكاليته:

حظي التاريخ العسكري للثورة التحريرية باهتمام بعض الباحثين، ولكن هذا الاهتمام يظل منصبا على الشكل لا الجوهر، فهذا التاريخ الذي هو تخصص قائم بذاته لا يعني مجرد جرد للمعارك وتسجيل للوقائع الحربية فحسب، بل هو وضعها في سياقها التاريخي، وتبيان أهميتها في توازنات الحرب التحريرية، وتوضيح لإستراتيجيتها العامة، ومؤسف أن لا نجد أبحاثا ودراسات تتناول هذا الجانب الهام من تاريخ ثورتنا بالبحث والتقصي.

وإن التاريخ العسكري للثورة وخاصة إستراتيجيتها العسكرية في المجابهة العسكرية والمعارك مجال خصب للبحث، إذ مثلت المواجهة العسكرية خلال ثورة التحرير الكبرى المحك الأساسي لصراع القوتين الوطنية والاستعمارية، وكان لأسلوب وإستراتيجية العمل العسكري الدور الحاسم في إثبات الذات وتحقيق الانتصار على الخصم وانتزاع الحق في الاستقلال.

وعبر مراحل الثورة المختلفة تطورت إستراتيجية الكفاح العسكري بشكل مطرد، ففي البداية كانت حرب العصابات إستراتيجية بسيطة وفعالة، ثم وقع تنظيم العمل الفدائي الذي حقق انتصارات باهرة بدء بمعركة الجزائر، وكذا تنظيم جيش التحرير الوطني في الولايات والحدود الشرقية والغربية، ونهضت وزارة الحربية بمخططات وإستراتيجيات من أجل النقلة النوعية في أساليب ومخططات الحرب، وفي عهد الجنرال ديقول ومخطط شال تكيفت إستراتيجية الثورة من أجل مجابهة السياسة الفرنسية ومخططاتها العسكرية

الشرسة، وتدل الوقائع المسجلة في الولايات وتقارير هيئة الأركان العامة ووزارة الحربية عن حجم القدرات الإستراتيجية الكبرى التي سجلتها الثورة الجزائرية، وخاصة من جهة تطور التعداد البشري لجيش التحرير الوطني وتنوع أسلحته وفعالية مصالحه كالاستخبارات والتموين والاتصالات والتدريب. وفي هذا الملتقى نحاول اعتمادا على المصادر الوطنية والفرنسية الإجابة عن أهم الإشكاليات التي يطرحها موضوع تطور الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية في مجابهة المخططات الفرنسية، ونحدد الإشكالية الرئيسية في السؤال الآتي: ما هي مقومات نجاح وتطور الإستراتيجية العسكري للثورة الجزائرية، وما حجم إمكانياتها، وهل حققت نجاحا في مجابهة المخططات الفرنسية العسكرية؟

أهداف الملتقى:

يندرج هذا الملتقى ضمن أهداف مشروع المؤسسة لجامعة المسيلة في شقيها العلمي والبيداغوجي، وتهدف بحوث الملتقى بكل موضوعية للإجابة عن الإشكاليات المطروحة، وتناول قضايا الموضوع بالبحث والنقاش، وكل ذلك يسهم في تدوين جانب مهم من تاريخ الثورة الجزائرية، ومن الأهداف المسطرة للملتقى نذكر:

- . المساهمة في كتابة تاريخ الثورة التحريرية وهي مهمة شاقة تتطلب تضافر جهود الباحثين داخل الوطن وخارجه.
- . معالجة الكثير من الإشكاليات المتعلقة بتطور الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية وبالأهداف التي حققتها.

. توضيح مختلف الأبعاد الإستراتيجية لكفاح الثورة العسكري وبيان أهميتها في إنجاح الثورة.

. الاستفادة من نقاط القوة في الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية باعتباره مشثلة ومدرسة استفادت منها كبرى المدارس العسكرية الغربية.
. توجيه اهتمام الباحثين إلى حقل مهم من الدراسات الخاصة بالنشاط العسكري للثورة الجزائرية.

محاور الملتقى:

المحور الأول: تنظيم وتخطيط الإستراتيجية العسكرية للثورة في مرحلة انطلاقها.

المحور الثاني: تطور النشاط العسكري ونضج العقيدة العسكرية للثورة الجزائرية.

المحور الثالث: حرب العصابات والعمل الفدائي وتأثيرهما على إفشال المخططات العسكرية الفرنسية.

المحور الرابع: حرب المواقع على الحدود وأهميتها العسكرية.

المحور الخامس: مخططات التصدي للمشاريع الفرنسية العسكرية قبل عام.

المحور السادس: إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مجابهة مخطط شال العسكري.

المحور السابع: نجاحات إستراتيجية الثورة من خلال معاركها الكبرى/ نماذج.

المحور الثامن: نجاحات إستراتيجية الثورة من خلال التصدي للحرب النفسية.

المحور التاسع: نجاحات إستراتيجية الثورة من خلال مصالحها العسكرية، الاتصالات والاستخبارات والتموين والتدريب.

المحور العاشر: صناع إستراتيجية الثورة العسكرية من قادة الولايات وجيش الحدود وهيئة الأركان العامة.

المحور الحادي عشر: دراسة وثائق وتقارير ونصوص التاريخ العسكري للثورة الجزائرية.

الهيئة المنظمة:

الرئيس الشرفي للملتقى: أ. د/ كمال بداري مدير الجامعة.

مدير الملتقى: أ. د/ عبد الله مقلاتي مدير المخبر.

رئيس الملتقى: د/ فتح الدين بن أزواو.

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: د/ حسين محمد الشريف.

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى د/ خليفي عبد القادر.

كلمة مدير المخبر

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين
السيد مدير الجامعة المحترم، السيد عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي، السيد رئيس المجلس العلمي للمركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السادة الأساتذة القاديين من مختلف جامعات الوطن، أبناءنا الطلبة والطالبات، الأكرام، نرحب بكم جميعا في رحاب هذا الملتقى العلمي الذي يستعرض بالتحليل والنقاش موضوعا مهما من تاريخ ثورتنا المجيدة.

إن التاريخ العسكري للثورة الجزائرية والاستراتيجية التي انتهجها جيش التحرير الوطني في مواجهة مختلف المخططات الفرنسية من بين الموضوعات الرئيسية للبحث التاريخي، والتي وقع اختيارها موضوعا للدراسة والبحث. وقد حظي الملتقى باهتمام الباحثين الذين قدموا عشرات المساهمات العلمية، وقد بذلت اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية جهودا مضيئة في التحضير للملتقى وإنجاحه، وفي إطار معالجة الإشكاليات العلمية الدقيقة والهامة في تاريخ ثورتنا المجيدة.

وينعقد هذا الملتقى في ظروف دقيقة يعيشها وطننا، حيث تجذب المؤسسة العسكرية الأنظار بمواقفها الشهمة من رعاية الحراك المبارك، وحماية الوطن والحفاظ على استقراره، ما يؤكد التزام الجيش الوطني الشعبي وتشعبه بالقيم والمبادئ النوفمبرية.

إن هذا الملتقى يندرج ضمن استراتيجية المخبر البحثية في الحفاظ على الذاكرة الوطنية وكتابة تاريخ الثورة التحريرية، وذلك ضمن مشروع المؤسسة الذي سطرته جامعتنا، وقد حرصنا فيه على الانفتاح على الفضاء الخارجي، من خلال

اشراك مؤسسات وزارة المجاهدين، وخاصة المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، وهو من أكبر مراكز البحث التاريخية في الجزائر، ويرسي شراكة واسعة مع وزارة التعليم العالي وجامعات الوطن.

وخلال يومي الملتقى يحاول الباحثون طرح موضوعات محاور الملتقى المتنوعة، ومعالجة اشكالية الموضوع، وخاصة ما تعلق بتطور استراتيجية جيش التحرير الوطني عبر مختلف مراحل الثورة، وأسلوبها المنتهج ومخططاتها في مجابهة مختلف السياسات الفرنسية المدنية منها والعسكرية؟

وقد سهرت هيئة الملتقى على انجاحه، ونشيد هنا بجهود رئيس الملتقى الدكتور فتح الدين بن أزواو، وبجهود أعضاء اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية، وأخص منهم الأستاذ الدكتور عمر بوضربة والاستاذ الدكتور حميدي أبو بكر الصديق، كما أنوه بجهود السادة رؤساء فرق المخبر، وطلبة الدكتوراه على تعاونهم وسهرهم على إنجاح الملتقى.

وفي الأخير لا يفوتني التقدم بالشكر للسيد مدير الجامعة والسيد عميد الكلية على تشجيعهم ورعايتهم لنشاطات المخبر، وفي الختام نتمنى النجاح لملتقانا ونعيد الترحيب بجميع ضيوفنا، وخاصة القادمين من مختلف الجامعات الوطنية، ونأمل أن نكون قد وفقنا في أعمالنا بكتابة صفحة مهمة من تاريخ وطننا المفدى.

الأستاذ الدكتور: عبد الله مقلاتي

تؤارب المقاومة الشعبية المسلحة في الجزائر بين 1830 و1916 مصدر نجاح وتعزيز

للعقيدة العسكرية لدى جيش التحرير الوطني

**The experiences of the armed popular resistance in
Algeria between 1830 and 1916 are a source of
success and reinforcement of the military doctrine of
the National Liberation Army**

كهد / فاتح بلعمري

جامعة محمد بوضيف بالمسيلة

belamrifateh@yahoo.com

الملخص:

لقد ألهمت المقاومة الشعبية المسلحة التي وقعت في الجزائر بين 1830 و1916 العقيدة العسكرية لدى أفراد جيش التحرير الوطني بضرورة استكمال مسيرة النضال حتى تحقيق النصر المؤزر، وإن طال أمده، فأمدته بالعديد من التجارب والخبرات لكي يكمل الطريق نحو الحرية والاستقلال. إن عقيدة الإيمان بالقضية كانت واحدة في كامل مراحل المقاومة الجزائرية، لكن الطرق تنوعت، وأن الفكرة على التحرر أيضا كانت واحدة، لكن كيفية الوصول إليها اختلفت وتعددت، وأن الإصرار على تحقيق الهدف المنشود (الاستقلال) كان واحدا، بيد أن الوسائل والإمكانات تباينت، وهذا ما ينطبق على المقاومة المسلحة قبل 1916، ونضال جيش التحرير الوطني بعد 1954، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت المقاومة الشعبية المسلحة في الجزائر من 1830 إلى 1916 في تغذية الروح العسكرية عند أفراد جيش التحرير الوطني؟

- ما هي الجذور التاريخية للعقيدة العسكرية عند أفراد جيش التحرير الوطني انطلاقا من المقاومة الشعبية المسلحة؟

- هل استفاد عناصر جيش التحرير الوطني من تجارب المقاومة الشعبية في تحقيق الانتصار وتنمية العقيدة العسكرية لديهم؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أدرجنا عناصر معينة دقيقة تبين تجارب المقاومة الشعبية التي كانت مصدر نجاح وتعزيز للعقيدة العسكرية لدى جيش التحرير الوطني وهي: العامل الزمني، العامل الجغرافي، التكتيك العسكري، التنسيق والتواصل بين القيادات، الدعم الخارجي، التأقلم مع الأوضاع والظروف، ومميزات القيادة...

لقد ألهمت المقاومة الشعبية المسلحة التي وقعت في الجزائر بين 1830 و1916 العقيدة العسكرية لدى أفراد جيش التحرير الوطني بضرورة استكمال مسيرة النضال حتى تحقيق النصر المؤزر، وإن طال أمده، فأمدته بالعديد من التجارب والخبرات لكي يكمل الطريق نحو الحرية والاستقلال.

إن عقيدة الإيمان بالقضية كانت واحدة في كامل مراحل المقاومة الجزائرية، لكن الطرق تنوعت، وأن الفكرة على التحرر أيضا كانت واحدة، لكن كيفية الوصول إليها اختلفت وتعددت، وأن الإصرار على تحقيق الهدف المنشود (الاستقلال) كان واحدا، بيد أن الوسائل والإمكانات تباينت، وهذا ما ينطبق على المقاومة المسلحة قبل 1916، ونضال جيش التحرير الوطني بعد 1954، ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى ساهمت المقاومة الشعبية المسلحة في الجزائر من 1830 إلى 1916 في تغذية الروح العسكرية عند أفراد جيش التحرير الوطني؟
 - ما هي الجذور التاريخية للعقيدة العسكرية عند أفراد جيش التحرير الوطني انطلاقاً من المقاومة الشعبية المسلحة؟

- هل استفاد عناصر جيش التحرير الوطني من تجارب المقاومة الشعبية في تحقيق الانتصار وتنمية العقيدة العسكرية لديهم؟

وللإجابة على هذه التساؤلات أدرجنا عناصر معينة دقيقة تبين تجارب المقاومة الشعبية التي كانت مصدر نجاح وتعزيز للعقيدة العسكرية لدى جيش التحرير الوطني وهي: العامل الزمني، العامل الجغرافي، التكتيك العسكري، التنسيق والتواصل بين القيادات، الدعم الخارجي، التأقلم مع الأوضاع والظروف، ومميزات القيادة...

مقاومة الشعب الجزائري للاستعمار الفرنسي ملحمة بطولية أصيلة أصالة هذا الشعب العريق، الذي دافع عن هويته وأرضه بكل ما أوتي من وسائل وقوة طيلة التواجد الاستعماري الغاشم على أرضه من 1830 إلى 1962. ويبدو أن الشعب الجزائري عرف العديد من الطرق والوسائل لتحقيق الحرية والانعقاد، فجرب تارة الثورات المسلحة، وتارة أخرى النضال السياسي، وزواج بين الأسلوبين تارة ثالثة في ثورته المباركة منذ 1954، مستفيداً من التجارب السابقة.

إن إيمان الشعب الجزائري بقضيته وحقه في الحرية والعيش بكرامة كانت تتجسد في كامل مراحل المقاومة، لذلك تنوعت وتعددت الأساليب وتباينت الطرق والوسائل من مرحلة إلى أخرى، فمرحلة المقاومة المسلحة في اعتقادنا كانت مرحلة تمهيدية للعمل المسلح بعد 1954 وإن كان الفاصل الزمني بينهما قرابة

نصف قرن، وهذا ما جعلها خزاناً للتجارب والخبرات استفاد منها أفراد جيش التحرير الوطني في عملياتهم العسكرية ومخططاتهم التحريرية، وبالتالي في تثمين عقيدتهم العسكرية. إن تجارب المقاومة الشعبية كانت مصدر إلهام لجيش التحرير الوطني في إقرار الانتصار والتي تمثلت فيما يلي:

أولاً- العامل الزمني:

إن المتتبع لحركة المقاومة المسلحة في الجزائر منذ 1830 إلى غاية 1916 (بداية النضال السياسي) يستنتج ذلك التباعد الزمني بين كل ثورة وأخرى، وعلى سبيل الذكر نجد مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب بين سنتي 1832 و 1847، وأحمد باي في الشرق بين سنتي 1830 و 1848، ومقاومة الزعاطشة سنة 1849، مقاومة الأغواط سنة 1852، مقاومة بني ايراشن وما حولها بين سنتي 1851 و 1857، مقاومة الأوراس سنة 1858، مقاومة أولاد سيدي الشيخ سنة 1864، مقاومة المقراني والحداد سنة 1871، مقاومة الأوراس سنة 1876، مقاومة بوعمامة سنة 1881، مقاومة مليانة ونواحيها سنة 1901 وصولاً إلى مقاومة سنة 1916⁽¹⁾.

والملاحظ أنه ما إن تنتهي مقاومة في منطقة ما، تظهر مقاومة في منطقة أخرى، وهذا الأمر استفاد منه أفراد جيش التحرير الوطني الذين فجروا الثورة المباركة منذ أول نوفمبر من سنة 1954، ووحّدوا الزمن واستفادوا من فشل تجربة التباعد الزمني بين الثورات الشعبية، وعرفت الجزائر حينها العديد من العمليات الفدائية في توقيت واحد إيذاناً ببدء الثورة⁽²⁾، للدلالة على توحيد التوقيت في العملية التحريرية.

ثانيا-العامل الجغرافي:

من المعروف أن الثورات الشعبية المسلحة في الجزائر انحصرت في مناطق معينة دون أن تشمل كامل التراب الوطني، بالرغم من أن كامل ربوع الوطن قد تأثرت ضد الاستعمار الفرنسي، لكنها ثورات منقطعة جغرافيا مثلما انقطعت زمنيا عن بعضها البعض، دون أن تشمل كامل التراب الوطني في آن واحد، والمشاهد لخريطة المقاومة المسلحة بين 1830 و1916 وضيق مناطقها الجغرافية يدرك سهولة القضاء عليها من طرف الاستعمار الفرنسي، الذي كان ينفرد بمقاومة تلوى أخرى، ويجهز لها ما أمكنه من عدة وعتاد، وهذا ما حدث مع مقاومة الأمير عبد القادر، أو أحمد باي، أو الزعاطشة، أو المقراني والحداد أو بوعمامة أو غيرها...⁽³⁾. لكن مع تفجير الثورة المباركة منذ أول نوفمبر 1954 صارت كل مناطق الجزائر في ثورة واحدة، أي أن مبدأ شمولية الثورة لكامل التراب الوطني ساهم في تعزيز العقيدة العسكرية، وزاد من حدتها بانضمام الشعب الجزائري إليها بأغلبيته والتفافه حولها⁽⁴⁾.

ثالثا- التخطيط العسكري:

يبدو أن المقاومة الشعبية المسلحة في الجزائر لم تفشل فكريا وعقائديا في تجسيد فكرة التحرر بقدر ما فشلت في تجسيدها عسكريا، وهذا الأمر استفاد منه أفراد جيش التحرير الوطني منذ 1954 الذين اتبعوا حرب العصابات، أي الكر والفر في تنفيذ مخططاتهم العسكرية أو بمعنى آخر استعملوا أسلوب عدم المواجهة المباشرة للقوات الاستعمارية، والمعروف أن العديد من ثورات المقاومة المسلحة انتهجت أسلوب المواجهة المباشرة وكانت الميزة البارزة في أغلب عملياتها العسكرية⁽⁵⁾.

لقد سجل لنا التاريخ في متون المصادر العديد من المعارك التي كانت بصفة مباشرة بين عناصر المقاومة المسلحة من جهة والاستعمار الفرنسي من جهة أخرى، وكانت من أهم نتائجها سرعة القضاء عليها لعدم تكافؤ موازين القوى بين الجانبين ⁽⁶⁾. والحقيقة الواجب ذكرها في هذا الشأن هي أن المقاومة المسلحة رغم نجاحها في بعض عملياتها العسكرية إلا أنها فشلت في العديد منها، وتكبدت خسائر جمة في الأرواح والعناد ⁽⁷⁾، مما أثر على استمراريتها فتعثرت.

رابعا- التنسيق والتواصل بين القيادات الثورية:

بقدر ما عمل زعماء الثورات الشعبية المسلحة على التواصل بين أبناء المنطقة الواحدة سواء قبيلة أو عرشا أو جهة محددة (شرقا، غربا، شمالا، جنوبا ووسطا)، إلا أنه غاب عنهم التواصل مع كل الزعامات الثورية في الوطن بسبب عدم تواجدها في نفس الفترة الزمنية، حتى وإن وجدت في بعضها، غير أنه نادرا ما وقع التواصل والتنسيق داخليا، ولعل هذا الأمر زاد من سهولة القضاء عليها بسبب الانعزال وعدم وجود عناصر مدعمة لها في جهات متفرقة.

في اعتقادنا خريطة تقسيم الوطن إلى ولايات ومناطق ونواحي وخلايا منذ 1954 و 1956 في مؤتمر الصومام لدليل قوي على توزيع أفراد جيش التحرير الوطني وعلى التنسيق بينهم ⁽⁸⁾ والتكامل لأجل نيل الهدف الأسمى، وتوضح سمات العقيدة العسكرية التي تحلوا بها.

خامسا- الدعم الخارجي:

لم تتمتع الثورات الشعبية المسلحة في الجزائر بدعم خارجي خصوصا تلك التي وقعت داخل الوطن، هذا إن استثنينا بعض الثورات التي كانت لها

صلات مع المغرب الأقصى وتونس، بسبب القرب الجغرافي وخط التماس الذي كان واقعا مفروضا، وأحسن مثال في هذا، مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري الذي التجأ إلى المغرب الأقصى بعد سنة 1843⁽⁹⁾، لكنه التجاء ظرفي ليس إلا، أما عن الدعم المادي المتمثل في الأسلحة والعتاد الحربي المتنوع لم نجد له الأثر الكبير إلا في فترة الثورة التحريرية المباركة من 1954 إلى الاستقلال. عمل أفراد جيش التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية في العديد من المحافل الإقليمية والدولية⁽¹⁰⁾، وطلبوا المساعدة من الدول الشقيقة والصديقة، ولعل الدراسات الأكاديمية في هذا السياق كثيرة ومتنوعة، كما أن الشهادات التي تؤكد هذه القضية عديدة، ودفعات الأسلحة وشحنات العتاد التي كانت تدخل البلاد لخير دليل على هذا الدعم عربيا كان أم إسلاميا أم من جهات أخرى، دون أن ننسى دعم الإتحاد السوفيياتي في تلك الفترة في إطار مساندته لحركات التحرر بحكم أن الاستعمار كان رأسماليا إمبرياليا⁽¹¹⁾، وليس من الغريب أن نجد بعض أسلحة الإتحاد السوفيياتي في أيادي عناصر جيش التحرير الوطني.

سادسا - التأقلم مع الأوضاع:

لعل مرحلة المقاومة الشعبية المسلحة هي الأرضية التي بنى عليها عناصر جيش التحرير الوطني كفاحهم المسلح، لقد مدتهم بالعديد من العبر والتجارب التي خاضتها على أرض الواقع، كما أن إحرار النصر ممكن وغير مستحيل إن توفرت شروطه، وهذا ما تم تدارسه بين عناصر جيش التحرير الوطني، وما شعار النصر أو الاستشهاد⁽¹²⁾ إلا ترجمة حقيقية لقوة العقيدة وصدق النية في هذا العمل التحرري.

إن عامل الاستفادة من التجارب السابقة والتأقلم مع الأوضاع صار أكثر من ضرورة، فظروف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ليست هي ظروف منتصف القرن العشرين التي اندلعت فيها الثورة المباركة، فكانت تونس في ثورة، والمغرب الأقصى كذلك، وثوراة الضباط الأحرار في مصر، وهزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو بالهند الصينية وغيرها من المعطيات استغلت أحسن استغلال من طرف عناصر جيش التحرير الوطني⁽¹³⁾، وزادت في عزيمتهم العسكرية.

سابعا-مميزات القيادة:

الملاحظ على قيادات الثورات الشعبية المسلحة أن غالبيتهم كانوا شيوخ زوايا وزعماء قبائل ما عدا القلة منهم كانوا في مرحلة الشباب، وهذا عكس مرحلة الثورة منذ 1954، وكما هو معروف فإن الذين فجروا الثورة وقاموا بالعمليات العسكرية كانوا جلهم شباب، إن لم نقل كلهم، والحقيقة تقال إذا كان الشباب يعني الخفة والحيوية والنشاط فإن الشيخوخة تعني الحكمة والرزانة والتجربة، ولعل هذه الأخيرة اكتسبت من سنوات الخبرة التي قدمتها المقاومة الشعبية المسلحة لعناصر جيش التحرير الوطني.

لقد دامت المقاومة الشعبية المسلحة قرابة قرن من الزمن (أكثر من ثمانين سنة)، فسجلت خلالها انكسارات وانتصارات، وما كان على عناصر جيش التحرير الوطني إلا الاستفادة منها وجعلها خزاناً للتزود وتعزيز العقيدة العسكرية لما حملته من معاني سامية مثل حب الوطن، التضحية، الدفاع عن الحق، نبذ الظلم، مقت الاستبداد، التمسك بالمقومات والأصالة الحرة والاستقلال.

ملاحظات واستنتاجات:

- حسبنا أن لا نكون مبالغين إذ قلنا أن المقاومة المسلحة قدمت قوافل عديدة من الشهداء لأن مدتها الزمنية طالت وفاقت بكثير مدة الثورة المباركة، فبديهي إذن أن تؤخذ الخبرة من سنوات التضحيات الجسام التي امتازت بها المقاومة المسلحة.

- ضعف الإمكانيات والوسائل التي كانت لدى عناصر المقاومة المسلحة، وهي في معظمها وسائل محلية، ورغم ذلك لم يثنيهم هذا الأمر عن رفع راية الجهاد والدفاع عن ما هو مقدس، ولعلها أصدق رسائل لأفراد جيش التحرير الوطني لأجل استكمال التحرر وتحقيق النصر.

- مشاركة الشعب الجزائري بأغلب فئاته في الثورة المباركة (من التاء إلى التاء، أي من تبسة إلى تلمسان ومن تيبازة إلى تمنراست)، كل حسب طريقته وعمله، في المدن، في القرى، في الأرياف وحتى في المهجر، الكل يدعم الثورة والعمل التحرري فصارت الجزائر قبلة الثوار، فتتحقق الهدف المنشود في سنة 1962 بناء على محاولات وتجارب رجال المقاومة المسلحة.

خاتمة:

خلاصة القول لقد تبين ان المقاومة الشعبية المسلحة كانت مصدر نجاح وتعزيز للعقيدة العسكرية لدى افراد جيش التحرير الوطني، فأمدته بالعديد من المبادئ والقيم، ولعل في مقدمتها عامل توحيد الزمن في عملية انطلاق الثورة المباركة، وثانيها عامل الجغرافيا حيث شملت هذه الثورة كل ربوع هذا الوطن المفدى، وثالثها التكتيك العسكري وأسلوب حرب العصابات، بينما كان رابعها التنسيق والتواصل بين القيادات لاستمرارية العمل الثوري، دون ان ننسى الدعم

الخارجي في المحافل الدولية والتأقلم مع الأوضاع مهما كان الحال، وإن كان عامل ميزات القيادة في نظرنا أهمها على الإطلاق نظرا لما اتصف به من حب الوطن، التضحية، الدفاع عن الحق، نبذ الظلم والتطلع الى الحرية والاستقلال.

الهوامش:

- (1) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت، ص ص30-304.
- ومحمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1985، ص ص 31-69.
- (2) مشري أعمر، "توفمبر التاريخ الخالد المتجدد"، مجلة أول نوفمبر، العدد 171، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ديسمبر 2007، ص ص 44-45.
- ومحمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، د.ت، ص ص 117-124.
- (3) يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر والعرب، ج1، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص ص 39-265.
- (4) مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص ص 376-377. وفي هذا الشأن يقول أحمد توفيق المدني: "... انفجرت النيران في كل مكان، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب في 64 مدينة وقرية ومركزا استعماريا، بحيث علم كل الناس في القطر الجزائري وفي خارجه أن الأمر إنما هو انتفاض عام ". للمزيد ينظر أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، ط1، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 156-158.
- (5) مصطفى دالح، "كيف انتصرت ثورة التحرير ولماذا أخفقت الثورات الشعبية"، مجلة أول نوفمبر، العدد 171، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 33.
- (6) يقول بشير سعيديوني في هذا السياق عن ثورة المقراني والحداد ما يلي: " برهنت على أن الجزائريين لا تنقصهم الشجاعة ولا التنظيم وإنما ينقصهم العناد اللازم والظروف الملائمة"، انظر بشير سعيديوني، التاريخ الحديث، سلسلة الفائز، شهاب، الجزائر، د.ت، ص 115.
- (7) يحي بوعزيز، ثورات الجزائر...، المرجع السابق، ص 115، (عن نتائج ثورة الشريف بوبغلة).

- (8) أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص ص168-178.
- (9) تشارلز هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتقديم وتعليق، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 283-284.
- (10) عمر بوضرية، "إسهام الطلبة الجزائريين في العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني (1954-1959)"، المجلة التاريخية الجزائرية، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد6-7، 2018، ص ص 226-238.
- انظر مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1984، ص ص193-194.
- (11) لقد كانت الكتلة الشرقية مساندة للحركات التحررية التي تناضل من أجل كسر القيود الاستعمارية، فما كان على جيش التحرير الوطني إلا أن يستغل هذا الدعم سياسيا وماديا.
- (12) لعل هذا المبدأ من أصدق الأدلة على قوة وصلابة العقيدة العسكرية عند أفراد الجيش التحرير الوطني.
- (13) مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص ص205-225.

إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة المشاريع العسكرية الفرنسية

(1954-1958)

The strategy of the Algerian revolution in the face of French military projects (1954—1958)

✍ د/ فتح الدين بن أزواو

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

fatehedine.benazouaou@univ-msila.dz

المخلص:

حاولت في هذه المداخلة الإجابة على إشكالية محورية تتعلق بإبراز طبيعة الخطط التي انتهجتها الثورة الجزائرية لمواجهة السياسة العسكرية الفرنسية، وإمكانيات الثورة من ذلك، ومدى نجاحها في التصدي لهذه السياسة؟ وبناء على ذلك تناولت السياسة العسكرية الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية (1954-1958) فتوقفت عند عمليات التمشيط والحصار ومراكز التجميع وعمليات المراقبة للحدود البرية (الأسلاك الشائكة) والبحرية (تفتيش السفن)، وتحديثت عن إمكانيات الثورة الجزائرية بين 1954-1958 من حيث العتاد العسكري (كما وكيفا)، والقوة البشرية، والتنظيم والهيكلية لجيش التحرير الوطني، وتطرفت إلى خطط الثورة الجزائرية في مواجهة السياسة العسكرية الفرنسية، فدرست حرب العصابات والكمائن، والعمل الفدائي داخل المدن وهجمات 20 أوت 1955، وبيّنت انعكاس كل ذلك على جبهات القتال، وخلصت في الخاتمة إلى مجموعة من النتائج تمثل إجابة على الإشكالية المطروحة.

مقدمة:

واجهت الثورة الجزائرية (1954-1958) مشاكل خطيرة هددت كيانهما السياسي والعسكري، ورغم تغلبها على بعض التحديات الداخلية (القضاء على الحركة المصالية وتحقيق الوحدة الوطنية)، فإنها بقيت تواجه سياسة عسكرية قمعية عنيفة أنهكت قواها، إلا أن جيش التحرير الوطني وضع في المقابل خططا حربية لمجابهة هذه السياسة، فكيف إذن واجهت الثورة الجزائرية المشاريع العسكرية الفرنسية قبل 1958؟ وما حجم إمكانياتها في هذه المواجهة؟ وإلى أي مدى نجحت في إفشال المخططات العسكرية الفرنسية خلال هذه الفترة؟ وتهدف هذه المداخلة إلى إبراز عقيدة الثورة العسكرية، بتوضيح مختلف الخطط والاستراتيجيات التي انتهجتها والتي كانت فيصلا في حسم المعركة لصالح الشعب الجزائري وإظهار عدالة قضيته أمام العالم، والاستفادة في الوقت نفسه من هذه التجربة العسكرية الفريدة واستثمارها في تشييد الأمن الداخلي والخارجي للجزائر المستقلة.

1. سياسة فرنسا العسكرية قبل 1958:

تفاجأت السلطات الاستعمارية بالتنظيم المحكم لعمليات أول نوفمبر 1954، فكان وقعها كالصاعقة جعلها تسارع - عن طريق إعلامها - التقليل من أهميتها، بوصفها ثورة معزولة، مدبرة من الخارج، تقودها عصابات خارجة عن القانون، هذا الموقف، كان في الواقع، موجهها بالأساس إلى الاستهلاك المحلي والدولي، لمنع أي ارتدادات قد تتجم عن هذه العمليات ما يهدد مستقبلها في الجزائر، خاصة وأن الفترة كانت تشهد مدا تحريرا قويا في إفريقيا وآسيا، لذلك باشرت إجراءات عسكرية عاجلة لوأد الثورة في مهدها.

في هذا الإطار اتجهت السياسة العسكرية الفرنسية إلى محاولة عزل الثوار عن البؤر السكانية لمنع تمويلهم بالسلاح، فقسمت المناطق الثائرة إلى مربعات عسكرية محظورة، ووسعت هذه العملية بين 1955-1957 فشملت كل القطر الجزائري، لإعادة السيطرة على الأقاليم الثائرة¹.

وبما أن الأوراس كانت معقل الثورة ومركز عملياتها الكبرى فإن فرنسا خصصت لها أكثر الفيالق خبرة في القتال² أسندتها للجنرال "غامستون بارلنج" الذي كان على رأس القيادة الموحدة للعمليات العسكرية والمدنية في هذه المنطقة³ وعينت العقيد "ديكورنو"، الخبير في حرب الهند الصينية مسؤولا عسكريا على ناحية السمندو المجاورة للأوراس⁴. وعلى هذا النحو وضعت مناطق أخرى تحت إشراف مباشر لضباط من أقسام العمل الخاص (S.A.S) وسط التجمعات السكانية لحماية المركز العسكري من جهة ومن جهة أخرى لإدارة سكان الأرياف والحصول المعلومات من الحركي⁵ هؤلاء كونت فرنسا فرقا منهم⁶.

هذا التنظيم العسكري الإداري للأوراس، أتبعته فرنسا بنقل 70000 جندي إليها، ثم باشرت عمليات عسكرية واسعة النطاق منذ 19 جانفي 1955، قصفت فيها الجبال وألقت آلاف الجنود المسلحين في المنطقة لتمشيظها⁷ وكانت عملية "فيرونك" ضمن أخطر أنواع هذه العمليات⁸ وقبلها قام الاستعمار (في 26 نوفمبر 1954) بتمشيظ شامل لمنطقة أشمول (الأوراس) وأطلق المناشير على المشاتي والدواوير تتضمن تهديدا بالعقاب⁹ ثم أطلق عملية أخرى (23 ديسمبر 1954) سميت "فيوليت" جنوب الأوراس سخر لها 4000 جندي¹⁰ لتمشيظ الجبال المحيطة ببسكرة الممتدة على نحو 200 كلم¹¹.

فالتقل العسكري الاستعماري، في الأشهر الأولى، كان على الأوراس، إلى أن عين " جاك سوستال " واليا عاما على الجزائر (جانفي 1955) الذي ظهرت في عهده حزمة من القوانين ضيقت على الثورة، أهمها مرسوم 04 أفريل 1955 أعلن بموجبه عن حالة الطوارئ على مليون ونصف المليون جزائري في الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل، وسمح للمستوطنين بإنشاء ميليشيات (1955) مدنية مسلحة¹² قامت بعمليات انتقامية قمعية ضد الجزائريين، ثم توسعت حالة الطوارئ فشملت كل القطر الجزائري¹³، وبموجبها أنشئت المحتشدات في المناطق البعيدة¹⁴ في محاولة لعزل الشعب عن الثورة وتطويقها من الداخل¹⁵، وقد زادت فرنسا من عدد المحتشدات وأطلقت مبدأ المسؤولية الجماعية وأعطت صلاحيات مطلقة للحكام العسكريين¹⁶.

وكان أهم إجراء عسكري اتخذته السلطات الاستعمارية هو إنشاء الحواجز الحدودية، ما عرف بالأسلاك الشائكة لمنع الثوار من التزود بالسلاح والرجال المدربين الآتين من الخارج، خاصة من المغرب، لذلك باشرت بإنجاز أول حاجز من هذا النوع في أوت 1956 على الحدود المغربية الجزائرية، وكان مهندس هذا الخط وزير الدفاع الفرنسي " أندري موريس "، برع في إنجازه لخبرته كمقاتل، وأنشأ خطا ثانيا مشابها على الحدود التونسية الجزائرية وفي سنة 1957 كانت أشغال الخطين تسير في زمن واحد وعرفا بعد ذلك بخطي موريس¹⁷.

كانت الأسلاك الشائكة التي أرساها " أندري موريس " شرقا وغربا، مزودة بنظامي حراسة وإنذار وخضعت لكثير من التطوير والتجهيز المعروف لدى هذا النوع من الخطوط العسكرية، كزرع الألغام واستعمال الأشعة تحت الحمراء في الليل، والطلعات الجوية المستمرة، وربط هذه الأسلاك بالتيار الكهربائي¹⁸.

وتذكر المصادر أن هذه الخطوط ألحقت خسائر فادحة بجيش التحرير، أدت إلى استشهاد 6000 مجاهد في ظرف شهرين وباتت تشكل عائقا حقيقيا للتزود بالسلاح والذخيرة¹⁹. ولما اعتمدت الثورة الجزائرية على المواجهة غير المكشوفة، (حرب العصابات)، فقد عملت السلطات الاستعمارية على مضاعفة جنودها، ليرتفع عددهم من 49700 في عزة نوفمبر 1954²⁰ إلى 83400 في فيفري 1955، وبلغ عددهم 180000 جندي في ديسمبر 1955²¹ ليصل إلى حوالي نصف مليون جندي سنة 1958²² وقد اعتمدت فرنسا على تجهيز هذا العدد الهائل بوحدات من السلاح الجوي، كالتائرات المطاردة والعمودية وبوحدات من السلاح البحري كالبوارج البحرية²³.

إضافة إلى مراقبة الحدود البرية عن طريق تلك الحواجز المكهربة، فقد عملت فرنسا على مراقبة السفن في عرض مياه البحر لمنع أي تموين محتمل من الدول الصديقة للثورة، وقد نجحت في رصد كثير من السفن، مثل السفينة "أتوس" القادمة من مصر، رصدتها شمال منطقة الناظور (16 أكتوبر 1956) واستولت على حمولتها المكونة من 2500 بندقية بريطانية و39 رشاشا، 50 بندقية رشاشة، 250 مسدسا رشاشا 72 مدفعا هاون مع 500 قذيفة، 500 قنبلة يدوية، وأكثر من مليون خرطوشة، كما حجزت حمولة السفينة اليوغسلافية "سلوفينيجا" في 18 جانفي 1958، كانت تحتوي على 4000 بندقية، 2500 مسدسا رشاشا، 200 رشاش، 48 بازوكا، 15 مدفع هاون، 330 سلاح مخصص لنسق الأسلاك الشائكة، 2300000 خرطوشة، 6000 قذيفة هاون، 2000 صاروخ بازوكا²⁴.

ومجمل القول إن السياسة العسكرية الفرنسية (1954 - 1958) اعتمدت على محاولة عزل الثورة في الداخل والخارج عن طريق عمليات التمشيط والحصار وإقامة المحتشدات والمعتقلات ومراكز التعذيب، والمراقبة الصارمة للحدود البرية (الأسلاك الشائكة) والحدود البحرية (تفتيش السفن) وكان هذا كله بهدف قطع الطريق عن كل أشكال الدعم والتموين، فكيف وفرت الثورة إمكانياتها في ظل هذه الظروف، وكيف ضمنت استمرارها، وما مدى تطويرها لهذه الإمكانيات، وما هي الخطط والاستراتيجيات التي اعتمدتها لمواجهة هذه السياسة وما مدى فعاليتها ونجاحها؟

2. إمكانيات جيش التحرير الوطني 1954 - 1958:

تجمع المصادر على أن الثورة الجزائرية انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة جدا، في هذا الإطار ذكر محمد حربي بأن غالبية الأسلحة المستعملة ليلة الفاتح نوفمبر 1954 تعود أصولها إلى المنظمة السرية التي سلمت بعض مخازنها من عملية السطو الفرنسية في كل من سمنود، والأوراس، والجزائر، هذه المناطق وفرت 310 قطعة سلاح، كان نصيب الأوراس منها حصة الأسد بـ 300 قطعة، سلمت بعضها منها إلى القبائل وقسنطينة، أما المجموع الوطني العام لما كانت تملكه كتائب جيش التحرير عشية أول نوفمبر 1954، هو 400 قطعة سلاح وقد عوضت الثورة هذا العجز الفادح بصنع قنابل يدوية²⁵.

وعن نوع السلاح وجاهزيته عند غزوة أول نوفمبر ذكر أحمد بن بلة بأنه كان سلاحا خفيفا غير متطور فقد قال في هذا الشأن: " كان نوع السلاح عند انطلاق الثورة فيه قليل من الأسلحة الأوتوماتيكية، وقليل من الأسلحة الرشاشة، ولكن هناك بنادق... وكانت غالبية الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية"

²⁶. إلى جانب ذلك فقد استعمل الثوار بعض القطع البدائية كالعصي والفؤوس والمدار والقطع الحديدية والخناجر ومتفجرات من صنع يدوي ²⁷.

في السنوات اللاحقة تحسنت عملية التسليح، فأصبح جيش التحرير الوطني يملك رشاشات مضادة للطيران، ومدافع بازوكا، وهاون 81 و 60 و 45، ومدافع غير مرتدة، وأسلحة أخرى ذات طاقة نارية ²⁸، وشبكة وطنية للاتصالات تعمل منذ ماي 1957 ²⁹.

وفي الحصيلة التي قدمها بن بلة - ردا على انتقاد مؤتمر الصومام للوفد الخارجي عن تقصيره في عملية التسليح - ذكر أنه وإلى غاية 1956 بعث الوفد الخارجي إلى الداخل 22 ألف بندقية، و 500 رشاشة، وحوالي 6000 قطعة سلاح أخرى أرسلت عبر الحدود الشرقية والغربية ³⁰. هذا التطور في نوع الأسلحة جعل الثورة تدرب الأفواج، خاصة في مجال الأسلحة الأوتوماتيكية والأسلحة المضادة للدبابات والطائرات ³¹.

بخصوص الطاقة البشرية لجيش التحرير، يلاحظ أنها كانت في تصاعد مستمر، كما يلاحظ عليها كذلك الانتشار التدريجي لجيش التحرير على الأرض، أصبح متواجدا في سائر التراب الوطني نهاية 1956 وبداية 1957 ³²، وحسب محمد تقيّة فإن عدد الثوار في غرة نوفمبر 1954 كان يتراوح بين 1000 و 3000 مجاهد وشكك في الأرقام التي قدمتها جريدة المجاهد (40000 مجاهد في ربيع 1956 و 130000 سنة 1958) وقد أرقاما مخالفة اعتمادا على تقارير الولايات الداخلية، ذهب من خلالها إلى أن العدد الإجمالي لأفراد جيش التحرير سنة 1958 كان يتراوح بين 60000 و 70000 مجاهد، أما جيش الحدود فكان قوامه بين 15000 و 20000 مجاهد ³³.

ومهما كان الأمر، فإن جيش التحرير تضاعفت طاقته البشرية حيث قارب المائة ألف مقاتل سنة 1958، وهو رقم معتبر مقارنة بسنة 1954، تدعم سنتي 1957 و 1958 بضباط جزائريين فارين من الجيش الفرنسي لهم تجربة عالية في القتال، جعل جبهة التحرير الوطني تنشأ مصلحة في مدينة بون الألمانية لتشجيع هؤلاء على الفرار من الجيش الفرنسي³⁴.

من حيث التنظيم صنف عناصر جيش التحرير إلى عدة أصناف:

- 1- المجاهدون: الذين فجروا ثورة أول نوفمبر 1954.
- 2- المسبلون: يلبسون ثيابا مدنية ومهمتهم تنفيذ هجمات دقيقة.
- 3- الفدائيون: يقومون بعمليات الإعدام ضد الخونة وتخريب المنشآت.
- 4- الأشخاص المطاردون: هو المحكوم عليهم غيابيا والذين كانوا متمردين في الجبال.
- 5- الفارون من صفوف الجيش الفرنسي.
- 6- المجندون من الجزائريين على الحدود التونسية والمغربية أو البلدان العربية.

7- الملتحقون بصفوف جيش التحرير بعد المعارك مع العدو³⁵.

أما تشكيلة الوحدات العسكرية لجيش التحرير فتتكون من 06 رتب، بداية من الزمرة مؤلفة من 05 مجاهدين يرأسها جندي أول، الفرقة أو الفصيلة تتكون من 03 أفواج (35 - 45 مجاهدا) يرأسها مجاهدان برتبة جندي أول وثلاثة برتبة عريف، وعلى رأس الفرقة عريف أول يساعده كاتب، الكتيبة تتكون من 03 فصائل مجموع أفرادها 105 - 110 مجاهدا، يرأسها مساعد ونائبان، أحدهما عسكري والثاني سياسي، القسم يتكون من عدة كتائب، المنطقة تتكون

من عدة أقسام، وكان هذا النظام العسكري مزود بجهاز للمخابرات، مهمته جمع المعلومات عن العدو، ومع تطور جيش التحرير الوطني أصبح الفوج يتكون من 10 إلى 26 مقاتل³⁶.

وهكذا يمكن القول إن الذراع العسكري للثورة ممثلا في جيش التحرير الوطني، ظل في تطور مستمر نتيجة التجربة المكتسبة من العمليات الحربية، ونتيجة التموين الخارجي (الحدود الشرقية والغربية) والداخلي (غنائم أسلحة العدو) إلى أن وصل إلى ما يشبه الجيش النظامي عدة وعتادا وتنظيما، حقق إنجازات عسكرية، كانت حاسمة في تغيير ميزان القوى لصالح الثورة بدءا من 1958.

3. خطط الثورة الجزائرية في مواجهة السياسة العسكرية الفرنسية 1954-1958م:

كانت إستراتيجية الثورة - عند انطلاقها - التمرکز في الأرياف³⁷، اتخذ جيش التحرير الوطني من الجبال العالية معقلا له، كجبال الأوراس، سوق أهراس، القل، القرقور، أكفادو، الحضنة، الونشريس، الظهرة، جبال سعيدة وتلمسان وعمور³⁸. هذه الإستراتيجية لا تعني الانعزال بقدر ما كان الهدف منها تحصين الثورة الفتية وفي الوقت نفسه القيام بأعمال استعراضية (نوعية) في كامل القطر الجزائري ثم التراجع إلى تلك المواقع الآمنة حتى يتم استكمال بناء التنظيم العسكري والسياسي باستحداث بنية تحتية ثورية في القرى، بل حتى في المدن بإنشاء الخلايا العسكرية الأولى وتدريب الثوار وتوفير شبكات الدعم والاتصال، والتوعية السياسية، والقضاء على العملاء، وتجنب مجابهة العدو في معارك يائسة³⁹.

فالمواجهة المكشوفة لم تكن من خطط جيش التحرير الوطني، استغني عنها لصالح إستراتيجية الكمائن التي كانت السمة البارزة للقتال في السنوات الأولى للثورة، أنت أكلها، فأوقعت فرنسا في خسائر فادحة على مستوى العتاد العسكري، أو على المستوى التكتيكي، جعلها تتسحب من المعارك⁴⁰.

هذه الإستراتيجية انتهجت لمواجهة عمليات التمشيط الواسعة النطاق والمدعمة بالعتاد الحربي الثقيل وآلاف الجنود⁴¹ فرضت على الثورة تجنب القتال المباشر⁴²، هذه الطريقة أطلق عليها "حرب العصابات"، تعتمد على الكر والفر، تعطي الأولوية لصاحبها في المعارك، يكون فيها المجاهدون كما قال خلفية الجندي " كالزئبق يكونون أمامك ثم بعد لحظة لا تجدهم... الثوار هم الذين يختارون المكان والطريقة المناسبة للهجوم في حين الجيش المقاوم (الفرنسي) يخطط خطط عشواء قد يطلب المعركة ولا يجدها وقد لا يطلبها فيقع فيها"⁴³.

اعتمدت حرب العصابات كذلك على العمل الاستخباري الدقيق، مزودا بجهاز معلومات نوعي عن تحرك قوات العدو⁴⁴، من هنا ظهر دور المسبلين للقيام بهذه العملية⁴⁵، كانوا يراقبون القوات الفرنسية في كل تحركاتها فهم كما قال سليمان الشيخ: " أنصار باللباس المدني مكلفون ببعض أعمال التخريب، وخاصة مكلفون بإعلام جيش التحرير بتتقلات القوى الفرنسية والقيام بوظيفة الإدلاء والمراسلين والحراس "⁴⁶.

لذلك كانت المعلومات تصل قيادة الثورة حتى من داخل الثكنات، فقد تكون خادمة عربية - كما قال إيفه بريستير - نظفت أرضية الغرفة المجاورة، أو خادما عربيا أحضر القهوة للعسكريين الفرنسيين المجتمعين، ونقل بعد ذلك

الخبر إلى قادة جيش التحرير⁴⁷. وهذا العمل لا يقتصر أحيانا على المسبلين فقط، فقد يكون خارج التنظيم الثوري السري عن طريق الفئات الشعبية المشبعة بأفكار الثورة بفضل التوعية السياسية في القرى والأرياف والمدن، وحتى في المحتشدات، هذه الأخيرة رغم آثارها الكارثية على المجتمع الجزائري فقد حولتها الثورة إلى عملية عكسية في تأطير المقيمين بها بالدروس وعمليات الوعظ والإرشاد فرفعت فيهم مستوى الوعي والإدراك بالقضية الوطنية، فكان كل من يخلى سبيله يعود إلى مكان إقامته مشبعا بالقيم الوطنية الثورية⁴⁸.

فإستراتيجية جيش التحرير - في السنوات الأولى - لم تكن تبحث عن نصر سريع على كامل الأرض على منوال "ديان بيان فو" بعد سياسة الحرب الشاملة للعدو بالسلاح الثقيل والطيران، وإنما عن طريق حرب العصابات والكمائن، والأرض المراد غزوها في ظل هذا الفارق الكبير في ميزان القوى ليس الإقليم الجغرافي بعينه بجماله ووديانه وهضابه، وإنما الأرض ببعدها الإنساني؛ أي بتوعية الشعب وتنظيمه صفا واحدا نحو قضيته⁴⁹. وفي الوقت نفسه فإن هذه الإستراتيجية المنتهجة لا تترك للعدو مجالا للراحة والاطمئنان بقدر ما تتركه دائما في حالة تأهب واستنفار وترقب، بل تجعله في حالة حرب وما يترتب عنها من تعبئة عسكرية شاملة وإنهاكا لجهوده المادية والبشرية.

ولتعميق هذه الحالة وتكريسها في صفوف قوات العدو، اهتدى جيش التحرير إلى إستراتيجية أخرى مكملة لحرب الكمائن والعصابات؛ هي العمل الفدائي، يقوم به رجال لا يرتدون البزة العسكرية (لتمويه العدو) يعيشون في القرى والمدن والعواصم، ينفذون عمليات نوعية دقيقة في عمق المواقع الإستراتيجية الاستعمارية⁵⁰ كشبكات الاتصال والمحلات العمومية والمؤسسات

الاقتصادية للمستوطنين واغتيال ضباط الأمن وقادة الأقسام الإدارية المختصة والقواد والآغاوات والباشوات⁵¹، بهدف التصدي بحزم للقوة المضادة للثورة، خاصة العملاء والخونة، وإثبات قوة الثورة وإظهار تواجدها في كل مكان وزمان، وإرهاب العدو نفسيا وإنهاكه عسكريا وجعله في حالة استعداد دائم⁵².

تضاعفت العمليات الفدائية منذ سبتمبر 1956، بعد قرار جبهة التحرير نقل الحرب إلى المدن، فدكت المواقع التجارية والترفيهية للمستوطنين⁵³، بلغت ذروتها في العاصمة سنة 1957، حتى عرفت هذه السنة بمعركة مدينة الجزائر⁵⁴، انطلقت أحداثها منذ جانفي 1957، تميزت بالتنظيم الدقيق والعمل الفدائي النوعي ضد كبار المستوطنين الموالين للاستعمار والخونة الفارين من الأرياف، كان لها بنية تحتية صلبة قوامها آلاف المتعاطفين من المواطنين العاديين أو أصحاب الحرف من تجار وكيميائيين وصيادلة⁵⁵، كان فيها الهجوم بالقنابل عنيفا، زرع الخوف والفوضى في المستوطنين، وأبقت العسكريين دون راحة، قلب من خلالها جيش التحرير ميزان القوى، بعد استحوازه على زمام المبادرة العسكرية، وهو ما اعترف به أحد الضباط (كلومسترمان) في إحدى جلسات البرلمان الفرنسي حيث قال: "إن الاغتيالات والهجمات بالقنابل سنة 1957 أجبرت القيادة الفرنسية على تجميد عشرة آلاف مظلي لمدة ستة أشهر كاملة في مدينة الجزائر... بواسطة بضع مئات من المتطرفين، استطاعت جبهة التحرير الوطني الجزائرية إبعاد زهرة وحدات الجيش الفرنسي عن جبهات القتال واضطروا إلى ممارسة أعمال الشرطة والحراسة الليلية، أما إعدام الجزائريين الذين باعوا وطنهم للاستعمار والعملاء المعروفين والجلادين السابقين في ميدان التعذيب، فلم يكن يهدف فقط إلى المعاقبة المباشرة لهؤلاء بل وأيضا الإعلان

بأن يد الشعب الجزائري قادرة على الوصول إلى كل مكان " ⁵⁶. وبذلك فالعمل الفدائي كما قال " فرانز فانون " جعل جبهة التحرير موجودة في كل مكان من القطر الجزائري ووضع الأمن الفرنسي أمام معضلات عجز عن حلها ⁵⁷.

فضلا عن العمل الفدائي، كانت هجومات 20 أوت 1955 أهم عمل استعراضي تكتيكي لجيش التحرير لإنقاذ الخط الأول للمقاومة (الأوراس)، شمل معظم أقاليم الولاية الثانية كقسنطينة، سكيكدة، الحروش وادي الزناتي، القل ⁵⁸... شارك فيها الشعب لأول مرة إلى جانب الثوار، أعطت هذه الهجومات نفسا جديدا للثورة، خففت الخناق على الأوراس المحاصرة، وأفسدت مشاريع سوستال الإصلاحية، واستنزفت القوات الفرنسية وفي المقابل تضاعف عدد أفراد جيش التحرير إلى ثلاثة أمثال نتيجة الإقبال على التطوع ⁵⁹.

وكان أهم انعكاس؛ هو التقاف الشعب بالمقاومة ⁶⁰، واعتراف المجتمع الدولي بالقضية الجزائرية كقضية تحرر، عندما أدرجت - لأول مرة رغم رفض فرنسا- في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة 1955 ⁶²، هذا أدى إلى رسوخ قدم الثورة في الداخل وشيوع قضيتها في الخارج، فخطت بذلك خطوات عملاقة في الاتجاه نحو التحرر ⁶³ وتدمير "أسطورة الجزائر الفرنسية" ⁶⁴.

بالنسبة للأسلاك الشائكة وضع جيش التحرير الوطني خططا عديدة لاجتيازها؛ كالهجوم المباشر بكتيبة كاملة على الخط المكهرب، أو عن طريق الحفر، أو استعمال "البنقلور"، وهو عبارة عن أنبوب اسطواني معبأ بالبارود، يوضع فوق لغم ثم يفجر ⁶⁵، أو بمقاطع عازلة للكهرباء، ثم تطورت هذه الخطط إلى القصف بالهاون الذي كان يخلف أضرارا فادحة بالخط يصل مداها إلى

عشرين مترا، ثم المرور عبر حقول الألغام بقيادة أشخاص على دراية جيدة بالمنطقة⁶⁶، أو الاعتماد على رجال مقاتلين مختصين في زرع الألغام، وباختصار كان جيش التحرير الوطني يحاول دائما التكيف مع الخطوط المكهربة، غير أنها بقيت تشكل عائقا حقيقيا في وجه التموين بالسلاح والذخيرة⁶⁷.

أمام هذا الوضع لجأت الثورة الجزائرية إلى إنشاء جيش الحدود للتحرير الوطني، أقام جبهة ثانية بإمكانيات عسكرية معتبرة وقوة متزايدة، وخبرة قتالية اكتسبها من إشراف الضباط الجزائريين (الفارين من الجيش الفرنسي) على هذا الجيش المنتشر في المعسكرات الحدودية في المغرب (العرايش، الخميسات، وجده، الناظور، كبداني...) وتونس (غار ديماء، ملاق، قرن الحلفايا، تاجورين)، وكانت هذه المراكز تقوم بعمليات عسكرية ضد العدو داخل التراب الجزائري انطلاقا من هذه المواقع، فكانت بمثابة قواعد خلفية متحركة للثورة⁶⁸.

وبعد بلوغ جيش التحرير (سنة 1958) هذه الدرجة من القوة والجاهزية، فكرت قيادة الثورة في تنظيمه ومركزة قيادته، فأوجدت لجنة التنظيم العسكري (أفريل 1958) مكونة من فرعين: الفرع الأول؛ مركز قيادته الحدود الجزائرية المغربية بقيادة هوارى بومدين، مسؤولا عن العمل العسكري في الولايات الخامسة، السادسة، الرابعة، الفرع الثاني؛ مركز قيادته الحدود التونسية الجزائرية بقيادة محمدي السعيد مشرفا على الكفاح في الولايات الأولى والثانية والثالثة⁶⁹.

وإذا تحدثنا، بصفة عامة، عن مدى نجاح خطط وإستراتيجيات جيش التحرير في مواجهة السياسة العسكرية الفرنسية، فإننا نقول بأن ثمارها ظهرت منذ الأشهر الأولى للثورة؛ فمثلا ذكرت المصادر بأنه على الرغم من العمليات

العسكرية الشرسة في الأوراس، استطاع جيش التحرير بفضل حرب العصابات، إنهاك القوات الفرنسية، فبلغت خسائرها في الأربعة أشهر الأولى بالأوراس فقط: 169 قتيل من بينهم جنرال و 33 ضابطا و 117 جريحا، و 43 أسيرا، 32 طائرة أسقطت، 47 دبابة وعربة تضررت، فضلا عن غنائم الأسلحة، وفي الطرف الجزائري: 64 شهيدا، 29 جريحا و 12 أسيرا. ورغم الخسائر البشرية الكبيرة في هجومات 20 أوت 1955 فإن الشمال القسنطيني غدى معقلا ثانيا للثورة. وأضحت المدن الكبرى نتيجة العمل الفدائي المسجل منذ 1957 بالعاصمة مدنا مختزقة من طرف التنظيم السري المسلح للثورة. ورغم الإغلاق المحكم للحدود (الخطوط المكهربة) فإن جيش التحرير الوطني - كما ذكرنا - ابتكر أساليب عسكرية فذة لاختراقها... ولعل هذه الإنجازات تعد من أقوى الأدلة على نجاح إستراتيجية الثورة العسكرية في مواجهة المشاريع العسكرية الفرنسية.

خاتمة:

كشفت هذه الدراسة مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في العناصر

التالية:

تميزت السياسة العسكرية الفرنسية (1954 - 1958) بالحرب الشاملة، استعملت فيها وسائل حربية متطورة وخطيرة، شبيهة بتلك التي طبقت في الحرب العالمية الثانية (قصف جوي متواصل، خطوط مكهربة، حقول ألغام...) بهدف وأد الثورة في المهد ومنعها من الانتشار.

غاب البعد الإنساني في سياسة فرنسا العسكرية تجاه الثورة حيث أقحمت المدنيين في الصراع من خلال المحتشدات وإنشاء مكاتب البحث والتحقيق، وتهجير السكان.

أنهكت هذه السياسة قوى الثورة المادية والبشرية خاصة في السنة الأولى (حصار الأوراس)، إلا أن جيش التحرير استفاد من هذا الحصار في تحويله انتصار في خطة تكتيكية استعراضية قام بها إلى جانب الشعب في الشمال القسنطيني (هجمات 20 أوت 1955)، كانت بمثابة ثورة ثانية، بعد غرة نوفمبر، أكسبتها دفعا قويا داخليا، فأصبحت أكثر شعبية وشمولية، وسندا خارجيا، حيث أدرجت القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة.

تعاملت الثورة بحرفية مع الأسلاك الشائكة عن طريق التأطير والتدريب واستعمال مختلف الوسائل والأساليب من أجل العبور، فخفت من وطأة الحصار المفروض عليها للتموين بالرجال والذخيرة. تكيف جيش التحرير مع المخططات العسكرية الفرنسية، فقابلها بخطط مضادة، تجنب فيها المواجهة المكشوفة، استغنى عنها لصالح حرب العصابات والكمائن والعمل الفدائي، قلب من خلالها ميزان المعادلة العسكرية لصالح الثورة سنة 1958.

بلغ جيش التحرير الوطني سنة 1958 درجة مرموقة من التنظيم والهيكلية والتأطير والقوة والعصرنة، ما لم يكن في السنوات الأولى للثورة، نتيجة الخبرة المكتسبة من القتال، ونتيجة العمل الميداني لتطويع الجيش وتجهيزه، فكون ذلك أرضية عسكرية صلبة للثورة، والتي بها سوف تخوض غمار المواجهة ضد الجمهورية الخامسة (بقيادة الجنرال ديغول)، وتحسم المعركة لصالح الشعب الجزائري.

الهوامش:

- 1- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954-1962، ترجمة كميل قيصر دافر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 174.

- 2- شارك هذا النوع من الفيلق في حروب فرنسا ضد الهند الصينية، وهي فرق مدربة على حرب العصابات، سحبتها بعد هزيمتها في المنطقة، أنظر: خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، المؤسسة الوطنية للقوات المطبعية، الجزائر، 1986، ص 212.
- 3- المصر نفسه.
- 4- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة الجزائر، 2000، ص 36.
- 5- محمد حربي، المصر السابق، ص 175.
- 6- بلغ عدد الحركى سنة 1957 حوالي 30 ألف شخص أنظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 175.
- 7- المرجع نفسه، ص 31.
- 8- استهدفت هذه العملية جبل " أحمر خدو " بالأوراس وسميت باسم (فيرونيك) نسبة إلى القديسة فيرونيك التي مسحت وجه المسيح، ما يعني أن الهدف من هذه العملية هو مسح المنطقة كليا لتطهيرها من الثوار أنظر: محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصر، الرمز، المآل، ترجمة عبد السلام عزيزي، دار القصبّة، الجزائر، 2010، ص 156.
- كذلك أنظر: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 31-32.
- 9- محمد تقيّة، المصر السابق، ص 339.
- 10- المصر نفسه، ص 156.
- 11- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 32.
- 12- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 339.
- 13- المصدر نفسه.
- 14- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 34.
- 15- كانت هذه المحتشدات تقع قرب المراكز العسكرية الفرنسية، بداخلها مركز خاص (S.A.S) لغسل المخ والتعذيب لصد المجاهدين عن الثورة وتحويلهم إلى خونة يخدمون الاستعمار أنظر: خليفة الحيندي، المصدر السابق، ص ص 439-440.
- 16- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 40 - 42.

- 17- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 836.
- 18- المصدر نفسه، ص 388.
- 19- محمد حربي، المصدر السابق، ص 179.
- 20- المصدر نفسه، ص 176.
- 21- إيفه بريستر، في الجزائر السلاح يتكلم، ترجمة عبد الله ف، كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص 141.
- 22- محمد حربي، المصدر السابق، ص 176.
- 23- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 40.
- 24- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 463.
- 25- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص 70.
- 26- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، دار الأصاله للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 117.
- 27- خليفة الخيدي وآخرون، المصدر السابق، ج 03، ص 18.
- 28- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 190.
- 29- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 432.
- 30- محمد عباس، دوغول والجزائر، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 342.
- 31- أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954 - 1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، دت، ص 94.
- 32- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 10.
- 33- المصدر نفسه، ص ص 11، 450 - 453.
- 34- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 191.
- 35- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 87 - 88.
- 36- المرجع نفسه.
- 37- محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، المصدر السابق، ص 174.
- 38- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 432.

- 39- المصدر نفسه، ص ص 154 - 155.
- 40- إيفه بريستير، المصدر السابق، ص ص 204، 220.
- 41- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 42.
- 42- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 156.
- 43- خليفة الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ج 02، ص 46.
- 44- إيفه بريستير، المصدر السابق، ص 203.
- 45- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دار القصبّة للنشر، الجزائر، 2003، ص 295.
- 46- المرجع نفسه.
- 47- إيفه بريستير، المصدر السابق، ص 203.
- 48- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 36.
- 49- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 273.
- 50- خليفة الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ج 01، ص ص 273-274.
- 51- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 123-125.
- 52- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 11-12.
- 53- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 123.
- 54- Saad Dahlab, Mission a Complie, éditions Dahlab, Alger, 199, P 38.
- 55- خليفة الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ج 1، ص 391.
- 56- إيفيه بريستر، المصدر السابق، ص 185.
- 57- فرانز فانون، من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الميلي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، د ت، ص 50.
- 58- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 55.
- 59- محمد عباس، المرجع السابق، ص ص 27-28، 49. كذلك: محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 52.
- 60- محمد حربي، الثورة الجزائرية، المصدر السابق، ص 72.
- 61- محمد عباس، المرجع السابق، ص ص 27-28.
- 62- المرجع نفسه، ص 51.

- 63- فتح الدين بن أزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص 152.
- 64- خليفة الجنيدي وآخرون، المصدر السابق، ج 01، ص ص 453، 465، 471، 473، 481.
- 65- إيفه بريستير، المرجع السابق، ص ص 178-179.
- 66- اعترف بهذا الواقع أحد الجنرالات الفرنسيين الذي قال " لا يمنع هذان الخطان من التسلل ... لكنهما يقومان بدورهما طالما لا يمكن للمتمردين وهم ينطلقون من الداخل أن يعوضوا الخسائر التي يتكبدها من الخارج بالسلح والذخيرة"، أنظر: محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 393.
- 67- المصدر نفسه، ص 468-469.
- 68- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 140.
- 69- محمد تقيّة، المصدر السابق، ص ص 156-157-158.

استراتيجية هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني

The strategy of the attacks of August 20, 1955 in the northern Constantine region

✍ أ.د/عمر بوضربة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

omarbouderba70@gmail.com

مقدمة:

شكلت هجومات 20 أوت 1955 في شكلها حجمها وبشكل عام في استراتيجيتها تجربة أولى في التاريخ العسكري للثورة الجزائرية فلم يسبق وأن شنت فرق جيش التحرير الوطني هجمات في وضوح النهار وبمشاركة الجماهير الشعبية وفي مواقع عدة. ففيم تمثلت استراتيجية هجومات 20 أوت 1955 التي أعدها وأشرف عليها القائد زيغود يوسف؟

1- الإستراتيجية أو الإستراتيجية هي خطة العمل المتوسط أو البعيد المدى، الذي تتبثق منه مناورات (تكتيكات) أو خطط تنفيذية فرعية، تدل بدورها على مراحل المشروع الإستراتيجي، وتخضع التكتيكات للإستراتيجية، وترمي المناورات أو المناوشات التكتيكية إلى تحقيق أهداف جزئية، تشكل مجموعها الديناميكي الغاية الأخيرة لأية إستراتيجية¹.

كما تعرف الاستراتيجية العسكرية بكونها اسم جماعي يطلق على عملية التخطيط لخوض الحروب، اشتقت الكلمة استراتيجية من الكلمة اليونانية ستراتيغوس، وكانت تعني "فن القيادة" وتتناول الاستراتيجية العسكرية تخطيط

وتنفيذ الحملات العسكرية والمعارك ودراسة تحركات العدو وتوقع ردود فعلها وخداعها ومجابهتها².

1- لمحة عن زيغود يوسف...مخطط وقائد هجومات 1955/08/20:

ولد يوسف زيغود في 18 فيفري 1921 بدوار الصواديق دائرة كوندي سمندو زيغود يوسف حاليا، ودرس المرحلة الابتدائية بالمدرسة الفرنسية التي تحصل منها على الشهادة الابتدائية، لكنه لم يتمكن من مواصلة الدراسة فانتقل إلى الحياة المهنية ليشارك في إعالة أسرته؛ فمارس حرفة النجارة والحدادة وأتقنهما؛ وعمل حدّادا في كوندي سمندو³.

أما بالنسبة لمساره النضالي السياسي فقد انضم زيغود إلى حزب الشعب الجزائري (PPA) سنة 1940 أي خلال فترة السرية بعد حل الحزب سنة 1939 من طرف الإدارة الاستعمارية الفرنسية، ثم شارك في مظاهرات 8 ماي 1945، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإعادة تشكيل الحركة الوطنية وظهور الحزب الوطني الاستقلالي بتسمية جديدة "الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية" MTLD انضم إليه وأصبح من إطاراته المحلية ما أهله للترشح في قائمته فانتخب مستشارا بلديا في انتخابات 1947 وتكفل في الوقت نفسه بمسؤولية المنظمة الخاصة بالناحية.

وعلى إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل مصالح الشرطة الفرنسية سنة 1950 أُلقي القبض على زيغود وسجن بعناية، لكنه تمكن من الفرار في أبريل 1951 فلجأ في بداية الأمر إلى الأوراس ثم مافتئ أن عاد إلى شمال قسنطينة متقلبا بين ميلة والقرارم والميلية.

سجل زيغود حضوره بشكل لافت في مرحلة التحول إلى العمل المسلح في ربيع سنة 1954 فقد انضم إلى محمد بوضياف وبن بولعيد ورفقائهم في اجتماع الـ 22 التاريخي، وحضر لانطلاق الثورة إلى جانب ديدوش مراد بالمنطقة التاريخية الثانية باعتباره كان نائبا أولا لديدوش وبعد استشهاد الأخير خلفه على رأس المنطقة منذ يناير 1955.

تتفق المصادر التاريخية الجزائرية والفرنسية على أن زيغود هو العقل المدبر والقائد العملياتي للهجمات التاريخية بمنطقة الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وحضر بعد عام مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 ممثلا للمنطقة الثانية واستشهد في نهاية السنة ذاتها يوم 26 ديسمبر 1956 بينما كان يتأهب لأداء مهمة بالولاية الأولى الأوراس النمامشة⁴.

2- التخطيط والإعداد لهجمات 1955/08/20:

يبدو جليا من خلال المصادر التي أرخت لهجمات 1955/08/20 أن زيغود يوسف خطط لها منذ بداية صيف 1955 ولم يترك مجالا للصدفة والارتجال تقاديا لتكبيد الثورة خسائر وسلبيات تعود عليها بالوبال وهي تمر بفترة صعبة على مختلف الأصعدة؛ السياسية والعسكرية، وفي هذا السياق عقدت الاجتماعات الأولى في شهر جويلية لتنسيق الجهود وإبلاغ التعليمات لقادة النواحي.

فقد عقد أول اجتماع في دشرة الزمان على الطريق الجبلي الرابط بين سكيكدة والقل وضم مسؤولي الناحية الثانية للمنطقة الثانية، وتلاه اجتماع ثاني موسّع في دوار المجاهدة ضمّ جميع ضباط وجنود المنطقة الثانية، و ذكر العقيد علي كافي من حضروا الاجتماع: عمارة بوقلازّ بمرافقة اثنين من مساعديه عن

ناحية سوق أهراس، حيث قدم لهم زيغود الأوامر والتعليمات استعدادا لليوم الموعود، وبعد الانتهاء من الاجتماع وصل كل من قائد الناحية الأولى عبد الله بن طوبال على رأس فرقة ؛ وقائد الناحية الثانية مصطفى بن عودة؛ فتسلما بدورهما التعليمات والتحقا بمواقعهما، بينما تكفل زيغود بناحيته-الثالثة-وكان يساعده علي كافي؛ صالح بوبنيدر؛ بشير بوقادوم؛ إسماعيل زيات؛ مسعود بوجريو؛ إبراهيم شبيوط؛ عبد المجيد كحل الراس؛ رايح بلوصيف وغيرهم⁵.

أعطى زيغود يوسف تعليماته وأوامره بأن يندرج جميع النواب الجزائريين في المجلس الفرنسي وإلا فإنهم سيعدمون؛ كما أعطى أوامره كذلك بمقاطعة المحاكم الاستعمارية، وتم إعداد قوائم بأسماء العملاء والخونة الذين سيستهدفون بالتصفية وكان من ضمنهم علاوة عباس ابن أخ عباس فرحات وعباس بن الشيخ الحسين⁶.

كما أرسل زيغود برسالتين إلى المنطقتين الأولى (الأوراس) والثالثة (القبائل) دعاهما إلى القيام بعمليات منسقة، لكن هذه المحاولة لتحضير هجمات موسعة فشلت بسبب وجود بن بولعيد في السجن وتزامن وصول مبعوث زيغود إلى الأوراس بحادث استشهاد شيهاني بشير وعدم تعيين خلفه بعد، في حين أغتيل المبعوثان الآخريان في البويرة بعد وقوعهما في قبضة المصاليين.

وينفي علي كافي أحد المقرّبين من زيغود الطابع العشوائي للهجمات ويؤكد بأن الإعداد لها دام ثلاثة أشهر كاملة تم خلالها اختيار أهداف دقيقة للهجمات ضبطت وفق شروط ثلاثة:

-التحسيس الواسع بالعملية.

-أن يتم جمع ونقل وتخزين الأسلحة وتجمع المشاركين بدون مشاكل وصعوبات.

-أن يتم الانسحاب في أحسن الظروف.

ويضاف إلى ذلك التأكيد على بث الرعب والشعور بفقدان الأمن في صفوف القوات الفرنسية وغلاة المعمرين⁷.

ومن المعطيات التي ذكرها العقيد علي كافي للتأكيد على التخطيط المسبق والمحكم لهجمات 20 أوت 1955 هو تمركز وحدات الكومندوس في المواقع المحددة قبل 20 أوت بحوالي أسبوع كامل، كما أمر زيغود بأن يتم توزيع الجنود والفدائيين والمسبلين وفق معطى هام وهو بأن يوجه كل عنصر إلى الجهة التي يعرفها جيدا ضمانا لنجاح العمليات عند بدئها في منتصف نهار يوم السبت 20 أوت 1955⁸.

وأما بخصوص الأهداف التي سطرها زيغود يوسف وقادة المنطقة الثانية لهجمات 20 أوت 1955 فيمكن حصرها في أهداف عسكرية وأخرى سياسية ودبلوماسية والتي أجملها علي كافي في كتابه:

-استهداف جميع المواقع العسكرية من ثكنات ومراكز شرطة ودرك المؤسسات العسكرية ومعازل المعمرين الأوربيين -خاصة الغلاة منهم-.

-تأكيد التحام الشعب الجزائري بجهة وجيش التحرير الوطنيين بمشاركتهم العمليات في وضخ النهار لتحطيم قوة العدو ورفع معنويات الجماهير الشعبية.

-استمرار العمليات لثلاثة أيام مع تحديد أهداف خاصة بكل يوم.

-استهداف المتخلفين عن الاستجابة لنداء الثورة ولكل متحالف مع الاستعمار.

-تخفيف الضغط العسكري عن المنطقة الأولى.

-دفع باقي المناطق للقيام بعمليات مماثلة لتأكيد شمولية الثورة.

-وضع حد للمتريدين والوصوليين الذين يتفاوضون مع إدارة الاستعمار⁹.

-تأكيد تضامن الشعب الجزائري مع الشعب المغربي في ذكرى نفي الملك محمد الخامس وتأكيد شمولية الكفاح المسلح في كامل أرجاء المغرب العربي وهو أحد الأهداف الجوهرية التي أكدت عليها ثورة أول نوفمبر من خلال بيان 01/ 11/ 1954.

-إسماع صوت الثورة وكسر حواجز التعقيم الإعلامي الفرنسي والغربي¹⁰.

3- دور البعد المدني في إستراتيجية الهجومات:

لكن ما أغفلت الحديث عنه كثير من المصادر هو **التعبئة الشعبية** والحديث عن دور المدنيين في التحضير وتنفيذ عمليات 20 أوت 1955، وهو ما تحدثت عنه بعض المصادر مثلما فعله العقيد علي كافي في مذكراته "مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري"، فكيف استطاعت قيادة المنطقة الثانية أن تجند آلاف المدنيين في عمليات 20 أوت في هذه المرحلة المبكرة من عمر الثورة؟ وفيما تمثلت إسهامات المدنيين في العمليات؟ ذكر السيد كافي بأن القادة الخمسة الأوائل بدأوا العمل مع نواة قيادية تشكلت من عناصر يعدون على أطراف الأصابع وأموال قليلة جدا وشح كبير في الأسلحة والألبسة والتموين، وشرع ديدوش مراد في تنظيم خلايا جيش.ت.و معتمدا في ذلك على المناضلين الحيايين من ppa.

وبدأت النواة الثورية الأولى تتسع وزادت معها الرغبة في التطوع، وقد شعرت القيادة بضرورة استقطاب الراغبين في التطوع وهو ما كان يتطلب تنظيما محكما وحزما، مع ضرورة توفير الأسلحة والتموين والألبسة.

كان الاستعداد للاحاق بالجبهة بطريقة عفوية متوفرا لدى مختلف مناضلي القاعدة الشعبية لحزب الشعب (الحركة من أجل انتصار الحريات

الديمقراطية)، والذين كانوا فريقين: أما الفريق الأول كانوا منضبطين وملتزمين لكن لم يتم الاتصال بهم، وأما الثاني فمنهم مناضلون مطاردين من طرف السلطات الاستعمارية، فكان مصيرهم واختيارهم في آن واحد الالتحاق بالعمل الثوري وتقويت الفرصة على الاستعمار كي لا يلقي عليهم القبض، ومنهم تشكلت خلايا العمل الفدائي في المدن مثل: قسنطينة، سكيكدة، عنابة، ميله، جيجل، قالمة، وسطيف...، وكانوا يستقبلون المجاهدين ويزودون الجبهة بما يملكون وما يستطيعون تقديمه من خدمات.

وقد زادت مضايقات الإدارة الاستعمارية للمناضلين الحيايين من حزب الشعب من وتيرة التحاق المتطوعين بالجبهة، وتم هذا في المدن أو في القرى، وقد اهدت قيادة الثورة إلى فكرة المسبل الذي يشكل الجندي الاحتياطي بلباسه المدني، وهذا حل مشكل التموين فارتأت القيادة تنظيم الريف الذي يشكل مهذا للثورة والقلعة الحقيقية للثورة ثم للقرى وأخيرا المدن.

وباعتبار أن الثورة حرب عصابات فقد كان لزاما عليها أن تنطلق من ميدانها المناسب ألا وهو الريف، لذا فقد تشكلت القاعدة النضالية وأغلبية القيادات من سكانه، وشكل الريف مركز المقاومة الوطنية للغزو الاستعماري الفرنسي منذ بداياته سنة 1830.

ويشكل "الدليل" الذي يرشد مجاهدي جيش التحرير الوطني وبذله على الطريق ويحميه إحدى مظاهر مشاركة المدنيين في إنجاح عمليات الجبهة، لذلك حاول جيش الاحتلال فرز وتصنيف سكان الأرياف والتمييز بين المؤيدين والمتحمسين والمترددون والعلماء من خلال القيام بعمليات "التمشيط والمسح" لكل الريف قرية قرية ودشرة والاتصال بالشعب مباشرة.

تلقت المنطقة الثانية بشكل خاص والجهة بشكل عام صعقتين قويتين الأولى بعد شهرين فقط من انطلاق الثورة وتمثلت في استشهاد أحد القادة الشباب باجي مختار يوم 17 نوفمبر والثاني استشهاد قائد المنطقة مراد ديدوش في منتصف جانفي 1955 ليخلفه يوسف زيغود والذي واصل نهج رفيق دربه ديدوش، والذي عرف بنشاطه التنظيمي والسياسي في الجزائر وفرنسا.

وذكر العقيد علي كافي بأن الجهة حرصت منذ البداية على الاتصال المباشر بجميع المواطنين والاستماع إليهم ومحاورتهم فردا فردا حتى يكون الاختيار سليما والتعامل موفقا، ويفسر كافي لجوء الجهة إلى هذا الأسلوب هو طبيعة تركيبة سكان الريف المتكون من عروش وقبائل وتتحكم فيها نعة الثأر وأولوية "الأعيان" وما ينطوي عليه ذلك من مطبات ومخاطر مثل إمكانية الوشاية بغرض الانتقام.

لذا حرص جنود الجهة على الاجتماع بجميع أفراد الدشرة ويتحاور معهم وينصت إليهم وقد تدوم العملية يومين أو ثلاثة، وعندما تتضح له الرؤية يختار من بين الأكثر استعدادا ويشكل منهم الخلية التي تشرف على النواحي التنظيمية والتنفيذية الموكلة بالدشرة، وهي الطريقة ذاتها التي كانت معتمدة من طرف حزب الشعب، والهدف من كل هذا وضع الأسس القوية لنظام هيكلي يصمد مستقبلا أمام العواصف والهزات من الاستعمار أو من داخل الثورة ذاتها.

أدى هذا التأطير الجيد إلى تزايد عمليات التخريب التي طالت مزارع غلاة المعمرين وقطع الطرقات والأسلاك، فلم يكن بمقدور عشرة مجاهدين مثلا تخريب مزرعة لمعمر من عشرة أو خمسة عشر هكتارا من الأشجار المثمرة والخضروات في ليلة واحدة، ولما يستتطق المواطنون يؤكد بأن عشرات

المجاهدين "الفلاقة" هم من قاموا بالعملية، ويخلطون حسابات الجيش ومصالح الأمن، لكن هذه المصالح تشكك في صدق شهادات المدنيين وتبدأ في اعتقال المشبوهين منهم، وأدى هذا كله إلى زرع الشك والهلع في صفوف المعمرين والجيش، وزاد ذلك من التحام سكان الأرياف بالثورة، وتحقيق هدف هام في إستراتيجية الجبهة وهو زرع الأمن في صفوف المعمرين المستغلين الفعليين للجزائر شعبا وأرضا. وشكل الرهان على العمق الشعبي وذلك بالتأكيد على استمرار الثورة ومن ثم نظم زيغود عمليات 1 إلى 8 ماي 1955 التي كانت تخليدا وردا على مجازر ماي 1945، وضمن ذات السياق جاءت عملية مطعم الكازينو بقلب مدينة قسنطينة يوم 8 ماي وعمليات فدائية أخرى.

وكان هدفها المشترك إفزاز العدو وإيقاظ المدن والدفع بسكانها إلى ركب الثورة، وكانت جرأة القيادة كبيرة لما حاولت استهداف معقل العقيد ديكورنو بالحروش فكانت الصدمة بالنسبة للفرنسيين والدفعة المعنوية الكبيرة بالنسبة للمواطنين الجزائريين مما جعل الشباب يتسابق للتطوع في صفوف جيش ت.و. ولم تتمكن عمليات القمع الانتقامية الفرنسية من الحط من معنويات السكان المسلمين.

وفي ذات الإطار جاءت عمليات 5 جويلية 1955 التي تميزت بالكمان وقطع الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن والقرى وغنم الأسلحة وإلحاق أكبر الخسائر بقوات الاحتلال وتخريب منشآت اقتصادية. كان لهذه العمليات الأثر السلبي الكبير على معنويات المعمرين وقوات الفرنسيين، وكان لها المفعول الإيجابي على تطور الثورة وتجذرها شعبيا، وارتفع تعداد جيش التحرير الوطني من حوالي 200 فقط مسلحين ببنادق صيد إلى قرابة 500 مجاهدا.

الهوامش:

- 1- للمزيد ينظر: خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية-عربي-فرنسي-إنجليزي، سلسلة المعاجم العلمية (10)، دار الفكر اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1999، ص107.
- 2- thes.bncf.firenze.sbn.it-10 ديسمبر 2019
- 3- محمد عباس، ثوار عظماء، مطبوعات دحلب، الجزائر، 1991، ص 53.
- 4- محمد عباس: نفس المرجع، ص53.
- 5- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص: 81، 80.
- 6- ذكر علي كافي بأن علاوة عباس النائب عن مدينة قسنطينة لحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان يوزع منشائر مناهضة للثورة بينما قام عباس بن الشيخ الحسين بجمع الاموال و الذهب باسم الثورة ثم أخذها لنفسه، ينظر: علي كافي، المصدر نفسه، ص 82.
- 7- علي كافي: نفس المصدر، ص83.
- 8- ع. كافي: نفسه، ص83.
- 9- ع. كافي: نفس المصدر، ص84.
- 10- ع. كافي: نفس المصدر، ص84.

إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة الحركة المصالية 1954-1962

The strategy of the National Liberation Army in the face of The Messalist movement 1954-1962

✍ د/ عبد المالك بوعريوة

جامعة أحمد دراية-أدرار

مقدمة:

كان اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من نوفمبر 1954، في وقت لم تكن الحدود بين الاتجاهات المختلفة، داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية قد تباينت بصفة نهائية؛ حيث كان كل من المصاليين والمركزيين يحاولان استمالة المحايدين الذين تجمعوا في اللجنة الثورية للوحدة والعمل¹، في الوقت الذي كان هؤلاء، قد قطعوا أشواطاً كبيرة في الاستعداد للكفاح المسلح، وعزموا على قطع خط الرجعة عن أي تردد أو مماطلة، وذلك (...) لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات، لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب...²، كما عبروا عن ذلك في بيان الأول نوفمبر التاريخي.

وهكذا، قدر للثورة التحريرية، أن تتدخل في ظروف الانقسام بين الإخوة الرفقاء، الذين تحولوا بعدة مدة وجيزة إلى إخوة أعداء؛ حيث وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها، أمام حركة مناوئة لها، وهي الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية)، منذ الشهر الأول لإعلانها للكفاح المسلح، مما خلق لها مشكلة حقيقية، و تحد خطير، طيلة سنوات الثورة المباركة (1954-1962)، لاسيما بعد أن طرح خيار المواجهة المسلحة أمام جيش التحرير الوطني، الذي أصبح يحارب على جبهتين

مختلفتين، إحداهما ضد الجيش الفرنسي، والأخرى ضد العناصر المسلحة للحركة المصالية، وهذا ما تطلب من هذا الجيش وضع إستراتيجية لمواجهة هذه العناصر، التي ازدادت خطورتها مع تطور الثورة التحريرية، وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في هذه المداخلة الموسومة: "إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة جيش الحركة المصالية 1954-1962"، من خلال العناصر الآتية:

- المقدمة

- 1- تجنب المواجهة المسلحة (أو إستراتيجية محاولة الاحتواء) 1954.
- 2- الحرب المفتوحة على الأفواج المصالية المسلحة عام 1955-1956.
- 3- إستراتيجية جيش التحرير في مواجهة المصاليين بالولاية السادسة 1957-1962.
- 4- التعاون بين الولايات لمواجهة المصاليين في الولاية السادسة 1957-1962.

- الخاتمة

أولاً: تجنب المواجهة المسلحة (أو إستراتيجية محاولة الاحتواء) 1954:

كان اندلاع الثورة التحريرية في ظروف لم تكن تسمح بالانتظار أكثر، وقد عبر عن ذلك عضو المنظمة الخاصة ومجموعة الاثنتين والعشرين عبد الله بن طوبال³، الذي ذكر بأن المخرج الوحيد الذي كان ممكناً، أمام الشعب الجزائري هو تسريع تفجير للثورة، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجرى إتباعها، والتحضير الكامل لبرنامج عمل، والتنسيق على كل المستويات؛ كان

ثمة حلان أمام "مجموعة الـ 22: إما التنظيم أولاً ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولاً والتنظيم فيما بعد... كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني...". ومن الضروري التأكيد، أن الأمر لا يتعلق فقط بعدم وجود التنظيم اللازم لإعلان الثورة، من قبل جبهة التحرير الوطني، كما أشار "بن طوبال"، بل إن ذلك لم يكن في أحسن الظروف والأحوال، كما أنه جاء في ظروف الانقسام، والأزمة الحزبية الخائفة، التي كانت تعصف بالحركة الوطنية، وجو سياسي يطبعه الغموض، وبوسائل محدودة، لاسيما في مجال التسليح، وكل هذه الظروف كانت تسمح حينها بالاعتقاد بأن مفجري الثورة، الذين هم مؤسسو جبهة التحرير الوطني وقادتها الأوائل، قد أقبلوا على مغامرة خطيرة⁴، أو ما اسماه محمد يوسف، وهو أحد قياديي المنظمة الخاصة بالغرب الجزائري، بـ «عملية أول نوفمبر 1954 الانتحارية» (L'opération suicide du 1^{er} Novembre 1954).

وإذا كانت هذه هي بعض الظروف الصعبة، التي اندلع فيها الكفاح المسلح، فإنها من جهة أخرى تدل على أن جبهة التحرير الوطني، التي أعلنت هذه الثورة، قد رأت النور في نفس هذه الظروف، ودون أن تكون لها أية هيكلية سياسية أو تنظيم قانوني أو مؤسساتي مسبق⁶، كما كان قادة المناطق الخمس ينتظرون ردود فعل مناضلي حركة الانتصار وموقف الشعب، آملين أن يكون حكمهم لفائدتهم، لكن شيئاً من ذلك لم يقع⁷، بحكمة أن المجموعة التي أعلنت الثورة لم تكن معروفة حتى لزعماء الحزب الذي خرجت من صلبه، فما بالك بقيادة التنظيمات الأخرى⁸، وعامة الشعب الذي كان يعيش مرحلة من الغموض، ومن تم كان عليها، ومنذ البداية، أن تسعى لإرساء التنظيم الذي يسمح لها بقيادة المعركة التحريرية بالفعالية اللازمة، أمام التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها

وعلى رأسها الآلة العسكرية الفرنسية، والحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) المناوئة لها، وأفواجها المسلحة، التي كانت تتشط بالموازاة مع أفواج جيش التحرير الوطني الناشئ.

مقابل هذه الوضعية الصعبة، التي كانت الجبهة تعاني منها، ورث المصاليون خبرة طويلة في التقاليد السياسية والتنظيمية، وقوة في الجزائر وفرنسا⁹، وذلك باعتراف رجال الجبهة أنفسهم، حيث يعترف الرائد لخضر بورقعة بذلك بقوله: "فقد كانوا أكثر تنظيماً وتجربة من الشباب الذين فجروا ثورة أول نوفمبر... فهم الذين سبقونا إلى صعود الجبال، وقبل انعقاد مؤتمر الصومام كانوا قد أحكموا انتشارهم على أرض الميدان، كما كانت لهم خبرة سياسية، وذكاء فائق في ربط العلاقات مع أفراد الشعب...."¹⁰.

كما كان مصالي الحاج وأتباعه يرون بأنهم الوريث الوحيد لـ "ح.ش.ج. - ح.ا.ح.د." ومصادقية حركتهم واقعة بفعل تاريخها الطويل في المطالبة بالاستقلال¹¹، وبذلك ينبغي على كل الجزائريين المؤمنين بالحرية والاستقلال، أن يكونوا متحدين خلف الحركة الوطنية الجزائرية وزعيمها، على اعتبار أن قرار السلطات الاستعمارية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم يغير من الأمر شيئاً، بل إن الحزب أصبح أكثر قزّة، كما ينبغي على الأحزاب الجزائرية التي تتشط في إطار الشرعية اتخاذ موقف واضح فيما يخص المعركة المصيرية، لأن الشعب الجزائري لن يعذرهم على تردددهم وسيحكم على مصداقيتهم وأفعالهم وهذا على حدّ ما ذهبت إليه صحيفة صوت الشعب الجزائري¹².

وعلى الرغم من أن المصالية لم تشارك في تحضير أول نوفمبر 1954 أو في أحداثه¹³ باتفاق المصادر والمراجع، فإن زعيمها اتجه إلى محاولة خطف مبادرة تفجير الثورة من جبهة التحرير الوطني عن طريق، تأسيس الحركة الوطنية

الجزائرية MNA من جهة، واستغلال ما يتمتع به من ثقل وسمعة في الداخل والخارج من جهة ثانية¹⁴، مما فرض على الجبهة التعامل مع الوضع في صالحها في البداية.

في ظل الظروف الصعبة التي ذكرناها، اعتمد جيش التحرير الوطني على إستراتيجية ارتكزت على تجنب المواجهة المسلحة مع الأفواج المسلحة المصالية عند اندلاع الثورة التحريرية، أو ما يمكن أن نسميه بـ "إستراتيجية الاحتواء"، مستغلا في ذلك حالة الغموض، التي كانت تطبع قضية تفجير الثورة. لذلك، وخلافاً لم ذكره البعض بأن الصدام بين الطرفين امتاز منذ الساعات الأولى لانفجار الثورة بالحدة والعنف¹⁵، فإننا نرى بأن الجانب الدبلوماسي قد طغى على العلاقة بينهما باتفاق العديد من المؤرخين، على الرغم من أن جبهة التحرير ردت على العنف بالعنف في بعض المواقف¹⁶، ويأتي ذلك في إطار المحاولات التي قامت بها كل حركة لاحتواء الأخرى، بل إن بعض الشهادات والمراجع تذهب إلى أبعد من ذلك بإقرارها بأنها تعمدت الإبقاء على حالة الغموض التي كانت سائدة بين المجاهدين الأوائل خصوصاً في منطقة القبائل، لاسيما وأن البعض منهم كان يلتحق بالجبال (بالثورة) دون اكتراث إن كان ذلك تحت قيادة الجبهة أو تحت نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية المصالية¹⁷، فخلال عدة شهور من اندلاع الثورة كان يصعب على الملاحظ التمييز بين المناضلين المنتمين إلى هذه الحركة أو تلك، وقد شكل ذلك قوة حقيقية في معدها¹⁸.

فقد أشار عبد الحميد مهري بأن "(...) الاتفاق بين القادة ومنهم كريم وأوعمران على الخصوص أن يتركوا القاعدة على اعتقادها السياسي، بأن مصالي الحاج هو الذي أعلن الثورة، ولا يمسه إلا بالتدريج... وهكذا¹⁹، كانت القاعدة مصالية والقيادة جبهوية على الأقل في منطقة القبائل..."، بل

إن المناورة امتدت في نظرنا حتى الجزائر العاصمة من قبل كريم بلقاسم و أوعمرن عمر الذين، كانا على اتصال بالسيد باسطه أرزقي الذي كان يشرف على فوج المصاليين المسلح في القصبة، وذلك إلى غاية يوم 31 أكتوبر 1954، دون إخباره بما يخططان له في منطقة القبائل، مما ترك في نفسه أثراً عميقاً إلى يومنا هذا ²⁰، فقد كتب في هذا الشأن ما يلي: «(...) وبالتحديد مساء يوم 31 أكتوبر 1954 في ذلك اليوم أعطيت قارورة بحجم عشر لترات مملوءة بالكlorفورم... كما أعطيت أسلحة ومواد كيميائية... وقد رافقت شخصياً أوعمرن (العقيد مستقبلاً) حتى وصلنا نهج لوني أرزقي (فردان سابقاً) ... في يوم الغد أي 01/11/1954، وأنا متوجه إلى مقر المداومة رأيت الشرطة تحاصر مقر حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وتم اعتقال كل المسؤولين، الذين كانوا متواجدين هناك... فعدت أدراجي إلى القصبة... وتم عقد اجتماع... وكان موضوع الاجتماع الوضعية الجديدة الناتجة عن اندلاع الثورة. كم كانت الخيبة كبيرة حين شرحت لهم «خيانة بلقاسم كريم وأوعمرن عمار... كنت في قرارة نفسي يائساً وفاقداً للثقة بسبب خيانة كريم بلقاسم وعمار أوعمرن، لن أغفر لهما أبداً عدم ثقتهما بي، رغم كل ما فعلته وبذلته من أجلهما...» ²¹.

وفي 16 نوفمبر 1954 قدم علي زعموم بدوار كوريات إلى كريم بلقاسم الحاج علي أرزقي عضو المكتب السياسي للحركة المصالية، وأثناء اللقاء طرح الحاج علي كريم مسألة قيادة مصالي للثورة ورأيه في ذلك، فكانت إجابته غامضة ومرواغة؛ حيث أخبره بأنه قائد عسكري وليس سياسي، مستغلاً فرصة هذا اللقاء لطلب إعانة مالية، وقد كان له ذلك، حيث تسلم شهر ديسمبر من السنة نفسها مليوني فرنك فرنسي تم جمعها من المهاجرين بفرنسا ²².

كما نسجل في سياق الاتصالات بين كريم بلقاسم والحركة الوطنية الجزائرية (MAN)، إقدام هذه الأخيرة على نشر رسالته له في العدد رقم 06 من جريدة "صوت الشعب الجزائري" «La voix du peuple Algérien» بتاريخ 16 فيفري 1955²³ والتي أكد فيها عن إرادته القوية في مواصلة الكفاح المسلح.

وقد نظر البعض لهذه الرسالة بأنها محاولة من المصاليين لمغالطة الرأي العام وإيهامه بأن كريم بلقاسم مصالياً، وأن كريم على ما يبدو كان يريد من خلال هذه العملية مقايضة هذه الرسالة بدعم مالي ولوجستيكي من المصاليين، بحكم حاجته الماسة لذلك²⁴.

ورغم أننا لا ننفي هذا الأمر، فإن المؤكد في نظرنا أن هذه الرسالة تدل على صلة القائد الأول للمنطقة الثالثة بالحركة المصالية، سوء كان ذلك بشكل رسمي أو مناورة منه، مما يوحي بحالة الغموض التي كانت هذه المنطقة تعيشها، كما لا يمكننا أن نسلم بفرضية المقايضة التي طرحها رابح لونسي، لأن كريم بلقاسم متعود على الاتصال بالقادة المصاليين منذ صيف 1954 إلى غاية مطلع عام 1955 على الأقل، كما أن حصوله على المبلغ المالي كان في شهر ديسمبر 1954، بينما نشر الرسالة كان في 16 فيفري 1955، أي بعد أكثر من شهرين من ذلك، ماعدا إذا كانت عملية النشر قد أُخرت عن قصد لاستغلال ذلك دعائياً، ورغم ذلك فإن ذلك لا ينبغي ما ذهبنا إليه حول عملية الاتصال.

وحسب محمد حربي فإن هذا القائد وإلى غاية مطلع عام 1955، كان مقتنعاً بأنه طالما لم تحدث قطيعة مع المصاليين، فإنهم لن يشكلوا مجموعاتهم القتالية، وطالما لم يحدث ذلك فإن نزوح المناضلين من صفوفهم نحو جبهة التحرير الوطني سيستمر²⁵، بل إن هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث ذكر بأن

كريم بلقاسم قد حافظ على اتصالاته مع الحركة المصالية إلى غاية بداية أفريل 1955، على أمل استقطاب الراديكاليين منهم إلى الجبهة وكان هو ومصطفى بن بولعيد من المسؤولين المتمردين، وكانا يريان في أن إمكانية توحيد العائلة الكبيرة لحزب الشعب الجزائري، تحت قيادة الزعيم ما تزال قائمة²⁶، وقد عبّرا عن أمنيتهما هاتيه في العديد من المرات، مما يعني انه كان يراهن على عامل الوقت ومن تم لم يكن عمله هذا سوى مناورة أمام أنصار مصالي في المنطقة. لقد راوغ -إذن- قادة الجبهة في الجزائر، ولم يعلنوا عن أنفسهم لكسب الوقت وتعزيز قواهم ومواقفهم، وقد استمرت هذه اللعبة طالما أن جبهة التحرير الوطني كانت ما تزال عاجزة عن خوض معركتها السياسية مع الحركة المصالية، إذ لم يكن أحداً من إطاراتها الموجودين في الجزائر قادراً على إنجاح هذه المعركة²⁷. ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل أيضاً، أن جبهة التحرير قد استفادت من التوقيفات التي طالت كوادير ومناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية مباشرة عقب إعلان الثورة، بحيث استغلت ذلك في بناء قاعدتها²⁸ وقد علق على ذلك أحمد بن بلة أحد قادتها الأوائل بالقول: "لا يمكن أن نغفل بأننا كنا على يقين بأنه في حالة وقوع حدث خطير، بأن الحكومة الفرنسية ستقوم بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وسجن مسؤوليها، وهذا ما حدث فعلاً، وقد ارتحنا لذلك، لأنها خلصتنا من دسائس محترفي السياسة الذين كانت تعتبرهم شركاءنا بينما كانوا في الواقع يعرقلون عملنا بصورة رهيبة"²⁹.

نستنتج مما سبق أن جبهة التحرير الوطني، كانت تدرك خطورة انطلاق الثورة في ظل الانقسام والتشتت، لاسيما وأن منافسها هو مصالي الحاج، بثقله السياسي وسمعته بين القاعدة النضالية، وحركته التي كانت منظمة ومهيكلية، أمام ما كانت تعانيه الجبهة من النقص الفادح في الإمكانيات وعدم وجود هيكل

تنظيمي يساعدها على السير بالسرعة المطلوبة في نشر لهيب الثورة، ومن تم وعلى الرغم من التوتر الذي كان حاصلاً بينها وبين الحركة المصالية وردها أحيانا بالعنف على العنف، فإنها تعاملت مع الوضع بطريقة ذكية، باستغلالها حالة الغموض، التي كانت سائدة بين المناضلين حول من يقف وراء تفجير الثورة، لأنها كانت تدرك خطورة الموقف وتعلم أن نسبة كبيرة من القاعدة كانت ما تزال على وفائها للزعيم ومن تم لم ترد أن تمسها بعنف لاستغلال ذلك في خدمة الثورة الفتية، مما سمح لها باستقطاب العديد من المناضلين لصفها وكذا محاولة بناء قوتها بهدوء.

ثانيا: إعلان الحرب المفتوحة على الأفواج المصالية المسلحة عام 1955-1956:

تتفق معظم المصادر والمراجع، على أن جبهة التحرير الوطني عرفت نقطة التحول في سياستها تجاه المصاليين بداية من مارس 1955، وقد ارتبط ذلك بشكل خاص بالتحاق عبان رمضان بها في شهر فيفري من السنة ذاتها³⁰، واتجاه الحركة المصالية إلى تكوين فرقها المسلحة المستقلة عن جيش التحرير الوطني³¹، مما يعني عزمها على مواصلة المسيرة دون الانضمام إلى الجبهة. فعبان رمضان، أصر على عدم السماح للحركة المصالية، بتقديم نفسها للرأي العام بأنها المبادرة بالثورة، ورفض تواجدها في الميدان تحت أي ظرف، مؤكداً بأنه لا توجد سوى حركة تحرير واحدة في الجزائر، هي جبهة التحرير الوطني، التي دعت التشكيلات السياسية القديمة إلى الإعلان عن حل نفسها، والانضمام إليها كأفراد وليست كأحزاب³²، لمواجهة العدو الفرنسي بوحدة الصف وتوجيه بنادق الجميع نحوه.

كما اتجهت الحركة المصالية بدورها إلى تشديد لهجتها، وتصعيد موقفها تجاه جبهة التحرير الوطني، بعد أن علمت بأن هذه الأخيرة، قررت إعدام قادتها الرئيسيين بدءاً بمصالي الحاج نفسه، وجاء ذلك بعد توقيف الشرطة الفرنسية لـ "مراد طربوش"، المسئول الأول لاتحاديته جبهة التحرير الوطني بفرنسا، واعترافه عند التحقيق، بأن هذا القرار قد اتخذ أثناء اجتماع كل من محمد بوضياف، أحمد مهساس ويوسف سعدي بمدينة زيورخ السويسرية بتاريخ 23 ماي 1954³³، وفي هذا الشأن كتب محمد العربي الزيري، مؤكداً أن هذه الحادثة تعتبر بداية للصراع الحقيقي ما يلي: "(...) أما إذا رجعنا إلى الوثائق التي تركها السيد مصالي الحاج، فإننا نرى بأن الصراع الحقيقي بين الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني، إنما بدأ في نهاية شهر ماي (1955)، عندما اكتشف المحامي الموكل من قبل مصالي للدفاع عن السيد تربوش، بأن هذا الأخير اعترف للشرطة الفرنسية أثناء الاستنطاق، بأنه تقرر إعدام الزعيم للتمكن من إنهاء الأزمة القائمة منذ 1953.."³⁴، وقد أكدت نشرة (Bulletin) صادرة عن هيئة أركان المكتب الثاني للناحية العسكرية العاشرة بالجزائر بتاريخ 20 ماي 1955 بأن الزعيم "(...) دخل في حرب مفتوحة مع قادة جبهة التحرير الوطني بغرض استرجاع قيادة الحركة الوطنية الجزائرية كاملة..."³⁵.

إن هذه اللهجة الحادة، فتحت باب المواجهة المسلحة بين الطرفين في الجزائر، في الأرياف والجبال، وفي المدن، وخاصة الجزائر العاصمة³⁶، فكانت المواجهة منذ البداية أكثر دموية في المنطقة الثالثة (القبائل)³⁷، التي علم قائدها كريم بلقاسم، أن العناصر المصالية المسلحة تركزت بقوة في منطقته، بتواجد

فرقة مكونة من حوالي ثلاثين مقاتلاً بدوار بني بوعدو، بقيادة المدعو سي رابح، ومجموعة أخرى بناحية قنزات مكونة من حوالي خمسمائة مقاتل بقيادة محمد فكلف كريم بلقاسم سليمان دهيليس (سي الصادق) في مطلع جوان 1955، بالهجوم على الفرقة الأولى³⁸، فنظم ضدها هجوماً قوياً، بعد أن تمكن من اختراقها باللجوء إلى حيلة، مفادها أنه ضابط في الحركة المصالية مبحوث عنه من قبل فوجه، وكان معه كومندو مكون من خمسة وعشرين مجاهداً، ليتفاجأ المصاليين في الصباح وهم نيام في مغارة غير محروسة، فقتل اثنان في المكان نفسه، بينما نفذ حكم الإعدام في بقية العناصر أمام سكان قرية مجاورة، باستثناء من ينحدر منهم من تلك المنطقة³⁹، أما قائدهم فقد تمكن من الفرار، وهي الرواية التي ذكرها يحي بوعزيز، دون الإشارة إلى الحيلة التي استعملها دهيليس في ضرب المجموعة، حيث ذكر بأنه استعمل أحد الرعاة الذي دله عن مكان تمرركزهم، فأخبره بالمغارة التي يتمركزون بها، ليفاجئهم على الساعة الخامسة صباحاً⁴⁰.

بينما أسندت مهمة القضاء على المجموعة التي يقودها بن لونس، إلى العقيد المستقبلي للولاية الثالثة، آيت حمودة عميروش، وهو ما يزال حينها برتبة مساعد، فجند هذا الأخير قوة كبيرة قامت بمهاجمتهم، وقضت على معظم عناصرهم، لكن بن لونس تمكن من الفرار مع نفر من جنده⁴¹، متراجعاً نحو دوار الريش قريباً من البويرة، على مفترق الطريق الرابط بين قسنطينة والجزائر، وهناك أصبح يستنزف السكان بعدائية، مما أدى بعميروش إلى ملاحقته، مستغلاً في ذلك كره السكان لأعماله، فاضطر إلى الانسحاب جنوباً⁴²، ولكن ذلك لم يكن نهاية للتواجد المصالي بالمنطقة، وإنما ظلت مجموعة صغيرة متواجدة هناك، من خلال فوج يقوده قائد يدعى عمار، كان ينشط بصفة مستقلة عن بن لونس،

وهذا بتأكيد تقارير الجيش الفرنسي⁴³. كانت هذه العملية، تهدف بالدرجة الأولى، إلى منع أنصار مصالي الحاج من تشكيل قوة مسلحة حقيقية موازية لجيش التحرير الوطني بصفة خاصة⁴⁴، وهذا قبل أن تشتد المواجهة بين الطرفين في السنة الموالية.

في خريف عام 1955، أعلن عبان رمضان رسمياً الحرب على الحركة المصالية، بعد أن أصبح يشرف على تسيير شؤون جبهة التحرير الوطني، انطلاقاً من الجزائر العاصمة، معتبرا مصالي الحاج "(...) العدو رقم 1 للجزائر..."، متهماً أتباعه بالعمالة للاستعمار، وهو ما عبر عنه في رسالته إلى محمد خيضر ممثل الوفد الخارجي بالقاهرة بتاريخ 20 سبتمبر 1955؛ حيث كتب فيها ما يلي: "(...) قررنا القضاء على بعض قادتهم، رغم نفورنا من الإقدام على ذلك، أولئك القادة الذين يعلنون للخاص والعام (ودون إحراج)، بأن مصالي هو الذي يقود الثورة، وقررنا أيضاً القضاء على مصالي إذا أذنت له الحكومة الفرنسية بالدخول إلى الجزائر..."⁴⁵.

تنفيذاً لقرارات عبان رمضان، توسعت الهجمات المسلحة لجيش التحرير الوطني على العناصر المسلحة المصالية، في مختلف المناطق، التي تتواجد بها على أرض الوطن؛ حيث ذكر منشور أصدرته فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في شهر أوت 1959، أن جيش التحرير هاجم "(...) جماعة من المحاربين المزعومين في 10 أكتوبر 1955 في الثالثة صباحاً وكانت مكونة من 20 رجلاً فقتل واحد واستسلم 18، ثم أطلق سراحهم، وقبض على مجرم واحد خطير..."، وكان ذلك بدوار حيزر بمنطقة جرجرة⁴⁶، وعلى ما يبدو فإن قرار الهجوم على المصاليين قد اتخذ بعد اجتماع انعقد بمنطقة يسرو ضم كريم بلقاسم، عمر أوعمران وعبان رمضان⁴⁷.

ووجه شيهاني بشير قائد المنطقة الأولى (الأوراس) بالنيابة، ضرباته في أواخر السنة ضد المصاليين⁴⁸، وقد كان الأمر مقلقاً بالنسبة لعبان رمضان في هذه المنطقة؛ حيث أعلن عن ذلك بكل صراحة في رسالته إلى محمد خيضر بالقاهرة بتاريخ 1956/02/29 بالقول: "(...) ونشير إلى خطر كبير يوجد بين الأوراسيين يتمثل في بقاء بعض رؤساء الأفواج أوفياء لمصالي..."، لكن دون أن يقدم أي توضيح حول ذلك، هل يتعلق الأمر برؤساء أفواج من جبهة التحرير الوطني عرفوا بوفائهم لزعيم الحزب؟ أم أن الأمر يتعلق بالمصاليين أنفسهم الذين لم يلتحقوا بالجبهة؟

ولو أننا نرجح أن يكون الاحتمال الأول هو المقصود؛ بحكم أن سي الحواس الذي كان ينشط في المناطق الجنوبية للمنطقة الأولى (بسكرة، تقرت....)، كان يشك في ولائه لمصالي الحاج، وقد وجهت إليه أسئلة في هذا الشأن بعد مؤتمر الصومام⁴⁹.

كما نفذت المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) حكم الإعدام في ثلاثة مصاليين، بعد محاكمتهم في شهر أكتوبر 1955 بتهمة الخيانة، وهذا لمحاولتهم الاستيلاء على قيادة الثورة بالمنطقة حسب قيادة هذه الأخيرة، ويتعلق الأمر بالمسمين "زادي الشريف" و"زيقات اسماعيل"، و"بخوش عبد السلام"، هذا الأخير الذي تم الاتصال به من قبلهما للتآمر ضد أكبر المسؤولين بالشمال القسنطيني، إلا أن هذه المؤامرة كشفت قبل تنفيذها⁵⁰.

وحسب عبان رمضان، فإن ذلك لا يخرج عن محاولة أجهزة الأمن الفرنسية اختراق الثورة، باستعمال العناصر المصالية، ليتمكنوا من التحكم فيها⁵¹، لكن ما يسجل حول المنطقة الثانية، أنها لم تعرف ما عرفته المناطق (الولايات بعد الصومام) الأخرى، من نشاط للحركة المصالية، بعد حكم الإعدام

المشار إليه، وأن هذه الحركة لم تتمكن من الاحتفاظ بتعدادها في الشمال القسنطيني، لتمكن جبهة التحرير من استقطاب معظم عناصرها إلى صفها. كما اتخذ الصراع طابعاً آخر، تمثل في القيام باغتيال وتصفية للإطارات والمناضلين⁵²، حيث أقدم صالح بوشافة، ومصطفى قتال، المناضلين في جبهة التحرير، على اغتيال مسؤول الحركة الوطنية الجزائرية بالجزائر العاصمة، وهو الصادق الريحاني، مما فتح الباب لامتحان القوة بين الطرفين، باستعمال مختلف الوسائل الممكنة، من مكر وخديعة وتصفية جسدية وغيرها⁵³.

أما في المنطقة الخامسة (وهران)، حيث كانت الحركة المصالية منذ عام 1955، فقد اشتدت المواجهات في مدينة وهران وجبال لعمور، إذ تمكنت جيش التحرير الوطني، الذي كانت هيئة أركانه تعمل انطلاقاً من مدينة وجدة المغربية، من اغتيال عباد مسؤول الحركة في مغنية، وكذلك الشأن بالنسبة ل: الحصار مصطفى، مولاي شريف، ومعصوم بومدين، الذين سقطوا في كمين دُبر لهم، بعد أن أوهموا أن هناك اجتماعاً سيعقد من أجل الصلح⁵⁴، دون أن ننسى، ما تعرض له المصاليون في هذه المنطقة من توقيفات في صفوفهم؛ حيث أصبح المكتب الثاني، يتحدث عن "انتهاء الحركة الوطنية عملياً من عمالة وهران"، وقد أرجع مسؤولوها هذه الفعالية، إلى المعلومات التي يكون بعض الجبهويين قد قدموها لأجهزة الأمن الفرنسية⁵⁵، وهو ادعاء لا يمكن تصديقه.

احتدمت المواجهات بين جيش التحرير الوطني والأفواج المسلحة المصالية، بداية من مطلع عام 1956⁵⁶، وبذلك انتقل إلى المواجهة المفتوحة ضدها، في نواحي متفرقة من المنطقة الثالثة، ومنها على وجه الخصوص: البويرة، ذراع الميزان، واضية، صدوق منرفيل (ثنية)⁵⁷، وذلك بعد أن صعد

عبان رمضان لهجته تجاه المصاليين، كما تؤكد عليه رسالته إلى محمد خيضر بالقاهرة في 29 فيفري 1956، إذ يقول: "(...) أعطيت أوامر عرفت بداية في تنفيذها: كل منتسب إلى مصالي بوعي منه: يجب أن يعدم بلا محاكمة..."، وهذا ما أكدته التقارير الأمنية الفرنسية؛ إذ جاء في تقرير لمحافظ الشرطة القضائية بالبويرة رفعه إلى العميد الأول للشرطة القضائية، قائد الوحدات المتنقلة لمقاطعة الجزائر بتاريخ 11-02-1956 ما يلي: " في نواحي بويرة ومايو مقاتلو الحركة الوطنية الجزائرية وجبهة التحرير الوطني ينتقلون إلى الحرب المفتوحة" ⁵⁸.

وإذا كانت المنطقة الثالثة (الولاية الثالثة بعد الصومام)، قد عرفت العدد الأكبر من المواجهات في المرحلة الأولى من الثورة (1954-1956)، فإن بقية المناطق (الولايات بعد الصومام)، لم تكن بمعزل عن هذا الصراع الدموي، لكن كان ذلك بدرجات متفاوتة، بحكم أن القوات المصالية لم تكن تتواجد بنفس الكثافة في مختلف المناطق.

فالم منطقة الرابعة عانت بدورها من تواجدهم على أراضيها منذ اندلاع الثورة التحريرية، لاسيما في مدينة الجزائر العاصمة، وفي بعض نواحيها مثل الأربعاء وبوغازي، والونشريس بإقليم الشلف، وكذلك على الحدود الفاصلة بينها وبين المنطقة الثالثة في المرحلة أولى، ثم على حدودها مع الولاية السادسة في مرحلة ثانية ⁵⁹، وذلك تمهيداً لاستقرار جيشها بهذه الأخيرة. وهذا ما جعل أحد قادتها وهو الرائد لخضر بورقعة يقول: "(...) كنا في حرب مفتوحة مع المصاليين... إن من أهداف المصاليين منع جيش التحرير من أن يتمركز حول دوائر العاصمة ويسيطر على الأماكن الإستراتيجية التي تمكنه من التموين والتزود بالعتاد والرجال..." ⁶⁰.

وبحلول عام 1957 انتشرت جبهة التحرير الوطني، وتجدرت في معظم المناطق الشمالية، ومن تم، يمكن القول أن جيش التحرير الوطني، قد حسم المعركة مع القوات المصالية لصالحه في هذا القسم من الوطن، لتفتح من جديد، وبشكل أكثر دموية جنوبي الولايتين الثالثة والرابعة، لاسيما في بعض المناطق ومنها على وجه الخصوص: مسيلة، بوسعادة، عين الحجل، سيدي عيسى، ملوزة، بني يلما... بالنسبة لجنوب الولاية الثالثة، وبوغازي وقصر الشلالة... جنوب الولاية الرابعة، وهذه المناطق تقع كلها على خط التماس مع الولاية السادسة، التي سينتقل إليها بن لونس وجيشه بعد مجزرة قسبة بني يلما المشهورة بـ "مجزرة ملوزة" في 29 ماي 1957، التي تعتبر المنعطف الأخطر، في الحرب التي شنها جيش التحرير الوطني على المصاليين في الداخل، وذلك لكونها كانت الأكثر دموية منذ بداية المواجهات.

ثالثا: إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة المصاليين في الولاية السادسة 1957-1962:

كانت أجهزة الأمن الفرنسية مهتمة اهتماماً شديداً، ومطلعه أيضاً على الخلاف القائم بين جبهة التحرير الوطني والحركة المصالية، كما كانت تراقب حركة الأفواج المسلحة الخمسة لهذه الأخيرة منذ المرحلة الأولى من الثورة التحريرية، خاصة منهم محمد بن لونيس، الذي اضطر إلى الانسحاب من عمق المنطقتين الثالثة والرابعة، نتيجة للهزائم التي مني بها هناك، من قبل عناصر جيش التحرير الوطني، مما جعل الفرنسيين، يفكرون جدياً في جعله عميلاً لهم⁶¹، لاسيما بعد انسحابه جنوباً، نحو مناطق المسيلة بوسعادة، الجلفة...، التي لم يكن جيش التحرير قد توغل فيها بالشكل الكافي عسكرياً، كما لم يكن نظام الجبهة نفسها قد تجدد بعد في هذه النواحي من الجانب السياسي⁶²، مما سهل

على قادة الجيش الفرنسي تحقيق رغبتهم، في استمالة هذا العنصر إلى صفهم وجره إلى الخيانة، وبمجرد أن أصبحت حركة بن لونيس تحت الرعاية المباشرة والمكشوفة لجيش العدو، أصبح لزاماً علي جيش التحرير الوطني، أن يضع الإستراتيجية الكفيلة بمواجهة هذه الحركة الخطيرة. لقد كان جيش التحرير على اطلاع تام، بالاتفاق المبرم بين بن لونيس وجيش العدو وطبيعته، ولذلك وضعت القيادة الثورية، إستراتيجية سياسية وعسكرية، لمواجهة هذه الحركة المضادة، وذلك بالاعتماد على نقاط ضعفها بالدرجة الأولى والتي من بينها:

1. تصرفات بن لونيس الرعناء مع الشعب؛ حيث كان كثيراً ما يلجأ إلى فرض غرامات مالية باهظة على التجار، وقد أشارت وثيقة أرشيفية⁶³ صادرة بتاريخ 08 أكتوبر 1957 عن مصالح الحكومة العامة إلى ذلك؛ حيث ذكرت أن العناصر البلونيسية، قامت يوم 16 سبتمبر 1957 بالاتصال بالعديد من التجار المسلمين بمدينة الجلفة، وطلبت منهم دفع مبالغ مالية تتراوح بين مليون ومليون وخمسمائة فرنك فرنسي في أجل 48 ساعة، وقد دفع هؤلاء -حسب الوثيقة ذاتها- مبالغ تتراوح بين 250.000 و 500.000 فرنك فرنسي⁶⁴، ضف إلى ذلك ما كان يقوم به عناصره من توقيفات ومصادرات تمس بشكل خاص الحيوانات، ويتم ذلك عادة على طريقة قطاع الطرق، على غرار ما سجله تقرير فرنسي موجه من رئيس دائرة افلو (الأغواط) إلى حاكم مقاطعة تيارت بتاريخ 14 نوفمبر 1957⁶⁵، ولا شك أن مثل هذه التصرفات كانت جبهة التحرير الوطني تستغلها في الدعاية ضد بن لونيس وأتباعه.

2. علمها باختلاف قيادة جيش الاحتلال، حول جدوى الاتفاق مع بن لونيس، ومن تم كانت جبهة التحرير، تسعى لتوسيع هذا الاختلاف، والتشكيك في قدرة بن لونيس على الوفاء باتفاقه، وذلك من خلال مختلف عملياتها.

3. علم الجبهة بوجود خصوم معارضين للاتفاق مع الجيش الفرنسي في صفوف المصاليين، مما جعلها تكثف من اتصالاتها مع هؤلاء، لضرب هذا الجيش من الداخل.

بناءً على ذلك، اتجهت على الصعيد السياسي، إلى رفع معنويات الشعب، وتكثيف التوعية في أوساطه المختلفة، من خلال فضح أساليب بن لونيس ودعايته الكاذبة، والدعوة إلى الالتفاف حول الجبهة والتعاون معها، وتنبيه مختلف الشرائح إلى العواقب التي تتجر عن الاستمرار في التعامل مع الخونة. كما عملت على زعزعة ثقة الفرنسيين في جدوى هذه الحركة، وبث الخوف والشك في إمكانية سقوط أسلحتهم في أيدي المجاهدين، مثل ما حدث في معركة "الزرقاء"، بالقرب من الهامل يوم 1958/01/25، التي قتل فيها النقيب الفرنسي "ريكول"، قائد الوحدة الفرنسية التي كانت حينها مكلفة بدعم بن لونيس، برصاصه أطلقها عليه أحد عناصر جيش التحرير الوطني، من بندقية من نوع خماسي أمريكي، كان المجاهدون قد غنموها في إحدى معاركهم مع قوات بن لونيس، وقعت في معركة عين معبد (قرب الجلفة)، وقد استغلت القيادة هذه الحادثة، بإرسالها برقية إلى إذاعة "صوت الجزائر" بالقاهرة؛ حيث أذيع الخبر مفصلاً، مبرزاً نوع البندقية ورقمها والكيفية التي غنمت بها⁶⁶.

بالإضافة إلى ذلك، اتجهت جبهة التحرير إلى تجديد خلايا الاتصال، اعتماداً على عناصر مناضلة جديدة معروفة لدى الحركة البلونيسية، مع تغيير مواقع وطرق التموين، بأحداث شبكة جديدة برجالها ومواقعها، كما كثفت الاتصال برؤساء الأعراش وذوي النفوذ، ليؤثروا على عناصر بن لونيس ويدفعونهم للعودة إلى جادة الصواب⁶⁷.

أما على الصعيد العسكري، فإن قيادة الثورة، كانت مدركة لخطورة الوضع في الولاية السادسة، بعد الهزة العنيفة التي تعرضت لها، نتيجة للإشاعة الكاذبة التي روجها "العربي القبائلي"، الذي كان مندساً في صفوف جبهة التحرير الوطني، والتي مفادها أن هذه الأخيرة قد أقدمت على إعدام عمر إدريس ومساعدته الطيب فرحات، تمهيداً لتنفيذ مؤامرة دنيئة، تمثلت في مباغته مركز القيادة بـقعيق؛ حيث ألقى القبض على الضابط عبد الرحمن حاشي، مسئول الجيش في غياب عمر إدريس، وتعرضه لشتى أنواع التعذيب، ثم استغلال ختم القيادة، في توجيه استدعاءات إلى عدد من المسؤولين بعد تزوير توقيعهم، ليتم بعد ذلك اغتيالهم، الواحد تلو الآخر عند الحضور، وقد قارب عددهم المائة (100)، بين مسئول سياسي وعسكري، ولم ينجُ منهم سوى الضابط محمد بلهادي الذي تمكن من الفرار⁶⁸.

كان تأثير هذه الواقعة كبيراً في صفوف جيش التحرير الوطني وفي قواعده النضالية، وكادت أن تعصف بالنظام في بداية نشأته بالولاية السادسة، مما جعل سنة 1957 سنة سوداء في عمر هذه الولاية⁶⁹، لكن بالمقابل سنة لبداية الحسم العسكري، ضد ما يسمى "ج.ت.ش.ج." (A.N.P.A.) وقائده محمد بن لونيس، وأفواج هذا الجيش بعد مصرع قائده وانقسامه.

رابعاً: التعاون بين الولايات لمواجهة المصاليين في الولاية السادسة 1957-1962.

كانت جبهة التحرير الوطني واعية منذ البداية بخطر الأفواج المسلحة للحركة المصالية، التي انسحبت جنوباً، نحو الولاية السادسة؛ لهذا فإنها سخرت كل الإمكانيات اللازمة لمواجهتها بقوة السلاح، رغم الدعم والمساندة التي

أصبحت تتلقاهما من العدو، الذي أصبح يراهن عليها لضرب إخوة الأمس بعضهم ببعض.

انطلاقاً من هذه الحقيقة، سارعت الولايات: الثالثة، الرابعة، والخامسة إلى تدعيم الولاية السادسة عسكرياً منذ أواخر عام 1956، إيماناً منها بخطر التواجد المكثف لعناصر الحركة المصالية، وبحكم حدودها المشتركة معها؛ حيث تدخلت الولاية الرابعة -كما رأينا- في خريف عام 1956 في المنطقة الأولى الواقعة شمال الولاية، عن طريق فوج من 35 مجاهداً بقيادة الشهيد علي زويوش⁷⁰، وشاركت الولاية الثالثة في مارس 1957 عن طريق قوة تعدادها سبعون مجاهداً بقيادة "سي أحسن نائبيه" "بلعيد" و "الزير"، لتقديم الدعم والمساندة في محاربة المصاليين، إلى جانب قوة أخرى يقودها المدعو الروجي (الأشقر)⁷¹، وقد أكد لنا ضابط هذه الولاية عبد الحفيظ امقران أن الولاية الثالثة، لم تتخل عن تقديم المساعدات اللازمة للولاية السادسة، أثناء أزمته الداخلية، المتمثلة في الانتشار الكبير لعناصر الحركة المصالية، التي أعلنت تعاونها صراحة مع الجيش الفرنسي، لتحطيم جبهة وجيش التحرير الوطني⁷².

وفي أواخر شهر جويلية 1957، تم تدعيم القائد عمر إدريس، العائد من المغرب الأقصى بكتيبتين من الولاية الخامسة، لتكثيف الهجمات على بن لونيس وأتباعه، فأصبح هؤلاء بين فكي كماشة؛ حيث حوصروا من الغرب بقوات عمر إدريس، ومن جهة الجنوب والشرق بقوات سي الحواس، وقد أعطت هذه الخطة ثمارها في جبال مناعة، بوكحيل، النسينسة، الميمونة... الخ⁷³.

كما خاضت كتيبة من الولاية الخامسة بتاريخ 31 أوت 1957، معركة "قابق" في ثنية الصابون، قرب قصر الحيران (الأغواط)، التابعة للمنطقة الثالثة

من الولاية السادسة، وكانت في شكل مطاردة لعناصر بن لونيس؛ حيث انتهت بأسر ستة من عناصره.

من جهة أخرى يبرز دور الولاية الخامسة في مواجهة خونة بن لونيس، في منطقتها الثامنة⁷⁴، وكانت جبال القعدة مسرحاً لمعظمها، ومنها معركة "الصماء" الشرقية في 1958/05/09، التي تواصلت فيما بعد في "شفر الخونة" في القعدة الغربية أيام 09، 10، 11/05 من السنة ذاتها، لينتقل القتال من جديد إلى القعدة الشرقية أيام 14، 15، 16 من الشهر نفسه والسنة نفسها⁷⁵.

وشهد تاريخ 29 فيفري 1958 كمين "حجرات الودان" بالمكان المسمى اليوم "الغيشة" بالقعدة الغربية، دائرة آفلوا، قامت به تشكيلة من جيش التحرير الوطني من كتيبتين، بقيادة زراري أحمد، وشمس الدين السعدي (المدعو علي)، من الناحية الرابعة المنطقة الثالثة، الولاية الخامسة، وكان الهدف من هذا الكمين هو البقاء في منطقة القعدة، التي تمثل مكاناً استراتيجياً ومع قوات بن لونيس المدعمة من قبل القوات الفرنسية من التوغل إليها⁷⁶، وهو ما يفسر من جهة أخرى كثافة المعارك وتعددتها في هذه المنطقة.

لقد خاض جيش التحرير الوطني معارك طاحنة ضد قوات ما يسمى بـ"ج.و.ش.ج" بقيادة بن لونيس؛ وذلك في مختلف مناطق الولاية السادسة، إلا أن أشد المعارك والمواجهات جرت بشكل خاص في نواحي بوسعادة، الجلفة، الأغواط، التي كانت تابعة للمنطقتين الثالثة والثانية من الولاية السادسة، مع العلم أن المنطقة الثالثة عرفت العدد الأكبر من المعارك، وذلك منذ إعلان بن لونيس تعاونه مع الجيش الفرنسي، إلى غاية القضاء عليه في 14 جويلية 1958، وقد ارتبط ذلك بجملة من العوامل أهمها:

- اتخاذ بن لونيس مركز قيادته بدار الشيوخ.

- كون مناطق الجلفة، بوسعادة، الأغواط، تمثل موقعاً استراتيجياً على بوابة الصحراء، وتشكل حلقة أساسية في المواصلات البرية، التي تربط حقول البترول المكتشفة عام 1956 بشمال البلاد، وقد أكد تقرير الولاية الساسة لكتابة تاريخ الثورة، أن هذا الأمر من دواعي توجيه هذه الحركة نحو الصحراء⁷⁷.

- تجنب المغامرة بالتوغل في الصحراء المترامية الأطراف، من قبل الجيش الفرنسي وعملائه.

- كون القوات الفرنسية، قد طالبت من بن لونيس الخروج من المدن، والاعتصام بالجبال لمواجهة قوات جيش التحرير⁷⁸ الوطني، خصوصاً بجبال القعدة الإستراتيجية.

وإذا كان جيش التحرير الوطني، قد كثف من عملياته العسكرية بالولاية السادسة⁷⁹، بعد إعلان بن لونيس تعامله مع الجيش الفرنسي، محققاً انتصارات كبيرة عليه، فإنه دفع مقابل ذلك عدداً كبيراً من خيرة عناصره وضباطه، ويكفي في هذا الشأن أن نسوق شهادتين من مصدرين مختلفين؛ إحداهما صادرة عن المصادر الفرنسية، والأخرى عن أحد قادة الولاية السادسة وعضو مجلسها، وهو الرائد عمر صخري.

فالشهادة الأولى، تؤكد بأنه أثناء اجتماع تقييمي لعملية الزيتونة (Ollivier)، عقد بمقر الحكومة العامة G.G.A، أن المشاركين المشرفين على هذه العملية، أكدوا بأن بن لونيس، تمكن من القضاء على 160 عنصراً من عناصر جيش التحرير الوطني وجرح 60 آخرين مع اعتقال 15 منهم، وذلك إلى غاية الرابع من سبتمبر 1957.

بينما أكد الرائد عمر صخري⁸⁰ في شهادته أن "(...) أحسن إشارات جيش التحرير بالولاية السادسة، تم اغتيالهم على يد هؤلاء الخونة من أتباع

بن لونيس، وهناك من كانوا سبباً في استشهادهم بطريقة غير مباشرة، بل حتى عميروش والحواس ومن معهما يدخل استشهادهم في هذا الإطار، فجل ثامر حيث استشهدوا، كان به جيش من المجاهدين، ذهب لمطاردة فلول بن لونيس، وترك الجبل بدون حماية، ولما وصل العقيدان وجدا الجبل بدون حراسة..".

كان الفرنسيون يعلقون آمالاً كبيرة، على ضرب الثورة الجزائرية من الداخل وفي العمق، من خلال تجربة بن لونيس في الولاية السادسة، التي لم تكن تجربة عسكرية، تضرب الإخوة الأعداء بعضهم ببعض فحسب، وإنما كانت تهدف إلى وضع الاستعمار ليده على الصحراء الجزائرية، الغنية بثرواتها الطبيعية وعلى رأسها البترول، الذي شرع في استغلاله عام 1956، مما يفسر الدعم المادي والمعنوي الكبيرين، الذي سخره لهذه الحركة، التي كلفت الثورة التحريرية غالياً، ليس فقط في فترة قيادة محمد بن لونيس لها، وإنما حتى بعد القضاء عليه.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن الأحداث والتطورات التي عرفت الولاية السادسة، فيما يخص المواجهة مع جيش بن لونيس وبقاياه في صيف 1958، قد تزامنت مع إعادة تنصيب هذه الولاية في أبريل 1958، ومن تم أعيد تنظيمها من جديد، بتقسيمها إلى أربع مناطق وتسعة عشر ناحية، وأربعة وستين قسماً⁸¹، وقد ضمت إليها مناطق جديدة من الولاية الخامسة⁸²، فعرفت قفزة نوعية، في مجال العمل العسكري والتنظيمي، بعد أن أصبح سي الحواس قائداً لها، وذلك لما تمتع به من نشاط وحيوية، وحزم في مواجهة المشاكل الداخلية، وعلى رأسها المشكلة المصالية؛ حيث توجه إلى طلب المساعدة من الولايات الأخرى لمواجهة جيش بن لونيس وفلوله من بعده، خصوصاً من الولاياتين الرابعة والثالثة، هذه الأخيرة التي زارها عدة مرات، كانت إحداها منتصف 1958، رفقة القائد

العسكري عمرادريس، على رأس ثلاث فصائل من المجاهدين، في محاولة للاحتكاك بتنظيمها، كما عقد مع قادتها وعلى رأسهم العقيد عميروش اجتماعاً بغابة أكفادو؛ حيث أكد هذا الأخير بأن الولاية الثالثة ستبقى المساند القوي للولاية السادسة⁸³.

لقد كان قادة الثورة في الداخل منشغلون بالتواجد المكثف، للأفواج المسلحة للحركة المصالية في الولاية السادسة، حتى بعد مقتل بن لونيس، ولذلك اتخذ التعاون فيما بينهم سنة 1958 طابع التحسيس بخطورة الوضعية على الثورة عامة وعلى الولايتين السادسة والأولى خاصة.

في هذا الإطار كتب العقيد علي كافي⁸⁴ ما يلي «(...) تكريساً للقاءات المتواصلة والمباشرة بين الولايتين الثانية والثالثة، اجتمع كل من علي كافي وعميروش قائدي الولايتين، وكان الموضوع الرئيسي هو وجود ما يسمى بالوحدات المصالية في الولاية السادسة...».

وعلى اثر الاجتماع السابق الذكر أعد عقيدا الولايتين الثانية والثالثة تقريراً أواخر عام 1958، وبعثا به إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير القوات المسلحة، وإلى وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة، ومما جاء فيه: «(...) تشير معلومات بلغت الصاغ الثاني عميروش من طرف كل من سي محمد بن عبد الرزاق قائد الولاية السادسة، والساغ أول سي عمار، المسؤول العسكري في نفس الولاية، وذلك أثناء مرورها بالولاية الثالثة إلى وجود ما يسمى بالوحدات المصالية، تقدر بحوالي ثلاثة عشر كتيبة في أولاد جلال (الولاية الأولى) وأولاد نايل، بوغيل والجلفة (الولاية السادسة..)⁸⁵ ».

وقد أبلغ العقيدان الحكومة المؤقتة، بأن العدو قد يستعمل هذه الوحدات المناهضة لزرع الشك حول سلطتها، في حالة إجراء المفاوضات بشأن إيقاف

القتال، كما أشارا بأن توزيع هذه الوحدات على جنوب الأطلس الصحراوي يقسم البلاد إلى قسمين، وهو من الناحية الإستراتيجية ذو أهمية قصوى، كما يشكل ذلك دعوة مستمرة للعصيان والتمرد في الولاية الأولى حيث الصراعات والتأثيرات الشخصية سهلة البروز، وقد كشف قائد الولاية السادسة عن توغل كتيبتين من الولاية الأولى إلى الولاية السادسة، وهو توغل ذو طابع عصياني حسب علي كافي⁸⁶.

وما يستنتج من خلال هذه الشهادات، أن الولايتين الثانية والثالثة، كانتا منشغلتين أشد الانشغال بالتواجد المكثف للأفواج المسلحة للحركة المصالية بقيادة مفتاح في الولاية السادسة، والولاية الأولى، التي كانت تعيش الاضطرابات الداخلية والمشاكل، وقد أكد العقيد علي كافي تلقيه وعميروش برقية من الحكومة المؤقتة، تطلب منهما التكفل بهذه المشاكل بالتنسيق مع الولايات المعنية بالأمر، ولكنهما رأيا أن الولاية الأولى، هي التي يجب أن تتكفل بأمر التنسيق، بين الولايات الأخرى لمعالجة المشكلة في ظروف جيدة⁸⁷.

أمام عجز "ح.م.ج.ج" عن اتخاذ التدابير، الكفيلة بتطويق هذه القوات بهذه المناطق من جهة، وتنامي مشاكل الداخل وخصوصاً ما تعلق بعزلته، وضعف تسليحه واختلال علاقته بالخارج من جهة ثانية، بادر عقداً الداخل في اجتماعهم بالولاية الثانية بين 06 و 12 ديسمبر، باتخاذ قرار إرسال وحدات عسكرية من الولايتين الثالثة والرابعة، نحو الولاية السادسة، لمساعدتها على مواجهة المصاليين، بطلب من عقيدتها "سي الحواس"، الذي كان منشغلاً كثيراً بتفاهم ممارسات المصاليين بناحية الجلفة وبوسعادة على وجه الخصوص، بغرض نشر الفوضى، وزعزعة الاستقرار في هذه المنطقة الإستراتيجية⁸⁸، ونحو

الولاية الأولى للتصدي للمنشقين، وبذلك اتجهت الأمور إلى اتخاذ الخطوات العملية.

في هذا الإطار جاء في تقرير الولاية الرابعة المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية ما يلي: ⁸⁹ "(...) في إطار التعاون، وبطلب من قائدي الولاياتين المعنيتين (الأولى والسادسة) بعثت كل من الولاية الثالثة والرابعة بكتيبتين من الرجال لمساعدتها في التغلب على بعض المشاكل التي كانت تعاني منهما... وعلى رأسها المشكلة المصالية".

فبعثت الولاية الرابعة كومندو "سي جمال" إلى الولاية السادسة في بداية عام 1959، بقيادة "سي العربي"، بعد الاتفاق مع قائدها سي الحواس لمحاربة الأفواج المسلحة للحركة الوطنية الجزائرية التي ظلت في حالة نشاط بعد القضاء على بلونيس، مخاض عدة اشتباكات مع قوات العدو والجماعات المصالية، وفي 09 مارس 1957 تمكن من إسقاط طائرة نفاثة، ولم تتوقف مهمته إلا بعد الفراغ السياسي والقيادي الذي عرفته الولاية السادسة بعد استشهاد قائدها سي الحواس رفقة القائد عميروش قائد الولاية الثالثة يوم 1959/03/29، واعتقال عمر ادريس وعمر صخري عضوي قيادة نفس الولاية، حيث أصبحت مهمة الكومندو غير محددة بتعليمات دقيقة، فعاد إلى الولاية الرابعة وقدم تقريراً مفصلاً عن المهمة التي كلف بها ⁹⁰.

بالموازاة مع ذلك، أرسلت الولاية الثالثة نجدات من الرجال نحو الولاية السادسة، لمساعدتها على القضاء على المصاليين، وقد أكد لنا هذه الحقيقة عبد الحفيظ أمقران، بل إنه أشار إلى استمرار الاتصال بين الولاياتين الثالثة والسادسة، وحصول هذه الأخيرة على المساعدات المادية والعسكرية من الولاية الثالثة، كلما دعت الضرورة، بحكم العلاقة الجيدة التي كانت تربط العقيدين عميروش

والحواس⁹¹، وقد سجلت الوثائق الأرشيفية الفرنسية بدورها أن العقيد كان مصراً على القضاء على المصاليين في الولاية السادسة، ونفس الشيء بالنسبة لكريم بلقاسم القائد الأسبق لنفس الولاية⁹².

ويكفي للتدليل على اهتمام عميروش بهذه الولاية ومشاكلها، أنه آثر التوجه إلى تونس عبرها، بعد أن تلقى هو وسي الحواس استدعاء من محمدي السعيد، قائد العمليات العسكرية بشرق البلاد، لتقديم تفسيرات حول الاجتماع السابق الذكر، وحينما التحق بالولاية السادسة في منتصف شهر مارس 1959، فضل أن يقوم بجولة تفقدية رفقة قائد الولاية، لبعض المناطق لرفع معنويات المجاهدين والسكان، فوصلا حتى كاف قسوم قرب طولقة (بسكرة)، ثم في مرحلة ثانية عادا إلى نواحي بوسعادة وبالضبط إلى جبل ثامر، أين كان القدر يخبئ لهما أمر اكتشاف أمرهما من قبل جيش العدو، فقدر لعميروش أن يستشهد رفقة زميله وصديقه بهذا الجبل في 28 مارس 1959⁹³.

وحول تقديم الولاية الثانية للعون والمساعدة للولاية السادسة لمحاربة المصاليين أورد العقيد علي كافي بأنه تلقى برقية من وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة، تأمر قائد الولاية بإرسال المسئول العسكري للولاية على رأس مجموعة من المجاهدين، للمشاركة في محاربة أتباع بن لونيس، إلا أن هذا الطلب لم تتم الاستجابة له، وكان جواب الولاية؛ بأنه لا يمكن إرسال قائدها العسكري على رأس قوة لجهة ما، في الوقت الذي أربعة آلاف وخمسمائة (4500) جندي خارج التراب الوطني، يمكن الاستعانة بها في المهمة المشار إليها، وحينما وصلت برقية أخرى بنفس الأمر، ردت الولاية بالرفض، (...) ومع ذلك أرسلت الولاية الثانية كتيبة كاملة لمحاربة البلونيسيين وبقيت هناك حوالي ثلاثة أشهر⁹⁴.

وفي نفس السياق أكد لنا بو الطمين جودي لخضر وهو من ضباط الولاية الثانية في شهادته المكتوبة⁹⁵، بأن الولاية الثانية أرسلت كتائب مسلحة، مساعدة منها للولاية السادسة في صيف 1959، عندما أشد ضغط العدو وخونة الحركة المصالية، وكانت هذه الكتائب بقيادة حسن بن الشيخ من منطقة جيجل. وما يستنتج من شهادة علي كافي، بالإضافة إلى مساهمة الولاية الثانية في محاربة المصاليين بالولاية السادسة، هو أن العلاقة بين الولايات في الداخل والقيادة السياسية في الخارج، الممثلة في "ح.م.ج.ج" لم تكن على ما يرام؛ بفعل الضغط العسكري الذي كانت تعانيه الأولى، في الوقت الذي كانت قوات جيش الحدود، مرابطة على الحدود الشرقية والغربية بأعداد كبيرة.

أما شهادة بو الطمين، فتؤكد بدورها مسألة التعاون مع الولاية السادسة في صيف 1959، إلا أنه ذكر في موضع آخر، أن الولاية الثانية أرسلت أفواجاً نحو الولاية السادسة (وليس كتائب)، وقد رجع قسم من هذه الأفواج، بعد قيامهم بمهمتهم الشاقة دون أن يذكر تاريخ الرجوع⁹⁶.

إن اتجاه جبهة التحرير الوطني إلى تدعيم الولاية السادسة، بكتائب من جيش التحرير الوطني من الولايات الأخرى، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أنها كانت مدركة لخطورة الوضعية وحساسيتها وتعقدها، وذلك لوجود عدد كبير من الأفواج المسلحة التي تخضع لأكثر من قائد، ناهيك عن قوات العدو، التي لم تتوقف عن المناورة والبحث عن عملاء جدد، لضرب استقرار الولاية، وحماية طريق نقل البترول من الجنوب إلى الشمال، كما تؤكد على ذلك مختلف المصادر والمراجع.

لقد أدت هذه الوضعية، إلى تركيز المواجهات المسلحة⁹⁷ بشكل أكبر في محيط منطقة الجلفة، لاسيما ناحيتها الشرقية والجنوبية الشرقية، المتمثلة في

جبل بوكحيل وجبال الناحية الغربية لعين الريش، وناحية كاف منعة، ودرجة أقل بمنطقة الشارف غرباً، كما توضحه الخريطة المرفقة، وهي المناطق التي تتركز فيها الكتائب المسلحة التي يقودها مفتاح، والتي أراد جيش التحرير أن يرغمه على الانسحاب منها، نظراً لأهميتها في تنظيم الولاية، وتركيز قوات العدو عليها.

بالمقابل كانت قيادة الجيش الفرنسي - حسب ما أكدته الوثائق الأرشيفية -، ترى بأن أي انسحاب لهذه القوات من هذه المناطق، سيترك فراغاً يمكن لجهة التحرير الوطني أن تستغله لتتجدر وتنظم الولاية السادسة بشكل أكبر، خصوصاً بعد تولي سي الحواس وعمر دريس القيادة بها، وهما اللذان كان تابعين للحركة المصالية، مما كان يحتم تدعيم قطاع الجلفة بوسعادة بقوات إضافية على الأقل، أو اعتماد حل ثالث، يتمثل في مراقبة الصراع بين جيش التحرير الوطني وقوات مفتاح، مع التدخل ضد الأول، ومحاولة الاتصال بقوات هذا الأخير، ومعرفة إمكانياتها ونوايا قيادتها، ومساعدتهم سرّاً، ذا كانوا يريدون ذلك⁹⁸.

ومما ورد في وثيقة أرشيفية⁹⁹ صادرة عن القيادة العليا للقوات الفرنسية بالجزائر (هيئة أركان ما بين الأسلحة)، أن جبهة التحرير الوطني، تعتبر مفتاح رجل ذكي وطموح، محبوب من قبل رجاله وشعبي، قرر أن يلزم الشعب بالعمل معه، وكان قد التحق بابن لونيس في 27/09/1957 مع 03 كتائب، وهو من أوفياء الحركة المصالية ويعتمد على فئاتها المتواجدين نواحي الجلفة.

لتنطرق الوثيقة ذاتها فيما بعد، إلى إمكانية استعمال قواته المتواجدة غرب سد عين الصفراء وذلك من خلال:

1- تدعيم مفتاح بطريقة سرية، ليتمكن على الأقل من عرقلة جبهة التحرير الوطني نواحي الجلفة.

2- وضع وحدات متنتقلة أمام سد عين الصفراء، يكون عددها دون شك أقل من تلك الوحدات التي تكون ضرورية لتعويض قوات مفتاح بالجلفة.

وما يمكن استنتاجه من خلال تركيز هذه الوثائق على الكتائب المسلحة التابعة لمفتاح، أن قيادة الجيش الفرنسي، كانت مدركة بأن الغالبية العظمى لجيش عميلها السابق (بن لونيس)، قد انحازت إلى صفه، وأن قطع الأسلحة والذخيرة، التي كانت قد دعمت بها ما سمي بـ "ج.و.ش.ج" قد آلت إليه، وقد أكدت الوثيقة الأرشيفية الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1958 التي تعرضنا إليها سابقاً بأن "...)
مفتاح يوجد على رأس قوة مكونة من حوالي 1500 رجل، مسلحين جيداً ويمتلكون الذخيرة، وذلك يمثل المخزون الذي يرجع لتجربة بن لونيس..."¹⁰⁰، وهذه الوضعية تسبب لها متاعب إضافية، لذلك نجدها تبقي على إمكانية تقديم الدعم لهذه القوات بطريقة سرية، في محاولة منها لضرب استقرار الولاية السادسة من جديد بعد هيكلتها وتنظيمها.

لكن ما يسجل على هذه الولاية، أن المشاكل الداخلية عادت إليها من جديد، بعد استشهاد قائدها سي الحواس في 28 مارس 1959، وإلقاء القبض على قائدها العسكري الرائد عمر إدريس، وقد ذهب ضحية هذه المشاكل، العقيد الطيب الجغلاي؛ حيث اغتيل في 29 جويلية 1959¹⁰¹، بعد أن عين على رأس الولاية، ومما ذكره مصطفى بن عمر أحد ضباط هذه الولاية، أن هذا الاغتيال نتج عن مؤامرات أثارها قادة المناطق، لكنه لم يوضح طبيعة هذه المؤامرات وأهدافها¹⁰².

بينما نجد الرائد لخضر بورقعة (عضو مجلس قيادة الولاية الرابعة)، يذكر أن سبب اغتيال الطبيب الجغلالي (الضابط السابق في الولاية الرابعة)، يعود إلى عثور مسؤولي الولاية السادسة على رسالة وجهها الجغلالي إلى مسؤولي الولاية الرابعة، يوصي فيها خيراً برئيس بلدية العمارنة (شامبلا)، بحكم صداقته القديمة معه، فكانت هذه الرسالة بالنسبة لقادة الولاية السادسة، مبرراً كافياً للقضاء عليه مع 18 إطاراً من الولاية الرابعة.

أدت هذه الأحداث إلى تعقد الأمور الداخلية للولاية السادسة، فأبرق العقيد هوارى بومدين -الذي أصبح على رأس لجنة العمليات العسكرية الغربية- إلى هذه الأخيرة يطلب منها توضيحات، حول ما آلت إليه الأمور بعد القضاء على الحواس وعمر إدريس، إلا أن تقني الاتصال الذي استقبل البرقية، رد باقتراح استدعاء أحد الضباط إلى وجدة (المغرب الأقصى) لنقل تفاصيل ومجريات الأحداث دون أن يشعر بذلك أحدا ممن حوله.

فانتقل علي بوكروشة (دريال سليمان) إلى وجدة، وسلم إلى النقيب عبد القادر (عبد العزيز بوتفليقة)، الوثائق والمعلومات حول ما كان يجري بالمناطق الجنوبية، وبناءً على ذلك، صدرت التعليمات إلى الولاية الرابعة، بالتدخل ومعالجة الأمور في المناطق المجاورة لها من الولاية السادسة¹⁰³.

في هذه الظروف الصعبة والمعقدة، وبالموازاة مع المعارك الطاحنة، التي كان جيش التحرير الوطني، يخوضها على مختلف الجبهات، وبالتنسيق مع الولايات الأخرى، حاولت جبهة التحرير الوطني في أواخر عام 1959 أن تعزل القائد المصالي مفتاح، بالتأثير على قادة كتائب جيشيه؛ من خلال الاتصال بذويهم ومحاولة إقناعهم، بضرورة التخلي عن الطريق الذي سلكوه، والانضمام إلى صف الثورة التحريرية تحت قيادة الجبهة.

كما تم الاتصال بمفتاح شخصياً، لإقناعه بحل تنظيمه المسلح، إلا أنه لم يشأ ذلك، مؤكداً على ضرورة أن يكون هناك اتفاق يشمل نقطتين أساسيتين هما:

- أن تكون له منطقة عملياته الخاصة، التي لا ينبغي لجيش التحرير وجبهته أن تتدخل فيها.

- التأكيد على بقاءه مستقلاً، دون تفكير في الانضمام إلى الطرف الفرنسي

104

وكان من الطبيعي أن يرفض هذا الاقتراح، لأنه يعد اعترافاً بوجود قوات أخرى خارج القوات الرسمية، المتمثلة في جيش التحرير الوطني، كما يعطي الفرصة للجنرال ديغول للمضي قدماً في مناورته السياسية الرامية لفصل الصحراء، والتي كانت أولى مراحلها قد وضعت عام 1957 بإنشاء وزارة خاصة بالصحراء، وهذا بعد اكتشاف البترول بها عام 1956، لتتطور بشكل كبير في عهده¹⁰⁵، بل إن مناورته لم تتوقف عند هذا الحد، وإنما أراد تقسيم الجزائر إلى مجموعات عرقية بداية من ماي 1961، مع رفض أي مناقشة حول الصحراء

106

مقابل هذه المناورات اتجهت المخابرات الفرنسية، وبأمر من الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري إلى محاولة إعطاء هيكلية جديدة للعمل العسكري للحركة المصالية، في إطار "الجبهة الجزائرية للحركة الديمقراطية" (F.A.A.D)، التي أنشأها ثمانية أعضاء من المكتب السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، من أصل إحدى عشر عضواً، بعد أن انشقوا عن مصالي الحاج، ورفضوا موقفه الرفض لاستعماله كقوة ثالثة، مناوئة لجبهة التحرير الوطني أثناء المفاوضات.

وبذلك شرع في صيف عام 1961 في تجنيد العناصر المصالية، لصالح هذا التنظيم في مناطق عديدة من الجنوب الجزائري، مثل بسكرة والجلفة وغيرهما، إلا أن هذه المجموعات العملية لم تنجح في مهامها، رغم تحالفها الدموي مع منظمة الجيش السري (O.A.S) في المرحلة الأخيرة من الثورة المباركة¹⁰⁷.

لم تمنع هذه المشاكل الخطيرة الولاية السادسة، من مواصلة دورها في مواجهة قوات العدو الفرنسي وعملائه من مختلف الأفواج، التي رغم بقائها دون هيكلة من جويلية 1958 إلى غاية 1959؛ حيث عين على رأسها العقيد محمد شعباني، هذا الأخير الذي حاول أن يستقطب المصاليين إلى صفوف جبهة التحرير الوطني، منذ أن كان قائداً للمنطقة الثالثة من الولاية السادسة، حسب ما تظهره لنا وثيقة العفو على "أتباع بن لونيس"، التي أصدرها بمناسبة الذكرى الأولى لتأسيس الحكومة المؤقتة، أي في 19/09/1959، والتي دعا فيها هؤلاء للالتحاق بإخوانهم في صفوف جيش التحرير الوطني، مع العفو عنهم، لكننا نجد بعض المصادر تتهمه بتصفية 750 مصالياً¹⁰⁸ في الجلفة، بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.

وعلى العموم فإن المصادر والمراجع، أكدت استمرار الحرب على الأفواج المسلحة للحركة المصالية في الولاية السادسة إلى غاية الاستقلال في 05 جويلية 1962، رغم الصعوبات الكبيرة والمناورات الفرنسية، وليس أدل على ذلك من العدد الكبير للمعارك والاشتباكات التي خاضها جيش التحرير الوطني في هذه الولاية، خصوصاً مناطقها الثانية، الثالثة، والرابعة، وذلك أثناء فترة المفاوضات بين "ح.م.ج.ج" (G.P.R.A) والحكومة الفرنسية (1960-1962)، وذلك للوقوف في وجه السياسة الديغولية الرامية لفصل الصحراء، والتشبث بوحدة التراب الوطني، ومن أمثلة ذلك معركة "لحميرات" قرب الشارف في 10 جانفي

1960 ومعركة "وادي عبد المجيد" بجبل بوكحيل في 22 فيفري 1960 ومعركة "لقطيه" قرب الشارف في أكتوبر 1961، ومعركة "الصباغ بملييحة" مطلع شهر مارس 1962.... وغيرها من المعارك¹⁰⁹.

في نفس السياق واصلت ولايات الثورة التحريرية، تقديم الدعم والمساندة للولاية السادسة وبتوجيه من القيادة؛ حيث كتب رائد الولاية الرابعة لخضر بورقعة في هذا الشأن ما يلي: ¹¹⁰ " (...) أذكر أن وحدات تابعة للولاية الرابعة اشتبكت مع ما تبقى من العناصر المصالية شهراً فقط قبل إعلان وقف إطلاق النار مع العدو الفرنسي وذلك في المنطقة الرابعة ما بين البرين وعين لحجل، وقد استشهد فيها ثلاثة مجاهدين وتم القضاء على عدد غير قليل من المصاليين والقي القبض على خمس وعشرين منهم...".

كما أشارت إحدى التعليمات الداخلية، صادرة عن المنطقة الأولى من الولاية الثانية بتاريخ 19/01/1962، أي قبل شهرين من وقف إطلاق النار، بأنه قد ألغي إرسال الأفواج نحو الصحراء¹¹¹، مما يعني أن إمكانيات تقديم الدعم العسكري ظلت قائمة إلى غاية الاستقلال.

ان القضاء على الخائن محمد بن لونيس في 14 جويلية 1958 من قبل العدو، لم يكن نهاية للمشكلة المصالية في الولاية السادسة، وإنما يعد نهاية فصل من فصول الصراع العسكري، بين وحدات جيش التحرير الوطني وما سمي بـ "ج.و.ش.ج" وبداية مرحلة جديدة، تعتبر في نظرنا أعقد وأخطر من سابقتها، وذلك بحكم انقسام فلول هذا الجيش، إلى مجموعات عديدة، بعضها فضل الانضمام إلى جيش العدو لمواصلة مسيرته الخيانية، والبعض الآخر أصبح ينشط تحت قيادة أحد أوفياء مصالي وهو النقيب مفتاح، الذي واصل

معارضته وحربه لجبهة وجيش التحرير الوطنيين، مما جعل العدو يعمل على تدعيمه سراً حتى يقف في وجه أبناء جلدته.

أدت هذه الوضعية إلى تدخل الولايات الأخرى، وتقديمتها للدعم والمساندة للولاية السادسة، من خلال إرسال العديد من الأفواج والكتائب إليها، لمواجهة هؤلاء الخونة، وذلك أيماناً منها بخطورة الوضع، لاسيما بعد ظهور مناورة فصل الصحراء عن الوطن الأم في مرحلة المفاوضات، وقد استنفدت عملية القضاء النهائي على بقايا هذه الحركة الخيانية الكثير من الطاقات، وكلفت الثورة الكثير من الشهداء الأبطال.

الخاتمة:

وصفوة القول، أن قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني، كانت واعية بخطر الأفواج المسلحة المصالية عليها وعلى الثورة التحريرية، بحكم ما تمثله من تهديد داخلي لها، وأمام ما يمتلكه جيش العدو الفرنسي من إمكانيات، لذلك فإنها لم تتوان في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه الأفواج، والحركة التي يمثلونها سياسياً وعسكرياً.

لقد وضع جيش التحرير الوطني إستراتيجية لمواجهة هذه الأفواج، تميزت بالمرحلة والتدرج، تماشياً مع تطور الثورة التحريرية سياسياً وعسكرياً؛ حيث اعتمد في البداية على محاولة استمالة هذه الأفواج، تجنباً للمواجهة المسلحة، مستغلاً في ذلك حالة الغموض التي كانت تطبع الأشهر الأولى من الثورة، حول من يقف وراء تفجيرها، بالإضافة إلى كون جيش التحرير وجبهة كانا ما يزالان في مرحلة الميلاد والنشأة.

لكن وأمام ازدياد خطر هذه الأفواج، خصوصاً في المنطقة الثالثة، أعلن جيش التحرير الوطني الحرب عليها مطلع عام 1955، وتمكن من إلحاق الهزيمة

بها، مما اضطرها إلى الانسحاب نحو عمق المنطقتين الثالثة والرابعة، تحت قيادة محمد بن لونيس، الذي كان قائدا لأحد هذه الأفواج الخمسة. ومع التطور السياسي والعسكري للثورة، كانت الحرب المفتوحة على المصاليين منذ مطلع عام 1956، لاسيما وأن بن لونيس، قد أقدم على إبرام اتفاق مع الجيش الفرنسي في 06 نوفمبر 1957، بعد مجزرة بني يلان (ملوزة) في 29 ماي 1957، التي أقدم فيها جيش التحرير على تصفية أكثر من ثلاثمائة عنصر من المصاليين، في محاولة لترهيبهم والحيلولة دون التحاق عناصر جديدة بهؤلاء.

لقد التزم بن لونيس من خلال هذا الاتفاق بمحاربة جيش وجبهة التحرير الوطني، تزامنا مع انسحابه جنوبا نحو الولاية السادسة، فكانت هذه الخيانة بمثابة المحرك القوي لوضع استراتيجية جديد تتناسب والمستجدات الطارئة، حيث جمع جيش التحرير الوطني فيها بين العمل السياسي والعسكري، من خلال التكثيف من التوعية في المناطق التي ينشط بها المصاليون، والتشهير بالمظالم والغرامات التي يفرضونها على الشعب، مع تكثيف العمليات العسكرية ضدهم في مختلف مناطق الولاية السادسة، مع لجوء قيادة هذه الأخيرة إلى التعاون مع الولايات الخمس الأخرى للقضاء على هذه الحركة الخيانية.

الهوامش:

1- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر 2006، ص 47.

2- بيان أول نوفمبر.

3- عبد الله بن طوبال، نقلاً عن محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر، كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1983، ص109.

4- Mahfoud Keddache: L'Algérie des Algériens – Histoire de l'Algérie 183-1954, Editions Rocher noire, Alger 1998 p242.

5- Mohamed yousfi, Les otages de la liberté, Imprime sur les presses de serra-Graphie, Alger 1993, p183.

6- الأمين شريط: التعددية الحزبية في الجزائر في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) الأفكار الأساسية والتطورات الدستورية، التنظيم المؤسساتي للثورة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998، ص94.

7- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المرجع السابق، ص 49.

8- محمد البشير الإبراهيمي: في قلب المعركة، ط1، دار الأمة، الجزائر 1985، ص07.

9- Ben jamin stora: op. cit, p141.

10- شهادة الرائد لخصر بورقعة: يومية الشروق، العدد 2444، الجزائر 2008/11/01، ص10.

11- Ben jamin stora: op. cit, p141.

12- La voix du peuple Algerien : n: °02 du 16 décembre 1954 dans, Nedjib sidi Moussa et jacques simon, op. cit, pp 56– 57.

13- Pierre Mongnon: la guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie 1954 1962, Editions flammarion, paris 2004, P239.

14- Jacques Valette: op. cit, p32.

15- إبراهيم لونيسي: مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني، خلال الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر 2007، ص199.

16- محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، قسنطينة 1984، ص199.

محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، صص129، 130.

17- جان لويس بلانش (Jean-louis planche): حوار رياض أمين، الخبر الأسبوعي، عدد 66، الجزائر من 07 إلى 13 جوان 2000، ص08.

18- Belaid Abane: L'Algérie en guerre, Abane Ramdane et les fusile de la rébellion, éditions L'harmattan, paris 2008, p326.

19- شهادة عبد الحميد مهري: في الخبر الأسبوعي، عدد 422 (عدد خاص)، الجزائر من 31 مارس إلى 06 أبريل 2007، ص07.

20- أكد لي ذلك عند مقابلتي إياه بمكتبة الأبيار العامة 2010/09/06.

21- أرزقي باسطة: مواقف وشادات عن الثورة التحريرية، إيماننا بالله والاسلام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 2009، ص ص 151-154.

22- Mohamed Harbi : 1954 la guerre commence en Algérie, éditions Barzakh, Alger 2005, p47.

23- أنظر نص الرسالة كاملاً في:

Nedjib sidi Moussa et Jaeque simon : op. cit, pp 72-73.

24- رايح لونيسي: محاضرات وأبحاث في تاريخ الثورة الجزائرية، ط1، دار كواكب العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر 2011، ص143.

25- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص130.

26- Bélaid Abane: L'Algérie en guerre, Abane Ramdane et les fusils de la rébellion, éditions l'harmattan paris, 2008, p325, 327.

27- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص130.

28- Pierre Montagna: op. cit, p239.

29- Ben jamin Stora, : op. cit, p139.

30- المرجع نفسه، ص131. وأيضاً:

Gilbert Meynier: op. cit, p450.

بن يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، ط1، دار النعمان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص60.

31- محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، المصدر السابق، ص49.

32- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص131 وأيضاً:

Gilbert Meynier: op. cit, pp 450,451.

33- Nedjib saidi Moussa et Jacques simon: op. cit, p43.

34- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص201.

محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص ص 139 - 140.

35- S.H.D.T 1H 1717/1: FLN et MNA, Bulletin de Renseignements du 2° Bureau de la X° R,M,n° 1063/ope/2,20 mai 1955.

36- Jacques Valette: La guerre d'Algérie des messalestes 1954-1962, Editions L'Harmattan, paris, 2001, p43.

37- Mohamed Teguia: L'Algérie en guerre, o.p.u, Alger, 1988, p174.

38- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص، 202.

39- Jacques Valette: op,cit, pp 46,44.

40- يحي بوعزيز: الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، دار الأمة، الجزائر 2004، ص49.

41- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص202 وأيضاً

Yves courriere: La guerre d'Algérie Tome 03, Le Temps des Léopards, Editions Rahma, Alger, 1993, pp,165-167.

42- Jacques Valette: op. cit, p46.

43- S.H.D, 1H 1717/1 : Note de Renseignements, lutte FLN/MNA, 10 mars 1956.

44- محمد عباس : "مصالي والثورة مخطئ أم خائن..." الخبر الأسبوعي، العدد 422 (عدد خاص) ، المرجع السابق، ص05.

45- مبروك بلحسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) 1954-1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، رسائل لم تنشر من قبل، ترجمة الصادق عماري، دار القصة للنشر الجزائر، 2004، ص ص 96، 97. صدر هذا المنشور بالفرنسية وترجم في حينه، وذلك تحت عنوان: "حقيقة الخيانة في الجزائر من مناهضة الثورة إلى الخيانة..."، أنظر المنشور كاملاً في يحي بوعزيز: الاتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962، دار هومة، الجزائر 2001، ص ص 108-187.

46- يحي بوعزيز: المرجع نفسه السابق، ص ص، 146- 147.

47- Belaid Abane: op. cit, p329.

48- Mohamed Tegua: op. cit, p174.

49- مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص159.

50- عمار قلليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر 1991، ص ص 332-333.

51- مبروك بلحسين: المصدر السابق، ص159.

52- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص132.

53- Benjamin stora: Histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1988, casbah Editions Alger 2004 p153.

54- محمد حربي : جبهة التحرير الأسطورة والواقع، المرجع السابق، ص ص 132- 133.

55- Gilbert Meynier, op. cit p453.

56- Moula Bouaziz et Alain Maché : "La grand Kabylie durent La guerre d'indépendance Algérienne" dans, Mohammed Harbi, Ben jamin stora : La guerre d'Algérie, Librairie Arthème Fayard/pluriel, paris 2010, p356.

57- محمد حربي : جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، المصدر السابق، ص132.

Pierre Montagnan: op. cit, pp 241-242.

58- S.H.D, T, 1H1717/1: Compte Rendu du commissaire de la police Judiciaire de Bouira, à Monsieur Le commissaire Divisionnaire de la police

Judiciaire chef des Brigades mobiles du Département d'Alger, concernant la lutte F.L.N-M.N.A, Bouira, 11 Fevrier 1956.

59- محمد صايكي : مذكرات النقيب محمد صايكي، شهادة تائر من قلي الجزائر، ط2، تحرير محفوظ اليزيدي، دار الأمة، الجزائر 2003، ص، 40.

60- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص85.

61- رابح بلعيد: "موقف مصالي الحاج من الثورة الجزائرية" الخبر الأسبوعي، العدد 66، الجزائر من 07 إلى 13/06/2000 ص9.

62- جريدة المجاهد: عدد 13 بتاريخ 1957/12/01، ص04.

63- A.N.O.M,Fond, OASIS, Boite64: Notede Renseignements, G. G. A.D. G. A. P. F. P, n: °1184 ap/AG/2p Alger le 08-10-1957.

64- A.N.O.M, Fond, OASIS, Boite64: NotedeRenseignements, G. G. A. D. G. A. P. F. P, n: °1184 ap/AG/2p Alger le 08-10-1957.

65- A.N.O.M,Fond,OASIS,Boite64 : Compte Rendu de le sous-préfet d'Alger à M° le préfet (cabinet) Tiaret,Aflou le 14 novembre 1957. Bote 64 op. cit.

66- تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة في الولاية السادسة، بسكرة يومي 05- 06 فيفري، ص34.

67- الهادي درواز: الولاية السادسة التاريخية، تنظيم ووقائع 1954-1962، سلسلة أوراق الذاكرة (الورقة الأولى)، دار هومة، الجزائر 2000، ص 122.

68- الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة، للولاية السادسة، المصدر السابق، ص30.

69- الهادي درواز: المرجع السابق، ص123.

70- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2، مزينة ومنقحة، دار الأمة، الجزائر 2000، ص ص 84، 85.

71- لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 92.

72- شهادة عبد الحفيظ أمقران للباحث بمكتبة، المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر العاصمة في 2003/03/09.

73- الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة للولاية السادسة، المصدر السابق، ص35.والهادي درواز: المرجع السابق، ص124.

- 74- للاطلاع على المعارك التي شهدتها المنطقة الثامنة من الولاية الخامسة بين خريف 1957 وصيف 1958 ينظر، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة للولاية السادسة المصدر السابق، ص ص 39-47.
- 75- المصدر نفسه: ص، ص 10، 41.
- 76- ابن حرز الله شارف: دور منطقة الأغواط في الثورة التحريرية 1954-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، اشراف مسعودة يحياوي، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2003-2004، ص ص 111-112.
- 77- تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة للولاية السادسة، المصدر السابق، ص 25.
- 78- ابن حرز الله شارف: الرجوع السابق، ص 111.
- 79- للاطلاع على معارك جيش التحرير الوطني ضد قوات بن لونيس المدعمة من قبل الجيش الفرنسي بالمنطقتين الثالثة والثانية من الولاية السادسة، أنظر، تقرير الملتقى الجهوي الثاني لكتابة تاريخ الثورة للولاية السادسة: المصدر السابق، ص ص 26-36.
- 80- شهادة الرائد عمر صخري: الخبر الأسبوعي، العدد 522، الجزائر من 25 فيفري إلى 03 مارس 2009، ص 12.
- 81- تقرير الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة للولاية السادسة، المصدر السابق، ص ص 67، 68.
- 82- عمار قليل: المرجع السابق، ص 36.
- 83- عبد الحفيظ امقران الحسيني: مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، المصدر السابق، ص ص 93، 94.
- 84- علي كافي(العقيد): مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر 1999، ص 142.
- 85- المصدر نفسه: ص 143.
- 86- المصدر نفسه، ص ص 143-144.
- 87- المصدر نفسه ص 146 (أنظر نص البرقية التي أرسلتها الحكومة المؤقتة إلى العقيد في المصدر نفسه ص ص 146-147).
- 88- مصطفى بن عمر: الطريق الشاق إلى الحرية، دار هومة، الجزائر 2003، ص 232.

89- تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع وأحداث الثورة التحريرية للولاية الرابعة، ج1، التقرير السياسي، الفترة من 1956/08/20 إلى نهاية 1958، تصفيف وطبع مطبعة المجلس الشعبي الوطني، الجزائر د ت ط، ص 95.

90- المصدر نفسه: ص ص 95، 96.

91- شهادة عبد الحفيظ أمقران للباحث يوم 2003/03/09، المصدر السابق.

92- S.H.D, T, 1H1717/2: fiche, au sujet: situation des éléments " Meftahistes", op. cit.

93- شهادة عبد الحفيظ أمقران للباحث يوم 2003/03/09، المصدر السابق.

94- شهادة علي كافي (العقيد): في الملتقى الجهوي لكتابة تاريخ الثورة للولاية الثانية (الشمال القسنطيني)، من سنة 1959 إلى سنة 1962، جيل يومي 1987/04/23-22.

95- أنظر الشهادة المكتوبة في، عبد المالك بوعريوة: العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 159.

96- جودي لخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، م.و.ك، الجزائر 1987، ص ص 140-141.

97- حول مختلف المواجهات المسلحة التي عرفت هذه المناطق بين صيف 1958 وعام 1962 أنظر تقرير الملتقى الجهوي للولاية السادسة، المصدر السابق، ص ص 42 - 92.

98- S.H.D, T, 1H1717/2 : fiche, au sujet: situation des éléments " Meftahistes", op. cit.

99- S.H.D, T, 1H1717/2 : fiche a l'attention du Général challe, objet : possibilité d'employer Meftah et ses bandes a l'ouest du Barrage vers Ain Sefra, c.s.f.a, e.m.i.a, Alger le 22 décembre 1958.

100- S.H.D, T, 1H1717/2: fiche de renseignements concernant la situation des éléments" Meftahistes", op. cit.

101- محمد صايكي: المصدر السابق، ص 88.

102- مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص 235.

103- مصطفى بن عمر: المصدر السابق، ص ص 235-236.

104- Jacques valette: op. cit, p283.

105- مصلحة البحوث: "ملفات ووثائق حول محاولات فرنسا لفصل الصحراء الجزائرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، م.و.د.ب.ح.و.ث أول نوفمبر

1954، الجزائر 1989، ص 49 (للمزيد حول سياسة فصل الصحراء أنظر المرجع نفسه، ص ص 37-71).

106- بن يوسف بن خدة: نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987، ص ص 22، 23.

107- ناصر لمجد: "الشروق تكشف تفاصيل فضيحة استخباراتية فرنسية اسمها ال "قاد"، يومية الشروق العدد 3100، الجزائر 2010/10/30، ص ص 18، 19، وأيضاً: رابح لونسي: المرجع السابق، ص ص 152، 153.

108- شهادة أحمد بن الشريف (العقيد): يومية الشروق، عدد 2518، الجزائر 2009/01/28، ص ص 19.

109- ينظر نماذج عن هذه المعارك والاشتباكات في التقرير الجهوي للولاية السادسة، حول تاريخ الثورة التحريرية للفترة 1959-1962، الجانب العسكري، بوسعادة 16، 17 أبريل 1987 ص ص 13-92.

110- لخضر بورقعة: مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، المصدر السابق، ص 14.

111- جودي لخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، المصدر السابق، ص 141.

النشاط المدني الثوري لجهة وجيش التحرير الوطني وآليات مجابهة

المخططات الفرنسية

Revolutionary civil activity of the National Liberation Army and Front and mechanisms to counter French plans

✍ أ.د/ سفيان لوصيف

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02

مقدمة:

لم تتوان الثورة التحريرية في إيجاد الوسائل والآليات لمجابهة المشاريع الجهنمية الفرنسية الرامية إلى إضعاف العمل الثوري، وقد تنوعت الأساليب المدنية المتبعة في المدن والقرى بحسب ما تقتضيه الظروف، مما أعطى للثورة الجزائرية بعدا تكتيكيا في مواجهة الجيش الفرنسي وأذنا به من فرق الحركى والقومية، وتفعيل مشاركة الجزائريين بصورة جماعية، والحق أن النشاط المدني للثورة الجزائرية كان نصف العمل الثوري وفي فترات كان هو الثورة.

1- أهمية النشاط الثوري المدني¹:

أقامت الثورة التحريرية نظاما شاملا لتسيير جميع الأنشطة الثورية العسكرية منها والمدنية والسياسية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني، وعلى رأس هذه الفروع الأساسية هو جيش التحرير الوطني وهو المحرك الأساسي لسير الأنشطة الفاعلية في الثورة، فوحداته على اختلاف فصائلها من الأقسام والكتائب هي التي تتولى العمليات العسكرية، بما فيها الاشتباكات مع القوات الاستعمارية العسكرية، وتنفيذ الهجومات على الثكنات العسكرية، بينما يقوم الجانب السياسي

المدني بتوفير كل ما تحتاج إليه الثورة من دعم وحراسة وتمويل مما يكمل جهود الجانب العسكري.

ومنه كان النشاط الثوري المتعدد عسكريا ومدنيا واجتماعيا متمثلا في إنشاء الولايات والمناطق والقسمات حيث أنشئت تنظيمات تحدد لكل جهة دورها ونشاطها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر التنظيم على مستوى المشاتي والدواوير، حيث حددت قسمات يتولى الإشراف على أمورها المحافظ السياسي، والذي يتكفل بتوجيه قيادات محلية وعلى رأسها فئة المسبلين بالنسبة للريف والفدائيين في المدن، والذين يقومون بكل ما تحتاج إليه الثورة من حراسة واستخبارات معلوماتية، والقيام بإسعاف المطاردين من طرف القوات الاستعمارية والذين ثبت تسجيل أسماءهم لدى الاستعمار لأنهم منخرطين في أعمال الثورة واتخذت لذلك إجراءات عملية كحفر المخابئ وإنشاء أماكن خاصة كبيوت للإيواء توفر ما تحتاج إليه هذه الجماعات من اجتماعات سرية لأخذ الأوامر وتوزيع المهام، وكذلك تناول الوجبات الغذائية الضرورية حسب ما تسمح به الظروف من ضمان السرية واختيار المواقع الجغرافية التي تسمح بالإفلات من الحصار المفاجئ من طرف القوات الاستعمارية الفرنسية.

وقد اكتسبت هذه الفئات الثورية البارزة مرونة ودرية في استعمال مختلف الأساليب من كر وفر، ونخص بالذكر جماعة الخمسة ترفع الشؤون الاجتماعية كالتوجيه والإصلاح والأخبار والتموين والقضاء وجمع الاشتراكات الشهرية، وتجدر الإشارة إلى أنه لما انتشرت عيون الاستعمار الفرنسي والمراقبة التي تسلم منها حتى أماكن الأحرار والمناطق الغابية، بعض المخابئ الأرضية تحت البيوت التي تأوي السكان والحيوانات الداجنة، بحيث يقوم بعض المناضلين

الذين لهم خبرة في الحفر لتكوين سراديب عميقة مع التستر على إخراج تلك التربة بافتعال التهيئة الأرضية للتمويه بأن تلك الأتربة هي فقط من تهيئة الأرض كأماكن عامة، وقد تساهم النساء ليلاً في استعمال القفف في نقل التراب من ذلك السرداب وإفراغه، وقد تستغرق مدة الحفر حسب سعة المخبأ وكبره وعندما تنتهي الأشغال الأولية يتم جلب المواد لبناء هذا المخبأ بإحكام حيث تبنى جدرانها لأنه إن بقي على حاله سوف ينهار يوماً ما كما هو معروف، ويتم التسقيف بالألواح الخشبية المتينة المناسبة لحمل الثقل الذي سوف يكون فوق هذه الأعمدة، وللعلم فإن المخرج والمدخل لا يكون من الغرفة فيها المخبأ وإنما يكون من غرفة مجاورة مخصصة كإسطبل للحيوانات.

ويمكن وصف أحد المخابئ التي أنجزت سنة 1957 والذي عرف بسعته، حيث أصبح يعتبر كمستشفى أحياناً لبعض الجرحى المصابين في الاشتباكات مع القوات الاستعمارية، وكذلك لجوء بعض القيادات الثورية إذا اقتضى الأمر بمرورهم بالمنطقة لأداء مهام في التوجيه والإرشاد والمراقبة، وقد لا يعلم بهذا المخبأ أي أحد من السكان المحليين وحتى على أفراد العائلة أنفسهم باستثناء بعض النساء المشاركات في مهمة الإعداد.

2- الحراسة والأمن:

إن الأمن كان يمثل الجزء الأكبر والأساسي من أنشطة وأعمال الثورة وكانت مهمته لا تقتصر على فئات تنظيمية مخصصة فقط، وإنما كانت تشمل كل شرائح المجتمع الجزائري رجالاً ونساء كل حسب إمكانياته المناسبة له، ونجاعة الدور الذي يقوم به، وكل هذا في سرية تامة وحذر كامل يراعى فيه كل صغيرة وكبيرة تؤدي تفتن قوات الاستعمار وعملائه، وكان إفشاء السر

مهما كانت بساطته يدخل في اعتبارات الخيانة و الخروج عن الصرامة الثورية، وأما طريقة العمل في هذا المجال فقد اعتبرت فيها الدقة في اختيار الأساليب ومناسبة الأدوار بحيث أسندت الحراسة في غالبته إلى الكهول وكبار السن في النهار، وأسندت الحراسة ليلا إلى الشباب المنتظمين في سلك المسبلين وتبدأ أعمارهم من سن 17 إلى 35 سنة إضافة إلى الأعمال والأنشطة الأخرى التي يكلفون بها كعملية الاتصال ونقل المؤونة من السهول والسفوح إلى تضاريس الجبال حيث تتمركز الوحدات العسكرية لفرق جيش التحرير الوطني، والذين يتمثل دورهم الأكبر في إحكام ونصب الكمائن لإيقاع أكبر الخسائر الممكنة للقوات الاستعمارية، ولما لا إحرار الغنائم المتحصل عليها عقب نجاح تلك المعارك التي تترك آثار موجعة للقوات الاستعمارية، وإثراء الجانب السياسي والإعلامي في الداخل والخارج لدفع النشاط الثوري إلى الأمام، وتقريب الأمل في الوصول إلى الهدف المنشود واعتراف العدو وخضوعه للأمر الواقع بحق الشعب الجزائري في نيل حريته واستقلاله بجدارة واستحقاق.

وبصدد الكلام عن الجانب الأمني والمتمثل في الحراسة الدائمة والمتواصلة في الليل والنهار، فقد تمثلت في اتخاذ المرتفعات والتلال السرية والتي يجري فيها العمل بالسرية، والتي يعتبر الإخلال بالشروط المطلوبة في إحكام التخفي والمناورة خروجاً عن الأوامر الصادرة والصارمة لضمان حسن أداء الدور.

ويتمثل هذا الجانب في اليقظة التامة لدى الجميع بما فيها النساء، إذ أن مسرح النشاط الثوري لا يكون في الجبال المعزولة فقط بل يعمم في الغالب حتى البيوت والأماكن المحيطة بالقرية من شعاب وتلال ومخابئ سرية طبعاً، وحتى

هناك دهاليز مناسبة الحجم حتى أرضية المساكن، و يضرب لذلك مثال لإحدى النساء التي كانت تخبز الكسرة وتنضجها على طاجين يقع كانونها عموديا على فوهة الدهليز، وبمجيء الجنود الاستعماريين أخرجوا كل ما في البيت لإحكام التفتيش الذي وصل بهم إلى بعثرة كل شيء حتى السمن والدقيق والمزود المتخذة لحفظ المؤن والمواد الغذائية، ويتم ذلك في حركة هستيرية تتم على ما بلغه الاستعمار من حقد واحتقار وهمجية لا سيلم منها الصغار والكبار والعجائز ولا الشيوخ، ووصل الأمر إلى تخريب الأواني والحاجات المنزلية المستعملة في الحياة اليومية.

ولتفصيل ذلك نروي صورة حقيقية صادقة لما كان عليه الحال في واقع الأمر، وهو أن العساكر الاستعمارية أخرجوا كل من في البيت وبقيت امرأة متمسكة بالمكوث في مكانها أمام الكانون قائمة بإتمام إنضاج الكسرة، وحاول العساكر جذبها بقوة ومن ذراعيها، وتعرضها مع ما نالته منهم من تعذيب مباشر بالصفع والركل ولكن كلما حاولوا إبعادها عن المكان إلا ورجعت إليه بكل ما تملك من قوة وإصرار، ورغم نزيف الدماء التي كانت تتفجر من أنفها بفعل ما تقدم من صفع وركل إلا أن ملّ هؤلاء الجنود من التعامل مع هذه المقاومة الفردية المصرة إلى درجة ما يحسبونه جنون، ونطق البعض اتركوها إنها مجنونة، وهنا تمسكت هذه البطلة إلى درجة الخيال إلا أنه واقع، وهكذا استطاعت بهذا الموقف البطولي انقاذ هذا المخبأ الهام الذي يحتوي إلى جانب المجاهدين الكثير من الوثائق السرية التي تتضمن كل ما يتصل بالولاية من أسرار و تنظيم. وقد نضيف صورة أخرى مماثلة أو مشابهة لهذه الحادثة المذكورة فهناك صور كثيرة لهذا النوع من النضال منها أن شيوخا يظهرون في ملابسهم

الخارجية الرثة التي تبعد عنهم الشبهات، فيتخذون أساليب عديدة منها رعي المواشي وحمل بعض الأدوات التقليدية المستعملة في الحصد والزرع والاحتطاب كالحبل والمنجل والقادوم وهم يحتطبون سواء للحاجة أو غير الحاجة، حتى إذا وقعوا في جنود الاستعمار فيوهمونهم على أنهم في رعي واحتطاب، مما يجعل الجانب العسكري الفرنسي يبتعد عن الشك في أن الشخص مكلف بالحراسة وتأمين المسالك والطرق.

3- جمع الاشتراكات:

كانت الاشتراكات المالية في الثورة تجري على الأفراد البالغين وهي عبارة قيمة مالية تعتبر واجبة وأساسية لصحة الانخراط الحقيقي في الثورة، وبل تعتبر من أوجب الواجبات الثورية، والتقصير فيها يعتبر تقصيرا في أداء الواجب الثوري، وأما المصادر الأخرى خارج هذا المجال الرسمي من أموال وأعطيات أخرى فهي عبارة عن تطوعات ومساهمات في تقوية المجهود الثوري.

وقد حددت تلك الاشتراكات 30 فرنك فرنسي بالنسبة للرجل و 20 فرنك بالنسبة للمرأة كرمز ثوري لمشاركة المرأة في العمل الجهادي، ويختلف هذا الأمر من ولاية إلى أخرى حسب المعطيات الاجتماعية والاعتبارات الضرورية، وقد يعفى من هذه الاشتراكات أشخاص فقراء ومعدمين وغير قادرين عن أي نشاط اقتصادي بل كانت الثورة هي التي تدفع لهم ما يستعينون به على الحياة الضرورية.

وأما كيفية جمع الاشتراكات فتتم دوريا على مدار شهور السنة عن طريق أحد أعضاء جماعة الخمسة، والذي هو في الحقيقة يقوم إلى جانب نشاطات مختلفة بمهامه الرئيسية في جمع الأموال وتسليمها إلى المحافظ السياسي المكلف

بشؤون القسم على طريقة ما يسمى بالسلم الإداري، لتصل أخيرا إلى القيادة الثورية على مستوى الناحية والمنطقة والولاية، والجدير بالذكر أن هذه الاشتراكات تعتبر المصدر الأساسي الاقتصادي لتموين حاجات الثورة من اقتناء السلاح بطريقة أو أخرى، وحتى الألبسة والتغذية التي يعتمد عليها في تزويد الجنود بالحاجيات الضرورية.

ولا حاجة لنا لإعادة التأكيد على التزام السرية التامة شأنها في ذلك شأن جميع ما يتصل بالثورة من نشاط وغيره لأن الكثير ممن استشهدوا كان ذلك بسبب اكتشاف أي أثر من قوائم الأسماء وغيرها والتي لم ينجو منها حتى بعض النساء اللواتي اضطرت الثورة إلى تكليفهن بجمع الاشتراكات بسبب الحاجة وغياب ونقص العنصر الرجالي والذين استشهدوا أكثرهم فعوضوا بالناشطات من النساء للقيام بهذا العبء الذي إن دل على شيء فإنما يدل على أن الشعب الجزائري برجاله ونسائه وشبابه قد دخلوا كلهم في بوتقة الثورة، و تحملوا كل المشاق الذي لا يمكن تصوره إلا ممن عاش الواقعة و ذاق مرارتها وعواقبها.

4- التموين:

يمكن اعتبار المدن الكبيرة أنها كانت مصدرا لتموين حاجيات الثورة الغذائية منها والملابس، وفي أحيان كثيرة قد تزود هذه المدن ببعض الأسلحة النارية والذخيرة مثل المسدسات والقنابل اليدوية التي يسهل نقلها اعتبارا للسرية الدقيقة والصرامة وإمكانية وسهولة إنجاز العملية لضمان وصول هذه المواد إلى المراكز الريفية المعتمدة والتي غالبا ما تكون في السفوح والقرى الصغيرة التي لا يلتفت إليها الجنود الفرنسيين وأعوانهم.

وتجدر الإشارة مثلا إلى مدينة سطيف باعتبارها كانت مستقطب لسكان الأرياف والمداشر على اختلاف أنشطتهم ودورهم في الحياة، والتي تضم في أحيائها المهمة الأسواق الأسبوعية التقليدية والتي تشغل مدة ثلاثة أيام، مما جعل من السوق أكبر مجال شعبي لتكوين الرأي العام الاجتماعي وإذاعة ما يتعلق بالثورة وحاجياتها المادية منها والمعنوية، والتي كانت تعوض النقص الموجود في ميادين الأخبار والمواصلات، فكان السوق أيضا مجالا أساسيا للدعوة إلى النشاط والعمل الثوري المتعدد المهام، في غفلة عن عيون الاستعمار التي عجزت فعلا عن إضعاف فاعلية هذه الأسواق في دفع الثورة إلى الأمام وتقويتها وزرع الوعي والثقافة الثورية لدى المواطنين على اختلاف أدوارهم ومراكزهم، وكل حسب إمكانياته وأساليبه المتاحة على اختلاف هذه المتطلبات من كساء وذخيرة وغذاء وأدوية وحتى القيام بتكوين خلايا فدائية ثورية صالحة لتنفيذ ما يطلب منها من أدوار تتناسب وطبيعة النشاط الاجتماعي في المدينة، وقد تلجأ الثورة في بعض الأحيان إلى تجنيد البعض من أهل المدينة الذين يصعب الشك فيهم من طرف الاستعمار، وحتى أن البعض من هؤلاء ربما يعمل نادلا في الحانات التي يكثر التردد عليها من قبل قوات الجيش الفرنسي، وقد تستدعي الحاجة تنفيذ العمليات الفدائية التي تستهدف بعض الأشخاص المعادين للثورة فتستعمل هذه العناصر في الإنجاز والتنفيذ.

وأما الكيفية التي تنقل فيها هذه المواد فهي كما قلنا تعتمد اعتبار نقاط معينة تكون بعيدة عن إدراك معرفتها من طرف الاستعمار، وهذه النقاط المرورية تختار بدقة بالغة السرية تتوفر على اعتماد الزمان والمكان، وفي بعض الأحيان قد تصادف هذه العملية حواجز عسكرية والتي يتذرع أصحابها باليقظة وربط

الجأش وعدم إظهار أية حركة أو لفطة للقلق والاضطراب ونادرا ما يتقطن لها الاستعمار، مع العلم أن أوامر الثورة كانت شديدة و صارمة في توخي الحذر وعدم المغامرة بالمرور على هذه الحواجز، التي لا تسمح بأي خلل قد يضر بالعملية ضررا بالغا والثورة في غنى عنه.

وبصفة عامة فإن كل هذه الحاجات المنقولة يتوجه بها إلى الأماكن المخصصة في سرية تامة ليقوم المكلفون بتوزيعها على المجاهدين والمسبلين وحتى على فئات الشعب من المحتاجين، والذين هم طبعا منخرطين انخرطا كاملا في الثورة بما فيهم المتابعين من طرف القوات الاستعمارية، فالثورة تأخذهم بعين الاعتبار فتزودهم بما يمكن من الغذاء والإيواء وضمان الانفلات من قبضة الاستعمار، وهذه الفئات في الحقيقة تشكل الاحتياطي البشري للتجنيد في صفوف المجاهدين والمسبلين لأنه كما هو معلوم فإن الكثير منهم قد يتعرضون إلى الاستشهاد فيختار منهم من يعوض الفراغ الذي تركه الشهداء.

وللعلم فإن تلك المؤن المحصل عليها تخزن في أماكن مأمونة، ومن الأساليب التي اعتادت عليها الثورة في التأمين هي النقل المتواصل والمستمر من مكان إلى مكان حتى إذا اقتضى الأمر واكتشفت تلك الأماكن، والتي تتمثل في المخابئ من ' كازمات ' ومطامر وغيرها من الأماكن المعتمدة، ومن ثمة تكون السرعة والمبادرة في توزيعها على المستحقين، بهدف تضيق الزمن على محاولة الاكتشاف من طرف الاستعمار وعيونه، ومن المعروف أن أغلب هذه التموينات لاسيما الغذائية كالقمح والشعير تنقل غالبا من السهول الغنية بالزراعة والرعي إلى الجبال التي تقتقر إلى هذه المعطيات بينما تتوفر على الأماكن المنيعة والصعبة على التوغل الاستعماري، وتتمثل هذه العملية في تنظيم قوافل

نظامية تتشكل من مجموعة البغال قد لا تقل عن عشرة بغال مصحوبة بعددها من الرجال سواء المجاهدين أو المسبلين أو المتطوعين من الشعب، ولا تتحرك القافلة إلا بشروط لضمان السلامة ووصول بأمان إلى مقصدها منها اختيار المسالك المنيعة و شدة المراقبة والحراسة وقراءة كل الحسابات قبل الانطلاق.

5- خصوصية نضال المرأة الجزائرية:

نشأت المرأة الجزائرية على أصالة متمتعة بصفات تأصلت فيها منذ نشأتها الأولى، وترتبت في بيئة تتميز بصفات أخلاقية أصيلة من صدق وأمانة وعفة وشجاعة كونت منها شخصية عرفت بها النساء في الجزائر، لأن المرأة الجزائرية ما هي إلا ظاهرة من ظواهر المجتمع الجزائري، وبالتالي لا يعني هذا أن دور المرأة والمواقف التي تميزت بها أثناء الثورة التحريرية منفصل عن الدور والمواقف التي كان يتصف بها الرجل، لأنها في الحقيقة ظلت في حياتها جنبا إلى جنب الرجل في كل ما يتصل بالحياة وتكاليفها ومتطلباتها في الكبيرة والصغيرة، فشجاعة المرأة الجزائرية ونضالها المشرف لا يقل عما قام به الرجل.

كانت للثورة الجزائرية أركان أساسية لا تتجح إلا بها، وهي أولا الوعي بالوسائل الضرورية لذلك، والسرية التامة في كل ما يتصل بالنشاط الثوري والتضحية بالعزير والنفيس، وبذل الجهود المضنية لتوفير المتطلبات التي تحتاجها الثورة التحريرية، من القيام بكل الأعمال الثورية ومنها توفير الإطعام والتغذية للمجاهدين، فكم سهرت المرأة على إعداد الطعام، والقيام بالإسعافات الضرورية سواء على مستوى إسعاف الجرحى أو محاولة إيجاد ظروف لتخفيف الأتاعاب المضنية التي يعانيتها المجاهد في تنقلاته المستمرة، والتي قد تصل أحيانا إلى مدة أسبوع كامل لا يستطيع فيها المجاهد أن ينزع الجزمة عن قدمه،

فيجد في هذا المأوى الذي للمرأة الدور الأعظم في تهيئته و القيام به، مع ضمان الحراسة المشددة التي تضمن لهذا الدور أن يتم في طمأنينة و ضمان.

وقد تقوم المرأة في الحالات الحرجة والمفاجآت التي تجعل الموقف يتطلب أكثر من شجاعة وتصرف بطولي وحكيم، حيث تكون المرأة قد حسبت لهذه الطوارئ حسابها المتمثل في إعداد المخابئ التي قد يختبأ فيها المجاهدين، وقد تتعرض المرأة غالبا إلى الإهانة والتعذيب من طرف الفلول المطاردة للحركات الثورية التي تلجأ إلى العدوان والتعنيف بغرض الوصول إلى هذه الأماكن السرية، وكم تعرضت المرأة إلى الضرب المفضي إلى الجروح والكسور المختلفة، ومع هذا لم يتمكن هؤلاء من تحصيل ولو أدنى إشارة أو إقرار عن هذه الأسرار الخطيرة.

ويمكن الإشارة إلى أنه خلال الفترة الأخيرة من الثورة أي عندما اعتمدت القوات الفرنسية أسلوب التمشيط الدقيق (عمليات شال) حيث أصبح الأسلوب الضروري لمد حياة الثورة هو جعل المجاهدين يلجؤون إلى أن يكونوا في جماعات محدودة في جماعات محدودة قد لا يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد وذلك لتسهيل الحركة على استعمال أسلوب الاجتتاب وعدم الاصطدام بقوات الجيش الفرنسي، وفي هذه الحالة قد تعذر على التنظيم الثوري أن يقوم بما كان يقوم به من قبل من جمع الاشتراكات والقيام بالترتيبات المطلوبة من اتصالات والعناية بالسلوكات المجتمعية وغير ذلك، فاضطرت الثورة إلى إسناد أغلب هذه الأمور إلى المرأة التي أصبحت مسؤولة على القرى والدواوير، فهي التي تجمع الاشتراكات المالية، وهي التي تقوم بالاتصالات سواء على مستوى القرى أو الأقسام أو النواحي والمناطق.

زيادة عن دورها المذكور آنفا من دور اجتماعي وثوري وهو التكتيك الناجح الذي اعتمدته الثورة والمتمثل في إسناد جزء من العمل الثوري للمرأة هذا بالنسبة للريف، وأما بالنسبة للمدن فطبيعة المرأة في المدينة تختلف مظهرها عن طبيعة المرأة في الريف، فالصفة التي تطلق عليها هي الفدائية تقابلا مع المسبلة في الريف، فهناك نشاط ثوري كائن في المدينة حسب الموقع الذي يميز نشاط هذه الفدائية منهن من تقدم الأدوية المختلفة، وقد تكون ممرضة أو صيدلانية أو عاملة في المستشفى وغير ذلك، حسب الإمكانيات المتاحة واعتماد السرية التامة والتي هي المعتمد الأساسي في هذا النشاط و غيره.

ويمكن للمرأة أن تزود المجاهدين بكل ما يتصل بحياتهم الضرورية كتقديم الملابس والأحذية وحتى الغطاء الذي يستغل لتدفئة العائلات في الريف وأهل الريف في حاجة إلى ذلك من جراء استهلاك وتقديم كل ما يملكون من هذه الحاجات إلى أفراد الثورة، ويمكن لابن المدينة الذي يحرص أشد الحرص على عدم اكتشاف المصادر والإعانات التي تصل إلى الثورة فيلجأ إلى المرأة التي هي أقدر على تلافي الأنظار والشبهات.

هذا بالنسبة لأعمال التدعيم المادية و المالية و حتى الاتصالات أحيانا، ويمكن للثورة في جانبها الفدائي أن تجند المرأة التي ترى فيها مؤهلات الشجاعة والإقدام والمهارة والتي تتصل بهذه العمليات النوعية، فهذا النوع غالبا من النساء يتمثل في الفتيات اللاتي عايشنا وجاورنا المكان من العنصر الأوروبي لأنهن أقدر على التمويه والمغالطة، وقد يصلن بهذا الأسلوب إلى ارتياد بعض المقاهي والحانات اللاتي يكثر بها التجمع لأفراد العساكر الاستعمارية التي هي غرض للعمليات الفدائية، حيث تتمكن من تنفيذ الأوامر بعد التدريب على استعمال

وتفكيك القنابل اليدوية، مما يحدث هلعاً كبيراً في أوساط القوات الاستعمارية، زيادة على الخسائر الواقعة في أوساط عساكر الاحتلال، ناهيك عن الشهرة الإعلامية التي هي أكبر أغراض الثورة الدعائية، وقد تتعرض هذه المرأة إلى الموت المحتمل وقد تتجو بطريقة عجيبة مما يبعث في نفوس الجزائريين الثقة والاعتزاز والإصرار على مواصلة الثورة والانطباع بأن هناك تكامل قوي بين مختلف شرائح المجتمع الجزائري سواء في الريف أو في أي مكان يتيح للثورة إيصال الضربات الموجعة إلى قلب تركز قوات الجيش الفرنسي.

6- المرأة وتحديات العمل الثوري:

الملفت في الثورة الجزائرية هو الدور الملموس والفاعل والمتكامل الذي أسقط الوظيفة التقليدية لدور المرأة وضوابطها في الثورة، أدى أيضاً لنوبان الفوارق الشكلية بين المرأة والرجل في الفعل الثوري، مما أعطى المرأة دوراً بارزاً ومتقدماً لا يستطيع الرجل أن يؤديه، لاسيما الدور الاجتماعي وخصوصيتها في الكتمان والحفاظ على السر الثوري حتى في أشد لحظات التعذيب والتنكيل.

ولم يكن الدور البطولي الذي لعبته المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية بداية بمسيرتها في التاريخ النضالي للشعب الجزائري وثورته الجبارة، بل كانت منذ أن تعرض الشعب الجزائري للاحتلال، تمارس دورها جنباً إلى جنب مع الرجل في كل موقع وزمان ورسمت دورها بفروعه وإصرار وأبدعت في الأداء. فقد أبدعت في الإخلاص للوطن، حينما كانت تقلح الأرض مع الرجل وفي كثير من الأحيان لوحدها عندما كان يتعرض زوجها أو ابنها للاستشهاد أو الاعتقال، حيث لم تدع الأرض تبور أو تجف ترابها، كما أنها أبدعت في عطائها عندما كان لا يجد المال الكافي ليحقق حلمه في شراء البندقية للدفاع عن أرضه

وعرضه، وسرعان ما يجد المرأة وهي تقدم صيغتها وحليها مقابل الحصول على البندقية، وذهبت في نضالها في نفس الأحيان إلى أبعد من ذلك حينما كانت تحمل البندقية وتواجه الجيش الفرنسي.

7- جوانب من نضال المرأة الجزائرية:

انخرطت المرأة الجزائرية وبشكل فعلي في العمل المسلح وشاركت في المجموعات الفدائية البطولية، وساعدت في نقل الأسلحة وتخزينها ونفذت العديد من العمليات النوعية ضد مواقع عدوها الفرنسي، واستمرت المرأة الجزائرية بعزميتها القوية تتابع مسيرتها النضالية عبر جميع أشكال العمل الوطني وهي تدق أبواب الحرية والاستقلال ومارست دورها في كل المواقع، ناضلت كأم تربي أطفالها على التحدي والنضال.

وكان لدورها في الثورة الجزائرية أثرا كبيرا حينما قامت بقيادة مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ورفع الأعلام الجزائرية، ولقد برز حقد الجيش الفرنسي حينما بادر ضباط الاحتلال الفرنسي إلى إطلاق الرصاص عن قرب على المناضلات لأنهن كن يقدن مظاهرة كبيرة وقوية، ولتثبت للعالم أن جميلة بوحيرد لم تمت وأن كل الجزائريات هن أمثال المناضلة جميلة، ونتيجة لجميع النضالات والعطاء المميز للمرأة الجزائرية جاءت ثورة الشعب الشاملة لتتوج نضالات الشعب الجزائري ولتضع المرأة الجزائرية بصورتها البطولية أمام جميع عدسات التلفزيون ولتظهر في كل بيت في العالم على حقيقتها البطولية وليشهد العالم بدورها الإنساني أيضا.

كما عملت المرأة الجزائرية على تحرير العديد من شباب وأبطال الثورة، حينما كان يلقي القبض عليه وكذلك إنقاذ أعداد كبيرة من الاعتقال وتهريبهم

وتوفير مخابئ لهم داخل البيوت أو الحقول " مسبلة تخبيئ شابا من الجنود مع ابنتها الصبية في نفس الغرفة وتدعي أمام الجنود أنه ابنها"، وكانت تحمل للمجاهدين في الجبال والحقول احتياجاتهم من الملابس والغذاء اليومي مما ساعدهم على الاستمرار في مطاردة الاحتلال والاختفاء لحمايتهم من الاعتقال. ولم يختصر دور المرأة على هذه الجوانب النضالية بل ساهمت بإنجاح نداءات قيادة جيش التحرير الوطني، حينما طلب مثلا رفع الأعلام الجزائرية في معظم أيام المظاهرات، لجأت المرأة إلى توفير القماش بألوانه الثلاثة، ووقفت ساعات طويلة وهي تخطط راية العزة والنصر، علم الجزائر، وزودت المناضلين بكميات كبيرة وبأحجام مختلفة من الأعلام الجزائرية لتزود في كل موقع معلنة أن الجزائر جزائرية.

ونتيجة للدور الهام والجريء للمرأة الجزائرية في الثورة أدركت الإدارة الاستعمارية الفرنسية ذلك إذ قال أحد قادة الجيش الفرنسي في الجزائر " أن الحرب هي الحرب وإن للنساء الجزائريات دورا فعالا في الثورة، لذلك لا بد من اعتقالهن وتعذيبهن لنزع الاعتراف منهن".

8- نماذج من كفاح مجاهدات:

- المجاهدة فطيمة يوسف زوجة عمار مرناش

من مواليد 30 جوان 1942 بأولاد عبد الرحمن بأعالي تقيطونت، ابنة علي وخلفاوي علجية، ورغم وظيفة الأب الذي كان مقربا من الإدارة الفرنسية²، إلا أن الأمور انقلبت رأسا على عقب، فظروف الثورة التحريرية غيرت حالة العائلة ووضعيتها الاجتماعية بمرض الأب وفقدانه لوظيفته.

وكذلك بانخراط عمها عمر في الثورة التحريرية، والذي كان عوناً لها في السر، حيث فتح مقهى بتيزي نبشار استعمله لجمع الذخيرة واللباس العسكري والوسائل المادية والمالية لتدعيم الثورة، لكنه في 16 جانفي 1957 وإثر وشاية أحد الخونة قامت قوات الجيش الفرنسي باقتحام وتفتيش المقهى، فعثرت على الذخيرة والأسلحة، فألقي عليه القبض وسجن بوادي البارد، وعذب تعذيباً شديداً، ثم أعدم رمياً بالرصاص بثنية السبت، وسجن ابن عمها عبد الله بعد أن أُلقي القبض عليه.

وباستشهاد عمها ومرض والدها فقدت العائلة ركائزها، وأصبحت تخضع لاستئطاق واستقرازات الجيش الفرنسي، فغادرت فطيمة بيت العائلة نهائياً هاربة باتجاه أولاد عيسى عند أخوالها خلفاوي، وكان خالها بوزيد خلفاوي مجند في جيش التحرير، هو من قرر تجنيد فطيمة في الثورة، لم تسلم أمها من أذى الجيش الفرنسي الذي كان يخضعها للاستئطاق دورياً عن ابنتها التي غادرت العائلة وعن علاقتها بالثوار والثورة.

وبعد حرق منازل سكان قرية أولاد عيسى، لأنهم شكلوا القواعد الأمامية لتموين الثورة في بابور وبني مسالي وبني فلكاي، فر السكان إلى أعالي البابور وبالتحديد في بني فلكاي، واستقروا في مراكز جيش التحرير، وفي البيوت التي تدعم الثورة من ساكنيها.

وفي بني فلكاي أصبحت فطيمة يوسف جندية في جيش التحرير، وارتفعت معنوياتها بانضمام عمها يوسف للثورة هناك بعد عودته من فرنسا وأصبح قريباً منها، كانت بني فلكاي في تلك الفترة مناطق محررة في يد المجاهدين سنوات 1957، 1958، حتى سبتمبر 1959، يتردد عليها الجنود

من كل حذب وصب كملتقى للولايتين الثانية والثالثة، ومن المترددين عليها قائد فرقة الكومندو عمار مرناش، الذي رآها هناك رفقة مجاهدات أخريات.

جندت فطيمة يوسف في جيش التحرير الوطني وكانت ترتدي اللباس العسكري مثل بعض رفيقاتها قبل زواجها، ومن المشرفين عليها سي الطاهر شلال وأخيه أحمد في جبال البابور وبني فلكاي، وفيها أصر عمار مرناش على أن تكون زوجة له، ووافق على ذلك عمها يوسف في انتظار قرار جيش التحرير وقيادته في المنطقة، والبث في الأمر خصوصا بالنظر للثورة التحريرية التي احتدمت واشتدت³.

زواجها بعمار مرناش:

ويذكر أن عمار مرناش ألح على الزواج منها قائلا ' وإنني لا أريد رتبة ولا مسؤولية ولا شيئا من هذا القبيل، كل ما أريده هو أن تسمحوا لي بالزواج من فتاة أحبها، لأنني أعرف أن قوانين الثورة تمنعني من الزواج قبل الاستقلال ' إلا طبعاً في الحالات الاستثنائية، ورغم غرابة الطلب زمن الثورة فإن القيادة الثورية درست الطلب وأخذته بعين الاعتبار، وأرادت أن تجعل منه محفزاً للمجاهدين على تحقيق أكبر عدد من العمليات الناجحة ضد العدو.

يذكر قائد الناحية الضابط رابح لمطاعي موافقة قيادة الثورة على طلبه، وكيف تمت مراسيم الخطبة والزواج بحضور القاضي الشرعي سي عباس، وأنه لأول مرة تحضر الزوجة أمام القاضي مبدية قبولها يقول " كان تنظيم الثورة التحريرية يمنح رخص الزواج لضباط جيش التحرير الوطني وقادته وأبرز مناضليه، وهذا أمر مباح نذكر منهم الرائد سي حميمي، وكذلك فعلنا مع عمار مرناش، بعد أن طلبها من عمها وبرضاها".

وأقول إنه لأول مرة تحضر البنت في حضرة القاضي، وتوافق على زواجها من الشخص الذي ينتمي إلى ناحيتها، ولهذا أؤكد أن الناس العاديين لا يعرفون ما يحصل داخل الثورة، وبعدها أرسلنا المجاهد حسين سولم وآخر من أهل الزوجة إلى سطيف لتجهيز لوازم العروس وقد تكفل القاضي الشرعي للناحية سي عباس بتوثيق الزواج في سجلات جيش التحرير الوطني لأننا كنا نقاطع الإدارة الفرنسية " 4.

من بني فلكاي زفت فطيمة يوسفى إلى عريسها في أولاد شوشو، وبالتحديد إلى مركز تابع لجيش التحرير الوطني هناك، أي رتبت مراسيم الزواج وفي سرية، ومكثت مدة أسبوع مع زوجها في قرية بوشامة وعادا بعدها إلى بني فلكاي، وبقي الجيش الفرنسي يلاحقها ويسأل عنها إن كانت قد التحقت بالجبال وفي أي جهة تكون، ويمارس التهديد على والدتها التي تنفي علمها بانضمامها للثورة.

دربها عمار مرناش على استعمال السلاح والقتال في المعارك، وأعطى لها بندقية للقتال، وشاركت معه رفقة مجاهدين آخرين في اشتباك وقع في عين الحامضة، وآخر في أولاد مرغم في مكيدة نصبت لهم من قبل أحد الحركى الذي يعمل سرا مع الجيش الفرنسي، الذي دعاهم للبيت ثم أبلغ عنهم، فوقع اشتباك مع الجيش الفرنسي استشهد فيه جنديين من جنود جيش التحرير الوطني، وخرجت هي وزوجها والبقية سالمين.

ولعل أهم موقف ما تزال تتذكره في الثورة هي خيانة أحمد ناصر ⁵، والذي أضر الثورة كثيرا بعد أن سلم نفسه طواعية للجيش الفرنسي، وقد كشف الكثير من المراكز في مقرس ونواحيها، وكانت فطيمة شاهدة على اقتحام الجيش

الفرنسي لمركز روابحي أسفل مقرس، الذي توجد فيه الألبسة العسكرية وآلات الخياطة ومخابئ المجاهدين.

وكانت متواجدة عندما حاصر الجيش الفرنسي هذا المركز وعمار مرناش غائب في ذراع القايد، واختبأ المجاهدون في المخابئ، وداهمت قوات العدو ومعهم الخائن أحمد ناصر، وكشف لهم عن المخابئ التي يعرفها، وتم إخراج المجاهدين من داخلها وحاول العياشي بن جلول الفرار، لكن قصفته الطائرة واستشهد، وأرغم صاحب المركز على كشف بقية المخابئ الجديدة التي لا يعرفها الخائن أحمد ناصر، وتحدثت عن ذلك المجاهد الذي استشهد وبقيت البندقية بين يديه إلى أن أخذ للدفن.

كما ألقى القبض على مسؤول المنطقة الثالثة محمد السعيد وقائد الكومندوس التابع للولاية الثالثة ناحية سطيف تركي حمادو مسؤول التموين للمنطقة السيد الخير منصوري، وهذا دون إحصاء الجنود الذين كانوا في المركز الذي دلهم عليه الخائن أحمد ناصر، والذين نقلوا إلى مركز العدو للتعذيب والاستتطاق، ثم بعده تنفيذ حكم الإعدام فيهم، وقد قتل في هذا المخبأ شاب يدعى وحيد من الكومندو، بعد أن تمكن من قتل جندي برتبة نقيب حاول الدخول إلى المركز، وكشف عن مخازن السلاح والملابس العسكرية وآلات الخياطة والمؤونة ومعدات أخرى ملك لجيش التحرير.

وبعد هذه الحادثة التي كاد أن يكشف فيها أمرها، لولا أنها انتحلت صفة زوجة أخ صاحب المركز الذي يقطن في باريس، عادت رفقة زوجها عمار مرناش إلى بني فلكاوي⁶، وهناك أصيب في فخذه برصاصة الجيش الفرنسي، وتعرضت هي لإصابة في وادي البارد، وضيق الجيش الفرنسي الخناق على

المنطقة من كل نواحيها في السهول والجبال، ونقصت حركة جيش التحرير الوطني، لاسيما ما تركته خيانة أحمد ناصر من أثر سلبي⁷.

وذاث يوم من أوائل صيف 1959 انتقل عمار مرناش من بني فلكاى رفقة بعض جنوده إلى نواحي مقرر، لكن حدثت الوشاية من أحد الخونة الذين يتعاملون مع الجيش الفرنسي، والذين ناموا في بيته، ومع بزوغ الفجر حاصر الجيش الفرنسي جهة بوكحولة، ولما استفاقوا وجدوا البيت محاصر، وأردوا مسك عمار حي لكنه أدرك ذلك وقاوم حتى أسقط جنديا فرنسيا قتيلا، واستشهد مرناش وأمسكوا رفيقه عبد الرحمن بوشلاغم حيا، وهو يعذب يقول أنني انتقمتم لاستشهاد أبي، أما دم قائدي عمار سينتقم له المجاهدون في الجبال، وفي بني فلكاى سمعت باستشهاد زوجها، وتكفل جيش التحرير الوطني بنقلها إلى مدينة سطيف وأبعدها عن الأنظار، وهناك استأجر لها خالها بيتا في حي الطنانة الشعبي حتى أوائل الاستقلال سنة 1962⁸.

الهوامش:

1- تم جمع المادة العلمية المتعلقة بالنشاط المدني في الثورة التحريرية من خلال شهادات المجاهدين والمسبلين والأشخاص الذين تولوا مهام مدنية خلال الثورة التحريرية، وتم تحريرها بعد تمحيصها ومقارنتها واستخراج ما رأيناه مناسباً للموضوع.

2- كان والدها يشتغل 'Champêtre' حارس البلدية بمركز تقيطونت، بالمحلية والدارجة شامبيط حتى سنة 1956، بعد مرضه بمرض مزمن مكث خلاله بالمستشفى لأشهر، تراجعت مكانة العائلة عند الإدارة الاستعمارية في تقيطونت، وانعكست عليها الظروف المستجدة بامتداد الثورة للمنطقة، حيث تشردت وأحرق بيتها واستشهد فرد منها وهو عمر عم المجاهدة فطيمة.

3- شهادة فاطمة مرناش، ماي 2015.

4- اللجنة الشرعية: هي لجنة ثورية يترأسها ويديرها قضاة تتولى شؤون القضاء في الثورة، تابعة لجبهة التحرير وتتكفل بفرض النزاع وتسجيل عقود الزواج والمواليد....، أنظر: الطاهر مخلصو:

التوثيق في ظل الاحتلال الفرنسي من 1830 حتى سنة 1962، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، منشورات وزارة المجاهدين، 2007، ص.23.

5- في أكتوبر سنة 1956 هرب أحمد ناصر من الجيش الفرنسي الموجود في مركز عين تاغروت مع قدور بلغزو وصالح حشاش وتم هروبهم بمساعدة أحد المناضلين وهو قدور بولحية، الذي نظم كيفية الاتصال بجيش التحرير الوطني والالتحاق به، وبقي أحمد ناصر يعمل من ذلك التاريخ في صفوف جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة، أما السيدان صالح وحشيش وقدور بولحية بالولاية الثانية، وعفت جبهة التحرير عن ماضي هؤلاء الثلاثة وأظهر أحمد ناصر التزامه الكلي مع الجيش ونيته بالعمل في إخلاص.

6- بني فلكاوي: تقع على الحدود بجاية وسطيف وجيجل تتشكل من عدة عشائر وهي أولاد عيدون، أولاد عبد الله، أولاد عتيق، أولاد بلطة، أولاد دروش، كانت منطقة محررة حتى سبتمبر 1959، وفيها مراكز كبرى لجيش التحرير ومستشفى عسكري الذي اكتشفه الفرنسيون سنة 1960.

7- شهادة فاطمة مرناش، ماي 2015.

8- شهادة فاطمة مرناش، ماي 2015.

الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية بعد مؤتمر مجلس الثورة في أوت 1957

أولوية العسكري على السياسي

Military strategy of the Algerian revolution after the Revolution Council conference in August 1957 Military priority over politician

ك.أ. د/ عبد الله مقلاتي

ك.د/ حسين محمد الشريف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ للخارج إثر معركة الجزائر أولت اهتماما ملحوظا للقضايا العسكرية بقاعدة تونس الاستراتيجية، وقد أقنع كريم ابن طوبال وبوصوف بأهمية تولي العسكريين لزمام الأمور بدل السياسيين، وكان ذلك يعني تهميش عبان، وهو ما تكرر في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في أوت 1957، ومع هذا التغير السياسي عرفت الإستراتيجية العسكرية على العسكريين تمحورا مفصليا، وارتكزت على دعم حرب المواقع في الحدود وتفعيل حرب العصابات في الداخل، كما تجلّى واضحا إعطاء الأولوية للجانب العسكري على الجانب السياسي، وهو ما نوضحه في هذه المداخلة.

1. دورة المجلس الوطني للثورة 1957، تغير في الاستراتيجية:

كانت دورة المجلس الوطني للثورة محطة هامة في رسم استراتيجية العمل الثوري، حيث اتخذ قرار يؤكد التخلي عن أولوية السياسي على العسكري وعدم

التفريق بين الداخل والخارج، وهو الأمر الذي لم يصوت عليه عبان، وقد أفضى تعيين غالبية من القادة العسكريين (كريم، بوصوف، بن طوبال، محمود الشريف، او عمران) في لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة الى تهميش السياسيين، وكان ذلك يعني أيضا انقلابا في استراتيجية عمل الثورة، من حيث لم يعد للسياسيين الخبيرين بالقضية الجزائرية من مثل دباغين ويزيد وعباس سوى الدور الثانوي، وقد انفرد العسكريون بالسلطة وقبضوا عليها بيد من حديد لفترة طويلة امتدت الى غاية تحقيق الاستقلال عام 1962، وإن كان ذلك انعكس إيجابا على طابع الثورة العسكري الثوري فإنه انعكس بالمقابل سلبا على ديمقراطية مؤسسات الثورة وتسييسها¹.

لقد أولى العسكريون للنشاط العسكري الأهمية القصوى في استراتيجية العمل، وكانوا يهدفون خلال هذه المرحلة لتجاوز حرب العصابات والانتقال الى حرب المواقع، وكذا تحويل جيش التحرير الوطني من جيش ولايات الى جيش نظامي موحد وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى والمتخصصة وقادر على رفع التحدي وانجاز بيان ديان فو ثانية في الجزائر، لكن ذلك لم يتجسد لصعوبات اعترضت سير الثورة، كان منها الاختلاف على قيادة جيش التحرير الوطني بين كريم من جهة وابن طوبال وبوصوف من جهة أخرى، وفي ظل تأخر مبادرة توحيد الجيش الى غاية أبريل 1958 قرر القادة العسكريون الممسكون بزمام القيادة تنفيذ استراتيجيتهم القائمة على ثلاث ركائز كبرى: دعم جيش التحرير بالداخل، وإقامة القواعد العسكرية بالحدود للتدريب والتموين، وتوسيع رقعة المعركة الى الصحراء². وفعلا بدأت قوافل السلاح تمرر الى الولايات، وأنشأت العديد من المراكز والقواعد الخلفية بتونس والمغرب وليبيا، وتم

إنشاء قاعدة خلفية لجيش التحرير في جنوب ليبيا للاتصال بمنطقة جانت واليزي، وتقرر تنشيط العمل العسكري في مناطق الصحراء لإرهاق القوات الفرنسية وتخفيف ضغطها على مناطق الشمال، وفيما يلي تفصيل لأبعاد هذه الإستراتيجية.

2. دعم قدرات ولايات الداخل:

خلال عام 1957 والنصف الأول من عام 1958 أرسلت للولايات شحنات معتبرة من الأسلحة والذخيرة، وطلب من الولايات تسيير قوافل استقدام الأسلحة من القاعدتين الشرقية والغربية، فكانت هذه الأفواج تتلقى تكوينا عسكريا سريعا وتعود محملة بالسلاح الى ولاياتها الأصلية، كما تكفلت فيالق القاعدة الشرقية بمسألة الإمداد، وهكذا استقادت الولايات الأولى والثانية والثالثة والرابعة بكميات معتبرة من الأسلحة والذخيرة من قاعدة الشرق، فيما كانت الولاية الخامسة تتغذى من قاعدة المغرب، وهو ما أسهم بشكل جلي في تحديث تجهيزها وتفعيل نشاطها ومبادراتها العسكرية.

3. تفعيل دور القواعد الخلفية:

انصب الاهتمام بتفعيل القواعد الخلفية في تونس والمغرب لتقوم بدور هام في التكوين والإسناد.

. قاعدة تونس: اكتست أهمية استراتيجية بالغة في دعم الثورة، وقد اعتمدتها لجنة التنسيق والتنفيذ قاعدة حيوية للإمداد والتمركز، وخاصة بعد أن عقد أوعمران في بداية عام 1957 اتفاقا مع الحكومة التونسية لتسهيل مرور الأسلحة وتمركز الجيش، وقامت لجنة التنسيق والتنفيذ بتنظيم شؤونها منذ صائفة 1957 لتسمى بالقاعدة أ، وهي تخضع لإشراف كريم المكلف بالشؤون العسكرية

ولمسؤول جبهة التحرير الوطني قاسي³، وكانت القاعدة الشرقية والمنطقة السادسة من الولاية الأولى واسطة في إمداد الداخل بالسلح، أسهمتا بشكل فاعل في إدخال كميات معتبرة من السلح والذخيرة، كما كانتا تتكفلان بمرافقة قادة الداخل في مهماتهم لنقل الأسلحة، ومنهم عميروش الذي دخل تونس مرتين عام 1957، وعبدالرحمان ميرة وسي الحواس⁴، وقد حصل الاتفاق بين أوعمران وقادة سوق أهراس على تسمية منطقتهم بـ "القاعدة الشرقية"، وأن تكون في مرتبة ولاية ومستقلة عن الولايتين الأولى والثانية، وتكون مهمتها الأساسية تمويل ولايات الداخل بالأسلحة والذخيرة⁵، ونشطت القاعدة الشرقية في تأدية هذه المهمة وباشرت قوافلها إمداد المناطق الداخلية بالأسلحة طوال سنة 1957، وأنيطت بها مهام عسكرية أخرى كالتدريب وإيواء القوافل القادمة من ولايات الداخل وتزويدها بالأسلحة، وعلى الرغم من المراقبة الفرنسية المشددة إلا أن القوافل المحملة بالسلح استطاعت خلال سنة 1957 وبداية عام 1958 تمويل وحدات الولايات الداخلية بمختلف أنواع الأسلحة، وقد وصلت قوافل العبور هذه حتى الولاية الرابعة⁶.

وهكذا استفادت الولايات الداخلية (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) من قوافل الأسلحة بكميات متفاوتة، لقد أكد بعض المسؤولين في الولاية الثانية أن ولايتهم لم تكن تتحصل إلا على عدد قليل من الأسلحة حتى سنة 1958 رغم أن هذه الولاية هي الأقرب إلى القاعدة الشرقية⁷، ويفسر ذلك باعتبار أن أغلب قوافل الأسلحة كانت تتجه للولايات الأخرى التي لها تمثيل ونفوذ في تونس، ويؤكد إبراهيم العسكري أن مجموع قطع الأسلحة التي سلمتها القاعدة الشرقية إلى الولايات الداخلية سنة 1957 حسب الوثائق الرسمية المحفوظة لدى أحد

مسؤولي القاعدة الشرقية بلغت 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية من بنادق ورشاشات ومدافع الهاون بالإضافة إلى الذخيرة⁸، ويضيف أن مجاهدو الولاية الثانية كانوا يسهلون مرور هذه القوافل عبر منطقتهم، ثم بادروا بتشكيل قوافل لجلب الأسلحة من تونس بأنفسهم كما أبقوا كتيبتين بتونس لتمثيل الولاية الثانية⁹.

وخلال نهاية سنة 1957 أصبح لكل ولاية تمثيل عسكري بالحدود وتشكلت لجنة مشتركة من ممثلي الولايات (الأولى والثانية والثالثة والرابعة) كان يؤطرها ابن طوبال، وتشرف على تقسيم الأسلحة وإرسالها إلى الداخل، وقد تزايدت الفرق والكتائب التي كانت ترسل بها الولايات لطلب الأسلحة من تونس، إلا أن هذه الحركية النشطة لتمرير الأسلحة سرعان ما جابهتها مخاطر المراقبة الفرنسية على الحدود، وأمست طريق الشرق صعبة للغاية منتصف عام 1958¹⁰، إذ أدرك العدو الفرنسي خطر هذه القوافل وكذا عواقب إصرار تونس على موقفها في دعم الجزائريين، وقررت الحكومة الفرنسية إقامة المناطق المحرمة على طول منطقة الحدود الجزائرية التونسية وإنشاء خط موريس المكهرب وتكثيف المراقبة العسكرية في محاولة منها لعزل الجزائر عن تونس وعن العالم الخارجي، وذلك ليسهل عليها القضاء على الثورة وحصرها بالداخل¹¹.

ونظرا لمخاطر خط موريس فإن جيش التحرير الوطني اتخذ عدة تدابير لإعداد وتخطيط عمليات عبور قوافل الأسلحة، لكن ذلك كلف مشقات كبيرة في العمل وخسائر في الأرواح مما أضر وصول شحنات الأسلحة إلى المجاهدين بالداخل، وقد عبر العقيد أوعمران مسؤول التسليح آنذاك عن التكاليف الباهظة والتضحيات الجسام لقوله: "إن جيش التحرير الوطني الذي بلغ مقدرة مرموقة

من حيث تعداد أفراده وتسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى: أكثر من 6000 مجاهد سقطوا في شهرين في منطقة دوفيقية، إذ زاد العدو من وسائله وإمكانياته وكيف تكتيكه، وإذا كنا استطعنا في العام المنصرم أن ندخل مقدارا ضخما من الأسلحة فإن تجديد التسليح والتموين بالذخيرة أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود¹²، وهكذا أصبحت محاولات اختراق خط موريس تكلف خسائر فادحة ولم يكن مسؤولو الثورة يتصورون مدى الخطورة التي تسببها الأسلاك الشائكة فلم يتخذوا الإجراءات التي تعرقل إنجازها بمثل حزمهم على اختراق الأسلاك الشائكة وحقول الأنغام، وكانت هذه العمليات الاختراق لخطوط الموت بسيطة، ثم تطورت أساليبها باستعمال المقصات الخاصة بالأسلاك الشائكة ومتفجرات البنغالور (Les Bengalors) لفتح فجوات المرور، واعتماد تدريب الجنود على طرائق العبور¹³، كما شكل جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية فيلقا ضم أربعة كتائب (حوالي 700 جندي) من خيرة عناصر الفيلق الثالث الأخرى مهمته مراقبة خط موريس وقطع الأسلاك ونزع الألغام في منطقة النبائل من أجل تسهيل المرور وحراسة كتائب تموين الولايات بالأسلحة، وبعد محاولات ناجحة وقع هذا الفيلق تحت محاصرة القوات الفرنسية وأدارت معه معركة كبرى في شهر ماي 1958 أبيد فيها الفيلق الرابع ولم يبق منه ومن الكتيبتين المرافقتين له سوى عدد قليل من الجنود¹⁴، وأصبح اختراق خطي شال وموريس خلال النصف الثاني من سنة 1958 يسبب خسائر كبرى واضطرت قيادة الثورة إلى إيقاف إرسال قوافل جلب الأسلحة واكتفت بما هو متوفر لديها، وقد أسهم مد مجاهدي الداخل بالسلح والذخيرة في تفعيل قدراته التنظيمية والقتالية، حيث أصبح أكثر تنظيما ومبادرة لضرب العدو.

إن قاعدة تونس كانت حيوية في تزويد الداخل بالسلاح بالإضافة إلى أنها قاعدة خلفية مهمة، يربط بها جيش التحرير الوطني وأقيمت بها مجموعة من مراكز التدريب والاستراحة على طول الحدود، وكذا المدارس المتخصصة، وكانت تتوزع حسب اختصاصاتها كآتي:

- مراكز القيادة ووحدات جيش التحرير الوطني، كانت تتوزع على طول المناطق الحدودية تتجمع بها الوحدات والكتائب المقاتلة ونذكر منها مركز عين الدراهم، غار الدماء، الكاف، الساقية، تاجروين، قلعة سنان، فريانة، تالة.

- مراكز تدريب الجيش، كان التدريب على استعمال الأسلحة وإعداد الجنود يتم في المناطق الجبلية بعيدا عن السكان وبعدها أنشأت قيادة الثورة العديد من مراكز التدريب ومراكز تكوين الإطارات تتكفل بالتكوين العسكري والسياسي للمجاهدين الذين يلتحقون بالداخل وكان تكوينا سريعا ومركزا ينصب على تغطية احتياجات الثورة بمختلف الاختصاصات الحديثة، وبعد غلق الحدود أصبح التكوين والتدريب موجهما للمجاهدين من أبناء اللاجئين والجالية الجزائرية بفرنسا¹⁵، ومن بين المدارس المتخصصة نذكر: مدرسة الإطارات بالكاف التي أنشأها لعموري في نهاية عام 1957، ومدرسة التكوين السياسي بقرن حلفاية عام 1958¹⁶.

- الوحدات العسكرية المستقلة، عبارة عن وحدات عسكرية وكتائب تم تحويلها إلى نظام الفيلق تقوم بمهاجمة مراكز العدو على الحدود وتتخذ من المواقع الحدودية مراكز للتجمع ومن هذه المراكز قرن حلفاية، زيتون، واد معيز، واد ملاك، عين الدراهم، الساقية¹⁷.

- مخازن الأسلحة والذخيرة، إن الأسلحة التي تصل إلى الحدود الشرقية أقيمت لها مراكز خاصة وسرية لتخزينها قبل أن يتم توزيعها، وكانت تخزن كذلك الذخيرة والألبسة والمواد التموينية لضمان احتياجات جيش الحدود ومن هذه المخازن نذكر: حمام الأنف، سوق الأربعاء، تاجروين، غار الدماء، حيدرة، الرديف، نفطة، مدنين، تالة، الكاف¹⁸.

- مصانع جيش التحرير الوطني، أقامت مصالح تسليح عدة مراكز لتصنيع الأسلحة غير أنها لم تكن تضاهي المصانع المقامة بالمغرب فهي محدودة وبعضها مخصص لإنتاج البنغالور، وأخرى لصناعة الألغام والقنابل اليدوية¹⁹، بالإضافة إلى مصانع الذخيرة وخياطة الملابس العسكرية.

- المصالح الصحية والإدارية، توزعت داخل المراكز السالفة الذكر حيث تتواجد الفرق الصحية على مستوى الوحدات المقاتلة كما فتحت المستشفيات التونسية أبوابها للجرحى الجزائريين، وأنشأت الثورة مستشفيات خاصة ومصالح متخصصة في الصحة تتركز خصوصا بالكاف، عين الدراهم، باجة، تونس، القيروان، قفصة²⁰.

إن هذه المراكز والمصالح المختلفة كانت تنشط بالقواعد الخلفية وتساهم في رفع قدرات جيش التحرير الوطني تدريبا وتسليحا وتموقعا وفق ما يلي:

. قاعدة المغرب: مثلت قاعدة المغرب بموقعها الاستراتيجي منطقة حيوية لدعم قدرات الثورة في الداخل، وقد استفادت الثورة الجزائرية من علاقاتها الوطيدة مع حركة المقاومة المغربية فيما يخص تقديم مساعدات هامة في تمرير الأسلحة وتسهيل نشاطها وإنشاء مخيمات وقواعد خلفية للتدريب وتخزين الأسلحة²¹، وسمحت هذه المساعدات بتفعيل نشاطات الثورة وتموين الولاية الخامسة بمختلف

أنواع الأسلحة الحديثة، كما تم إيفاد عدة شحنات من المتفجرات إلى مدينة الجزائر²².

ونظرا لحاجة الثورة الجزائرية الملحة للسلاح والذخيرة عملت قيادة الولاية الخامسة للتركيز على الجبهة الغربية في الحصول على الأسلحة وتمريضها تماشيا مع الوضع الجديد للمغرب بعد استقلاله، واجتهدت في كسب الدعم الرسمي المغربي، وكان المغرب همزة وصل ومحطة التقاء شبكات الأسلحة المختلفة القادمة من الخارج، وهو ما أدى إلى ازدياد تركيز مسؤولي الولاية الخامسة وبوصوف وبومدين على اعتماد مناطق الحدود المغربية مركزا لنشاط الثوار، وقد استفاد جيش التحرير الوطني من تدعيم قواعده الخلفية، بحيث امتد نفوذها على مواقع هامة بالمغرب الشمالي للتدريب والتمركز، إذ سلمت ثلاثة مخيمات تابعة للمقاومة المغربية تقع بدار القائد والخميسات ومكناس... الخ، وتنازلت بعض العائلات من سكان الريف عن أجزاء من مزارعها أو باعتها لصالح جبهة التحرير الوطني، ونذكر منها مزارع أولاد بلحاج ببران، ومزارع محمد خطاب التي وضعها بشكل إجمالي في خدمة الثورة الجزائرية²³.

وقد اهتمت قيادة الثورة التحريرية بمهمة التدريب على الأسلحة وعلى التقنيات الحربية وتكوين إطارات جيش التحرير الوطني في مراكز خاصة، فأنشأت بمناطق الريف الحدودية سنة 1956 ثلاث مراكز بالقرب من بركان هي الزوية، ملوية، وجبل علوت، مهمتها التكوين السريع للمجندين الذين يلتحقون بالداخل 24، واتخذت الولاية الخامسة من منطقة الناظور مقرا للقيادة ومركزا لتخزين الأسلحة وصناعة المتفجرات والتدريب والتكوين وإقامة الإذاعة السرية

والاتصالات اللاسلكية، وانتقل مركز القيادة بعد استقلال المغرب إلى مدينة وجدة.

ومع مرور الوقت ازدادت أهمية مناطق الحدود المغربية الجزائرية، إذ أدى انسحاب القوات الفرنسية من المغرب إلى تخفيف الضغط على تحركات جيش التحرير الوطني بالمناطق المغربية، وتوسع تواجده خاصة بعد تسلم بعض الثكنات والمراكز التابعة للفرنسيين من قبل ومباشرة تعاونه مع قوات الجيش الملكي المغربي بالحدود²⁵، وقامت الولاية الخامسة بالإشراف على الجالية الجزائرية واللاجئين بالمغرب، فقسم المغرب إداريا إلى قسمين: المغرب الشرقي يخضع لإشراف جيش التحرير الوطني والمغرب الغربي يخضع لنظام سياسي بإشراف الطيب الثعالبي لكنه يتبع كذلك الولاية الخامسة²⁶، وعليه فإن صلاحيات الولاية الخامسة لوحدها كانت تخضع كل المغرب، وهو ما مكنها من التسيير الأمثل لشؤون الثورة والتصرف بإحكام في القواعد الخلفية سواء تلك المتواجدة بالحدود أو بداخل المغرب، ومن دون تداخل في السلطات تمكن مسؤولو الولاية الخامسة من تنظيم شؤون ولايتهم والاهتمام أكثر بقواعدها الخلفية خاصة في التجنيد والتدريب وإنشاء قواعد المؤخرات والإمداد اعتمادا على القدرات الذاتية وخدمات الجالية الجزائرية والتسهيلات التي يقدمها البلد المضيف²⁷، وعرفت القواعد الخلفية نشاطا متزايدا لجيش التحرير الوطني، فكانت مركزا لتدريب معظم الوحدات القتالية التي تلتحق بمناطق الولاية الخامسة الداخلية أو تلك التي تشن هجمات متوالية على القوات الفرنسية بالمناطق الحدودية، واهتم مسؤولو الولاية الخامسة منذ سنة 1957 بتحديث أساليب التدريب وإدخال بعض التخصصات الحديثة، فأنشأت مدارس خاصة بالتدريب على سلاح الإشارة

والمتفجرات والألغام، وفي التمريض والعلاج والمحافظة السياسية، وتركزت مراكز التدريب هذه في مخيمات الخميسات، العرائش، كيدانة، ملوية، بركان، وجدة²⁸، وإذا كانت وحدات الجيش المقاتلة تركزت على طول الحدود الجزائرية المغربية فإن القواعد الخلفية ومراكز الإسناد توزعت بالمغرب الغربي، ونذكر من بينها مدرسة التكوين للمواصلات السلوكية واللاسلكية بالناظور التي أنشئت في أوت 1956 وخرجت دفعات عديدة من المخابرين، ومدرسة تكوين إطارات جيش التحرير الوطني بالناظور التي أنشأت عام 1957 ونقلت إلى وجدة عام 1958، ومدرسة الإطارات العسكرية بفاس التي أنشئت سنة 1958، وكذا مصانع التسليح، ومحطة الإذاعة بالناظور²⁹، كما أقيمت مراكز للراحة والاستشفاء وعددا من المصالح الصحية والمستشفيات يتم فيها علاج الجرحى ومداولة المرضى أهمها مدرسة الممرضين لجيش التحرير الوطني ببركان والتي خرجت أعدادا من الممرضين والمرشدين الاجتماعيين، ومصلحة الأطباء العسكريين لقيادة الحدود، ومستشفى العربي بن مهيدي لجيش التحرير الوطني بوجدة³⁰.

ومع تزايد أعداد المجندين ووصول إمدادات الأسلحة توزعت وحدات جيش التحرير الوطني داخل الوطن وعلى طول الحدود الجزائرية المغربية، وخاضت معارك كبرى ضد القوات الفرنسية.

. الجبهة الليبية: في إطار إستراتيجية توسيع جبهات الحرب ومد الداخل بالسلح
تقرر فتح الجبهة الليبية للتواصل مع منطقة الصحراء، حيث ارتأت قيادة جيش التحرير الوطني في صيف 1957 أن ترسل فرقة من الجيش إلى أقصى الجنوب الليبي لترباط بمنطقة غاط على الحدود الليبية . الجزائرية، وتقوم بعمليات حربية في صحراء الجزائر لتحقيق جملة أهداف منها:

. تعميم الثورة في منطقة الصحراء الجنوبية وخلق مشاكل للقوات الفرنسية في هذه المناطق النائية.

. كسب سكان المنطقة الصحراوية التوارق من أجل مواجهة المخططات الفرنسية والمشاركة في ثورة بلادهم.

. إيجاد منافذ لإمداد الداخل بالأسلحة والمؤونة شبيهة بالمنافذ الإستراتيجية على الحدود التونسية والمغربية³¹.

ويبدو أن العامل الأخير كان حاسما في التشجيع على فتح هذه الجبهة، خاصة أمام تضخم مخازن الأسلحة بليبيا وظهور بعض الصعوبات في إدخال الأسلحة عبر الحدود التونسية، وكان مخطط المشروع يقوم على إنشاء الجبهة الليبية وتثبيت أقدامها أولا ثم الانتقال إلى مرحلة شن العمليات العسكرية على المراكز الفرنسية بمنطقة جانت ونواحيها، ولكن اكتشاف أمر الفرقة العسكرية من قبل الفرنسيين وخوضها لمعركة ايسين أفسد نوعا ما مخططها بشكل غير متوقع، كما أن هناك ملابسات أخرى وقفت وراء الفشل منها الارتجال في فتح هذه الجبهة، وظهور التنافس على الزعامة بين القيادة، حيث يبدو أن كريم بلقاسم وبحكم صلاحياته كقائد للقوات المسلحة هو الذي أمر بإنشاء هذه الجبهة واختار الرائد ايدير قائدا عليها، وكلف أوعمران بإجراء مفاوضات مع السلطات الليبية للحصول على موافقتها وطلب المساعدات اللازمة.

وقد طرح ممثل جبهة التحرير بليبيا بشير القاضي وأوعمران الفكرة على رئيس الحكومة الليبية، فأشار عليهما بإجراء مباحثات مع رئيس الحكومة الفدرالية بإقليم فزان عبد الجليل سيف النصر باعتبار أن الجيش سيرابط فوق تراب إقليمه، وكان إقليم فزان حديث الاستقلال لم تجلوا منه القوات الفرنسية إلا في أواخر

سنة 1956، تولى إدارته سيف النصر، وكان جزءا كبيرا من سكانه توارق يرتبطون بعلاقات وطيدة مع توارق ازجر بالجزائر بحكم الجوار الجغرافي والصلات العائلية، وقد كانت المفاوضات مع سيف النصر شاقة لخشيته من ردود فعل الفرنسيين، وتدخل فيها كثير من الوسطاء، وتشير الشهادات أن الوفد الجزائري تحايل عليه لكسب موقفه فأقنعه أن فرقة جيش التحرير الوطني لن تتسبب في مشاكل للإقليم ولن تحارب الفرنسيين فوق التراب الليبي وإن نشاطها يتركز على تمرير الأسلحة بشكل سري، وقد أشرف أوعمران على إعداد مجموعة جنود هذه الفرقة وتوجيههم في سرية تامة إلى فزان وكلف بقيادتهم الضابط إيدير³²، وأسند الإعداد لإنجاح هذه المهمة ميدانيا إلى أحد الجزائريين المقيمين بفزان واسمه محمد وكيد، وضابطين ليبيين هما عبد الرحمان المصراطي ومحمد السويني، وكان لهؤلاء الثلاثة دور هام في كسب موقف سيف النصر وفي تهيئة الظروف لاستقبال المجاهدين الجزائريين وإرشادهم³³.

انتقلت الفرقة الجزائرية من تونس إلى طرابلس، ومنها إلى مركز أم العبيد الذي يبعد عن سبها بثمانين كيلومترا، وكان مركزا للشرطة الليبية فأخلي ليستريح به المجاهدون الجزائريون وبعد فترة من التدريبات العسكرية انتقلت إلى مكان استقرارها بواحة فوات بغط الذي قضت به نحو أربعة أشهر، وقد نقل لنا محمد الصالح الصديق ومحي الدين عميمور . وهما من المجندين ضمن الفرقة . صورا عما لاقته الفرقة من مشاق السفر ومغامراته وقسوة العيش بتلك الصحراء القاحلة³⁴.

وقد شرع إيدير في تنظيم مراكز الجيش وتدريب بعض المجندين الجدد، فجعل مركزا رئيسيا في فوات على بعد 12 كلم من غاط، وآخر في أم العبيد

يمثل قاعدة خلفية، وشيئا فشيئا بدأت الفرقة تضاعف أعدادها عن طريق التجنيد، وان كنا لا نعرف بالضبط عدد جنود هذه الجبهة وان كانت المصادر الفرنسية تقدر أعدادها ما بين الأربع مائة والخمس مائة جندي³⁵، وقد وجدت الفرقة كل المساعدة من قبل المسؤولين الليبيين وسكان المنطقة، وخاصة منهم حاكم مدينة غاط المدعو القسيني وقائد الجيش بها نوري الصديق، وقد أمرت السلطات الليبية بإنشاء مركز للجيش الليبي قرب غاط لحماية المركز الجزائري وتأمينه، وزيادة في الاحتياط وجهت الأوامر بضرورة أن يكون نشاط الجزائريين سرا، وقامت فرقة جيش التحرير الوطني بالتنسيق مع قيادة الجيش الليبي على كسب السكان الجزائريين التوارق المستقرين في غاط وتجنيدهم لخدمة الثورة، وكان لهذا العمل التعبوي أثره في انتشار الوعي الثوري بين أوساط سكان المناطق المجاورة كجانت وإيليزي... الخ، كما قامت وحدات جيش التحرير الوطني بتمشيط المنطقة والتنسيق مع مناطق الداخل وإدخال بعض كميات الأسلحة، وخططت لتشجيع فرقة المهاريين المجندين في الجيش الفرنسي للالتحاق بصفوفها، وإثر خوض الفرقة لمعركة إيسين على التراب الليبي وبروز الخلاف مع السلطات الليبية قررت لجنة التنسيق والتنفيذ التراجع عن فتح هذه الجبهة وإعادة الفرقة إلى تونس، وأوكلت إلى سي الحواس مهمة ربط الاتصال بتوارق جانت واستقبال قوافل الأسلحة عبر هذه البوابة الإستراتيجية³⁶.

4. توسيع نشاط منطقة الصحراء:

على الرغم من إنشاء ولاية الصحراء خلال مؤتمر الصومام إلا أنها عرفت صعوبات حدثت من نشاطها، كان منها تعرض قيادة الولاية للتصفية من قبل أعوان الاستعمار، وظهور المجموعات المصالية المناوئة للثورة، وضعف

تجهيز الولاية العسكري، ومن أجل تنشيط الصحراء تقرر إعادة تنظيمها ودعمها عسكريا ومساعدتها على مواجهة المصالية، وقد درست لجنة التنسيق القضية واتخذت منذ أكتوبر 1957 قرار بإعادة تنظيم الولاية وتعيين سي الحواس قائدا لها، وهو القرار الذي تأخر تنفيذه لأسباب غامضة الى غاية أبريل 1958، وقد وعدت بمد الولاية بما تحتاجه من سلاح وذخيرة، واعتمدت مبادرات سي الحواس ومساعدته لإرسال قوافل جلب السلاح الى تونس، ونسقت معه لإدخال السلاح عن طريق الجنوب الليبي³⁷، وذهبت بعيدا باقتراحها مخططا للقضاء على المجموعات المصالية أعده محمود الشريف، وكان يقوم على مشاركة جميع الولايات، ويعتمد على مرحلتين: في المرحلة الأولى يتم نقل مجموعات مجاهدين مدربين ومسلحين لمحاصرة المناطق الخاضعة لنفوذه، وذلك من جميع الولايات وحسب إمكانيات كل ولاية وظروفها الأمنية وطبيعة أماكن تجمعها وتموينها، بحيث تتدخل الولايتين الأولى والثانية في الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر العاصمة، وذلك بعد أن ينسق قائدي الولايتين في اجتماع شخصي مسائل نقل الجنود ومناطق التجمع والاتصالات والتموين. وتتدخل الولاية الثالثة على الحدود الشمالية لجنوب الجزائر العاصمة، وتتدخل الولاية الرابعة على الحدود الشمالية لجنوب العاصمة للعمل على احتلال إقليمها تدريجيا ومطاردة الخونة. وفي المرحلة الثانية يشرع في مواجهة قوات بلونيس، وعلى كل مسؤول ولاية بذل كامل جهده واختيار الطريقة المناسبة للمواجهة العسكرية، سواء باستعمال الهجوم المباشر، أو استخدام فرق الكومندوس لاخترق قوات العدو، أو القيام باعتداءات فردية لاصطياد العناصر النشطة، وكل ذلك بهدف القضاء على الخصم وتحرير الأراضي الخاضعة له.

والى جانب هذا العمل العسكري يتوجب القيام بدعاية نفسية لفضح بلونيس وشجب أعماله، وذلك من دون انتقام ومع تشجيع لأنصاره على الفرار من صفوفه، ويتوجب كذلك تنسيق الاتصالات بين مختلف مناطق الولاية وعدم ارتكاب الأخطاء في التقدير أثناء المعارك، ومع وجوب تنفيذ جميع أوامر الخطة وإبلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ دوريا بتقارير عن تطورات الوضعية³⁸.

إن تفاصيل الخطة التي نالت موافقة ومصادقة لجنة التنسيق والتنفيذ عليها في 23 ديسمبر 1957 كانت مخططة بإحكام، روعيت فيها جميع المعطيات والجوانب العسكرية، وتؤكد المؤشرات أن الخطة جسدت في الميدان سريعا، وإن كان ذلك بإدخال بعض التعديلات، حيث أشركت الولاية الخامسة في مهمة المحاصرة والقضاء على بلونيس من الناحية الغربية، والولاية السادسة التي أنشأت فيما بعد من الناحية الجنوبية، وتحقق انتصار جيش التحرير الوطني في الميدان عام 1958، وذلك بالتخلص من بلونيس وفرض سيطرته على مناطق نفوذه، الجلفة . افلو . بوسعادة³⁹.

وبعد تهيئة الولاية السادسة وإعدادها للقيام بواجباتها وبمساعدة من الولاية الخامسة تم تنفيذ برنامج عسكري، يقوم على تكثيف العمليات العسكرية المكيفة مع طبيعة الميدان الصحراوي، وضرب الأهداف الإستراتيجية للعدو ممثلة في أبار النفط، وكل ذلك أسهم في فتح جبهة عريضة على القوات الفرنسية، ووجه لها ضربات موجعة في عمق الصحراء ذات الطبيعة القاسية ومراكز العدو المتباعدة، الأمر الذي ساعد فعلا على تخفيف ضغط قوات العدو على مناطق الشمال⁴⁰.

وهكذا يبدو لنا أن الاهتمام بدعم قدرات جيش التحرير الوطني وتفعيل دور القواعد الخلفية وتنشيط منطقة الصحراء كان مخططا محكما لتقوية ساعد جيش التحرير الوطني، وهو ما يؤكد على غلبة التوجه العسكري في إستراتيجية القيادة الجديدة، كما يؤكد على ذلك أيضا التعويل على الحسم العسكري بدل الحل السياسي، وتركيز الاهتمام على القضايا العسكرية من تسليح وتموين وتدريب... الخ، وتكثيف العمليات العسكرية، وكل ذلك يبدو واضحا في محاضر اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة وفي قراراتها وبياناتها.

فمجرد فحص سريع لعناوين القضايا المتداولة في اجتماعات اللجنة نلاحظ حضور ملفت للقضايا العسكرية، ومنها ما يتعلق بالاهتمام بقاعدة تونس كقاعدة إستراتيجية لدعم الثورة عسكريا أسندت مسؤوليتها لكريم الذي عين الرائد قاسي قائدا لها، ومسألة التموين والتسليح وإيصالهما إلى الداخل التي أسندت لابن طوبال منذ اجتماع بداية أكتوبر 1957⁴¹، وقضية تنظيم توزيع الأسلحة وفتح جبهة جديدة بفزان جنوب ليبيا لتموين الثورة عبر الصحراء التي نوقشت في اجتماع 8 أكتوبر 1957⁴²، ومسألة إنشاء مدرسة الإطارات ومدرسة الاتصالات اللاسلكية بقاعدة تونس والاستفادة من تعاون المغاربة في تهريب السلاح وخبرة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي خلال اجتماع 17 أكتوبر 1957⁴³.

كما تشير نصوص وبلاغات لجنة التنسيق والتنفيذ إلى أهمية مكانة العمل العسكري في برنامجها أمام فشل الحل السلمي، ونوهت في بلاغها المؤرخ في 29 أكتوبر 1957 إلى أن جيش التحرير الوطني يعرف تطورا ملحوظا ومستعد لمواجهة سياسة "التهدة" الفرنسية، ملفتة إلى أنه "أصبح اليوم يتكون

من أكثر من مائة ألف جندي مزودين بسلاح عصري ويواجهون قوات العدو مواجهة منتصرة"، وأكدت على ضرورة العمل من أجل دعم القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني وتمكينه من إلحاق الهزيمة بالعدو⁴⁴.

وبمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة ومرور الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة وجهت لجنة التنسيق والتنفيذ أوامرها في أكتوبر 1957 من أجل شن هجمات منظمة على مراكز العدو في الداخل وعلى الحدود، حيث كانت حصيلة العمليات المنفذة كبيرة جدا في كامل مناطق الولايات، وتفيد شهادة الزبيري أن بوقلاز كلف كل الفيلق الثالث باختيار ثلاث أهداف للهجوم عليها ليلة 20 أكتوبر 1957، وأنه شخصيا نفذ على رأس الفيلق الثالث هجوما ناجحا على مركز المشري⁴⁵.

ويبدو واضحا من هذه القرارات أن لجنة التنسيق والتنفيذ بدت أكثر ثورية وراديكالية، وقد تجلّى اهتمامها ببناء قدراتها العسكرية وتصعيد الموقف مع فرنسا بدل الجري وراء محادثات سياسية كان يبدو أن موعدها لم يحن بعد.

5. تنظيم مخطط العمل العسكري في الحدود وفي الداخل:

كان مخطط العمل العسكري يهدف الى الانتقال من حرب العصابات الى حرب المواقع بغية تحقيق الانتصار العسكري على القوات الفرنسية، وهو أمر يتطلب وفق الإستراتيجية المرسومة تحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش نظامي وعصري يعتمد الوحدات العسكرية الكبرى ويتجاوز العشائرية وإطار الولايات، كما يتطلب الحصول على قدر كبير من الأسلحة والمؤن، وتدريب الوحدات على جبهتي الحدود الشرقية والغربية وإعدادها للمواجهة الحاسمة، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على القواعد الخلفية ومساعدات الدولتين الشقيقتين تونس

والمغرب، كما تم في أفريل 1958 إنشاء لجنة التنظيم العسكري بفرعيها، لجنة الحدود الشرقية ولجنة الحدود الغربية، وكان يؤمل منها الكثير في تفعيل العمل العسكري⁴⁶.

أ - تنظيم ونشاط جيش الحدود:

لقد اقترح كريم الفكرة على لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها ليوم 9 أفريل 1958 بالقاهرة، موضحا أن هدفها هو مساعدة قيادة الثورة في المهام العسكرية وتأكيد التواصل بين الخارج ولايات الداخل ووحدة جيش التحرير الوطني، وأن برنامجها المستعجل هو تدمير خط موريس، وتخريب أنابيب البترول، والقضاء على أنصار بلونيس، وخوفا من أن تكون "لجنة العمليات العسكرية" أداة في يد كريم (مسؤول الشؤون العسكرية) لفرض سلطته العسكرية اقترح ابن طوبال وبوصوف أن تتشكل من فرعين متوازنين وممثلين لكامل الولايات، واحد في الشرق والآخر في الغرب، وفرضا عليه تعيين هوارى بومدين قائدا على الفرع الغربي، وبذلك شكل الفرع الشرقي من العقداء: محمدي السعيد رئيسا (الولاية 3)، ولعموري (الولاية 1) وبوقلاز (القاعدة الشرقية) وبن عودة (الولاية 2) نوابا، والفرع الغربي من العقيد هوارى بومدين قائدا (الولاية 5) والصادق دهيليس نائبا (الولاية 4)⁴⁷.

عقدت لجنة العمليات العسكرية المعول عليها كثيرا أول اجتماع لها في تونس يوم 26 أفريل 1958 بحضور كريم وبن طوبال، درست فيه عدة قضايا واتخذت عدة إجراءات، من بينها المتعلقة بتسوية وضعية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والملتحقين بالثورة، حيث تقرر من الآن فصاعدا عدم احتفاظهم برتبتهم السابقة في الجيش الفرنسي، وتقرر بخصوص الضباط الذين لا يمارسون

مهاما في تونس إرسالهم الى داخل الجزائر⁴⁸، وعقدت اللجنة كذلك اجتماعا بتاريخ 2 جوان 1958، وخلالها أثار لعموري قضية سياسية تتعلق بعمل مؤسسات الثورة، ووافقته قيادة اللجنة على ذلك، وقررت إرسال برقية الى لجنة التنسيق والتنفيذ تطلب فيها تقديم توضيحات حول مشروع إنشاء حكومة مؤقتة، وحول ما إذا كان المجلس الوطني للثورة سيستشار في الأمر أم لا⁴⁹، وهو أمر أثار حفيظة كريم.

بعد أشهر من عمل لجنة العمليات العسكرية بالشرق برز خلاف بين قائدها ونوابه أدى الى تعطل نشاطها، كانت بدايته وفقا للمصادر عدم توفر الانسجام بين أعضاء القيادة، ومبادرة بن عودة (ربما بتوجيه من ابن طوبال وبوصوف) لشن حملة ضد رئيسها محمدي السعيد معتبرا نفسه الأجدر بقيادتها ومنندا باستئثار القبائل بالسلطة وتفضيل محمدي السعيد لضباط الجيش الفرنسي، وقد ساندته في رأيه هذا رفيقه لعموري وبوقلاز، وكانا يعتقدان أنهما أبعدا عن قصد من قيادة الولاية الأولى والقاعدة الشرقية على التوالي لبسط السيطرة عليهما، وكانت جماعة محمدي السعيد من جهتها تتهم خصومه بالعمل على خنق الولاية الثالثة والرابعة⁵⁰، وأدى جو الإشاعة والفرقة الى عدم تنسيق العمل واستئثار محمدي السعيد بالقرار مما زاد في إغضاب نوابه، وهكذا تعطلت مهمة اللجنة، فهي لم تنسق النشاط العسكري كما كان مطلوبا ولم تقدم مساعدتها للولايات، ولما أعلم كريم بالأمر قرر التخلص من هؤلاء النواب ومحاكمتهم وإبعادهم إلى الخارج⁵¹، وقد أعد كريم . الرجل النافذ في لجنة التنسيق والتنفيذ . ومساعدوه ملفا من التقارير التي تدين أعضاء اللجنة وتسمح بمعاقتهم، واستدعى الأعضاء الأربعة الى القاهرة دون إبلاغهم ومساعدوهم بحقيقة ما يدبر، كان

كريم يخطط لإلغاء مهمة تلك القيادة ومعاقبة نواب محمدي السعيد، وإعادة تشكيل قيادة جديدة تسند الى محمدي السعيد، وتم اقتراح ذلك على أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الذين اجتمعوا وأصدروا عقوبات ذهبت الى حد التنزيل من الرتبة والإبعاد المؤقت وإلى الطرد⁵²، وكان ذلك سببا في فتنة عارمة، ودافعا لعودة لعموري من أجل تصحيح الوضعية، لكن كريم قبض عليه ورفاقه وأتهمهم بمحاولة الانقلاب على الحكومة الشرعية، تهمة كانت عقوبتها إعدام أربعة من الضباط وسجن الآخرين في القضية المشهورة "بمؤامرة لعموري"⁵³.

وهكذا اعتقد كريم أنه تخلص من خصوم عنيديين واستقرت له قيادة جيش الحدود الشرقية تحت سلطة محمدي السعيد، لكن الأمور لم تكن كما كان يتصور تماما، وعلى العكس من ذلك فإن لجنة العمليات الغربية التي استأثر بها بومدين عرفت استقرارا وتنظيما، وهو ما سمح بتحديث قدراتها وتقوية نفوذها، وخاصة من خلال تأكيد نفوذها على الولاية الخامسة ومحاولات التدخل في شؤون الولايتين المجاورتين الرابعة والسادسة، وبدلا من التنسيق وتقديم المساعدة أحست الولايتين الأخيرتين بالضير تجاه سلوك لجنة العمليات الغربية⁵⁴.

هكذا كانت صورة تنظيم جيش الحدود عشية إنشاء الحكومة المؤقتة، وقد كان لمخطط غلق الحدود بالأسلاك الشائكة ومجيء الجنيرال ديقول للسلطة في فرنسا تأثير بالغ على تطور ميزان القوى العسكرية بين الطرفين، ودفع للبحث عن الحلول الحقيقية بدل سياسة التخطي، وفي هذا الشأن اقترح قادة لجنة التنسيق والتنفيذ مبادرات عسكرية كبرى أشبه بمبادرة إنشاء الحكومة السياسية، وكان من بين المقترحات المصادق عليها نقل المعركة الى التراب الفرنسي وتحديث جيش التحرير الوطني.

كان من شأن تنفيذ عمليات عسكرية على المراكز الحيوية في فرنسا أن يحدث نقلة نوعية في تحدي الثورة للعدو، تم تدريب مجموعات فدائية على حسن تنفيذ هذه العمليات، وضربت في مساء 24 أوت 1958 سلسلة هجمات مراكز حيوية اقتصادية وأمنية، كانت في أغلبها ناجحة، ومنها تخريب ميناء النفط بمونريان، وكانت نتيجة هذه العمليات هامة، ضرب 181 مركزا اقتصاديا ونجاح 56 عملية تخريب ومقتل 82 شخص وجرح 188، كما أن هذه الهجمات أخذت صدى إعلاميا كبيرا، أربكت الإدارة الفرنسية والحرب في عقر دارها وطرحت قضية الجزائر على الرأي العام الفرنسي والدولي، ورفعت معنويات المجاهدين والشعب الجزائري⁵⁵.

وبخصوص تحديث جيش التحرير الوطني فقد اعتمد كريم مسؤول الشؤون العسكرية مكتبا تقنيا مشكلا من بثلاث ضباط فارين من الجيش الفرنسي لإعداد مخطط عام لتطوير الجيش، وهم الرائد ايدير، والنقيب محمد زرقيني والملازم الأول سليمان هوفمان، وأعد ايدير المخطط في تقرير مفصل قدم للجنة التنسيق والتنفيذ في جويلية 1957 للنقاش، وهو يقترح إنشاء جيش نظامي حديث من 160 ألف جندي، يؤطره خمسة آلاف ضابط، و 16 ألف ضابط صف، وهدفه هو خوض حرب مواقع بدل حرب العصابات⁵⁶، وبعد إنشاء الحكومة المؤقتة وإغلاق الحدود بالأسلاك الشائكة شرع كريم في تطبيق مخطط ايدير، وكانت خطواته الأولى تقتضي إعادة تنظيم جيش الحدود وإخضاع جنوده للتدريبات المتخصصة، وهو ما لم يستصغه الجنود الناقمين على قيادة سي ناصر ومخطط ايدير العسكري، وخاصة جنود الولاية الأولى والقاعدة الشرقية المتأثرين بإعدام واعتقال قادتهم في حادثة لعموري المشهورة، وعلى الرغم من

أهمية مخطط إيدير العسكري في مجال التدريب والتكوين العسكري وتطوير قدرات الجيش⁵⁷ فإن بعض الضباط ومنهم بن سالم وصالح السوفي والمكونين في المعاهد العربية عبروا عن تحفظاتهم من أسلوب التخلي عن حرب العصابات وتفريق الوحدات⁵⁸، كما أن الضباط والجنود الناقمين عبروا صراحة عن رفضهم لسياسة إخضاع وحدات الجيش للطاعة بواسطة التربية والانضباط، وإعادة الجنود لمعسكرات التدريب⁵⁹، وتسببت هذه الوضعية في تفكك وحدات جيش الحدود وانتشار ظاهرة التمرد وهروب الجنود من المعسكرات، وهو ما أثار مشاكل كثيرة، انعكست على النشاط العسكري للجزائريين بتونس وعلى العلاقات الجزائرية التونسية⁶⁰، وذلك في وقت توصل الجيش الفرنسي إلى بناء خط شارل بكل أمان، وازداد استياء قادة ولايات الداخل من سياسة مسؤولي الحكومة الجزائرية المؤقتة، وانخرط المناوئون لكريم في عرقلة مشروعه العسكري بقصد وضع حد لنفوذه⁶¹.

وفي هذا الظرف قرر كريم خلال جوان 1959 إرسال وحدتين مجهزتين إلى الولايتين الثانية والثالثة، وكلف عبد الرحمان ابن سالم مكرها كومندو أحمد ترخوش الإشراف على المهمة الخطرة، ومهد لعبور الكتيبتين، ولكنه تعرض لمحاصرة القوات الفرنسية التي استعملت الغاز والنابالم في القضاء على عناصر الكومندو البالغين نحو 130 جندي⁶²، وتبين بعدها لكريم وسي ناصر أنه يتوجب عدم المغامرة بإرسال وحدات الى الموت المحقق.

ب- تطور النشاط العسكري في الداخل:

في الداخل كانت وتيرة النشاط العسكري متباينة، وإن كانت الاستراتيجية العسكرية العامة وازنت بين حرب العصابات في الغالب وحرب المواقع أحيانا،

وذلك بحسب الظروف، حيث أدى إنشاء نظام الكتائب والفيالق ونموها الطردي بعد وصول الأسلحة من الخارج الى مباشرة معارك كبرى وإظهار نوع من التحدي للعدو، وهو ما حقق نتائج باهرة لكن على حساب تضحيات جسام، وخاصة بعد أن لجأت القوات الفرنسية الى الاستعمال المفرط للطيران.

وقد صدرت أوامر القيادة العليا للثورة لشن هجمات موسعة بمناسبة ذكرى فاتح نوفمبر 1957، تأكيداً على قوة وحيوية الثورة، وعلى عزميتها وإصرارها على تحقيق أهدافها باستعمال القوة، وتلاها تنظيم وتوسع ملحوظ للعمل العسكري، زواج بين شكل حرب العصابات وبين معارك المواجهة الكبرى، وتفعيل أكثر للعمل الفدائي الذي بدأ يتقهر نتيجة الرقابة والقمع الفرنسي⁶³.

لقد عرفت الولاية الأولى منذ إعادة تشكيل قيادتها وهيكلها في أبريل 1957 تنظيمًا وحركية جديدة، سمحتا باستئناف العمل المسلح بأكثر فاعلية، فقد تزودت الوحدات بالأسلحة والتوجيه الكافي، وأصبحت المعارك والكمائن تخطط بإحكام، حيث تؤكد شهادة الحاج لخضر أن ولايته رسمت خطة عسكرية مغايرة لاستراتيجية العدو، وتعتمد أساساً على أسلوب حرب العصابات المحسن والمكيف وظروف المنطقة، تميزه قلة الوحدات وفعاليتها في الميدان، والاعتماد على المباغته والضربات الدقيقة والخفيفة، والتركيز على غنم الأسلحة والانسحاب من الميدان سريعاً ومعاودة نصب الكمين للعدو أثناء عودته الى مراكزه وهو مطمئن⁶⁴، وقد علق الحاج لخضر عن هذه الخطط موضحاً: "هذه بعض العناصر الأساسية لخططنا الحربية، وهي قابلة للتغيير بحسب ظروف المعركة وعدد المجاهدين المشاركين فيها، والخطة الحربية هذه لم تنفذ في بداية الثورة بل كنا في البداية غالباً ما نلجأ الى الكمائن أكثر من لجوئنا الى المعارك

اللهم إذا فرضت علينا المعركة فرضاً، ويضيف أنه وبعد أن وصلتهم أوامر القيادة بتنظيم الجيش تغيرت استراتيجية العمل العسكري، وانتقل جيش التحرير الى ما يشبه حرب المواقع مستفيداً من وصول الأسلحة وحسن التنظيم والمواقع الاستراتيجية، " وقد تخوض كتيبة واحدة المعركة بنفسها وقد تتجمع مجموعة من الكتائب لتشارك في عملية واحدة، وذلك لإظهار قوتنا وحماية صفوف جيشنا المجاهد"، كما أدخلت تعديلات على التكتيك الحربي، حيث أصبح المجاهدون يتجنبون مرمى مدفعية العدو فينسحبون سريعاً وفرداً خلف خطوط العدو حتى لا تلحق بهم خسائر كبرى، وكانوا يركزون خلال المواجهات المباشرة على الرمي الكثيف للرصاص، وعلى ما أمكن من غنائم السلاح والذخيرة والانسحاب سريعاً، كما انتبهوا خلال هذه المرحلة الى أهمية اختيار ميدان المعركة بأنفسهم بدل أن يفرض عليهم، وعلى طريقة الانسحاب الجيد من الكمائن مع حلول الظلام⁶⁵، كما يلفت الحاج لخضر النظر الى أن قيادته كانت تولي مسألة الإعداد والتخطيط للعمليات العسكرية الكبرى أهمية بالغة⁶⁶، ومن المعارك التي توقف عندها الحاج لخضر خلال هذه المرحلة معركة رفاعة يوم 19 سبتمبر 1958، والتي عدها من المعارك الناجحة لأنه تم استخدام جديد في الحرب يقوم على طلب الكتيبة التي خاضت المعركة النجدة من الكتائب المجاورة مثلما تفعل القوات الفرنسية، وخوضها لمعركة شرسة لساعات، ثم المبادرة لهجوم قوي تحضيراً للانسحاب، وخلالها وصلت كتيبة مجاهدين وضربت العدو من الخلف وألحقت به أضراراً غير متوقعة⁶⁷، ويذكر خليفة الحاج لخضر في قيادة الولاية أن الفترة التي سبقت خروج الحاج لخضر الى تونس عرفت هجمات فرنسية شاملة على وحدات وهياكل جيش التحرير، وكثافة في العمليات العسكرية أثرت

على تماسك وحدات الجيش وألحقت أضرارا بالسكان المدنيين الذين كان الجيش يحتمي بهم في الجبال⁶⁸.

واعتمدت الولاية الثانية في نشاطها العسكري حرب العصابات، حيث يؤكد أحد تقاريرها أن أسلوب حرب العصابات هو المجدد كلما سمحت الظروف، وأن الشكل المفضل للقتال هو إما كمائن صغيرة لفرق الكومندوس والأعمال الفدائية أو عمليات التخريب، ذلك أن الكمائن تكون في الغالب مكسبة ومفيدة في الحصول على الأسلحة، والأعمال الفدائية تضرب العدو في الصميم وهو يحاول التكتّم عليها، أما عمليات التخريب فتلحق خسائر مادية بالعدو⁶⁹.

وأحيانا تجد مجموعات المجاهدين نفسها تحت حصار قوات العدو بأعداد كبيرة، فتضطر لخوض المعركة، وخاصة منذ عام 1958 أصبحت التطويقات الفرنسية نشيطة وتعرض جيش التحرير الوطني لخسائر معتبرة، حيث كانت الولاية الثانية مسلحا أساسيا لقوافل السلاح، ومنها مناطق عنابة وقالمة، إذ شهدت جبال قالمة معارك واشتباكات كثيرة كما تؤكد شهادة بوبنيدر، وقد فكر السكان أمام زحف القوات الفرنسية في نصحتهم باللجوء الى الأوراس، ولكنهم بادروا الى تفتيت وحداتهم وتحويل الجنود الى وسطهم الطبيعي مع السكان ليذوبوا داخلهم، وأحيانا كانوا يجبرون على خوض المعركة، خلال هذه المرحلة وقعت معركة مرمورة في ماي 1958، والتي تعد من المعارك الكبرى التي جندت لها فرنسا قوات ضخمة، وكان من نتائجها مصرع جان بيار بروتيني⁷⁰، وفي المدن الكبرى ومنها مدينة عنابة مثلا التي كانت تابعة للمنطقة الثالثة وترأسها الى غاية نوفمبر 1959 الهاشمي هجرس، اعتمدت أساسا على العمل الفدائي داخل المدينة وتشكيل فرق عسكرية وأفواج بجبل ايدوغ الحصين، والذي يعد

بمثابة القاعدة الخلفية لولوج المدينة، وخلال عملية انتقال الأفواج كانت تحدث أحيانا اشتباكات، وكانت التعليمات تقتضي أن تكون الأفواج غير ملتصقة ببعضها البعض، وأن تقاثل في حالة حصارها الى غاية إيجاد مخرج للفرار، وفي حالة تسجيلها لحالة عدم توازن القوى وهو السمة الغالبة منذ عام 1958 فإنها ملزمة بفك الحصار والنجاة خلال بداية المواجهة، حيث يكون المجاهدون في لياقة ومتمتعين بالقوة ولديهم مخزون الأسلحة، وعليهم اختيار الوقت المناسب، وخاصة حلول الليل حيث تصعب الرؤية للعدو في رمي أهدافه⁷¹.

وفي عهد قيادة عميروش للولاية اتبعت توجيهات عسكرية صارمة وخطط مضبوطة لإنجاح مهمة العمل العسكري، كان من أهمها الاعتماد على جهاز الاتصالات في جمع المعلومات عن العدو، وإنشاء مراكز للتدريب، وتكثيف العمليات العسكرية الناجعة، وتدمير البنية التحتية للعدو، وأما أسلوب الحرب فيظل حرب العصابات الخيار المفضل، حيث كانت التوجيهات تنص على تجنب الهجمات المضادة لحملات التمشيط، والاعتماد على وضع الكمائن لقوات العدو، ومهاجمة مواقع العدو على حين غرة⁷²، وقد اعتمدت الولاية منذ عهد عميروش على إنشاء فرق الكومندو المدربة لتكون القوة الضاربة للثورة، تم تجهيزها بالأسلحة الحديثة وتدريبها وتوجيهها للأهداف المرسومة، وأصبحت الناحية تتكون من ثلاثة الى أربع كتائب للتدخل السريع، وشكل فيلق الولاية بداية عام 1958 وكان نموذجا للقوة الضاربة للثورة، خاض معارك طاحنة وحقق نتائج باهرة الى غاية عام 1961⁷³.

وأما الولاية الرابعة فقد أدخلت تجربة إنشاء كتائب الكومندو، شجعها في ذلك وصول الأسلحة من تونس في نهاية عام 1957 وتحقيق عدد من

الانتصارات، كان منها معركة بوزقرة في أوت 1957، نتجت عن كمين نصبه العدو وتحولت الى معركة كبرى إثر وصول التعزيزات الفرنسية، وكانت حصيلتها مقتل نحو أربع مائة جندي فرنسي، واستشهاد عدد كبير من المجاهدين 74، وقد امتدت سلسلة المعارك الكبرى عبر تراب الولاية الرابعة، ويتحدث عز الدين عن نوع من الغرور أصابهم كقادة عسكريين، ودفعهم لإنشاء عدة كتائب، منها كتيبة علي خوجة التي قادها عز الدين وكتيبة الزبيرية التي قادها عبدالعزيز... الخ، وشكلت بعض الفيالق التي كانت تتجمع في نقاط استراتيجية في الولاية الرابعة من جبال بني مراد الى الظهرة والونشريس، وقد تمكنت القوات الفرنسية بطيرانها من إلحاق ضرر كبير بتجمعات الكتائب والفيالق، وهو ما استدعى إعادة النظر في تفتيت تلك التجمعات الى فرق صغيرة تكون قادرة على التحرك والمبادرة كما كانت في السابق، وهذا الأمر أوضحه الرائد عز الدين في تقييمه للإستراتيجية العسكرية التي اتبعت في الولاية الرابعة، "أصابنا نوع من غرور النصر، وقررنا في الولاية الرابعة تكوين فيالق، كان ذلك خطأ، فقد خسرنا حركتنا وصرنا أهدافا سهلة للطيران المعادي، وعدنا بعد أربعة أشهر للهيكلة السابقة التي كانت تمنحنا قدرة أفضل على تغطية الميدان وتفادي الاشتباكات، فقد كانت الولاية الرابعة تتمتع بقدرة كبيرة على المبادرة التكتيكية توازي بها عدم تكافؤ القوى، وذلك عن طريق الكمائن، الألغام، تخريب خطوط السكك الحديدية، العمليات الفدائية، وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الاستعماري"⁷⁵،

وأما الولاية الخامسة فقد عرفت في عهد لطفي نشاطا ملحوظا في العمل العسكري، امتد عبر مناطقها المختلفة بما في ذلك الصحراء، حيث سمح التسليح الجيد والاختلاط بالسكان من تحقيق نفوذ متزايد للثورة، وشهدت الولاية عديد

المعارك العسكرية، كان منها معركة خناق عبدالرحمان بجبال لعمور، وقعت يوم 19 ماي 1957 اثر حصار الجيش الفرنسي، وقرر سي لطفي قائد مجموعات المجاهدين خوض المعركة بدل الانسحاب، وصمد المجاهدون في مواجهة ترسانة عسكرية ضخمة وقنبلة للطائرات شرسة لمدة يومين، وتمكنوا خلال الليل من فك الحصار، وتتحدث المصادر عن استشهد 72 مجاهدا ومقتل نحو مائة جندي فرنسي⁷⁶.

وبدورها كانت مناطق الصحراء تؤكد حضورها في تنشيط العمل العسكري، فجبهاتها الرئيسية شهدت العديد من المعارك والاشتباكات، بعضها كان يستمر ليومين أو ثلاث، مثلما هو الحال بالنسبة لمعركة وادي خلفون يوم 7 نوفمبر 1956، ومعركة جبل محارقة في 17 نوفمبر 1957، بوكحيل ومعركة، كما انخرطت مدنها في العمل الفدائي، وخاصة مدينة بسكرة وبوسعادة وغرداية والأغواط⁷⁷.

الهوامش:

- 1- انظر مقالاتي عبد الله: المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الاساسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 105. 114.
- 2- حربي محمد: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ص 170. 173.
- 3- محاضر لجنة التنسيق والتنفيذ بالأرشفيف الوطني الجزائري، A.N.A. :G.P.R.A, B 8, DOS 42
- 4- محمد زروال: دور المنطقة السادسة من الولاية الاولى في الثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2011، ص ص 104، 155. 157، والطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الامة، الجزائر، 2001، ص ص 98. 106.
- 5- عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، 1993، ص ص 52-56.

- 6- شكلت كتائب ووحدات خاصة لنقل الأسلحة إلى الداخل نذكر منها كتائب أحمد البسباسي، محمد القبائلي، شمام عمر، يوسف لطرش، سليمان لاصو، محمد الأخضر سيرين. ينظر الطاهر سعيداني: المصدر السابق، ص ص 101. 102.
- 7- عمار قليل: ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1991، ج2، ص 65.
- 8- ابراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة (د ت)، ص 196.
- 9- ابراهيم العسكري: المرجع السابق، ص 196.
- 10- ينظر جودي الأخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، ط2، م.و.ك، الجزائر، 1987، ص 207.
- 11- يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج2، ط2، منشورات م وم، الجزائر 1996، ص 225.
- 12- ينظر محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل داغر، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية - دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 179.
- 13- ينظر بخصوص جنود جيش التحرير الوطني وخططه لمواجهة هذه الاستراتيجية الجديدة للاستعمار. محمد قنطاري: سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية: الأسلاك الشائكة (سلسلة الملتقيات)، منشورات م. و. د. ب. ح. و. ث. 1954، الجزائر، 1998، ص 73 وما بعدها.
- 14- يراجع بخصوص الفيلق الشهيد ابراهيم العسكري: المصدر السابق، ص ص 184-186.
- 15- GUENTARI Mohammed; Organisation politico - administrative et miliitaire de la révolution Algerienne de 1954 à 1962, OPU, ALGER, 1994 , T2, P716.
- 16- العقيد محمد رمضان: العقيدة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق.
- 17- GUENTARI Mohammed; Op.cit , T2 , , P717.
- 18- GUENTARI Mohammed; Op.cit , T2, P 717-718.
- 19- محمد عباس: رجال...عظماء، مرجع سابق، ص 100.
- 20- GUENTARI Mohammed; Op.cit , T2, P 712.
- 21- حول قاعدة المغرب ودورها وتنظيمها انظر تقرير كريم المقدم للدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة، بالأرشيف الوطني الجزائري ،

A.N.A.: CNRA- Microfiche , C007.

22- انظر شهادة المجاهد عباسي عزوز بمجلة الباحث: تصدرها المحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، المطبعة المركزية للجيش، الجزائر، عدد خاص حول التسليح (جويلية 1987)، ص 84.

23- FAROUK BENATIA: si mohammed KHATAB précurseur du maghreb OPU , Alger ,1991, P 82.

24- GUENTARI Mohammed: Op .cit, T2, P 612.

25- تقرير سري اعدته مصالح بوصوف عن نشاط الثورة في المغرب، وثائق الارشيف الوطني الجزائري، 12. A.N.A. :G.P.R.A, B 8, DOS .

26- مجلة الباحث: المرجع السابق، ص 67.

27- محمد حربي: المرجع السابق، ص 172.

28- GUENTARI Mohammed: Op.cit , T2, P P 602-616.

29- حساني عبد الكريم: أمواج الخفاء، ط1، منشورات م وم، الجزائر، 1995، ص 47 وما بعدها، والعقيد محمد رمضان: العقيدة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق، ومحمد مصطفى طالب: من أيام حرب التحرير، المديرية العامة للتدريب/ الغربية، نشر ابن خلدون، تلمسان، 2003، ص 71 وما بعدها.

30- AMIR, (MOHAMED): L'histoire contribution à l'étude de la santé en ALGERIE , OPU Alger ,1986, P P 106-108.

31- انظر محمد الصالح الصديق: الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص 70 وما بعدها.

32- انظر احمد توفيق المدني: حياة كفاح، مذكرات الجزء الثالث، ط2، م. و. ك، الجزائر، 1988، ص 312 وما بعدها، ومحمد حربي: المرجع السابق، ص 349.

33- محمد الصالح الصديق: المرجع السابق، ص 72.

34- محمد الصالح الصديق، المرجع نفسه، ص 79 وما بعدها، ومحي الدين عميمور: التجربة والجنود، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1993، ص 82.

35- يشير بعض المصادر أن عددهم نحو خمس مائة جندي في حين تذكر جريدة الصحراء التي غطت احداث الهجوم أن عدد الثوار يقدر بأربع مائة جندي، انظر

- 36- انظر رسالة لجنة التنسيق والتنفيذ الموجهة الى سي الحواس، على زغدود:: شهادات العقيد محمود الشريف قائد ولاية الاوراس النمامشة ووزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة، مطبعة المتيجة، الجزائر، 2010، ص 55.
- 37- محاضر لجنة التنسيق والتنفيذ بالأرشفيف الوطني الجزائري، A.N.A. :G.P.R.A, B 8, DOS 42
- 38- انظر نص الخطة العسكرية كاملا، وثائق محمود الشريف التي نشرها زغدود، علي زغدود: المصدر السابق، ص . ص 131. 133.
- 39- انظر المجاهد، عدد 30 (10 اكتوبر 1958) ص 10. 11، ولخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص . ص 107. 109.
- 40- تسربت هذه الاستراتيجية لفتحي الديب، انظر فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص220.
- 41- محاضر اللجنة بالأرشفيف الوطني الجزائري، A.N.A. :G.P.R.A, B 8, DOS 42
- 42- المصدر نفسه.
- 43- المصدر نفسه.
- 44- المجاهد، عدد 11 (1 نوفمبر 1957).
- 45- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 184.
- 46- ترأس اللجنة الأولى محمدي السعيد بمشاركة العموري عن الولاية الأولى وبوقلاز عن القاعدة الشرقية ونواورة عن النمامشة وبن عودة عن الولاية الثانية، وقد تم حلها بعد أربعة أشهر، وترأس اللجنة الثانية هوارى بومدين الذي حقق بصرامته نجاحا في تنظيم جبهة الحدود الغربية انظر محمد حربي: المرجع السابق، ص . ص 181. 183 ومحمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص . ص 139. 141.
- 47- محمد حربي: المرجع السابق، ص . ص 180. 181.
- 48- محضر الاجتماع اعتمده حربي، محمد حربي: مؤامرة العموري، نقد، عدد 14. 15، 2001، ص 16.
- 49- محمد حربي: المرجع نفسه.
- 50- تقرير محمدي سعيد بتاريخ 8 اوت 1958، اعتمده حربي، حربي: مؤامرة لعموري، نقد، مرجع سابق، ص 16.

51- تقرير عواشيرية اورده زروال، محمد زروال: اشكالية القيادة في الثورة الجزائرية . الولاية الاولى نموذجاً، مطبوعات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص . ص 377. 378، ومحمد حربي: المرجع نفسه، ص 16.

52- شهادة محمود في تقريره عن أزمة الحكومة المؤقتة، علي زغدود: شهادات العقيد...، مصدر سابق، ص . ص 122. 123.

53- علي كافي: المصدر السابق، ص ص 282. 284.

54- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الواقع والاسطورة، مرجع سابق، ص . ص 182، وشايد حمود: دون حقد ولا تعصب صفحات من تاريخ الجزائر المحاربة، ترجمة كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، دحلب، الجزائر، 2010، ص، 169 وما بعدها.

55- عمر بوداود: من حزب الشعب الى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر، احمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، ص 165. 175، وجريدة المجاهد عدد 28 (28 أوت 1958).

56- محمد عباس: نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 349.

57- خصصت ميزانية معتبرة للإنفاق العسكري وأنشأت العديد من مراكز التدريب والمدارس المتخصصة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر، انظر العقيد محمد رمضان: العقيدة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، مصدر سابق.

58- الشاذلي بن جديد: مذكرات، الجزء 1: 1929. 1979، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 127. 132.

59- محمد حربي: المرجع السابق، ص ص 190-196.

60- من بين أكبر حركات الاحتجاج رفض معسكر الشعانبي من جنود النمامشة التدريب على يد الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، انظر الرائد عز الدين: الفلاحة، تر، جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 339. 340، محمد زروال: دور المنطقة السادسة...، مرجع سابق، ص 213 وما بعدها، وكذا تمرد علي حنبلي وحمي لولو، انظر عنهما الشاذلي بن جديد: المصدر نفسه، ص 133. 136.

61- محمد حربي: المرجع السابق، ص 178.

62- الشاذلي بن جديد: المصدر السابق، ص 136. 139.

- 63- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ماي 1984، منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، ج2، م1، ص ص 170. 174.
- 64- العقيد الحاج لخضر: قبسات من ثورة نوفمبر 1954 كما عايشها العقيد الحاج لخضر قائد الولاية الاولى، شركة الشهاب، الجزائر، ص 96.
- 65- الحاج لخضر: المصدر نفسه، ص ص 98. 100.
- 66- الحاج لخضر: المصدر نفسه، ص ص 109. 113.
- 67- الحاج لخضر: المصدر نفسه، ص ص 102. 105.
- 68- مصطفى مراردة: مذكرات الرائد مصطفى مراردة "ابن النوي"، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص 137. 138.
- 69- علي كافي: المصدر السابق، ص 259.
- 70- شهادة صالح بوبنيدر، حرب التحرير من خلال الوقائع الداخلية، بطلان يتحدثان، يوسف الخطيب، صالح بوبنيدر، مجلة معالم، عدد1، (1998) ص 48 وما بعدها.
- 71- محمد جندلي وسلطان بن ذيب: عنابة في قلب معركة التحرير، مطبعة المعارف، عنابة، 2010، ص 295.
- 72- مذكرة عمل للولاية الثالثة أوردتها الضابط جودي اتومي،
Djoudi attoumi, op, cit, , p p 95_103.
- 73- Djoudi attoumi, op, cit, , p p 112 _117.
- 74- المجاهد، عدد 9 (20 سبتمبر 1957).
- 75- الرائد عز الدين: الفلاقة، تر، جمال شعلال، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص 286.
- 76- حول هذه المعركة أنظر: مصطفى بن عمر: الطريق الشاق الى الحرية...، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 118. 121، وشهادة أحد الضباط المشاركين فيها لزهرى بن شهرة المنشورة في كتاب:
- Recits de feu temoignges sur la guerre de liberation nationale. Presentes par Mahfoud Kaddache, Edition S N E D , Alger, 1977, pp141_145.
- 77- المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، ماي 1984، ج2، م 1، منشورات حزب جبهة التحرير الوطني، ص162. 221.

التسلح في الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية: الجبهة المغربية نموذجاً

Armament in the military strategy of the Algerian revolution: the Moroccan front is a model

✍ د/ اسعد لهاللي

✍ د/ سلوى لهاللي

جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02

الملخص:

حضي المغرب بمكانة هامة خلال الثورة التحريرية باعتبارها الواجهة الأساسية لمرور الأسلحة والمركز الحيوي لنشاط القواعد الخلفية والبوابة الغربية للثورة الجزائرية في دخول المؤونة الحربية إليها، وعلى الرغم من أن الحكومة المغربية لم تقدم دعماً عسكرياً مباشراً فهي لم تتوان في توفير التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة مرور الأسلحة، فكانت تستقبل الشحنات وتؤمن وصولها إلى جيش التحرير الوطني وتتسق تعاونها مع المسؤولين الجزائريين للحفاظ على نظام شبكات التموين والتسلح. كما قدم المغرب تسهيلات هامة لتنشيط المناطق الحدودية لدعم جيش التحرير الوطني، في التمرکز والتموين والتدريب وتشكيل الوحدات العسكرية، وقد مثل التواجد العسكري الجزائري بالمغرب قوة ضاربة أعطت الاستمرارية للكفاح المسلح منذ اندلاع الثورة الجزائرية. وعليه فإن إشكالية هذه الورقة البحثية تتمحور حول دور المغرب في عملية التسلح أثناء الثورة والتحديات التي فرضتها السياسة الاستعمارية الفرنسية لوقف لتقويض هذه الجبهة.

مقدمة:

راهنّت الثورة التحريرية منذ اندلاعها على دعم البلدان المغاربية الشقيقة على غرار المغرب الأقصى الذي تبنى القضية الجزائرية وربط استقلاله باستقلال الجزائر في إطار حركة التحرير المغاربية من السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وهو ما جعل موقف المغرب الرسمي والشعبي داعما للثورة الجزائرية وموائيقها حتى بعد نيله استقلاله في 1956 وهو الظرف الذي استغلته الثورة لتلقي الدعم خصوصا العسكري وما تعلق بالتسليح والمناطق الحدودية.

هذا وقد تباينت مظاهر الدعم المغربي عسكريا للثورة الجزائرية رغم الضغوطات الفرنسية وتحذيراتها المتوالية للسلطة المغربية التي قدمت مساعدات عسكرية من خلال تسهيل مهمة التسليح والتموين ودعم القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني، كما ساهمت عن طريق القواعد الخلفية في مهاجمة الخطوط المكهربة وهو ما جعل القوات الفرنسية ترد بهمجية على مستوى المراكز العسكرية والمدنية الجزائرية بالمغرب.

1- الكفاح المسلح في المنطقة:

لم يكن اندلاع الثورة التحريرية متوازنا بين كل الولايات في بداياتها وذلك لظروف استعمارية قاهرة، ونظرا للنقص الكبير في الإمكانيات خاصة العسكرية والإعلامية هذا ما جعل بعض المناطق تعاني من أزمة في السلاح كحال المنطقة الغربية، ورغم علاقات الجوار مع المغرب الأقصى ورغم الاتصالات التي تمت في بداية الثورة إلا أن الدعم كان ضعيفا جدا اقتصر على بعض التبرعات من الجزائريين المقيمين بالمغرب الأقصى ونظرا لأهمية هاته المنطقة فقد سعت جبهة التحرير الوطني إلى عقد علاقات مع المقاومة المغربية وعليه

انتقل بوضياف من القاهرة إلى المغرب وأقام عدة اتصالات مع شبكات تهريب الأسلحة بالريف ومع المقاومة المغربية، والتقى بقائد الناحية العسكرية الخامسة بن مهدي في سنة 1955م بلموية وأبلغه بقرب وصول شحنة أسلحة مصرية¹.

تعتبر سنة 1955م التكريس الفعلي لمشروع الكفاح الموحد بين جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المغربي في القاهرة، الإتحاد الذي نادى به لجنة تحرير المغرب العربي، واشترطت القيادة المصرية على الطرفين الالتزام بالعمل الموحد كشرط لتقديم دعمها المادي لهما، وقد عقد في جانفي 1955م لقاء بين المغاربة والجزائريين برعاية مصرية ضمت من الجانب الجزائري "بن بلة، بن مهدي، بوضياف، آيت أحمد"، وعن الجانب المغربي "علال الفاسي، عبد الكريم الخطابي" تم خلاله استعراض وضعية الكفاح الجزائري المغربي، وظروف تنسيق العمل بينهما وتم الاتفاق على أن تقوم مصر بإمداد الثوار الجزائريين والمغاربة بالأسلحة وتتكفل بإيصالها إلى منطقة الريف على أن يلتزم جيش التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية بمبدأ الكفاح الموحد والتنسيق بينهما ضمن قيادة مشتركة سميت "القيادة العسكرية العليا لشمال إفريقيا" والتزموا بمواصلة الكفاح المسلح دون توقف أي طرف حتى يتم تحرير أقطار المغرب العربي، ولكن تعثر الاتصال والتعاون بين الثوار الجزائريين والمقاومة المغربية في البداية، فقد كان مسؤول المقاومة المغربية "أحمد زياد" يرفض استقبال الجزائريين وجمد نشاطهم بالمنطقة، ولهذا فقد استدعى إلى القاهرة حيث أوقف هناك بعد الشك في مدى إخلاصه، وعين بدله علال الفاسي وعبد الكريم

الخطابي قائدا المقاومة وجيش التحرير المغربي وبهذا بدأ التنسيق بين الجزائريين والمغاربة².

وقد تفاوض علال الفاسي مع حاكم الريف بالمغرب الشمالي واتفق معه على اتخاذ منطقة الريف كمقر لتدريب ومعبّر لتزويد المناضلين بالأسلحة في إطار من السرية، ووافق الجنرال "فالينوا" على اتخاذ بعض المناطق لإنزال الأسلحة وتخزينها وتدريب الثوار³.

وكان أول إمداد مصري بالأسلحة في فيفري 1955م عبر سفينة "ديانا" وصلت إلى ريف المغرب وتم توصيلها إلى المنطقة الخامسة ثم تلتها باخرة مصرية أخرى في جوان 1955م، ويذكر أن الإسبان كانوا يتظاهرون بعد معرفتهم بما يجري وكان جيش التحرير الوطني يتحرك بحرية في المنطقة الغربية إلى الريف المغربي، حيث يتم التدريب والتزود بالأسلحة، وفي شهر سبتمبر 1955م وصلت باخرة "انتصار" محملة بكمية كبيرة من الأسلحة واستقبلت بالساحل الغربي واقتسمت حمولتها بين الثوار الجزائريين والمغربيين، واعتبرت بمثابة دعم كبير لها للانطلاق بكفاحها المسلح الموحد، وتم تحديد الفاتح أكتوبر 1955م كموعدا لانطلاقة مشتركة⁴، وكان هذا الموعد بمثابة انطلاقة قوية للثورة الجزائرية بوهران، كما فتحت حركة المقاومة المغربية جبهة كفاح بالأطلسي وأثارت هذه الانطلاقة الموحدة والمفاجئة تخوفات الفرنسيين، وأصدر جيش التحرير الوطني وحركة المقاومة المغربية بيانات مشتركة باسم "جيش تحرير المغرب العربي" أكد فيه مواصلة الكفاح الموحد ووحدة التنسيق بالشمال الإفريقي، وفي أول منشور لجيش تحرير المغرب العربي أعلن الطرفين على أهدافهما المتمثلة في:⁵

1- عدم التقيد بأي اتفاقات عقدت أو تعقد في المستقبل لا تحقق الهدف الأول.

2- الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي.

3- اعتبار كل مواطن ينجي بخلاف ما ذكر خارج هما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية وهؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم.

وفي بيان ألفاه علال الفاسي في 4 أكتوبر 1955م، أعلن فيه عن تكوين قيادة موحدة لحركة المقاومة المغربية وجيش التحرير الجزائري في جيش موحد وتم إصدار مناشير وبيانات محرضة على الجهاد من أحجل تحقيق الاستقلال، وأصدر عدة بلاغات إحداها موجهة للجنود المغاربة بالجيش الفرنسي يدعوهم للالتحاق بجيوشهم الوطنية والدفاع عن شرف وطنهم.

وتؤكد شهادات المسؤولين الجزائريين والمغاربة على العلاقات الوثيقة التي كانت تربط بينهما في ميدان تنسيق العمليات العسكرية، وإثر إعلان استقلال المغرب تحفزت عناصر المقاومة لتقديم كميات معتبرة من الأسلحة وفضل عدد من المغاربة الالتحاق بجيش التحرير الوطني وعقد قادة جيوش تحرير المغرب العربي لقاءا بالقاهرة في شهر جانفي 1956م وتناولوا خلاله تطور الموقف على ضوء توسع نطاق الكفاح المسلح بالجزائر والمغرب وسبل تقويته⁶.

كما عقد اجتماع آخر في منتصف شهر فيفري 1956م وتم بحضور قادة جيش التحرير لأقطار المغرب العربي الثلاث وتم الاتفاق على إنشاء قيادة مشتركة لجيش تحرير المغرب العربي وتنسيق الكفاح المشترك كلما أمكن ذلك بهدف تشتيت جهود القوات الفرنسية والاتفاق على عدم توقيف الكفاح المسلح بأي قطر، وكان بإمكان هذا الاتجاه الوحدوي أن يؤدي لانتهيار فرنسا بالشمال

الإفريقي، وأمام توسعات العمليات المسلحة، اضطرت فرنسا لوضع حد لتعاون جيش التحرير الوطني مع الأجنحة المتشددة لحركات الوطنية بتونس والمغرب، واضطرت لمنح المغرب استقلاله في مارس 1956م.

وارتبط نتاج هذه السياسة بمواقف القوى الفاعلة بالمغرب، فبعد عودة الملك أصبح التوجه العام في المغرب يدعو لإيقاف العمل المسلح ولتمكين مواصلة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وقد اتخذت حكومة البكاي الاستقلالية عدة قرارات لإيقاف العمل المسلح، أما حزب الاستقلال فقد انقسم فقد كانت قيادته بالداخل ترى ضرورة وقف القتال لتقوية حظوظ الحزب في السلطة⁷، أما علال الفاسي فكان يرى ضرورة مواصلة القتال إلى أن يتم استقلال كامل التراب العربي، وحدث هذا الخلاف في صفوف جيش التحرير المغربي 1956م، فالبعض فضل الانسحاب استجابة لنداء الملك بوقف القتال أما أغلبية أفراده فقد أكدت مواصلة الكفاح إلى غاية تحقيق الاستقلال التام للمغرب وكامل أراضي إفريقيا الشمالية، وقد كانت أهدافهم ومبادئهم تدعو لموازنة الثوار الجزائريين، وأثر تمكن الحكومة المغربية من إخضاع جيش التحرير الوطني لتوجهاتها، تعثر التنسيق تدريجيا مع الثوار الجزائريين، غير أن عناصر المقاومة أمدت خلال هذه المرحلة الجزائريين بكميات من الأسلحة دون علم الحكومة المغربية وحزب الاستقلال⁸، وقد أثارت قضية حل جيش التحرير المغربي نقاشات حادة، بينما كانت الحكومة المغربية والقصر ترى ضرورة حله ودمجه في جيش نظامي، كان قادة المقاومة وجيش التحرير المغربي المؤيد لعالل الفاسي وبن بركة وبعض أعضاء حزب الاستقلال يرون ضرورة مواصلة كفاحه وتحرير كامل المغرب ومشاركته للثورة الجزائرية.

وتم الاتفاق بين الحكومة المغربية وجيش التحرير المغربي في جوان 1956م على إخضاع الجيش للسلطة النظامية مقابل اكتسابه صبغة قانونية وصلاحيات واسعة في التحرك ومواصلة الكفاح المسلح في الجنوب الذي التحق به لشن هجوم ضد التواجد الفرنسي والإسباني، وهكذا تخلى عن مواقعه بالشمال وسيطر عليها الجيش الملكي دون إحداث مشاكل للجزائريين، وفيما بعد فرض عليهم رقابة مما جعل جيش التحرير الوطني يحتاط في التعامل مع الجيش الملكي ويواصل نشاطه في سرية تامة⁹.

وقد كان من دوافع انتقال جيش التحرير المغربي إلى الجنوب هو الحفاظ على تواجه بدل حله، وفتح جبهة عسكرية ضد الاستعمار الفرنسي والإسباني، وشكلت عامل ضغط للتخفيف على الثوار الجزائريين¹⁰، كما استمر دعمه للجزائريين بالأسلحة والثوار بما يناسب وضعه، وقد أدركت القوات الفرنسية خطورة المقاومة المسلحة المغربية خاصة عندما قامت وحداتها بشن هجمات على الفرنسيين بالقرب من مناطق بشار وتتدوف وضرباتها القوية للتواجد الإسباني بالساقية الحمراء، وطوال سنتي 1957-1958م استفاد جيش التحرير الوطني من هذه الجهة الجنوبية فيما يخص مرور الأسلحة ووحدات الجيش عبر ممر "فقيق"، ولم يكن قادة الولاية الخامسة يهتمون بالمساعدات المقدمة من طرف جيش التحرير المغربي بقدر ما كان يهمهم مواصلة التعاون والتنسيق بخصوص تمرير الأسلحة عبر الجنوب لإمداد وحداتها المقاتلة بمناطق الساوره وبشار، ولهذا اضطرت فرنسا لطلب إمدادات من وحداتها بالشمال، وهكذا كان بمثابة تخفيف الضغط على الجهة الشمالية، لقد خشت فرنسا من نجاح جيش التحرير المغربي من طرد الإسبان وتمديد مقاومته إلى موريتانيا الفرنسية أو أن

تتحالف اسبانيا مع المغريبين، فتثير لها متاعب تأثر على الصحراء الجزائرية والمناطق الإفريقية، هذه التخوفات أدت بفرنسا إلى تناسي خلافاتها مع اسبانيا وحققت معها تحالف عسكري لمواجهة جيش التحرير المغربي والحفاظ على مصالحها بالمنطقة، وبالفعل تشكل تحالف عسكري فرنسي اسباني باعتراف من الحكومة الإسبانية في بيان رسمي مؤكدة وجود قيادة مشتركة في العمليات العسكرية، وألحق هذا التحالف هزيمة كبرى لجيش التحرير المغربي من خلال عملية المكنسة في فيفري 1958م، ولم تتدخل قوات الجيش الملكي التي كانت غير مرتاحة للقوة العسكرية التي بيد حزب الاستقلال وبذلك فقد حقق كل ما يتمناه من إزالة هذه العقبة عن طريقه، وطوال سنة 1958م لم يتمكن هذا الجيش من ممارسة نشاطه وأصبح النظام المغربي سيد الموقف في اتخاذ القرارات حتى فيما يخص بخيار دعم الثورة الجزائرية أو انتهاج سياسة التعاون مع فرنسا¹¹.

2- تسهيل مهمة التسليح والتموين:

لقد نسقت جبهة التحرير الوطني العمل العسكري مع المقاومة المغربية واستفادت من دعن القرارات العسكرية للمنطقة الغربية التي كانت تشكو قلة السلاح ورأت ضرورة التركيز عليها والاستفادة من الدعم المغربي خاصة بعد استقلال المغرب ونشطت قيادة الولاية الخامسة القواعد الخلفية للتدريب والتموين، وأعطى هذا النشاط قوة للثورة الجزائرية وذلك بفضل التسهيلات المغربية في مرور الأسلحة¹².

لقد ركزت جبهة التحرير الوطني على تسليح المنطقة اعتمادا على قاعدة المغرب عن طريق جمع الأسلحة وشرائها، وكذلك الإنزال المصري بالسواحل الغربية، وأقامت شبكات مختصة في تهريب الأسلحة تعمل بالمغرب واسبانيا،

ويذكر ان محمد يوسفى من الولاية الخامسة أنها وجدت صعوبة في التزود بالسلاح لأن المغرب في تلك الفترة لم ينل استقلاله وكذلك الأسلحة التي كان يحصل عليها الوفد الخارجي (بن بلة، خيضر) تذهب إلى الشرق، فمنطقة الوسط والغرب كانت تجد صعوبات في الحصول على الأسلحة وهذا ما سبب تأخر منطقة الغرب في مواكبة الثورة منذ بدايتها.

وقدمت السلطات المغربية تسهيلات فيما يخص تهريب الأسلحة وسمحت بإنزال الإمدادات المصرية على أن يتم ذلك في سرية تامة دون إثارة الفرنسيين والاشتباك معهم داخل التراب المغربي، وتعهد محمد الخامس في لقاء بمبعوثي جبهة التحرير الوطني بمديرد سنة 1956م بعدم التعرض لنشاط الجزائريين وأن تكون الحدود المغربية معبر للأسلحة والرجال، وكان الملك محمد الخامس في بداية استقلال المغرب من 1956-1957م يقوم شخصيا ليلا باستخراج بعض الأسلحة ونخبيرتها الحربية من مخازنها وتسليمها للثوار الجزائريين في سرية تامة، وقد تم الاتفاق بين الحكومتين الجزائرية والمغربية بخصوص التسليح تقوم من خلالها الحكومة المغربية بالتوسط لاقتناء الأسلحة لجيش التحرير وتقديم التسهيلات اللازمة لإيصاله إلى الجزائريين عبر التراب المغربي بشرط أن يتم إعلام السلطات المغربية بوصول الأسلحة وأن تكون تحركات جيش التحرير الوطني محترمة للسيادة المغربية.

وقد أقامت شبكات تهريب الأسلحة شركات وهمية لتغطية نشاط التهريب من أمثلتها "الشركة المغربية لاستيراد المضخات" حيث كانت تستورد صناديق تحتوي على مضخات وأخرى معبأة بالأسلحة "والشركة المصرية للتصدير"، وقد اكتشفتها الجمارك الاسبانية في جوان 1957 في إحدى عملياتها التهريبية،

وبفضل وساطة القيادة المصرية والملك محمد الخامس نجحت في تسريح الحملة.

وخلال لقاء الملك محمد الخامس بوفد الحكومة المؤقتة في ماي 1959م تم محادثة الملك فيما يخص الوضع العسكري لجيش التحرير الوطني المرابط بالحدود، كما شرح له الوفد الصعوبات التي تواجه الثوار في التزود بالأسلحة، فوعدهم الملك بالاستفادة من مساعدات الجيش المغربي¹³، وأمر ولي العقد والجنرال "كتاني" بتحويل أسلحة بالرباط إلى الحدود وتسليمها لجيش التحرير الوطني، وطوال الفترة الممتدة من 1960م-1962م تضاعفت المساعدات المغربية¹⁴ وقدمت أوجه مختلفة الأشكال من الدعم والمساعدة العسكرية، وإثر لقاء الوفد الجزائري بالملك محمد الخامس في مارس 1960م قبل المغرب بمبدأ السماح بمرور الأسلحة والمتطوعين الأجانب ووضع المغرب تحت تصرف جيش التحرير الوطني 500 متطوع مغربي وقم شراء الأسلحة والذخيرة الروسية والتشيكوسلوفاكية والبلغارية باسم الحكومة المغربية¹⁵.

ونظرا للحصار المشدد المضروب على الجزائر وسواحلها وحدودها قامت قيادة الثورة الجزائرية بإنشاء بعض المصانع والورشات بالمغرب لصناعة بعض الأسلحة وذخيرتها الحربية، ومما جعل أيضا قادة الثورة يفكرون في إنشاء مصانع للأسلحة وهذه المصانع رمزية ولها أسماء مستعارة بقرب الحدود الجزائرية، وفي سنة 1957م حسب ما يؤكد محمد عباس بصنع القنبلة اليدوية. واشترت ج ت ومزرعة باسمها وذلك لما لاحظت القيادة نجاحا في صنع القنبلة اليدوية ففكرت في صناعة الرشاش "ستان" ذات النموذج الإنجليزي ثم النموذج الألماني رشاش 40.

وفي سنة 1958م تم صنع متفجرات البنطور وتم صناعة رشاشات خفيفة من نوع ماط 49¹⁶.

ولم يكن للجزائر أخصائيين لصناعة الأسلحة فاتصلت القيادة بالأجانب من الأرجنتين والألمان والهولنديين وكذلك الفنيين الجزائريين الذي عملوا في الدراسات المعدنية (سباكين، خراطين، مركبي الآلات).

أما فيما يخص الآلات فمنها ما أخذ من المغاربة، كما اشترت الجبهة مخارط وآلات ثاقبة، أما فيما يخص الآلات الخاصة فقد أدخلتها القيادة دون علم المغاربة وأغلبها كان عن طريق المعارض الدولية بالدار البيضاء، بحيث كانت القيادة تتفق مع البلغاريين والصينيين واليوغسلافيين بأن يعرضوا هذه الآلات ثم يهدونها إلى جيش التحرير الوطني بعد انتهاء المعرض، وفيما يخص المعادن لصناعة الأسلحة فقد اتصلت الجبهة بتجار الحديد لجلب بعض المعادن لصناعة الأسلحة.

3- دهم نشاط القواعد الخلفية:

لقد اعتمد جيش التحرير الوطني على قواعد خلفية بمنطقة الريف المغربي والحدود الجزائرية لإنجاح الثورة بهذه المنطقة، كما اتخذت هذه المناطق مقر لقيادة الولاية الخامسة، وقد اتخذ بن مهدي من وادي ملوية مركز لتجميع وحدات وقيادة المنطقة الخامسة حيث يتم فيه التدريب وتخزين الأسلحة، وأثر ربط علاقة مباشرة مع المقاومة المغربية فقد تم تدعيم القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني بثلاث مخيمات تابعة للمقاومة المغربية تقع بدار القائد، الخميسات، مكناس، وهناك من سكان الريف من تنازل عن جزء من أرضه

وباعها لصالح جيش التحرير الوطني، وفي سنة 1956م أنشأ بمناطق الريف الحدودية ثلاث مراكز مهمتها التكوين السريع للمجندين اللذين يلتحقون بها. وبعد استقلال المغرب انتقل مركز القيادة من الناخور إلى وجدة ومنذ سنة 1957م اهتم مسؤولو الولاية الخامسة بتحديث أساليب التدريب وإدخال بعض التخصصات الحديثة¹⁷، وأنشأت مدارس خاصة بالتدريب على سلاح الشارة والمتفجرات والتمريض، وقد تركزت هذه في مخيمات العرائش، كيدانة، ملوية، بركان، وجدة¹⁸، وفي أوت 1956م أنشأت مدرسة التكوين الواصلات السلكية واللاسلكية، فخرج منها العديد من المخابرين، وفي سنة 1958م أنشأت بفاس مدرسة تكوين إطارات جيش التحرير الوطني كما أقيمت عدة مراكز للراحة وعدد من المصالح الصحية والمستشفيات علاج الجرحى، وقد أدى تزايد عدد المجندين ووصول إمدادات الأسلحة إلى شن معارك كبرى ضد القوات الفرنسية، هذا ما جعل هذه الأخيرة تقوم بهجمات متكررة على الحدود المغربية بحجة تتبع الثوار الجزائريين، ولم يكن سكان الحدود في مأمن من هذه الاعتداءات، كما أن الحكومة المغربية لم تستطع منع الجزائريين من الانتماء بقواعدهم الخلفية، وثم تركيز القوات الملكية بمناطق الحدود لحماية قوات جيش التحرير الوطني، وفي نفس الوقت شكلت ضغطا على نشاطها فقد منعه من القيام بمناوشات ضد الفرنسيين داخل المغرب¹⁹.

وقد حاولت السلطات الفرنسية عزل القواعد الخلفية، فقد أدى تزايد عدد المجندين ونجاح الأسلاك الشائكة في قطع الاتصال بين الولاية الخامسة وقواعدها الخلفية بالمغرب فأنشأ تنظيم جديد لجيش التحرير الوطني الموجود بالحدود، فأنشأ لجنة العمليات العسكرية ثم هيئة أركان الحدود بقيادة هوارى

بومدين الذي اشرف على تنظيم جيش الحدود وقواعده الخلفية، وقد خطت هيئة أركان الغرب لجيش الحدود لتدمير حاجز الأسلاك المكهربة بعد ازدياد فعاليته وعدم الإفلاح في اختراقه، وظلت المسالك الصحراوية بجهة الفجيج الممر الرئيسي لربط جيش الحدود بالولايات الداخلية²⁰.

بعد تنصيب هيئة الأركان العامة سنة 1960م باشرت مهامها بتنظيم وحدات جيش التحرير الوطني وتحديث قدراتها العسكرية، فقد أعلنت تجنيد اللاجئين والجالية الجزائرية بالمغرب وقسم الهيكل التنظيمي لجيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية إلى منطقتين عسكريتين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية:

أ- المنطقة الشمالية: وتمتد من سعيدية إلى جنوب وجدة وتوجد بها فيالق بالإضافة إلى كتائب الأسلحة الثقيلة وفصائل الكمندوس وقدرت أعداد المقاتلين بها حوالي 6 آلاف جندي.

ب- المنطقة الجنوبية: وتمتد من جنوب وجدة إلى قصر السوق أقصى جنوب شرق المغرب وبها ست فيالق وعدة كتائب خاصة الأسلحة الثقيلة وقوات التدخل السريع، وقدرت قوات هذه الجهة بحوالي 8 آلاف جندي²¹.

وظلت القواعد الخلفية بداخل المغرب تقدم خدمات حيوية لتدعيم نشاط الوحدات العسكرية على طول الحدود، كما أصبحت القوات المتمركزة على الحدود تشن هجمات مركزة على الخطوط المكهربة للقوات الفرنسية باستخدام المدفعية مما جعل القوات الفرنسية تشدد هجماتها بالمدفعية والطيران على المراكز العسكرية والمدنية للجزائريين بالتراب المغربي، وأمام تواصل الاعتداءات الفرنسية أمر الملك محمد الخامس قائد القوات المسلحة الملكية بإقامة مركزا

للجيش المغربي بالقرب من الحدود بهدف تعزيز مناطق الحدود ومراقبة القوات الفرنسية لمنعها من الاعتداء على الجزائريين، وأدى التنسيق بين القيادتين الجزائرية والمغربية إلى حماية موقع جيش التحرير الوطني في مواجهة القوات الفرنسية، وردا على الاعتداءات الوحشية على مناطق سيدي بوبكر في جويلية 1961م صرح وزير الدفاع المغربي أم الجيش المغربي سيعزز وحداته المقاتلة بالمدفعية المضادة للطيران لرد الاعتداءات الفرنسية وأنه يدعم التعاون بين الجيش المغربي والجزائري لصد كل عدوان فرنسي²²، ويعتبر هذا بمثابة تهديد للقوات الفرنسية للكف عن اعتداءاتها، إذ أن التنسيق بين القوات المسلحة المغربية وجيش التحرير الوطني كان يصعب تجسيده نظرا لاختلاف توجهات الطرفين، ولمطامع النظام المغربي القطرية، ويتضح اعتماد الثورة الجزائرية على مناطق الريف المغربية والحدود المغربية منذ انطلاقتها وقد استفادت جبهة التحرير الوطني من تنسيق الجهود مع حركة المقاومة في تهريب الأسلحة وإنشاء القواعد الخفية، كما تلقت التسهيلات اللازمة ومساعدات معتبرة لتفعيل نشاطها رغم بعض الصعوبات التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية فقد تمكنت القواعد الموزعة على طول الحدود في تفعيل نشاط الولايات الداخلية بالأسلحة والذخيرة كما أفادت فترة تحسن العلاقات مع المغرب منذ 1960م في تفعيل نشاط القواعد الخفية وكسب التأييد الشعبي والرسمي المغربي لفائدة الكفاح الجزائري.

خاتمة:

رغم محاولات الاستعمار الفرنسي قمع الثورة الجزائرية داخليا عن طريق الأعمال الإجرامية العسكرية والحرب النفسية إلا أنها لم تنتبه في البداية إلى

الدعم الذي كان مصدره البلدان الشقيقة حيث كان الدعم المغربي للثورة شعباً وحكومة سنداً قوياً للثورة الجزائرية خاصة في جانبه العسكري والذي خلف كفاحاً مغاربياً مشتركاً من خلال التزود بالسلاح على الحدود المغربية وتسهيل طرق دخول الأسلحة براً وبحراً بطرق عديدة وكان للقواعد الخلفية ومراكز الإسناد والتمركز دور في الهجومات العسكرية بالإضافة إلى مصانع الأسلحة غير أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تتغاضى عن هذه التحركات وواجهتها بوسائل قمعية خاصة ما تعلق برد الفعل حول الأسلاك الشائكة غير أن هذه السياسة لم تمنع الدول الشقيقة من الاستمرار في الدعم لتحقيق التحرر المغربي.

الهوامش:

- 1- شهادة بوضياف بجريدة الشعب العدد (17 نوفمبر 1988) ص12.
- 2- عبد الإله بلقزيز وآخرون: الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1986، ط1، مدمع، بيروت، 1992، ص100.
- 3- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954_1962، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسنطينة. ص 310.
- 4- فتحي الذيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984. ص100.
- 5- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 310.
- 6- فتحي الذيب: مصدر سابق، ص100.
- 7- عبد القادر الشاري: حزب الاستقلال 1944، ط1، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 1982 صص 37-41.
- 8- عامر رخيلا: الثورة الجزائرية والمغرب العربي، مجلة المصادر العدد 1 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، لجزائر، 1999، ص139.
- 9- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 310.
- 10- farouk ben atia : les actions humanitaires pendant la lute de libération dahleb, alger 1999.p83.

- 11- عبد الله مقلاتي : دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 320-321.
- 12- المرجع نفسه، ص 322.
- 13- FAROUK Ben Atiaop.cit, pp90-91.
- 14- عبد الله مقلاتي: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954-1962، مرجع سابق، ص 159.
- 15- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة والواقع، تداغر كميلقيصر، مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، ص ص 221-222.
- 16- محمد قنطاري : الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية والعلاقات الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة المصادر، العدد 3، المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص 128.
- 17- FAROUK Ben Atia, op.cit, p82.
- 18- mohamedguantari : organisation politico-administratives et militaire de la révolution algérienne de 1954 à 1962. Opu, 1994pp90-91.
- 19- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية، ج 2، مرجع سابق، ص 354.
- 20- قنطاري محمد: الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 79.
- 21- GUENTARI Mohamed, op.cit, T2, p 606.
- 22- المجاهد: العدد 102 (14 أوت 1961) ص 2.

أهمية قاعدة تونس كخيار استراتيجي لجيش التحرير الوطني 1954-1957

The importance of Tunisia base as a strategic choice for the National Liberation Army 1954-1957

كريم مقنوش

جامعة الدكتور يحيى فارس - المدينة

Karimhamoud34@hotmail.com

مقدمة:

تمتعت قوات جيش التحرير الوطني بمجال واسع على طول الحدود الجزائرية التونسية خاصة في منطقتي "غارديماو" و"الكاف" اللتين أصبحتا خلال الثورة الجزائرية - بحكم تراكم اللاجئين وفعالية جيش التحرير الوطني - من أهم المراكز الأساسية للثورة؛ فتونس التي آوت لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصبحت العاصمة السياسية والدبلوماسية لجبهة التحرير الوطني، وأصبحت غارديماو مقر هيئة الأركان العامة لجيش التحرير، كما أصبحت الكاف مركزا لوجيستيكية هاما لجيش التحرير الوطني.

ونظرا لموقع تونس الاستراتيجي أصبحت قطب اهتمام لكل النشاط الثوري سواء السياسي أو العسكري، فالإدارة المركزية - لجنة التنسيق والتنفيذ، والحكومة المؤقتة - أضحت تشرف على مختلف المؤسسات الثورية في تونس وبالتالي شكّلت جبهة وجيش التحرير الوطنيين مع اللاجئين دولة حقيقية في دولة، وهذا دلالة واضحة لروح التضامن الذي لقيه الجزائريون من تونس شعباً وحكومة.

ولمعالجة الموضوع طرحنا الإشكالية التالية، ما موقع تونس من الناحية الإستراتيجية في نظر الثورة الجزائرية، وما هي الإستراتيجية العسكرية التي

اتخذها جيش التحرير الوطني في مواجهة القوات الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية؟

1- أهمية تونس بالنسبة للجزائر:

تعتبر تونس قاعدة خلفية إستراتيجية بالنسبة للثورة الجزائرية باعتبار أن أراضيها من شمالها إلى جنوبها وبخاصة الشريط الحدودي المشترك، الامتداد الطبيعي والبشري الذي وجدت فيه الثورة منذ انطلاقها الدعم الكبير والملجأ الآمن لها، وانطلاقاً من سنة 1957 شوهد دخول مكثف للاجئين¹ بعد إقامة الخط المكهرب موريس وتحويل مساحة شاسعة إلى منطقة محرمة².

واكتست تونس أهمية بالغة بالنسبة للثورة الجزائرية باعتبارها البلد المجاور لها وازدادت أهميتها أكبر بعد نيلها الاستقلال في مارس 1956، حيث منحت كل التسهيلات لنشاط الجزائريين العسكري والسياسي، وتدعمت بأعداد كبيرة من جنود الجزائريين سواء من الجزائر أو من المهجر وأصبحت الثورة الجزائرية تعتمد بشكل أساسي على مناطق الحدود كقواعد خلفية لتمير السلاح وإقامة مراكز التجمع والاستراحة والتدريب.

وبعد أن استقرت لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج سنة 1957 قررت استغلال تلك القواعد الخلفية لتدريب حوالي 20 ألف جندي من الولايات الداخلية ورفع المستوى التقني للجيش، كما شرعت في تجهيزها بالأسلحة وتزويدها بالإطارات التي تلقت تكويناً جيداً في المدارس العسكرية، وتجلى ذلك المسعى في حث الضباط الجزائريين من الفرار من أحدث وحدات الجيش الفرنسي المتمركز في ألمانيا³.

ويتجلى ذلك أيضا في إرسال المئات من ضباط جيش التحرير لتطوير قدراتهم في المدارس العسكرية في الدول العربية والاشتراكية. لقد تلقوا بفضل ذلك تكوينا متخصصا ليس في حرب العصابات فحسب بل في كل أصناف الأسلحة، المشاة والمدرعات والمظليين والطيران والبحرية والاتصالات، استخدم هؤلاء المختصون كمرنين في مراكز التدريب أو كضباط أركان في " القيادتين العسكريتين الميدانيتين " على الحدود الشرقية والغربية في أبريل 1958⁴.

وتزايدت أهمية القواعد الخلفية بدءاً من سنة 1957 بفعل التطورات السياسية والعسكرية للثورة، خاصة أنها قدّمت تسهيلات هامة لنشاط جبهة وجيش التحرير الوطنيين، واعتمدت قاعدة للإمداد والتمركز القريبة من جبهة القتال، ومن جهة ثانية تعتبر المعركة الإعلامية المعلنة ضد فرنسا خاصة والغرب عامة كان من المفيد خوضها انطلاقاً من تونس المرتبطة بأوروبا وإفريقيا.

2- الاتصالات الجزائرية التونسية الأولى:

وثّق مصالي الحاج⁵ بعد تأسيسه لحزب الشعب الجزائري في مارس 1937 اتصالاته مع زعماء الحركة الوطنية التونسية، وطالب بتحقيق الشخصية المغاربية في إطارها العربي الإسلامي⁶، وكان قادة الحزب آنذاك يأملون في تأسيس جبهة موحدة على مستوى شمال إفريقيا بهدف المطالبة باستقلال البلدان المغاربية الثلاثة، كما كانوا حريصين على تجنب الدخول في مفاوضات انفرادية مع الاحتلال الفرنسي أو الإسباني، وكان الأمل أن يتم التنسيق في كل مبادرة مهما كانت طبيعتها.

وفي هذا الإطار سافر محمد الأمين دباغين⁷ ومبارك فيلاي إلى تونس بصورة سرية، ثم انضم إليهما الشاذلي المكي⁸ الذي كان قد التجأ إلى العاصمة

التونسية في ماي 1945، حاولوا القيام بسبر آراء في شتى الاتجاهات السياسية، فبدعوا الاتصال برئيس جامعة الزيتونة الفاضل بن عاشور ثم السيد قليبي عضو الحزب الدستوري القديم، والمحامي حسن قلاتي، وبعض الشخصيات المستقلة. ففضلوا إشراك الحزب الدستوري الجديد حتى لا يتم إقصاء أي طرف، فتم لقاء الوفد باثنين من أعضاء المكتب السياسي للحزب الدستوري وهما المنجي سليم وعلال بلهوان اللذان اشترطا قبل إعطاء موافقتهما إبعاد بقية الاتجاهات السياسية، وافق الإثناء على مقترحات حزب الشعب الجزائري ووعدا بتنفيذ عمليات مسلحة في الجنوب وتنظيم إضرابات في الشمال⁹.

وذكر الشاذلي المكي أن الاجتماع عقد ببيت الشاذلي بن القاضي شيخ الزيتونة وحضره الفاضل بن عاشور، صالح بن يوسف، علي البهلوان، محي الدين قليبي، صالح فرحات عن الدستور القديم، إلى جانب وفد حزب الشعب، أقرت خلاله اتفاقية لوحدة النضال في المغرب العربي، وهي نفس الاتفاقية التي ذهب بها الأمين دباغين إلى المغرب الأقصى، حيث اتصل بالمهدي بن بركة ومناضلي حزب الاستقلال الذين وقعوا عليها¹⁰. عاشت الفكرة الوحدوية خلال سنوات 1937-1945 فترة التيه، نتيجة صراع دول المحور والحلفاء من جهة، وبطش النظام الاستعماري وتضييقه على الحركات الوطنية من جهة أخرى، رغم ذلك تواصلت فكرة البحث عن التآزر والوحدة¹¹. هناك من يرى أن قضية التضامن مع تونس والمغرب رفضت في مؤتمر زدين¹²، بسبب الأوضاع السياسية لبلدان المغرب العربي المختلفة واهتماماتها الداخلية بالثورة المسلحة، فيرجع ذلك لفشل حزب الشعب في مساعيه سنة 1949 بهدف تكوين جبهة مسلحة مغاربية¹³، وخلال هذا المسعى أرسل المكتب السياسي للحزب وفدا

لتونس في 19 جوان 1949 متكوّن من حسين الأحول وبن بلة، وتم الاتصال بصالح بن يوسف (الأمين العام لحزب الدستور الجديد) والحبیب بورقيبة اللذان تحفّظا تجاه المسألة لأنهما كانا منهماكين في مفاوضات مع فرنسا¹⁴.

3- تشكيل قاعدة جبهة التحرير الوطني بتونس 1954-1957:

لم تكن عملية تشكيل قاعدة تونس من قبل مناضلي جبهة التحرير الوطني وليدة الصدفة، بل مرت بمراحل متعددة نستخلصها بعملية شراء الأسلحة وخبزها إلى فترة الأربعينات، بحيث سافر محمد بالحاج برفقة الصادق انتونة إلى ليبيا عبر تونس في أوائل جانفي 1948 لجلب 103 بندقية وكميات من الذخيرة ليتم تخزينها في مدينة وادي سوف وقرية الرقيبة¹⁵.

ثم تلتها عملية أخرى مع نفس الشخص برفقة غدير البشير بن بدادي - ألقى عليه القبض من طرف السلطات الاستعمارية في طريق العودة عند الحدود في قلعة سنان في 24 أبريل 1951 منها حوّل إلى تونس العاصمة وحكم عليه بـ 6 أشهر سجنًا - وعامرة بن نصيب إلى تونس بجهة قصر ابن خدّاش بمنطقة مدينين بالجنوب التونسي، فاشترى بالحاج ألف رصاصة ليقوم بإرسالها إلى بسكرة عن طريق عبد القادر العمودي، وكمية من الأسلحة إلى عين التوتة. وعموما تواصلت عملية جلب الأسلحة من ليبيا وتونس وإيصالها إلى مصطفى بن بولعيد والعربي بن مهيدي¹⁶.

3-1- فترة السعيد عبد الحي 1954-1956:

أقدمت قيادة الأوراس على تعيين السعيد عبد الحي¹⁷ في أوائل سنة 1955 وحملته مسؤولية إنشاء قاعدة تنظيمية بتونس العاصمة رفقة عبد الكريم بوهالي¹⁸ الذي كلف هو الآخر بالاتصال مع الخارج لجلب السلاح عن طريق

ليبيا، وأصبح بذلك السعيد عبد الحي يمثل جيش وجبهة التحرير الوطني بتونس، حيث تمكن من فرض وجوده كقائد بتركيز قواعد النظام في كامل التراب التونسي، وكان همزة وصل بين الداخل والخارج في تزويد الثورة بالسلاح والرجال مما أكسب الثورة هيبتها سياسيا وعسكريا.

أنشأ جسرا برياً لقوافل الأسلحة بينه وبين الوفد الخارجي بالقاهرة، ومع مطلع سنة 1956 بدأ المسؤولون في تونس يتبرؤون من تعدد القادة، وطلبوا عن طريق اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من قادة الثورة بالداخل إرسال مسؤول يبين لهم الطرف الذي يجب التعامل معه¹⁹. فاتصل عبان رمضان بحامد روابحية²⁰ وكلفه بمهمة إلى تونس بحكم علاقته بها، وذلك في مارس 1956، الذي اتصل بالوزيرين الباهي الأدغم والطيب المهيري في حكومة بن عمار اللذان شرحا له الوضعية في تونس. علم روابحية أن هناك مسؤولاً عن الثورة الجزائرية يسمى عبد الحي، فاتصل به واتفق معه أن يتعامل بصفة رسمية مع الحكومة التونسية كممثل للثورة. وعلى هذا الأساس قدّمه للمسؤولين التونسيين، وقد استحسن عبد الحي هذا الموقف وعرض عليه البقاء بتونس لتنظيم الجبهة، فاعتذر روابحية على أساس أنه جاء في مهمة محددة²¹.

وبعد انقضاء المهمة الموكلة له عاد روابحية إلى الجزائر العاصمة وقدّم تقريراً عن مهمته إلى عبان رمضان²²، الذي طلب منه العودة إلى تونس نهائياً ولكن هذه المرة بصفة شرعية ممثلاً لجبهة وجيش التحرير الوطني رفقة آيت حسن²³ في مكان عبد الحي. حلّ روابحية بتونس في 12 ماي 1956 فاستقبل من طرف جماعة عبد الحي ببرودة، وفي حقيقة الأمر أن وثيقة الاعتماد عوض أن تصل إلى روابحية لتسلم المهام، وصلت إلى عبد الحي وأرسل نسخة منها

إلى قيادة الأوراس يعلمهم فيها بحلول نظام جديد يزاحم النظام القائم، عندها بدأت الأوضاع تتعكر بين الطرفين²⁴.

ظلت جماعة عبد الحي ترفض التعامل مع جماعة روابحية إلى أن تم عقد مصالحة بينهما من قبل الوردي قتال وعمر بوقصي، أسفر عن تكوين هيئة برئاسة عبد الحي وبنوبه روابحية وآيت حسن. ولكن الشيء الذي بقي يعكّر صفوة الهيئة أن أطرافاً - حسب ما يذكره روابحية - من الوفد الخارجي بدأت تحرّض تارة عبد الحي وتارة أخرى تحرّض روابحية²⁵.

إلى أن دبّرت مؤامرة ضد السعيد عبد الحي فقامت السلطات التونسية بحجز الأموال التي جمعوها لصالح الثورة الجزائرية وتم إلقاء القبض على عبد الحي بحجة التعامل مع عناصر موالية للخارج، وبالمقابل تم إطلاق سراح حامد روابحية وآيت حسن بعد تدخل قادة الداخل، وبعدها مباشرة طلب روابحية من السلطات التونسية بإطلاق سراح جميع الجزائريين الموقوفين بما فيهم عبد الحي وجماعته²⁶.

3-2- فترة علي محساس 1956-1957:

في هذه الفترة العصيبة من تاريخ الثورة الجزائرية وبعد التناحر بين الجزائريين الممثلين لها في الداخل والخارج، جاء علي محساس²⁷ من القاهرة ليحل محل السعيد عبد الحي، أما حامد روابحية ورفيقه طلبا من قادة الداخل تعويضهما لأن مهمتهما بتونس قد انتهت، فكان الجواب بتحويلهما إلى القاهرة وذلك في 18 سبتمبر 1956 أين عايشا أحداثا منها اختطاف طائرة الزعماء الخمس في 22 أكتوبر والعدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر من نفس السنة. وفي أواخر شهر ديسمبر عاد روابحية إلى تونس وصادف مجيء الدكتور

الأمين دباغين مسؤول الوفد الخارجي الذي اصطحه رفقة إبراهيم مزهودي²⁸ إلى طرابلس لزيارة ضحايا التصادم بين جماعة عبد الحي وجماعة من الاوراس، هذه الزيارة لم تعجب علي محساس باعتباره أصبح ممثلاً للثورة بتونس، لذلك طلب من روابحية مغادرة المنطقة فوراً²⁹.

وفي نفس الإطار انعقد اجتماع تنسيقي على الحدود الجزائرية الشرقية في 15 ديسمبر 1956 شارك فيه عمارة بوقلاز، وعبد الله بلهوشات، ومسعود بن عيسى، وعمر بن بلعيد، والباهي شوشان، والأزهر شريط، ممثلين عن سوق الأهراس، وسدراتة وخنشلة وتبسة، لإعادة النظر في التنظيم السياسي والعسكري للثورة بعد المستجدات التي تمخض عنها مؤتمر الصومام، وخرجوا بالقرارات التالية:

- عدم الاعتراف بقرارات مؤتمر الصومام بحجة عدم وجود ممثلين عن جميع المناطق الداخلية وممثلين عن الخارج.

- تطهير منطقة تونس من العناصر التي سببت الفوضى وعرقلت سير العمل الثوري.

- تعهد لمنطقة سوق الأهراس أداء مهمة التكوين بالسلاح للولايات الداخلية.

- تجديد الثقة في المناضل علي محساس للقيام بجميع أعمال الجيش السياسية والعسكرية في الخارج وتمثيل جيش التحرير الوطني³⁰.

لقد كان محساس من أبرز المناصرين لأحمد بن بلة في مواقفه المعارضة لقرارات مؤتمر الصومام، منها فكرة أولوية الداخل على الخارج وأولوية السياسي على العسكري، لأن الطرح سابق لأوانه، وأنه يضر أكثر مما ينفع،

طالما أنه مجرد ثمرة للتنازع على السلطة، فأسبغية الداخل على الخارج تحصيل حاصل، والعمل الثوري سياسي وعسكري في وقت واحد³¹.

وقام باستغلال موقعه كقائد للقاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني في طرابلس وتونس من أجل إثارة المواقف الاحتجاجية على مؤتمر الصومام عند قادة منطقة سوق أهراس الذين اتهموا القيادة التنفيذية الجديدة للثورة بتجاهل خصوصية منطقتهم كقاعدة دعم لوجيستيكية هامة، وكانت طموحاتهم تتجه نحو الحصول على وضع تنظيمي شبيه ببقية الولايات التاريخية الستة الأخرى، أما قادة الأوراس فقد نعموا على لجنة التنسيق والتنفيذ تسرعها في تعيين قيادة للولاية الأولى لا تحظى بالقبول في أوساط المجاهدين بالنظر إلى ماضيها السياسي والعسكري.

وتعتبر المشكلة الأساسية التي فرقت بين جماعة الولاية الأولى وجماعة مؤتمر الصومام هي ارتباط إطارات الولاية الأولى بابن بلة وجماعته، واستيلائهم على الحدود بحكم علاقتهم القديمة مع حركة صالح بن يوسف، لذا رأت مجموعة الصومام التي يمثلها أوعمران وبن عودة بأن حكموا على إطارات الولاية الأولى بأنهم قتلة بن بولعيد وشيخاني، لذا لم يحاولوا استعمال الحوار في حل المشاكل، وهذا ما يفسر ما حدث في تونس والتصفيات التي تعرّض لها جنود وإطارات الولاية الأولى على يد جماعة الصومام. وحسب شهادة سي الطيب بغامي المدعو الطيب زلماطي يسرد لنا وقائع جرت في تونس في مارس 1957 عندما حاولوا النفاهم مع جماعة لجنة التنسيق والتنفيذ حول من يقود المسيرة الثورية في تونس الجبهة أم الجيش³².

وبعدما لاحت بواذر العصيان على الحدود الشرقية وفي تونس، وقعت مناوشات بين قادة الولاية الأولى في إحدى مزارع التونسية التي كانت مخزناً للأسلحة، فكان الصراع حول من يمتلك أكبر عدد منها، فاستغل بورقيبة الموقف وأمر باعتقال قادة الأوراس ومعهم عباس لغرور مما تسبب في مجابهات بين التونسيين والأوراسيين³³، فسارعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى القيام بجهود سياسية في مختلف الاتجاهات فأرسلت العقيد أعمار أوعمران³⁴ ومحمد الأمين دباغين لمساعدة كل من إبراهيم مزهودي وعمار بن عودة³⁵، وتقدمت بعروض مختلفة لعلّي محساس، وقامت من ناحية أخرى بإرسال لجنتين للتحقيق في الأوراس قادهما كل من العقيد محمد السعيد³⁶ وعميروش ثم تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى استخدام القوة ضد مخالفيها، وتمكن أوعمران من إزاحة علي محساس بعدما ألقى عليه القبض وسجنه³⁷، كما تم إلقاء القبض على عدد من أبرز القادة الميدانيين للأوراس وعلى رأسهم عباس لغرور ولزهر شريط اللذين تمت محاكمتهما بتهمة العصيان والتمرد، وتسارعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تنفيذ حكم الإعدام عليهما، وهو ما أوجج روح انتقامية استمرت لفترة طويلة في الأوراس نظراً للسمعة الثورية الكبيرة التي كانا يتمتعان بها في مناطق تبسة، خنشلة، وسوق أهراس³⁸.

وفي تقرير مطول لعبان رمضان موجه من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 بالقاهرة، شرح فيه أزمة محساس وتداعيتها في تونس بحيث بدت هذه التصرفات تقلق جبهة التحرير الوطني وحتى السلطات التونسية، مما أدى إلى تحرك البعثة الخارجية بالقاهرة وبتونس، فوجهت لجنة التنسيق والتنفيذ رسالة إلى الحكومة التونسية، وإرسال أوعمران إلى

تونس وقام بعزل محساس الذي تمكن من الفرار، وانتهت القضية بمحكمة عسكرية التي حكمت بالإعدام اثنان منهما غيابيا محساس وعمر بن بولعيد³⁹، واضطر محساس إلى الانسحاب والاشتغال بتموين الثورة بالسلاح من المشرق العربي ومن أوروبا، وهي المهمة التي بقي يشغل فيها إلى غاية الاستقلال.

وفي الوقت الذي كان فيه محساس قابض السيطرة على قاعدة تونس، بعث عبان برسالة إلى أحمد التليلي⁴⁰ الأمين العام للدستور الجديد يطلعه فيها بأن محساس يقوم بزرع الشكوك بين الأوساط التونسية ويجب التدخل حتى لا يتمكن من ذلك⁴¹، وهذا بناءً على رسالة موجّه من الأمين دباغين إلى عبان يخبره فيها بأن محساس أصبح يحرض أتباعه أمثال عمارة بوقلاز وطالب العربي قمودي⁴² الذي يسيطر على جماعة توزر التي تقف في طريق الجزائريين مما أدى إلى تجميد العتاد⁴³.

لقد تسببت المواجهات في الحدود الشرقية استياء بعض الولايات الداخلية لعدم حصولها على الأسلحة خاصة الولايتان الثالثة والرابعة، إلى أن استقرت الأمور بوصول عمار بن عودة (مكلف بالتموين والتسليح) إلى تونس الموفد من قبل العقيد أوعمران بصفته المسؤول الأول (المكلف بالشؤون السياسية والعسكرية) مع نهاية سنة 1956 وبداية سنة 1957 بحيث تمكن من فرض سيطرته وحل بعض المشاكل، وفي هذا السياق وعلى لسان الجنرال رؤول سالان⁴⁴ Raoul Salan يذكر أن أوعمران استطاع بقوته وحزمه تذليل الصعوبات في تونس حتى أنه وضع بورقية في جيبه وبالتالي أصبحت تونس عاصمة الثوار الجزائريين⁴⁵ فأصبح لكل ولاية مكتب خاص في تونس يقوم بمهمة إرسال الإمداد والسلاح إلى الداخل.

3-3- لجنة التنسيق والتنفيذ تستقر بتونس 1957:

في سنة 1957 وبعد تدهور الأوضاع الأمنية في الجزائر العاصمة بسبب إضراب 8 أيام أو ما اصطلح على تسميته بمعركة الجزائر الكبرى⁴⁶، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الهجرة نحو تونس، واتخذ القرار الأعضاء الخمسة، فرحل أربعة وألقي القبض على العربي بن مهيدي في 23 فيفري 1957، الذي أعدم ليلة 3 مارس 1957، وحرصا منهم على الوصول إلى الخارج، قرروا الانقسام إلى مجموعتين، عбан رمضان وسعد دحلب توجهوا نحو المغرب ومنه إلى تونس، وكريم بلقاسم⁴⁷ وبين يوسف بن خدة اتخذا طريقهما نحو الشرق، وفي طريقهما رافقهما بن طوبال إلى تونس حيث التقوا في صيف من نفس السنة، ثم التحق بهم عبد الحفيظ بوصوف الآتي من المغرب⁴⁸.

اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ بتونس من 25 - 29 أكتوبر 1957 لدراسة الأوضاع السياسية والعسكرية والدبلوماسية وخرجت بتصريح تناولت فيه نقاط تتعلق بشروط المفاوضات بين الجزائر وفرنسا بالاعتراف سلفا باستقلال الجزائر، وبالحرب التحريرية وشمال إفريقيا وتضامن الشعوب، وفتح واجهة صحراوية للعمليات العسكرية لمنع عمليات استنزاف لثروات الجزائر⁴⁹.

كما أشرنا آنفا أرسلت لجنة التنسيق والتنفيذ العقيد عمر أوعمران في نهاية سبتمبر 1956 لضبط الأمور في تونس، فقام باعتقال محساس وتم وضعه تحت الإقامة الجبرية لمعارضته لمقرارات الصومام وتحريض قادة الجبهة الشرقية (الولاية الأولى والقاعدة الشرقية) على عدم الاعتراف بها، تمكن من الهروب مُتَّهما لجنة التنسيق والتنفيذ بمحاولة تصفيته جسديا، وبمساعدة محمود الشريف تمكن أوعمران من إزاحة عبد الحي التي كانت تصفه السلطات التونسية بأنه

دولة داخل دولة، وبالتالي بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ تبسط سيطرتها على تونس⁵⁰.

استقرت الأوضاع بتونس بوصول عمار بن عودة المبعوث من طرف أوعمران، الذي يتحدث عن ظروف وصوله أنه وجد تناقضات ومشاكل⁵¹، بحيث أن أول عمل قام به هو تصفية الأجواء في الحدود الجزائرية التونسية، ووجد أحمد بن بلة وعلي محساس قد أدخلوا كمية من السلاح قبل شهر جويلية تمثلت 200 بندقية رشاشة و50 ألف رصاصة موجهة إلى الولايتين الأولى والثانية. ويضيف أنه وفي شهر نوفمبر 1956 تم إلغاء كل العمليات التي قام بها محساس وبن بلة بسبب مراقبة السلطات الفرنسية لجميع المنافذ البرية والبحرية⁵².

وفي أول نوفمبر 1956 عبرت أول شحنة من الأسلحة الحدود الليبية التونسية بنجاح الذي أوصلها بن عودة إلى غارديماو لتوزع على الولايات على النحو التالي⁵³:

الولاية الأولى: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent

الولاية الثانية: 400 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent

الولاية الثالثة: 450 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent

الولاية الرابعة: 550 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent

القاعدة الشرقية: 100 بندقية رشاشة مع الذخيرة F.M.Brent

انتظم الإمداد بالسلاح أكثر في هذه الفترة، حيث أصبح معدل مرور قوافل الأسلحة يوميا تقريبا نظرا لانتصارات الثورة بعد سنة 1956، وأصبح التنسيق بين جبهة التحرير الوطني وتونس منتظما على أساس الاتفاقية الممضاة بين

الطرفين والتي تجبر فيها تونس أخذ 10 % من السلاح والعتاد الذي يمر على أراضيها، ورغم هذا الكم الهائل من الأسلحة المخزونة في الثكنات العسكرية التونسية إلا أن عملية التوزيع كانت سيئة⁵⁴.

وإضافة إلى المعابر البرية الحدودية التونسية الليبية من منطقة بن قردان جنابن أو طريق الكتبان الرملية بالجنوب الغربي الآتية من غدامس، تكثفت عملية تهريب الأسلحة⁵⁵ بعد شهر مارس 1956 عبر الحدود البحرية للبلاد التونسية، وتأتي هذه الأسلحة محملة في زوارق صيد تونسية أو بواخر من بلدان صديقة سوفياتية، يوغسلافية، بولندية، ألمانية، إيطالية، ويتم تفريغها ليلا في المناطق التالية بالخصوص: قليبية، أكودة، سوسة، المنستير، طبلبة، المهدية، طبرقة، جرجيس، وجربة⁵⁶.

ففي مذكرة لوزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 06 سبتمبر 1957 تشير إلى أنه ما بين الفاتح من جانفي 1957 ونهاية جويلية من نفس السنة تم تسريب أكثر من 9000 قطعة سلاح من تونس، ويعترف الجنرال صلان Salan في شهر جويلية 1957 بأن 1500 قطعة سلاح تدخل كل شهر بصفة سرية يتأتى ثلاث أرباعها (4/3) من تونس، ولم يكن النظام التونسي يخفي ذلك فقد صرح بورقيبة في هذا الصدد أن «الأسلحة ترد إلى الجزائريين من الصين أو من روسيا وأننا لا نستطيع أمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإنّ منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدر الله للاستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أن فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية وعن فضّ المشكل الجزائري»⁵⁷.

تميزت سنة 1957 بانتعاش عملية تهريب الأسلحة بحيث لم تصل قوافل الأسلحة من تونس إلى الداخل إلا في هذه السنة، بحيث ذكر هنري

لومير Henri le Mire أن أوعمران قام بإمداد المناطق الداخلية بالأسلحة المتطورة، إذ كانت تعبر كميات من الأسلحة بمعدل 1000 قطعة سلاح في الشهر⁵⁸، ويقول الرائد عز الدين أنه كان من ضمنها مدافع رشاشة من طراز " أم جي 30" و " أم جي 43" التي لقبناها بالحاصدة الكهربائية لأنها تطلق 1200 طلقة عيار 7.92 مم في الدقيقة، وبنادق رشاشة بريطانية وبنادق موزر الألمانية، مسدسات رشاشة، إضافة إلى مدافع بازوكا إنجليزية ثقيلة وقنابل يدوي⁵⁹.

ولتسهيل عملية التنسيق والتعاون في تمرير الأسلحة، تم عقد اتفاق في 22 جانفي 1957 بين ممثلي الوفد الجزائري والمتمثل في توفيق المدني وأمين دباغين، وممثلي الحكومة التونسية وهما الدكتور الصادق المقدم، والطبيب سليم، الذي جاء فيه:

1- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي ترد عليها إلى الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني، وتتعهد بتسليمها على الحدود لمن تعنيه الجبهة لتسلمها.

2- تكون هذه الأسلحة تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائري.

3- تتعهد هذه الهيئة عدم تسرب إلى البلاد التونسية أي قطعة من السلاح أو أي جزء من الذخيرة المخصصة للجزائر.

4- لا تتم معاملة النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي، دون أي مشاركة خارجة عنهما.

5- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي، وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني.

6- تبدأ اللجنة أعمالها حال مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص النهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية.

وتمت المصادقة على هذه الاتفاقية بين أوعمران والحكومة التونسية في فيفري 1957 واتخذت كافة الإجراءات لتنفيذ بنودها⁶⁰.

وفي هذا الإطار حملت الولاية الثالثة شعاراً "التسليح الجيد للكتائب" رغم أن عمليات العبور كانت من أهم الصعوبات التي واجهت جيش التحرير، فقامت قيادة الولاية بإرسال العديد من الدوريات إلى تونس لجلب الأسلحة، فقامت الكتائب التالية بالمهمة وهي كتيبة موسطاش سليمان اليعلاوي، وكتيبة عمران المليكشي، ومخلوف بولانجي، وصالح الموحلي، وكتيبة أحسن بوتقنورث، ورايح امبوعنداس وكتيبة البشير جرود وامقران بوجمعة⁶¹، وتتابع العملية بحيث قامت القاعدة الشرقية بنفس المهمة وأرسلت القوافل التالية: أحمد البسباسي في ربيع 1957، عمار شكاي في ديسمبر 1957، يوسف لطرش، الفيلق الرابع بقيادة محمد سيرين في أوت 1958، عبد القادر البريكي في 1959، أحمد بن شريف، وغيرهم⁶².

وإثر تسلّم الحرس الوطني التونسي مراكز الجندرمة الفرنسية وانسحاب الجيش الفرنسي من مختلف مناطق البلاد وتجمّعه في قاعدة بنزرت في أكتوبر 1958، أصبحت قوافل جيش التحرير المحملة بالأسلحة تجوب كامل الطرقات في حرية في اتجاه الحدود الجزائرية.

الخاتمة:

لم تكن عملية تشكيل قاعدة تونس من قبل مناضلي جبهة التحرير الوطني وليدة الصدفة، بل مرت بمراحل متعددة وفي فترات مختلفة، بدءاً بفترة السعيد عبد الحي الذي تمكن من فرض وجوده كقائد بتركيز قواعد النظام في كامل التراب التونسي، رغم الصعوبات التي نجمت عن بعض المشاكل في كيفية التعامل مع الطرف الآخر سواء كان جزائرياً أو تونسياً، ليحل محله علي محساس الذي رغم معارضته لمبادئ مؤتمر الصومام، إلا أنه استطاع قبض سيطرته على قاعدة تونس، ورغم المؤامرات التي حيكت ضده لاغتاله تارة وسجنه تارة أخرى، ليأتي فيما بعد دور لجنة التنسيق والتنفيذ لتحل محله بعد استقرارها في تونس سنة 1957 ولتستأنف نشاطها السياسي والعسكري.

الهوامش:

1- Farouk Benatia, **les Actions Humanitaires Pendant la Lutte de Libération 1954-1962**, Editions Dahlab, Alger, 2007, P 75.

2- هي المنطقة الواقعة على الشريط الحدودي الشرقي للجزائر، يبلغ طولها حوالي 400 كلم وعرضها 50 كلم ومساحتها تقدر بـ 10 آلاف كلم²، وتتألف هذه المنطقة من مضيق طويل يمتد من البحر شمالاً إلى الصحراء جنوباً. الهدف من إقامتها إخلاء السكان من كل المناطق القريبة من الحدود التونسية وراء خط موريس، وقد قررت الحكومة الفرنسية استحداث هذه المنطقة في 19 فيفري 1958، وبلغ عدد الجزائريين الذين أجليتهم منها حوالي 70 ألف شخص في ظرف قياسي في مدة أسبوع، أنظر، يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج2، ط2، منشورات م.و.م، الجزائر 1996، ص ص 225، 227.

3- شهدت سنة 1957 ثلاث معطيات جديدة على الحدود والمتمثلة في تضخم عدد الجنود، وتحسن في التسليح، ووجود قيادة جديدة، بحيث شكّل الفارون الجزائريون من الجيش الفرنسي والضباط الشباب المقاومون المكونون في الأكاديميات العسكرية العربية أمثال عبد المجيد إبراهيمي، عبد العزيز قارة، عبد الرزاق بوحارة، كمال عبد الرحيم، ورتي كمال، الأكحل عياط، العربي لحسن، محمد

علاق، حسين بن معلم، عبد الغني زواني. وفي فيفري 1957 راسل مجموعة من الضباط الجزائريين الرئيس الفرنسي روني كوتي يقولون: " إذا لم تتجه السياسة الفرنسية نحو حل عادل، فنحن لم نعد لدينا الوسائل ولا الأسباب الصالحة لتبرير مهمتنا داخل الجيش الفرنسي"، وكانت النتيجة تقديم الاستقالة في سبتمبر 1957 والالتحاق بالجيش الجزائري في تونس والمغرب أمثال: النقباء محمد زرقيني، عبد المومن، آيت إيدير، والملازمين الأولين سليمان هوفمان، بوتلة، بوعنان، عبد القادر شابو. وفي صيف من سنة 1959 وصل العدد إلى 40 فاراً، أنظر،

Mohammed harbi, **le F.L.N: Mirage et Réalité 1945-1962**, 2 éme édition, les Editions J.A, Paris, 1985, P230.

4- Guy Pervillé, **les Etudiants Algériens de l'Université Française 1880-1962**, Casbah Editions, Alger, 1997, PP 195.

5- مصالي الحاج، ولد في 16 ماي 1898 بتلمسان ظهر كرجل سياسي مع نجم شمال إفريقيا في 1926 ليصبح زعيماً له في 1927، وبعد حل الحزب أسس حزب الشعب الجزائري سنة 1937 وحل في 1939. وبعد ح.ع.2 اسس الحركة من أجل الحريات الديمقراطية سنة 1946، وبعد اندلاع الثورة أسس الحركة الوطنية الجزائرية، ثم اعتقل وبقي رهين الإقامة الجبرية حتى 1959، ليعيش بعدها في المنفى إلى غاية وفاته سنة 1974، أنظر،

Benjamin Stora, **Dictionnaire Biographique de Militants Nationalistes Algériens 1926-1954**, Ed. l'Armattan, Paris, 1985, PP 60,64.

6- أنظر، **مذكرات مصالي الحاج 1898-1938**، ترجمة: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، 2008، ص 226.

7- محمد الأمين دباغين، من مواليد 1917 بالجزائر العاصمة، زاول دراسته في الطب وتخرج طبيباً، كان من بين أعضاء حزب الشعب، مثّل النخبة المثقفة في الحزب، وكان ضمن كتلة البرلمانيين منتخبي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وفي سنة 1956 عين ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني، وصار عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1956، ثم عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وعند تشكيل الحكومة المؤقتة عين وزيراً للخارجية في التشكيلة الأولى، توفي في 22 جانفي 2003، أنظر، القرض المضغوط، تاريخ الجزائر 1830-1962، م.و.د.ب.ح.و.ث.ن. 54، 2002.

8- الشاذلي المكي، ولد بخنقة سيدي ناجي ببسكرة سنة 1912 استقر وعائلته بتبسة، ثم التحق بجامع الزيتونة وترأس جمعية الطلبة الجزائريين، اعتقل مع اندلاع الحرب العالمية الثانية بعين

الصفراء، وبعد إطلاق سراحه تفرغ للنضال الفكري والسياسي، سافر إلى تونس ثم مصر، عمل ضمن نطاق الجامعة العربية. اشترك في الثورة التحريرية الجزائرية، وبعد الاستقلال اشتغل بالتعليم ووظائف أخرى، وتوفي سنة 1988، أنظر، خير الدين شترة، إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية 1900-1939، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 339.

9- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، ترجمة، مسعود حاج مسعود، دار هوومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 158، 160، وكذا، محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939-1951، ترجمة: أحمد البار، الجزء 2، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص 1173، 1174.

10- محمد بلقاسم، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 330.

11- نفسه، ص 330.

12- انعقد بعين الدفلى اجتماع اللجنة المركزية لحزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في ديسمبر 1948 لتباحث وإيجاد التحالفات الخارجية لإنجاح الكفاح المسلح وإخراج الحركة الوطنية من العزلة باعتبار العالم العربي الحليف الطبيعي له، أنظر، الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث. أول نوفمبر 54، 1998، ص 83، 84.

13- بلقاسم، مرجع سابق، ص 342.

14- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، الفترة الثالثة 1947-1954، الجزء 3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 32، 33.

15- سعد العمامرة، الجيلاني العوامر، شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، بدون تاريخ، ص 22.

16- نفسه، ص 23، 24، ضف إلى ذلك وحسب شهادة رابح مشحود أنه التقى بين بلة وكان يحمل جوازاً مصرياً في 1 جانفي 1955 على الحدود الليبية التونسية، وبدء من هذا التاريخ بدأ العمل في جلب السلاح من ليبيا، أنظر، الملتقى الأول لتاريخ الثورة حول "قيادة الثورة بتونس

1954-1957"، إحياء الذكرى الـ 11 ليوم الشهيد، يومي 16-17 فيفري 2000، وادي سوف، م.و.د.ب.ح.و.ث.ن. 54، رقم القرص 282.

17- السعيد عبد الحي، من مواليد قمار سنة 1927، التحق بجامع الزيتونة بتونس ليتخرج منها سنة 1954، كان عضواً نشطاً في اتحاد الطلبة الجزائريين. التحق بصوف الثورة بالولاية الأولى مع بوهالي وشيخاني بشير وبن بولعيد ولغرور وابن عمر الجيلاني. أرسل إلى تونس للقيام بمسؤولية إرساء نظام الجبهة سنة 1955. استطاع إرساء قواعد نظامي جبهة وجيش التحرير الوطني في كامل التراب التونسي، إذ أصبح همزة وصل بين الداخل والخارج في تزويد الثورة بالأسلحة والجنود مما أكسب الثورة هيبتها في الميدانين السياسي والعسكري، وفي سنة 1956 تولى تمثيل الثورة في تونس، ليستشهد سنة 1957 في ظروف مؤلمة. العمامرة، مرجع سابق، ص 42، 41.

18- عبد الكريم بوهالي، من مواليد 1930 قمار، عضواً في اتحاد الطلبة الجزائريين بتونس، التحق بالثورة في نوفمبر 1954 بالولاية الأولى منطقة الأوراس رفقة شيخاني بشير وسعيد عبد الحي. تم تعيينه وإرساله إلى تونس رفقة عبد الحي ليقوم بالاتصال بالقادة أحمد بن بلة ومحمد خيضر وأحمد توفيق المدني وباقي أعضاء مكتب المغرب العربي بالقاهرة، استطاع إنشاء جسر بري لقوافل السلاح من طرابلس عبر تونس. شارك في العديد من المعارك التي دارت رحاها في أقصى الجنوب التونسي ضد القوات الفرنسية لمنع مرور الأسلحة الموجهة إلى الثورة، ليستشهد في سنة 1957 رفقة عبد الحي وعباس لغرور في ظروف مؤلمة، أنظر، نفسه، ص 39، 40.

19- نفسه، ص 41، 42.

20- حامد روابحية، من مواليد تبسة سنة 1918، التحق بحزب الشعب سنة 1944 بعد تخرجه من جامع الزيتونة أشرف على نشرية سرية " صوت الأحرار " سنتي 1946/1947، عضو نشط في المنظمة الخاصة كلف في تسليحها من تونس وليبيا ومصر، انسحب من الحزب حتى اندلاع الثورة، كلف من قبل عبان رمضان بمهمة في تونس، انتقل إلى القاهرة في 1956 ليعمل في الإعلام، ثم عين على رأس البعثة ببغداد من سنة 1958 إلى 1961، وبعد الاستقلال اشتغل في حقل التربية والتعليم إلى غاية التقاعد 1986، أنظر، محمد عباس، رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، ط2، دار هومه، الجزائر، 2004، ص 280.

21- نفسه، ص 292.

22- عبان رمضان، ولد سنة 1920 بالقبائل الكبرى، ترك وظيفته العمومية لينتقل للنضال الوطني سنة 1945، مناضل في حزب الشعب، اعتقل 1950، وبعد إطلاق سراحه سنة 1955 انضم إلى صفوف جبهة التحرير وأصبح أحد مفكرها، استدرج إلى المغرب واغتيل في ديسمبر 1957، أنظر، حربي، الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 185.

23- أحد محامي بن بولعيد في قسنطينة، كان ممثلاً لجبهة التحرير الوطني بألمانيا، الذي تعرض لمحاولة الاغتيال على يد " اليد الحمراء " أرسل في مهمة إلى تونس وأوروبا، توفي في تونس سنة 1958، أنظر، مبروك بلحوسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر - القاهرة) -1954-1956، ترجمة، الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 228.

24- محمد عباس، رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومه، الجزائر، 2004، ص 292، 293.

25- نفسه، ص 293.

26- نفسه، ص 294.

27- علي محساس، من مواليد بودواو سنة 1923، انضم إلى حزب الشعب ليصبح عضوا في اللجنة المركزية 1946-1947، اعتقل سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة، لفر إلى فرنسا 1952، عمل في فدالية جبهة التحرير بفرنسا وكان أول مسؤول نشر خلاياها هناك، التحق بالقاهرة سنة 1955 وأصبح مسؤولا سياسيا وعسكريا بالجبهة الشرقية (تونس وليبيا)، عارض قرارات مؤتمر الصومام ودخل في نزاع مع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، ليأمر أوعمران باعتقاله في تونس، ليتمكن من الفرار إلى ألمانيا، أيد انقلاب بومدين، ثم دخل في صراع معه أدى به الانفصال ليلتجأ إلى فرنسا سنة 1966، أنظر، حربي، مرجع سابق، ص 189.

28- إبراهيم مزهودي، أصله من النمامشة، التحق بحزب الشعب عندما كان يدرس بالزيتونة بتونس مع الشاذلي المكي. التحق بجبهة التحرير الوطني منذ البداية، أحد مسؤولي الولاية الثانية، أرسل بعد مؤتمر الصومام لمحاولة إعادة النظام إلى منطقة النمامشة، ثم أرسل إلى تونس كمساعد للرائد قاسي (1957-1959)، أنظر، محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة إلى الحرب من أجل الاستقلال 1830-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص 327.

29- نفسه، ص 295.

30- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 293، وكذا، نص المحضر، عمار النجار، مصالي الحاج الزعيم المفترى عليه، دار الحكمة، الجزائر، 2000، ص ص 191، 193.

31- محمد عباس، ثوار عظماء، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 154.

32- مذكرات الرائد مصطفى مرادة " ابن النوي "، شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى 1959-1960، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003، ص ص 79، 82.

33- دومينيك فارال، معركة جبال النمامشة 1954-1962، ترجمة: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص 170.

34- أعرم أوعمران، من مواليد منطقة القبائل سنة 1919، انضم إلى حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام سنة 1945 وأعفي سنة 1946، وبعد ملاحقته من طرف السلطات الاستعمارية فرّ إلى الجبال 1947 وحكم عليه غيابيا وقف مع المصاليين ضد المركزيين في فيفري 1954، نائبا لكريم في قيادة منطقة القبائل في نوفمبر 54 ثم قائدا للولاية الرابعة بعد مؤتمر الصومام، عضوا في المجلس الوطني للثورة من 1956-1962، كلفته لجنة التنسيق والتنفيذ لإخضاع بن بلة وأنصاره لأوامر الجبهة، مسؤولا عن التسليح والتموين في تونس، ثم عين ممثلا للجبهة في تركيا سنة 1960. انفصل عن كريم وأيد بن بلة في مؤتمر طرابلس، لينتخب عضوا في الجمعية الوطنية 1962 لينسحب من الساحة السياسية ويصبح رجل أعمال، حربي، مرجع سابق، ص 190، 191.

35- عمار بن عودة، من مواليد 1925 بعنابة، عضو المنظمة الخاصة 1948، عضو مجموعة 22، مسؤول عن منطقتي قالمة وعنابة عند اندلاع الثورة، حضر مؤتمر الصومام في 1956، أرسل إلى تونس رفقة ابراهيم مزهودي لفرض سلطة لجنة التنسيق والتنفيذ على المنشقين، عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورتها الثانية المنعقدة بالقاهرة في أوت 1957، وفي 1958 أصبح عضوا في لجنة العمليات العسكرية لناحية الشرق بقيادة محمدي السعيد. بعد تأسيس الحكومة المؤقتة في 1958 عين في وزارة التسليح والتموين، وشارك في المرحلة النهائية لمفاوضات إيفيان، أنظر، ولد الحسين، مرجع سابق، ص 76، 77.

36- محمدي السعيد، من مواليد 1912 بأربعاء ناث إراثن بتيزي وزو، ضابط صف سابق في الجيش الفرنسي، انخرط في الجيش الألماني ودخل في مصالح الاستخبارات، أُلقي بالمظلة في تونس كعميل لألمانيا في 1943، مساعد لكريم بلقاسم في الولاية الثالثة، شارك في مؤتمر الصومام،

وأصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلف كريم في 1956 على رأس الولاية 3، متقلدا رتبة عقيد، استدعي إلى تونس ليقود في أفريل 1958 لجنة العمليات العسكري للاحية الشرق، ولفشله في تأدية مهامه عزل من منصبه، وأوكلت لجنة التنسيق والتنفيذ المهمة إلى بومدين. أعيد تثبيتته في مهامه في 27 أوت 1961 عند تشكيل الحكومة المؤقتة الجديدة برئاسة بن يوسف بن خدة، وعند بداية الأزمة في 1962 انضم إلى بن بلة، وتوفي في 6 ديسمبر 1994. ولد الحسين، نفسه، ص 317.

37- يذكر الرائد الطاهر سعيداني أن محساس تعرض إلى محاولة اغتيال من طرف اوعمران، حيث اتصل بالحكومة التونسية وعقد معها اتفاقا ينص على تحية محساس، لمعرفة التفاصيل أنظر، مذكرات الرائد الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 158، 159.

38- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 165، 167، وحسب شهادة عمار بوجلال بأن لغرور حاول القيام بمصالحة لتقليص الخلافات بين قادة الولاية الأولى في اجتماع تحت رئاسته، حيث فتح أحدهم النار على المشاركين لكسر كل محاولات المصالحة وتكريس الخلافات، وفي محاولة أخرى منه لخلق وضعية قام لغرور بنصب كمين لقافلة عسكرية فرنسية داخل التراب التونسي في منطقة تلابت بالقصرين، مما أدى إلى توقيفه من طرف السلطات التونسية ليسلم إلى لجنة ت.ت.ت، أنظر، عمار بوجلال، حواجز الموت 1957-1959، الجبهة المنسية، ترجمة: زينب قبي، منشورات م.و.د.ب.ج.و.ث.ن. 54، 2010، ص 49.

40- Rapport du C.C.E au C.N.R.A ,Revue NAQD, N° 12, Printemps / Eté, 1999, PP194,195.

40- أحمد التليلي، من مواليد قفصة سنة 1916، درس بالصادقية وتحصل على شهادة الابتدائية 1930، وطرده ليلتحق بالجزائر ويشغل كاتبا عموميا سنة 1936، ثم عاد سنة 1937 إلى تونس ليتحصل على دبلوم بمعهد الصادقية، ليشغل معلما ببلدة لقطار 1939 ثم موظفا بالبريد بالبريد ثم قفصة، دخل في عالم الشغل والنقابة مع فرحات حشاد ليعتزل الاتحاد المحلي لاتحاد الشغل سنة 1947. كان من العناصر الفاعلة في المقاومة المسلحة فسجن خلال الفترة بين 1952-1954، ليصبح بعدها نائب رئيس الكنفدرالية الدولية للنقابات الحرة، انضم إلى صفوف بورقيبة لينتخب في

سنة 1955 عضو المكتب السياسي لحزب الدستور الجديد وأمين عام الاتحاد العام للعمال التونسيين UGTT في 1956، كان مكلفًا بشكل خاص بالعلاقات مع جبهة التحرير الوطني، بحيث كان وراء تنظيم تسريب السلاح عبر تونس للقيادة الجزائرية ومختلف الدعم الأخرى، أنظر، عميرة عليّة الصغير، **في التحرر الاجتماعي والوطني فصول من تاريخ تونس المعاصر**، ط1، المغاربية للطباعة وإشهار الكتاب، تونس، 2010، ص ص 180، 181.

41- أنظر نص الرسالة المؤرخة في 25 ديسمبر 1956 (الوثيقة رقم 53)، بلحوسين، **مرجع سابق**، ص 229، 230.

42- طالب العربي قمودي، من مواليد 1923 بوادي سوف، انتقل إلى نفطة التونسية، ثم استقر بالريفي سنة 1952 كعامل بمنجم الفوسفات إلى أن اندلعت الثورة التونسية فشارك فيها سياسيا وماليا. ولما اندلعت الثورة الجزائرية اتصل بمصطفى بن بولعيد وشيخاني بشير وغيرهما فكلّفه بتمويل الثورة وتسليحها وتنظيم خلايا ج.ت.و في الوادي، وبعد استشهاد ابن عمر الجيلاني كوّن جيشا صغيرا بالحدود الجزائرية التونسية بالمنطقة 5 للولاية 1، الذي وصل عدده في سنة 1957 إلى 900 جندي خاض بهم معارك كثيرة وصلت إلى 47 معركة ليستشهد بعدها في ظروف غامضة سنة 1957، العمامرة، **مرجع سابق**، ص ص 25، 38.

43- أنظر نص الرسالة المؤرخة في 15 ديسمبر 1956 (الوثيقة رقم 52)، بلحوسين، **مرجع سابق**، ص ص 224، 228.

44- رؤول صالان، ولد سنة 1899 بتارن Tarn الفرنسية، تدرّج في مسيرته العسكرية بحيث تقلّد عدة رتب كضابط استعلامات سنة 1919، ومشرف على المكتب الخامس في الهند الصينية بين 1924-1937، ثم المكتب الثاني في إفريقيا الغربية، وشارك في الهند الصينية برفقة الجنرال لوكلرك Leclerc، عيّن قائدا عاما للجيش الفرنسي في الجزائر من 1956 إلى 1958، وقف مؤيدا لعودة ديغول إلى الحكم سنة 1958، ثم تحوّل إلى أشد المعارضين لسياسته، ففشل في المحاولة الانقلابية في أبريل 1961 رفقة شال وزيلر وجوهو، وترغم المنظمة الجيش السري OAS وألقي عليه القبض في أبريل 1962 وحكم بالمؤبد، ليفرج عليه في جوان 1968، وتوفي في باريس 3 جويلية 1984، أنظر، عاشور شرفي، **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962**، ترجمة: عالم مختار، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص ص 190، 192.

45- Raoul Salan, **Mémoires Fin d'un empire**, 3é Tome, Presse de la Cité, Paris, 1972, P 90 .

46- قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ شن إضراب لمدة 8 أيام يمتد من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957، فقام جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر بوضع خطة مضادة لاحتواء المقاومة الجزائرية وتم تعيين الجنرال ماسو Massu قائد قوات المظليين والعقيد قودار Godart مسؤولاً عن منطقة القصبة، ونتيجة لتصعيد عمليات القمع وتشديد الخناق، قرر أعضاء اللجنة بمغادرة الجزائر إلى أن تستقر الأوضاع، أنظر، سعد دحلب، مهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 46، 56، وأيضاً، عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط3، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص 463.

47- كريم بلقاسم، من مواليد 22 ديسمبر 1922 بذراع الميزان، انخرط في حزب الشعب في 1945 أصبح مسؤول الحزب بمنطقة القبائل، التحق بالقيادة الخماسية التي أعدت للثورة، قائدا للمنطقة الثانية، ثم بعدها تولى مهام متعددة وزير الدفاع فالخارجية فالداخلية في الحكومة المؤقتة، قاد الوفد للتفاوض في محادثات إيفيان، وبعد الاستقلال دخل معترك آخر حيث كوّن معارضة ليغتيال في أكتوبر 1970 بألمانيا، أنظر، Stora, op.cit, PP 329,330.

48- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 16، 17.

49- "بيان لجنة التنسيق والتنفيذ"، المجاهد، العدد 11، 1957/11/01، ص 1-16.

50- العقيد الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1962-1929)، منشورات ANEP، 2008، ص 167، و يذكر خالد نزار في كتابه بأن لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تمركزها في تونس وجدت نفسها في مواجهة وضع فوضوي يعود إلى انقلاب عسكري وعدم وجود قيادة شرعية قوية، أوعمران وكريم خصصوا وقتا كبيرا لفرض الاعتراف بمبادئ الصومام، العمل الانشقاقي لأحمد بن بلة ومؤيده علي محساس، اللذان تسلفا قيادة أركان الأوراس ضد لجنة التنسيق والتنفيذ، وكذا أنظر، خالد نزار، الجزائر، يوميات الحرب 1954-1962، المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 108 .

51- هناك حقيقة تاريخية لا بد من إيضاها وهي لما دخل بن عودة إلى تونس بعد 1956 لم يجد أي خلاف بين أوعمران ومحساس، أنظر نص الرسالة المؤرخة في 10 ديسمبر 1956، الوثيقة رقم 50، بلحوسين، مرجع سابق، ص 222.

- 52- للمزيد من التفاصيل حول عملية نقل الأسلحة بحرا وبرا وجوا والسفن التي تم حجزها من طرف السلطات الفرنسية، أنظر، عبد المجيد بوزييد، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، شهادتي، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص ص 103، 112.
- 53- أنظر، عبد الرحمن عمراني، "التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1956-1962"، التسليح أثناء الثورة، منشورات وزارة المجاهدين، م. و.د.ب.ح.و.ث.أ. ن، 54، 2001، ص ص 93-106.
- 54- الرائد سعيداني، مرجع سابق، ص ص 170، 171.
- 55- حول نشاط تهريب الأسلحة في اتجاه الجزائر، أنظر، السوفي، مرجع سابق، ص ص 176، 183.
- 56- لمزيد من التفاصيل حول تهريب الأسلحة في تونس، أنظر،
Amira Aleya- Sghaier, Trafic d'Armes en Tunisie : 1942-1962, **Revue Ibla**, N°192, Février 2003, PP 137, 159.
- 57- حفيظ الطبابي، تونس والثورة الجزائرية، تسريب السلاح ومراكز التدريب، المجلة التونسية للتاريخ العسكري، <http://www.alchourouk.com>
- 58- Henri le Mire, **Histoire Militaire de la Guerre d'Algérie**, Editions Albin Michel, Paris, 1982, P 195.
- 59- Cdt Azzedine, **les Fellagas**, ENAG Editions, 2008, P244.
- 60- أحمد توفيق المدني، حياة كفاف، مذكرات، ج3، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 419، 420.
- 61- عبد العزيز وعلي، "دوريتان في اتجاه الحدود"، مجلة أول نوفمبر، العددان، 106، 107، 1989، ص ص 82-87.
- 62- حسب شهادة المجاهد تريدي علي، "مواجهة العدو في الحدود الشرقية"، مجلة أول نوفمبر، العددان 98-99، نوفمبر، ديسمبر 1989، ص 39.

الثورة الجزائرية والحرب النفسية المضادة 1955-1962

قراءة في الأسباب والآليات والنتائج

The Algerian revolution and psychological warfare 1955-1962: a reading of the causes mechanisms and results

د/ جمال قندل

جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف

djamel.65kendel@gmail.com

مقدمة

لا شك أن البحث الأكاديمي في تاريخ الثورة الجزائرية كان ولا يزال مجالا خصبا وبكرا، وبحاجة كبيرة إلى جهد علمي مضمّن من طرف المؤرخين والباحثين لتغطية كافة فتراته وأطواره، بحثا قائما على الوثائق الأرشيفية على اختلاف طبيعتها والمحفوطة في مراكز ودور أرشيف كثيرة ومتنوعة عبر مختلف أصقاع العالم وبلغات مختلفة، وإن كان القسم الأكبر منه في فرنسا من خلال مركزها بفانسان Vincenne وآكس Aix en Provence وباريس Paris ونانتار Nanterre وقد جاءت هذه الدراسة لتطرح إشكالية البحث عن البدائل التي اتبعتها قيادة الثورة الجزائرية في سياق مواجهتها لإستراتيجية الاحتلال الفرنسي التي اعتمدها بعد التفجير لتطويق الثورة وخنقها، إبطاء لحركتها وإجهاضا لفكرتها وإفشالا لأهدافها وطموحاتها. فما خلفية الحرب النفسية الثورية

التي اعتمدتها الثورة الجزائرية؟ وما الآليات التي ارتكزت عليها لتحقيق أهدافها؟ وما نتائجها الميدانية وآثارها وتداعياتها على إدارة الاحتلال الفرنسي؟

1- مقارنة الحرب النفسية للاحتلال الفرنسي

تعاطت إدارة الاحتلال الفرنسي غداة تفجير الثورة في الجزائر في الفاتح نوفمبر 1954 تعاطيا أمنيا خالصا، حيث اعتقد القادة العسكريون والسياسيون أن الخيار الأمني هو الخيار الاستراتيجي الكفيل بإيقاف امتدادها وتوسعها على طريق القضاء عليها. لذلك كان التركيز منذ البداية على الحشد والتعزيز العسكري، على اعتبار أن عدد العساكر والأجهزة الأمنية غير كاف¹ ولا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يجسد أمل الحاكم العام روجي ليونير Roger Léonard الذي ألح في الطلب وأصرّ على ضرورة الإسراع في إيصال الإمدادات اللوجستية، درءا لخطر الثورة التي باتت ضرباتها موجهة².

واللافت أنه ابتداء من الثلاثي الأول من سنة 1955 طُرح خيار آخر مدّعم ومُكمل للخيار الأمني الذي اعتبر من منظور الاستراتيجيين العسكريين أنه شرط ضروري ولكنه غير كاف، وهو ما حرّك الرغبة وعمّق الإرادة في تبني خيار الحرب النفسية. وفي هذا السياق، خليك بنا التأكيد أن الجنرال بارلانج Parllange قائد القسم العسكري القسنطيني اقترح على القيادة العسكرية الفرنسية، بعد أن أبصر شدة، وقوة بل وخطورة هجمات جيش التحرير الوطني على راهن ومستقبل الإدارة الاستعمارية الفرنسية في جزائر الثورة، وجوب اعتماد وتطبيق الطرق والأساليب ذاتها، التي تم اعتمادها في المغرب، وأثبتت فعاليتها في الميدان مع مرور الوقت، حيث تمثلت تلك الطرق بناء على رأي بارلانج في الفصائل الإدارية المتخصصة Sections administratives «

« spécialisées و التي كانت ضريين. حيث أن النوع الأول، يشمل الفصائل التي كانت تتوزع على مستوى القرى والمداشر، أي أنها ريفية الطابع، فيما تمثل النوع الثاني من تلك الفصائل، في الفصائل الإدارية الحضرية والتي توزعت بدورها على مستوى المدن، بهدف المتابعة والمراقبة والرصد³.

2- السياق التاريخي للحرب النفسية الثورية:

أدركت قيادة الثورة الجزائرية أهمية وخطورة الحرب النفسية التي تخوضها قوات الاحتلال الفرنسي في الجزائر على الشعب وجيش التحرير الوطني على حد سواء. وهو ما حملها على دراسة المسألة من كافة الجوانب، من خلال معاينة الأدوات والوسائل المستخدمة من طرف الاحتلال، والنظر في نتائجها وتداعياتها. إن وعي الثورة بالحرب النفسية الفرنسية وبأبعادها وبالخطورة التي كانت تمثلها بالنسبة لها وللشعب⁴ وبضخامة الإمكانيات المستعملة، لم يقعدها قطّ عن المضي في البحث عن كافة البدائل الكفيلة بمواجهة التحديات، وتحقيق نتائج إيجابية عكسها الميدان، على امتداد مناطق الثورة في الداخل، فضلا عن الخارج. وهو ما يؤشر على صدق العزيمة في تطوير أداء الحرب النفسية الثورية.

وقد ذهب المؤرخ روبير أجرون Robert Agéron، في هذا السياق إلى القول: "أن جيش التحرير الوطني اقتنع باكرا، ومنذ سنة 1956 بضرورة أن يقوم بتنظيم حرب نفسية تعتمد بالأساس على الدعاية الهجومية"⁵. ولعله أراد الإشارة إلى مؤتمر الصومام الذي تحدث عن الحرب النفسية وآلياتها وأوصى وألحّ على ضرورة خوضها لما لها من أهمية في دفع وتطوير الثورة. ولكن قبل الخوض في ذلك، حري بنا القول، أن اعتماد جيش التحرير الوطني الحرب

النفسية، كأداة حرب ومواجهة لقوات الاحتلال الفرنسي، إنما تعود إلى فترة ما قبل مؤتمر الصومام. وقد أشار إلى ذلك صراحة الجنرال بارلانج Parllange، في تقرير عسكري، ضمنه وقائع وأحداث، عكست خطورة الوضع، سياسيا وعسكريا، وكان من جملة ما أشار إليه، النقطة الرابعة في التقرير، والمتمثلة في خوض جيش التحرير الوطني للحرب النفسية، ونتائج ذلك على راهن ومستقبل الاحتلال في الجزائر. حيث تمثلت تلك الإشارة في الآتي:

1- تكثيف الضغط الممارس من طرف الثوار، في المجالين السياسي والبيسيكولوجي⁶. ولم يتوقف عند هذا الحد، بل طفق يحل تداعيات الحرب النفسية للثورة، على الاحتلال الفرنسي، وهو ما نقرأه، من خلال النقطتين الخامسة والسادسة، من التقرير، واللّتين تؤكدان بما لا يدع مجالا لأدنى شك، فعالية العمل النفسي الثوري، من خلال النتائج التالية:

أ- خيانة العديد من المنتخبين والقياد للإدارة الفرنسية.

ب- ارتفاع نسبة الفرار من الجيش الفرنسي والالتحاق بالثورة⁷.

وثمة تقرير آخر للجنرال نواري، قدمه في شهر مارس سنة 1956 تقاطع في مجموعه مع ما ذهب إليه الجنرال بارلانج، وبخاصة في مجال تأثير الحرب النفسية على كيان الاحتلال الفرنسي، ونقف على تلك الحقيقة العاكسة للخطورة التي باتت تطوق الاحتلال، من خلال قوله: "...إن قوات وحدات الفرنسيين المسلمين، فقدت قيمتها، وأن معنويات الجيش انخفضت بشكل محسوس..."⁸.

2-1- مؤتمر الصومام والحرب النفسية

لم يغفل المؤتمر الحرب النفسية التي شكلت جبهة حقيقية وخطيرة، فُتحت في وجه الثورة، لإبطاء حركتها وشلّ إرادة عناصرها في مختلف المواقع

والمستويات، على امتداد جغرافية الثورة. وقد ارتكز الاهتمام على صور الواقع الماثلة والتي باتت لا تخفى على أي كان.

كما انطلق في الوقت نفسه، من النتائج الجزئية الإيجابية التي حققتها دعاية الثورة، على الرغم من محدودية الإمكانيات والوسائل على اختلافها، لاستخدامها في الحرب النفسية. وقد أناط المؤتمر مهمة الدعاية والإعلام والحرب النفسية، وتربية وتوجيه أفراد الشعب بالمحافظ السياسي، الذي يعمل على نشر الوعي في الأوساط الشعبية ورفع مستوياتهم ومحاربة الدعاية والأفكار الاستعمارية والسعي على إبداع حوافز التعبئة الشعبية بهدف إفشال خطط وتقنيات الحرب النفسية⁹.

كما أوصى المؤتمر المحافظين السياسيين، بضرورة العمل على الاعتناء بالرد على افتراءات سلطات الاحتلال حول مجاهدي جيش التحرير، وتوثيق عرى العلاقة بين الشعب والثورة توثيقاً متيناً، قائماً على الأخوة وتنبية وتذكير قادة وحدات جيش التحرير على اجتناب كل هفوة قد تستغل من طرف مصالح الاستعمار وتوظف ضد الثورة، مع وجوب الحرص على البحث عن مختلف الصحف قراءة وبحثاً، لمعرفة كل شأن ذي صلة بالتطور السياسي والعسكري، سواء في الجزائر، أو فرنسا أو سائر دول العالم¹⁰.

وقد كان التركيز منصبا على ضباط "الصاص" نتيجة لاحتكاكهم الكبير والمستمر مع أفراد الشعب، فضلا عن الخدمات الاجتماعية التي ما انفكوا يقدمونها له. وهو يؤشر على أن الثورة أخذت قضية "الصاص" مأخذ الجد، بصورة جمعت الحرص على ضمان أمن، سلامة واستمرارية الثورة، والخوف من الضربات والاختراقات. ولهذا السبب نجد أن صرامة شديدة طبعت تعامل الثورة

مع ضباط "صاص" والعاملين فيها. حيث تذكر الإحصائيات الفرنسية العسكرية في هذا الشأن، أن عدد القتلى من الضباط والعاملين في "صاص" بلغ زهاء 77 ضابطاً منذ تأسيس تلك المصالح إلى غاية 9 ماي 1960 فيما بلغ عدد القتلى من الملحقين 441 عنصراً¹¹.

ورغبة في دفع الحرب النفسية وتطويرها، حتى تغدو مؤثرة على نطاق واسع، أوجد مؤتمر الصومام في إطار الهيكل الجديدة للثورة "مصالح الدعاية والإعلام" على مستوى كل ولاية، وفق التقسيم الجديد وهي الجهاز المكلف بالتصدي لدعاية مصالح العدو الفرنسي والرد عليها¹²، بشكل مناسب كفيل بدحضها وإبطال مفعولها، يعكس بشكل أساس حضور الثورة ووعيتها وإدراكها بضرورة التهييب الأمني المستمر، لتفويت الفرصة على مصالح العدو.

وفي سياق الدفع بالحرب النفسية، باتجاه دفع وتعزيز تموقع الثورة، انصب العمل على تزويد كل ناحية بآلة كاتبة وآلة طباعة¹³ وهو ما يؤشر على الأهمية الكبيرة للدعاية المكتوبة وبخاصة، الدعاية عن طريق المنشور، كأداة من أدوات الدعاية والحرب النفسية، وهو ما اعتمد بشكل كبير ونطاق واسع، خلال فترة الثورة من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني، على نحو يعكس مدى ارتياح الثورة ورضاها على النتائج المحققة من خلاله.

2-2- الطبقات المستهدفة من الحرب النفسية للثورة وآلياتها.

اعتمدت الثورة إستراتيجية شاملة، في حربها النفسية، إدراكاً منها لأهمية الأبعاد المشكلة لها، في تعزيزها وتطويرها، انطلاقاً من تمتين الثقة فيها كحركة، هيآت ومؤسسات وقيادات. ومن هذا المنطلق، فإن الحرب مست كافة العناصر ذات الصلة بالثورة وأن النجاح من حيث التأثير عليها بصورة إيجابية، كفيل

بتحقيق القفزة النوعية باتجاه توسيع نطاق الثورة في الداخل وكذا تشكيل جبهة ضاغطة على المستوى الدولي، تشد أزر الثورة. ويمكننا ضبط وتحديد الطبقات التي شكلت مدار الحرب النفسية، من خلال الآتي:

أ - الشعب:

صرفت الثورة اهتمامها إلى الشعب الجزائري، لا لشيء إلا لأنه الحاضن لها والحامي لها، ونقف على تلك الحقيقة التي أدركها القائد محمد العربي بن مهيدي، عندما طفق يقول، أن إلقاء الثورة إلى الشارع حتى يحتضنها الشعب، تتم عن نظرة ثاقبة، في فهم آليات نقل الثورة من النخبة الثورية إلى الشعب، لأن بقاءها ضمن نطاق النخبة لا يخدم الفكرة الثورية البتة، ولا يسهم في دفعها وتطويرها. ذلك أن الثورة ينبغي أن تُنزل لتجسد في الميدان، من خلال اعتماد أسلوب الدعوة، الحوار، النقاش، والتوعية السياسية، فضلا عن الأداء العملياتي لمجاهدي جيش التحرير الوطني، كما ونوعا، حتى يكون الشعب على علم كاف بحقيقة الثورة المفجرة من حيث معرفة أهدافها معرفة كفيلة بجعله يتخندق في صفها ويذود عنها. وهو ما سيفرز على المدى القريب جدا، قاعدة شعبية ثورية، مؤمنة بخيار الثورة كخيار أوحده لإعادة بعث استقلال الجزائر وسيادتها. وقد سعى صنّاع الثورة سعيا حثيثا في الدنو من الشعب والاحتكاك به ودعوته وترغيبه في الثورة التي رأى فيها المخلص الوحيد من الوضع الكارثي على مختلف المستويات والأصعدة، الناتج عن الاحتلال الذي علا في الأرض وأهلك الحرث والنسل وأشاع في الجزائر الفساد.

والخلق بالإشارة، أن خطاب الثورة من خلال البيانات والمناشير التي كانت توزع على نطاق واسع موجهة إلى الشعب، بغرض تعبئته وتوعيته، ارتكز

بشكل أساس على العقيدة الإسلامية، باعتبارها مقوما رئيسا في حياة الشعب. وقد ذكر في هذا الصدد، المجاهد الهادي درواز، أن المجاهدين لبوا نداء الوطن وانضموا للثورة، لأنهم اعتبروا ذلك جهادا ضد فرنسا¹⁴.

وذهب خليفة الجنيدي، إلى ما ذهب إليه درواز، ولكن بشيء من التفصيل للفكرة، ذلك أنه قال في هذا الشأن: "...حتى إذا افترضنا وجود قيادة ليست بالضرورة متدينة، فإنها مع ذلك تستعين بالدين، مادام يبدو كسلاح قاطع، سيما وأنها إذا قلنا إن الدين كما ننوه دائما ليس مجرد دين ولا سيما إذا كانت له الفاعلية وهذه الديناميكية، خاصة بالنسبة للشعب الجزائري. إذن ربما نستطيع الاتفاق على أن عقيدة الجهاد، بطريقة أو بأخرى كانت من العوامل الأساسية الحاسمة في انضمام الشعب الجزائري، كما يقول التعبير الكلاسيكي، زرافات ووحدانا إلى الثورة الجزائرية"¹⁵.

ولم يشذ المؤرخ جمال قنان، عن فكرة أساس الدين في تحريك الشعب وترغيبه في الثورة، حيث أنه ذهب يقول في هذا الصدد: "أن هذا العنصر، أي الدين كان معبئا لقوى الشعب التي كانت مكبوتة وفتح لها نوفمبر بابا جديدا. لكن يبدو أن هناك ترتيبات عملت حتى يبقى هذا العنصر -الدين- غير مشوه"

16

وانطلاقا من هذا، فإن مناشير جيش التحرير الوطني الموجهة إلى الشعب الجزائري، كانت تتميز بصبغة دينية واضحة¹⁷. وعند تصفحها يمكن أن نلاحظ أنها تبدأ بالبسملة أو الله أكبر، كما أن البعض الآخر يكون حافلا بالآيات القرآنية، وبخاصة ما تعلق منها بموضوع القتال، حيث أن الهدف المتوخى منها، هو شحذ الهمم وتقوية العزائم، وتغذية الإيمان بالله في النفوس،

والحض على الصبر. ونسوق في هذا السياق، بعضا من تلك المناشير الدالة على الحضور القوي لمعطى العقيدة الإسلامية في الخطاب الإعلامي والدعائي للحرب النفسية الثورية، التي تتوخى " ضرب معنويات العدو ومعها مخططاته الحربية بما يدفعه إلى وضع السلاح. ورفع معنويات الشعب الجزائري ووحدات جيش التحرير الوطني وإبطال الدعاية الهدامة للعدو"¹⁸.

ومنها المنشور الآتي: " فالى الأمام أيها الشعب المكافح، فالله ناصرك ومؤيدك، فيما تصبو إليه، فعشت وعاشت جزائرك الخالدة، تحت راية الكفاح والله أكبر والعزة والنصر للعرب في مغربنا العربي، وفي أرض العروبة...تحيا الجزائر، ويحيا شمال إفريقيا، ويحيا جيش التحرير، الموت للاستعمار، أينما كان، الموت لسياسة مولي -لاكوست والنصر لنا بفضل الله، الله أكبر، المجد للمجاهدين الأحرار، جيش التحرير الوطني". كما أن هناك نوعا من المناشير، كان يركز بشكل أساس على انتصارات مجاهدي جيش التحرير الوطني على امتداد مناطق الجزائر، من خلال رصد كافة العمليات العسكرية، بقطع النظر عن طبيعتها، والوقوف عندها، شرحا وتحليلا، دونما إغفال لمعطى الأرقام الذي يلعب دورا مهما في هذا الشأن. من حيث تمرير الرسالة إلى الشعب لاستيعابها على نحو جيد. وفي المقابل تظهر مناشير الثورة، في إطار الحرب النفسية، عساكر الاحتلال يفرون مذعورين أمام قوة وبأس المجاهدين، ولا يقاتلون إلا الأطفال والنساء العزل والشيخوخ الذي لا يملكون قوة ولا حيلة. فضلا عن تصوير مواقع إرهاب قوات الاحتلال من خلال القمع والتعذيب والحرق للقرى والمشاتي والمداشر، وكذا المحاصيل الزراعية ومختلف المؤن التي قد يستعين بها المجاهدون.

وقد كانت المنشورات التي ترنو استهداف الشعب كمحور للعملية النفسية تكتب باللغة الفرنسية كما تكتب باللغة العربية، بيد أنها تختلف من منطقة لأخرى من حيث فهم واستيعاب اللغة المستعملة في الخطاب الثوري المتضمن في المنشورات. وهو ما كشفه تقرير للشرطة الفرنسية صادر عن شرطة قسنطينة، مؤرخ في 17 أوت 1955، ذكر أن عملية البحث والتحري ضمن سياق مراقبة نشاطات الوطنيين الجزائريين أفضت إلى ضبط وحجز كميات من المنشورات، وزعت على الطريق العمومي بالليل، وهي على ثلاثة أنواع من حيث طبيعة الجهة المستهدفة من العملية¹⁹.

1- إلى الجنود الفرنسيين باستعمال اللغة الفرنسية.

2- إلى الشعب الجزائري باستعمال اللغة الفرنسية.

3- إلى الشعب الجزائري باستعمال اللغة العربية.

وذكر تقرير آخر لشرطة قسنطينة عن حجز كميات أخرى من المنشورات تم ضبطها بصناديق البريد²⁰. وتجدر الإشارة، إلى أن الحرب النفسية الثورية، من خلال اهتمامها بالشعب وحرصها على انخراطه في العملية التحريرية، على نحو واسع، كاف، وشامل، إنما كانت ترنو برأيي، تجسيد الأهداف الآتية:

أ- تعبئة الشعب وبعث روح المقاومة والتحرر في نفسه، من خلال كسر الخوف الذي كبه والتردد الذي ثبطه عن المضي باتجاه رفع الغبن. وضمن هذا السياق، ما انفكت الثورة توجه النداءات المختلفة إلى الشعب لإبقائه يقظا ومتحفزا، بعيدا عن تأثيرات الحرب النفسية للاحتلال. ذلك أن إدامة التواصل مع الشعب وإعلامه بوقائع الثورة ومناورات الاستعمار ودوائره المختلفة كفيل بتعزيز ثقة الشعب في الثورة. وفي هذا الصدد، وجهت جبهة التحرير الوطني

نداء إلى الشعب الجزائري بمناسبة مرور سنة على اندلاع الثورة التحريرية. حيث دعت من خلاله إلى: "أيها الشعب الجزائري... إن أول نوفمبر 1955 سيكون بالنسبة لك فرصة للاحتفال والصلاة على أرواح الأبطال الذين سقطوا من أجل أن تحيا الجزائر. خاصة وأن الأهداف التي أعلنت عنها جبهة التحرير الوطني، في البيان الذي أذيع في الفاتح نوفمبر 1954 قد تحققت. سواء تعلق الأمر بالداخل أو الخارج.

فبالنسبة للخارج، كان علينا كسب الرأي العام الدولي لقضيتنا. وها هو الانتصار الأول يتحقق في "باندونغ". أما الثاني فيتمثل في تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة. حيث استطاع ممثلنا بنيويورك، حسين آيت أحمد وامحمد يزيد أن يكافح مسؤولي الدبلوماسية الفرنسية: بيناي، ألفند وموش. أما بالنسبة للداخل، فإنه كان لزاما على جبهة التحرير الوطني العمل من أجل تثبيت نظامها وتوسيعه ليشمل كافة التراب الجزائري وتوفير التموين والمخبا للمجموعات المسلحة. وقد حقق هذا الهدف بفضل الله. حيث غدت الجبهة منتشرة على امتداد الجزائر، فضلا عن جيش التحرير الوطني الذي تطور وبات يلحق الخسائر بقوات الشرطة والجيش الفرنسيين... " 21

ب- الرد على دعاية العدو التي تستهدف الشعب من أجل تفنيدها وإبطال مفعولها، حتى لا يقع ضحية زيفها، ويغدو أسير بهتانها، بصورة تقضي إلى إحداث القطيعة مع الثورة.

ت- السعي إلى إحداث القطيعة بين الشعب والإدارة الاستعمارية في مختلف المجالات والالتفاف حول مصالح الثورة التي أبانت عن قدرتها على إيجاد إدارة موازية وبديلة عن إدارة الاحتلال.

ب - جيش التحرير الوطني ورفع مستوى الجاهزية:

اهتمت الحرب النفسية الثورية، بجيش التحرير الوطني، باعتباره القاعدة الأمامية لمواجهة لقوات الاحتلال الفرنسي، مواجهات دموية عبر امتداد مناطق الجزائر. بيد أن ما يستدعي الإشارة في هذا السياق، أن المجاهدين ذوو قناعة سياسية كبيرة وإيمان عميق بضرورة اعتماد خيار الكفاح المسلح، كخيار أوحده لاسترجاع السيادة المغتصبة، ومن هذا المنطلق، فإن النشاط النفسي المستهدف للمجاهدين يختلف بشكل مطلق عن النشاط المستهدف لعساكر الاحتلال أو المجندين من الليف الأجنبي في صفوف قوات الاحتلال. وقد توخى القائمون على ذلك النوع من الحرب، تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تحديدها في الآتي:

أ- رفع معنويات مجاهدي جيش التحرير الوطني، حتى لا يقعوا ضحايا الحرب النفسية الفرنسية التي ترنو التئيس من تحقيق الانتصار على قوات الاستعمار من خلال التركيز على المعطى الكمي للإمكانات المادية البشرية والعسكرية.

ب- تعزيز القناعات السياسية وتجذيرها لدى المجاهدين حتى يظلوا في حالة تهب دائم لمواجهة قوات الاحتلال.

ت- تعزيز اللحمة بين المجاهدين، وتقوية عرى الثقة بين الجندي والقائد، لدرء محاولات الاختراق من طرف مصالح الجوسسة التابعة لقوات الاستعمار.

ث- النظر إلى الانكسارات الجزئية التي قد يمتنى به جيش التحرير في بعض الأحيان على أنها حالات عادية ومن مقتضيات وطبيعة الخط الثوري الذي لا

يخلو من تلك الحالات قطّ. ورغبة من الثورة في دفع المجاهد إلى أن يظل يحترق شوقاً لملاقاة عساكر العدو، ولا يهن ولا يحزن لما أصابه، استحدث منصب المرشد الديني الذي كان يقدم دروساً في الوعظ والإرشاد ويحضّ المجاهدين على الالتزام بتعاليم الإسلام وتذكيرهم بأنهم في جهاد وأن مصيرهم لا يعدو أن يكون الجنة. كما يدعم خطابه باستشهادات من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة المغذية لروح الجهاد، حتى تظل جذوته متقدة في النفوس، ولا تحتاج سوى إلى تجديد. وقد كانت المناسبات الدينية، كعيد الفطر والأضحى، وشهر رمضان ومعركتي بدر وأحد وفتح مكة وكذا عاشوراء، سانحة كبيرة يستغلها المرشد الديني وكذا المحافظ السياسي، لتحقيق التعبئة الدينية والسياسية في الآن ذاته، حتى يظل المجاهد حاضراً إيماناً، واعياً سياسياً، ومستعداً قتالاً.

ت - عساكر الاحتلال الفرنسي:

اهتمت الحرب النفسية الثورية، بعساكر قوات الاحتلال الفرنسي، إدراكاً منها للخطر الذي يمثله ذلك الجانب على سيرها وحركتها. ولذلك عملت على بث الريب وسطهم من خلال اعتماد العمل الاستخباراتي، والتصنت على المكالمات وتشفير البرقيات المرسلة بين مختلف الوحدات العسكرية لقوات الاحتلال، والعمل على كشفها على نحو يظهر قوة الثورة وقدرتها على الاختراق. وعلى غرار ذلك، كان التركيز من جانب الثورة على عمليات فرار بعض الجنود من الليف الأجنبي الذين كان يُجرى حوار معهم وينشر على نطاق واسع، بصورة تبغي النيل من إرادة وعزيمة عساكر الاحتلال، وإشاعة الخوف بينهم وتذكيرهم بأن معركتهم خاسرة ابتداء وانتهاء.

ث - المجندون في صفوف قوات الاحتلال:

يتوزع المجندون في صفوف قوات الاحتلال الفرنسي، بين الحركي، الدفاع الذاتي، القومية، المجموعات المتنقلة للشرطة الريفية، كما تضم مجندين من الدول الإفريقية كالسينغال وكذا وحدات من الطابور المغربي، فضلا عن اللفياف الأجنبي. وقد أولت الحرب النفسية للثورة، هؤلاء المجندين، أهمية قصوى رغبة في كسب البعض إلى صفها، وتحييد البعض الآخر، إلى جانب حمل جزء آخر إلى الفرار.

وقد شكل هذا الهدف المتوخى من العملية، حيزا كبيرا في الاستراتيجية التي اعتمدتها الثورة. ومن هذا المنطلق، فإن تعدد وتنوع المجندين، أفضى بالضرورة إلى تنوع الخطاب المعتمد من طرف الثورة، والذي راعى الخصوصيات الثقافية والدينية لكل مجند على حدة، حتى يؤتي أكله على المدى القريب أو البعيد.

وأيا كان المدى الذي تحققت في ظله نتائج العملية، فإن خيرها لا شك أنه سينعكس على الثورة، على نحو إيجابي. وتذكر المؤرخة الألمانية، مارتينا سوبرا (Martina Sopra)، أن المجندين الألمان الذين كانوا يقاتلون في صفوف قوات الاحتلال الفرنسي، في الجزائر، فرّ منهم أربعة آلاف مجند، بسبب الدعاية المضادة التي استخدمتها مصالح جيش التحرير الوطني²²، في إطار الحرب النفسية. والشيء ذاته، بالنسبة لمجندين آخرين، من جنسيات مختلفة، استجابوا لنداء العقل ووخز الضمير، بعد أن أبصروا عن قرب، جور وفضاعة جرائم الاحتلال الفرنسي، ضد شعب، أعزل، ذنبه الوحيد، أنه قال إن أريد إلا الاستقلال.

3- نتائج الحرب النفسية الثورية

إن المتتبع لمسار الحرب النفسية المضادة التي اعتمدتها الثورة الجزائرية لمواجهة الحرب النفسية الفرنسية، استطاعت تحقيق بعض الأهداف رغم صعوبة المهمة وقلة الإمكانيات، ولعلّ السبب في هذا، يعزى إلى الإخلاص الذي كان عليه المجاهدون القائمون على العملية والإرادة والصبر والوعي بحقيقة المرحلة التي كانت تمر بها الثورة في الداخل كما في الخارج. وقد كان للطلبة الدور البارز في رفع التحدي، من خلال الانخراط الصادق في المجال الإعلامي لنشر حقيقة وأهداف الثورة. ولا أدلّ على ذلك من أن زهاء 95 في المائة من الطلبة اختاروا الإعلام الثوري على حد ما ذهب إليه المجاهد الإعلامي عبد القادر نور²³. وهو ما اضطلعت به إذاعات الثورة التي أنشئت طوال فترة المواجهة، في عواصم عربية كثيرة. بيد أن الإذاعتين اللتين برزتا بشكل كبير ومؤثر في مجرى الأحداث في الجزائر، هما إذاعة صوت العرب وإذاعة الجزائر الحرة المكافحة²⁴.

وما يدعم ويؤكد حقيقة الانتصارات الميدانية للحرب النفسية الثورية، التقارير العسكرية الفرنسية التي تناولت مسألة الفرار من الجيش الفرنسي، سواء كانوا جزائريين، مغاربة، سينغاليين أو من اللّيف الأجنبي، حيث كان التركيز على هؤلاء كبيرا من طرف الثورة، التي أيقنت أن هذا المنحى من شأنه أن يعزز من موقعها ويقوي لحمتها²⁵.

الهوامش:

- 1- جمال قندل "مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية: الحرب النفسية أنموذجا 1954-1962"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، جانفي 2018، ص 224.

2- إستجابات القيادة السياسية للطلبات الاستعجالية في الجزائر بغرض إنجاح أهداف المقاربة العسكرية. حيث وصل إلى المنطقة الشرقية من الجزائر إلى غاية الفاتح جويلية 1955 الكتائب التالية: أربعة كتائب وطابور مغربي بأريس، ستة كتائب وطابور مغربي بخنشلة، كتيبة وطابور مغربي ومجموعة صحراوية بجنوب بسكرة، ثلاث طابورات ومجموعتان محمولتان لفيلق الليف الأجنبي بتبسة، كتيبتان وستة سرايا بباتنة، فضلا عن الكتيبة الثالثة لمظليي الليف الأجنبي. ينظر: Pierre Montagnon : **La guerre d'Algérie ,genesse et engrenage dans une tragédie**, éditions, Gérard watelet pygmaton, Paris, 1984, p184.

3- Jean Garniage : **Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours**, éditions fayard France, 1994, p890.

4- بن دارة، "الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955-1960) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة" ج1/ج2، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 280.

5- Charles Robert Agéron, « La guerre psychologique de l'armée de libération nationale algerienne », in La guerre d'Algerie et les Algeriens ,actes de la table ronde organisée à Paris, du 26 au 27 mars 1996, sous la direction de Charles Robert Agéron, «Référence» Histoire, Paris, Armand Colin, 1997, p201.

6- SHAT : 1H1375, dossier n°1, rapport du général Parlange du 5 mars 1956.

7- Ibid.

-جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957-1962، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006، ص 26.

8- SHAT , 1H1375 , op.cit.

9- النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 2005، ص 31.

10- يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط1، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2004، ص 95.

11- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 186.

12- محمد بن دارة، مرجع سابق، ص 281.

13- يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 94.

- 14- الهادي درواز، " قضية و ظاهرة الانضمام الواسع إلى الثورة " في حوار حول الثورة، ج1، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام، الجزائر، 1986 (د،ط)، ص 248.
- 15- خليفة الجنيدي، " قضية وظاهرة الانضمام الواسع إلى الثورة " في حوار حول الثورة، نفسه، ص 250.
- 16- جمال قنان، " قضية وظاهرة الانضمام الواسع إلى الثورة "، في حوار حول الثورة، نفسه، ص 250.
- 17- محمد بن داره، مرجع سابق، ص 293.
- 18- نفسه، ص 285.
- 19- A.O.M :G.G.A,département de Constantine ,rapport de la police sur les activités des nationalistes du 17.08.1955,n°796.
- 20- A.O.M :G.G.A,département de constantine,activiés du F.L.N ,en Algérie,rapport du 25.10.1955,n°16983.
- 21- A.O.M :G.G.A,Front de libération nationale,premier anniversaire de la révolution Algérienne (Peuple Algérien) .
- 22- حميد عبد القادر، " اليسار الألماني دعم الثورة لاستتكار نظام ما بعد هتلر"، الخبر، عدد 6845، 24 سبتمبر 2012، ص 21.
- 23- عبد القادر نور، " الطالب الجزائري والثورة "، كراسات المجلس، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائر، عدد 8 ديسمبر 2007، ص 10.
- 24- ذكر فرانتز فانون في سياق حديثه عن التأثير الذي أحدثه إنشاء الإذاعة السرية الثورية بالمغرب الأقصى، أنه في أقلّ من عشرين يوما بعد إعلان بداية بث الإذاعة، نفذ جميع مخزون أجهزة الراديو على مستوى المحلات الخاصة ببيع أجهزة الراديو. ولكن الإشكال الذي أعاق كثيرا السكان الجزائريين باعتبار أن غالبيتهم يسكنون الريف، هو انعدام الكهرباء، ما اضطرهم إلى استعمال أجهزة الراديو التي تشتغل بالبطاريات وهو ما جعل هذا النوع من الأجهزة يلقي رواجا كبيرا في الجزائر. ينظر :
- Frantz Fanon :**Sociologie d'une révolution**, librairie François Maspéro,Paris,1975,p66.
- 25- عن حالات الفرار من جيش الاحتلال الفرنسي، ينظر :
- Pierre Montagnon :op.cit, p161.

استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الحرب النفسية الفرنسية. دراسة نماذج

The strategy of the Algerian revolution in the face of the French psychological war. Study models

✍ د/ بن جلول هنرشي

جامعة زيان عاشور - الجلفة

مقدمة:

ركزت أغلب الأبحاث، والدراسات التاريخية التي تناولت الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية في مواجهة المخططات الاستعمارية على حرب العصابات، والعمل الفدائي، وحرب المواقع على الحدود والإضرابات، والمظاهرات، والنشاط الدبلوماسي لتدويل القضية الجزائرية. في المقابل لم تعر اهتماما لحرب أكثر خطورة تبناها الفرنسيون منذ الاحتلال عام 1830. يتعلق الأمر بالحرب النفسية التي تعد من أخطر أنواع الحروب المكمل للمجهود العسكري، والتي تستهدف اضعاف الروح المعنوية، والتلاعب بالعقول، ودفع الطرف الآخر إلى الاستسلام والإقرار بالهزيمة وصولا إلى القابلية للاستعمار كما عبر عنها المفكر الجزائري مالك بن نبي في كتاباته. تتناول الورقة مفهوم الحرب النفسية، ودراسة مهامها، ومصالحها، ووسائلها التي شكلت أهم الأسس في الإستراتيجية الفرنسية المنتهجة خلال الفترة الممتدة بين 1830 - 1962 , ومدى نجاح المستعمر في تحقيق أهدافه. كما تدرس ردود الفعل الجزائرية، وتصدي الثورة للحرب النفسية، والنجاحات التي حققتها من خلال انشاء المجالس

الشعبية، وتشديد الرقابة على الإداريين والقياد، والتعبئة الجماهيرية والنشاط الدبلوماسي والإعلام الثوري.

1. مفهوم الحرب النفسية وأهدافها:

تعرف موسوعة السياسة الحرب النفسية بالقول: "هي الاستخدام المتعمد للدعاية وغيرها من الوسائل بهدف التأثير على آراء ومشاعر ومواقف وتصرفات المجموعة المعادية والمحايدة أو الصديقة . . . وتستهدف الحرب النفسية بشكل عام التأثير على معنويات الخصم والقضاء على إرادته للقتال والمقاومة"¹. أما الدكتور أحمد نوفل فيعرفها بقوله: "هي مجموعة الأعمال التي تستهدف التأثير على أفراد العدو بما فيه القادة السياسيين والأفراد غير المقاتلين بهدف خدمة أغراض مستخدمي هذا النوع من الحرب"². وإذا كانت حرب الإبادة المادية كما تبناها العسكريون الفرنسيون منذ الاحتلال تهدف إلى إجبار المستعمر على الاستسلام من خلال التقتيل الجماعي، والنفي، والتعذيب، والإعدامات، والإبعاد، ومن خلال استخدام المدفع والبنديقية فإن الحرب النفسية تعتمد أسلوب الدعاية المغرضة، والإشاعات الكاذبة بهدف التلاعب بالعقول، وزرع الشك، وتزييف الوعي، وتحطيم المعنويات، وإضعاف التلاحم، وكسر الإرادة، وزعزعة الثقة بالنفس وزرع اليأس والإحباط. ولتحقيق الهدف المتوخى تستخدم في الحرب الأهلية عدة وسائل إعلامية كالراديو، والصحف، والتلفزيون، والكتب، والمجلات، ومكبرات الصوت³. عموما يقسم بعض الباحثين في ميدان الحرب النفسية الأهداف إلى نوعين: هدف سياسي يستهدف تحطيم وحدة الجبهة الداخلية للدولة المعادية، وخلق التناقضات بين فئاتها، وبث الشك واليأس في إمكانية الصمود والتصدي، وتحقيق النصر لدى العدو، وتشكيك الجبهة المستهدفة في قياداتها

السياسية والعسكرية. أما الهدف العسكري فيتمثل في تحطيم إرادة جيش العدو القتالية ومعنوياته، وتشكيكه في قياداته العسكرية وزرع الفرقة بين صفوفه، ودفعه للقيام بأعمال ضد مصلحة جيشه ودولته، ودفعه للفرار أو الاستسلام ثم تحقيق الهزيمة في صفوفه⁴.

2. جذور الحرب النفسية الفرنسية في الجزائر:

يخطئ من يعتقد أن الفرنسيين قد مارسوا الحرب النفسية كأسلوب وآلية لإضعاف روح المقاومة واستئصالها من نفوس الجزائريين خلال الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962. بل تعيد الكثير من الدراسات، والأبحاث التاريخية تلك الحرب إلى ما قبل فترة الاحتلال وأصبحت استراتيجية محددة الأسس وواضحة المعالم خلال فترة السيطرة الاستعمارية. ويظهر ذلك من خلال:

أ- ما تضمنه البيان الذي وزعه الفرنسيون على الجزائريين عشية الاحتلال، ومن خلاله حاولوا تبرير احتلالهم من خلال تشويه صورة العثمانيين في مخيلة الجزائريين، والادعاء بأن الحملة لا تهدف إلى احتلال الجزائر بقدر ما تركز على تأديب الداي، وتحرير الجزائر من الاضطهاد الذي كان يمارسه الأتراك، وما تسببوا فيه من تخلف وضعف، وأن هؤلاء ليسوا سوى طغاة، اقطاعيين، ومستعمرين لا هدف لهم سوى القرصنة كما صورتهم الكتابات التاريخية الغربية. كما ركز البيان على رسالة فرنسا في تمدين وتحضير الجزائريين، وعلى التزامها باحترام ديانة الجزائريين، ولغتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم⁵. ولم تستهدف الحرب النفسية الجزائريين فقط بل شملت الفرنسيين أيضا. وعلى هذا الأساس برر السياسيون، والعسكريون الفرنسيون احتلالهم الجزائر بحادثة المروحة وما ترتب عنها من اهانة الداي للشرف الفرنسي، وبالتالي يصبح الغزو والاحتلال ليس

في نهاية المطاف سوى إعادة الاعتبار لكرامة الفرنسيين. كما أن الاحتلال يرتبط بسعي الفرنسيين لتخليص الأوروبيين من القرصنة.

ب- لاجتثاث روح المقاومة، واستئصال ظاهرة التمرد والممانعة ورفض الواقع الاستعماري، وقصد دفع الجزائريين إلى الاستسلام والقبالية للاستعمار، وإضعاف الروح المعنوية وكسر ارادة الجزائريين ارتكب الفرنسيون نوعين من الجرائم: جرائم إبادة روحية ومعنوية استهدفت هدم وتدمير البنيات الثقافية والاجتماعية، والتشريعية للشعب الجزائري من خلال التنصير، والفرنسة، والإدماج، والتجنيس، وتزوير التاريخ الوطني. وجرائم إبادة مادية من خلال ارتكاب مجازر بشرية عبر شعار "السيف والمحراث"، و"سياسة الأرض المحروقة"، وبواسطة الاستيطان، ومصادرة الأرض، والتجوع، والتهجير، والنفي. وفي هذا السياق ولتشويه الثورات التي اندلعت في القرن التاسع عشر ربط الفرنسيون بينها وبين التعصب الديني والعنصرية بسبب تزعم رجال الدين لها، وأن الجزائريين لا يثيرون إلا عندما يشتد عليهم الفقر والجوع وتتأزم أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. كما تم نفي الطابع الوطني لتلك الثورات التي اندلعت في نظرهم بإيحاء وإيعاز من قوى أجنبية. وعليه اتهموا المقراني والحداد، ومحي الدين بن الأمير عبد القادر بعمالتهم لبروسيا والدولة العثمانية واتهموا الشريف بوشوشة وابن ناصر من شهرة والشريف محمد بن عبد الله بعمالتهم للسنوسيين⁶.

ت- من خلال اصدار ترسانة من القوانين الاستعمارية التي كان الهدف منها غرس روح الدونية في نفوس الجزائريين. ومن أبرز تلك القوانين قانون الأهالي وقانون الحالة المدنية 23 مارس 1882 الذي كان الهدف منه تشويه المنظومة

الاسمية الجزائرية وفق التصور الاستعماري عبر اختيار أسماء جارحة ومستتكرة نطقاً تركت آثار نفسية وضرر معنوي في أوساط العامة من الجزائريين. يضاف إلى ذلك قانون فارنيي 26 جويلية 1873 والمرتبط أصلاً بالقانون المشار إليه سابقاً، خاصة في مادته السابعة عشر التي تنص على: "... كل عقد ملكية يجب أن يحتوي على اسم عائلي وكنية كان معروفاً بها الأهلي الذي أعلن مالكا، وإذا تعذر ذلك فلأهلي الأحقية في اختيار لقب أو تتكفل مصلحة الدومين بذلك حيث تختار له لقب مستوحى من اسم القطعة التي سيمتلکها". كما أن قانون التجنيد الاجباري الذي صدر في 3 فيفري 1912 قد حول الجزائري إلى مرتزق من خلال تعويض من يدفع مبلغاً من المال.

ث- في سنة 1930 أحييت فرنسا الذكرى المئوية الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر وذلك من خلال حفل استعراضي رصدت لأجله مبالغ مالية ضخمة، واستخدمت فيه كل وسائل الدعاية كالمصقات، والبطاقات البريدية، والطوابع، والميداليات التذكارية، والصحافة الأجنبية. وكان الهدف من ذلك تمجيد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وإبراز أهم الانجازات، ومستوى الازدهار، والأمن، الرفاهية، والرخاء وكيف أنقذت فرنسا الجزائريين من البؤس الاقتصادي، والتناحر العرقي، وحررتهم من الهيمنة التركية. كما أبرزت الطابع الإنساني النافع لمناهج الاستعمار الفرنسي، والعمل الحضاري الذي ادعت فرنسا أنها كانت تقوم به. وقد تسببت تلك الاحتفالات بجرح مشاعر الجزائريين من خلال تذكيرهم بهزيمة أسلافهم⁷.

ج- إضعاف وتحطيم معنويات الجزائريين من خلال التشكيك في الثورة واعتبارها مجرد أحداث، وأعمال إرهابية، وشأن داخلي يخص فرنسا، وتشويه صورة المجاهدين في المخيال الجمعي للشعب الجزائري باعتبارهم مجموعة من

الخارجين عن القانون. كما اعتبرت الثورة مجرد امتداد لجهات أجنبية، ولا تتعدى كونها صدى لما كان يحدث في تونس والمغرب ومصر. وأن "المتمردين" أقلية لا يتبعهم السكان إلا بواسطة الرعب والخوف من الذبح. يضاف إلى ذلك التلاعب بالجماهير من خلال إنكار الانتصارات وتضخيم الاخفاقات، ووضع جثث الشهداء في شاحنات عسكرية مكشوفة تجوب بها شوارع المدينة لتنبية وتخويف الآخرين من دعم الثورة⁸. كما ركزت وسائل الاعلام الفرنسية على الصراعات الداخلية بين قادة الثورة، والتصفيات والاغتيالات التي حدثت خلال تلك الفترة. كما ركزت الدعاية الفرنسية على ابراز قوة فرنسا العسكرية، والاقتصادية وعلى بعض الانتصارات التي حققها الفرنسيون كقضية اختطاف طائرة زعماء الثورة، واكتشاف السلاح على باخرة اتوس. ولإحاق الهزيمة النفسية بزعماء الثورة طبقت القيادات العسكرية والسياسية الفرنسية أسلوبين: أسلوب التهريب من خلال الصدمة والترويع عبر استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وارتكاب المجازر، والتعذيب، والإعدامات. أما أسلوب الترغيب والاحتواء فقد تمثل في سياسة المشاريع الاقتصادية، والاجتماعية التي كان من أبرزها مشروع قسنطينة، وسلم الشجعان. ولتنفير الشعب من الثورة الجزائرية ركزت الدعاية الفرنسية على ربط الثورة الجزائرية بالشيوعية التي تعني في المخيال الجمعي للشعب الجزائري الكفر، والإلحاد، وسيطرة الإتحاد السوفياتي آنذاك على عدة أقطار إسلامية. كما ركزت وسائل الإعلام على حياة بعض الثوار ممن لهم "ماض إجرامي أو علاقات مشبوهة مع القضاء" وذلك للتقليل من قيمة جبهة التحرير الوطني⁹.

3. وسائل الحرب النفسية:

تعددت وتنوعت أساليب ووسائل الحرب النفسية التي تبناها الفرنسيون خلال الثورة التحريرية الكبرى. ويمكن الإشارة إلى أهمها في النقاط التالية:

- **مجموعات مكبرات الصوت والمناشير:** ظهرت إلى الوجود سنة 1956، وشملت مختلف مناطق الجزائر وزودت بإمكانيات مادية ولوجيستكية كبيرة. من أهدافها تجذير الثقة بين الشعب وإدارة الاحتلال من خلال التركيز على إبراز الانجازات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. يضاف إلى ذلك العمل على تشويه الثورة، ودحض الدعاية الموازية لجبهة التحرير الوطني. وقد برز دورها بشكل خاص في محاولاتها لإفشال الاضرابات، والمظاهرات التي كانت تدعو إليها الجبهة معتمدة في ذلك على الشعارات والمنشورات، والصور الدعائية.

- **الفرق الطبية الاجتماعية القريبة:** ظهرت سنة 1957 وضمت طبية مساعدة مسيحية ومساعدتين مسلمتين يعيشون وسط جنود الاحتلال. ركزت هذه الفرق على المرأة الجزائرية للتأثير عليها وإعادة صياغة عقليتها ونمط تفكيرها.

- **فرق المساعدة الطبية المجانية:** أنشئت سنة 1956 بهدف تقديم الدواء، ومتابعة علاج المرضى الجزائريين لجذبهم والتأثير عليهم. وقد ركزت كسابقتها على المرأة لأهمية دورها ومكانتها داخل المجتمع.

- **الملحقات النسوية للشؤون الجزائرية:** مهمتها التأطير، والتربية وتقديم الاسعافات الأولية لذوي الحاجة¹⁰.

- **انشاء فرق الحركي:** رغم الدراسات، والأبحاث الاجتماعية والنفسية التي أنجزها منظرو الاستعمار في مختلف الحقول المعرفية حول المجتمع الجزائري، إلا أن تفكيك عقلية ونمط تفكير الجزائريين، وإعادة بنائها لم يكن بالعمل السهل.

وعلى هذا الأساس كونت فرنسا مجموعة من الجزائريين حملوا السلاح ضد المجاهدين، واتخذوا موقفا مضادا من الثورة، وأصبحوا يعرفون في الأدبيات التاريخية الجزائرية بـ: "الخونة" و "العملاء" و "الحركي" الذين يُعرفون بكونهم: " لفظة شعبية جزائرية نسبة إلى "الحركة" بفتح الهاء المهملة وسكون الراء. والحركة أو "رجال الحركة" كانت تطلق على الذين يحملون السلاح من الجزائريين لمساعدة الفرنسيين جيشا ومخابرة على ملاحقة الوطنيين واضطهادهم أو قتلهم. ويبدو أن إنشاء هذا السلك العسكري من خونة الجزائريين كانت الغاية منه ازعاج الثورة بمحاربتها بفريق من الجزائريين أنفسهم، وهي قضية نفسية سمجة يحارب الجزائري ابن وطنه " ¹¹. بلغ عددهم حسب بعض الاحصائيات 160000 ¹², وشكلوا مصاعب كبيرة للثورة التي أصبحت تحارب على جبهتين. جبهة العملاء والخونة من جهة، وجبهة الاحتلال من جهة أخرى، وذلك بالنظر لدورهم في مراقبة المجاهدين، ونقل المعلومات للفرنسيين، والمشاركة في التمشيط، والمعارك، الاستتطاق، والتعذيب. ومن أهم رموز العملاء نذكر بوعلام باشاغا (الولاية الرابعة)، محمد بلونيس (الولاية السادسة)، بلحاج الجيلالي (الولاية الرابعة)، الشريف بن سعيد (الولاية الرابعة)، عبد الله السلمي (الولاية السادسة)

13

- **العصفور الأزرق:** تعود جذور المؤامرة إلى اضراب الطلبة في 19 ماي 1956 عن الدراسة والتحاقهم بالثورة استجابة لنداء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. وإذا كانت بعض الدراسات تشير إلى أهداف الإضراب وانعكاساته الإيجابية على الثورة الجزائرية من خلال دعم الثورة بفئة مثقفة تمكنت من إيصال صوت الجزائر إلى المحافل الدولية، وكسب تعاطف ودعم الرأي العام العربي

والدولي فإن أبحاث أخرى تشير إلى تحوله إلى نقمة على الثورة خاصة في الولاية الثالثة حيث اتهم الطلبة بالتجسس، والعمل لصالح إدارة الاحتلال لضرب الثورة من الداخل، وبأن معظم المثقفين مصاليين أو شيوعيين. يضاف إلى ذلك دور الدعاية الإعلامية الفرنسية في إثارة الصراع بين المثقف وغير المثقف في الثورة. وعلى هذا الأساس انتشر الشك في الولاية الثالثة عموديا وأفقيا، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الاستنطاق والتعذيب، وانتهى بتنفيذ سلسلة من الاعدامات قدرتها بعض الاحصائيات بـ 1800 أغلبهم من المثقفين¹⁴. وليبرر موقفه أرسل عميروش إلى باقي الولايات بأنها مهددة بنفس العملية. وبالفعل امتدت العدوى إلى الولاية الرابعة حيث تم إعدام 500 شخص في قضية الزرق La bleuite¹⁵.

- المصالح الادارية المتخصصة: بعد فشل الحل العسكري كخيار لخنق وكسر شوكة الثورة التي نجحت في تحقيق أهدافها داخليا وخارجيا، وسرعة انتشارها عموديا وأفقيا، واستقطابها لمختلف الشرائح الاجتماعية، وبالنظر لتزايد خسائر المستعمر المادية والبشرية، وبغرض عزل الشعب عن الثورة وتقجيرها من الداخل أصبح الاعتماد على الحرب النفسية كبديل، وخيار، وإستراتيجية حتمية تفرضها التحديات التي أصبحت تهدد الوجود الاستعماري برمته في الجزائر.

أنشئت هذه المصالح من قبل الحاكم العام الفرنسي جاك سوستيل. أسندت مهمة الإشراف عليها وتسييرها إلى ضباط الشؤون الأهلية المنتمين إلى المكتب الخامس، الذين تخرجوا من معاهد متخصصة في الدعاية وعلم النفس، وعلم الاجتماع والذين يتكلمون اللغة العربية والدارجة ويمكن تقسيم مهام هؤلاء إلى:

أ- مهام سياسية - نفسية تتمثل في التحكم في السكان وإحداث القطيعة الوجدانية والمادية والنضالية بين الشعب وجيش التحرير، وزرع الإحباط، والانهازمية، والتخاذل، وإحداث الانقسامات داخل صفوف الجبهة، وتزوير أعداد من صحيفة المجاهد، ومحاولة دق إسفين بين "شجاعة الجنود المكافحين في الداخل" و " قادة الخارج الذين يعيشون في منأى عن المتاعب والأخطار" ¹⁶.

ب- مهام إدارية: تتمثل في تمثيل السلطة المركزية، وتحضير الانتخابات العامة والبلدية، ودفع السكان للمشاركة فيها باستخدام وسائل التهريب والترغيب. كما تتولى القيام بعمل إحصائي لعدد السكان على مستوى كل مركز وتدوين معلومات عن وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ت- مهام اجتماعية تربوية: تتمثل في تأمين الرعاية الصحية للسكان بواسطة مركز المساعدة الصحية المجانية، وتوزيع المواد الغذائية والأدوية، وفتح المدارس ومراكز التكوين المهني المتخصص.

ث- مهام سياسية وعسكرية: تتمثل في مراقبة الجزائريين، والبحث عن المعلومات السياسية والعسكرية المتعلقة بالثورة بغرض تدمير التنظيم السياسي والإداري الذي أقامته جبهة التحرير الوطني بين السكان. يضاف لذلك مشاركة الجيش الفرنسي في العمليات العسكرية، ونصب الكمائن لوحداث جيش التحرير الوطني ¹⁷.

4. استراتيجية الثورة في مواجهة الحرب النفسية:

رغم النجاحات المعتبرة التي حققتها الإدارة الاستعمارية من خلال الحرب النفسية طيلة الفترة الاستعمارية إلا أنها فشلت في نهاية المطاف في إجبار الجزائريين على القبول بالواقع الاستعماري. وقد ارتبط ذلك بظاهرة الممانعة

والمقاومة والمواجهة العسكرية، والثقافية، والنفسية التي واجه بها الجزائريون الاستراتيجية الاستعمارية. ولعل أبرز دليل يؤكد على فشل الحرب النفسية التي تبناها منظرو الاستعمار يكمن في الثورات الشعبية، والانتفاضات المحلية التي كان القرن التاسع عشر مسرحا لها، والتي مارس المحتل ضدها كل صنوف الإبادة، والنفي، والإبعاد، والتقتيل الجماعي. كما يظهر فشل الحرب النفسية من خلال المقاومة الثقافية التي لعبت فيها المساجد، والزوايا، والطرق الصوفية دورا هاما كمراكز إشعاع ثقافي وفكري، وكتكنات عسكرية لتخريج الثوار والمجاهدين. ورغم فشل ردود الفعل العسكرية والثقافية في طرد الاحتلال وتحقيق الاستقلال عرف مطلع القرن العشرين انخراط الجزائريين في شكل آخر من المقاومة التي تثبت فشل المشروع الاستعماري بما فيه الحرب النفسية. ويظهر ذلك من خلال انتشار العرائض، والشكاوى المنددة بالاحتلال، وبالنشاط السياسي من خلال ظهور الأحزاب، والجمعيات، والنضال عبر المسرح والنشاط النقابي والرياضي. وعلى أساس ذلك يذهب بعض المؤرخين إلى أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتأليف الكتب التي تذكر بأصالة الجزائر التاريخية كما فعل أحمد توفيق المدني من خلال "كتاب الجزائر" و"محمد عثمان باشا" وصدور الجزء الثاني من كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" للشيخ مبارك بن محمد المليقي قد ارتبط باحتفالات الذكرى المئوية الأولى للاحتلال¹⁸. في السياق ذاته فشلت الحرب النفسية الفرنسية خلال فترة الثورة التحريرية الكبرى رغم الامكانيات المادية والبشرية التي رصدت لها. يظهر ذلك من خلال اتساع نطاق الثورة، وازدياد شعبيتها وانضمام مختلف الشرائح الاجتماعية لها. وسلسلة الاضرابات والمظاهرات، ونقل الثورة إلى فرنسا، وتأييد المتقنين الفرنسيين والأوروبيين

وتدويل القضية الجزائرية. ورغم ان قادة الثورة لم يدرسوا في جامعات ولم يتخرجوا من معاهد متخصصة في علم النفس وعلم الاجتماع إلا انهم ومن رحم المعاناة الاستعمارية قد استخدموا علم النفس في استراتيجيتهم لمواجهة المحتل الفرنسي. يظهر ذلك مثلا من خلال اختيار يوم الاثنين الساعة صفر كموعّد لتفجير الثورة، والهدف من ذلك التيمن بمولد الرسول صلى الله عليه وسلم، وبإحداث بلبلة، وخوف، وردود فعل غير متزنة بين الجنود الفرنسيين. ويفسر أحد المؤرخين سبب اختيار زيغود يوسف منتصف النهار لتفجير انتفاضة 20 أوت 1955 وآثارها السلبية على الفرنسيين بالقول: "والحقيقة أنها كانت يومها هي وقت أذان الظهر، وأراد أن تمتزج الدعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وهو ما حدث في أغلبية القرى والمدن. وهناك أسباب أخرى من جملتها مثلا كون منتصف النهار هو موعد وجبة الغداء عند الأوروبيين المدنيين لأن العسكريين يتغذون قبل ذلك بساعة كاملة أو نصف ساعة، ثم أن الوقت صيف وبعد الظهر تشتد الحرارة، ومعظم أفراد الجيش الفرنسي غير معتادين على ذلك " ¹⁹. كما تخلص جيش التحرير الوطني بعد أحداث 20 أوت من عقدة الخوف التي كانت تفرض عليه التحرك ليلا والنشاط خفية فصار أفرادهم ينتقلون في وضوح النهار بينما انتقل الرعب إلى صف الجنود الفرنسيين ²⁰. ولتحصين الثورة من الداخل، وضمان استمراريتها وديمومتها، وبالنظر لخطورة الحرب النفسية على الثورة ومستقبلها تبنى قادة الثورة استراتيجية تقوم على:

أ- في المجال الإعلامي: من خلال إنشاء "إذاعة الجزائر الحرة المكافحة"، و"صوت الجزائر من تونس"، و"صوت الجزائر من ليبيا"، و"صوت الثورة الجزائرية من القاهرة"، و"صوت الجزائر من دمشق"، و"صوت الجزائر من بغداد".

بغرض توعية الشعب وتنويره، ودحض الادعاءات الفرنسية الكاذبة، ورفع معنويات المجاهدين من خلال الإشارة إلى الهزائم التي كان يتكبدها الفرنسيون وتعريتهم دوليا عبر الإشارة إلى الجرائم التي كانوا يرتكبونها في الجزائر²¹. وبسبب فاعلية إذاعة صوت الجزائر اضطر أساطين الحرب النفسية الاستعمارية إلى: "إقامة إذاعة خاصة مركزها مدينة تولوز Toulouse جنوب فرنسا حشدوا لها امكانيات ضخمة وجندوا لها أصواتا متنوعة انتقوها شبيهة بأصوات معلقي مختلف البرامج الإذاعية الثورية كعملية تمويه على الجماهير العربية عامة والجزائرية خاصة"²². في السياق ذاته اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الإعلام المقروء من خلال إصدار مجموعة من الجرائد مثل جريدة المقاومة باللغتين العربية والفرنسية، وجريدة المجاهد. والدارس لمحتوى ما كانت تنشره الجريدتان يلاحظ تركيزهما على خسائر العدو، وشعبية الثورة وانتصاراتها العسكرية والدبلوماسية²³.

ب- في المجال السياسي من خلال دور المحافظ السياسي. لقطع العلاقة بين الشعب الجزائري وإدارة الاحتلال، ولتعميق الروابط بين الشعب والثورة أنشأت جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام عدة هياكل كان من أبرزها المحافظ السياسي الذي يمكن تقسيم دوره إلى: دور اجتماعي تربوي من خلال التوعية، والإرشاد، ومحاربة الآفات الاجتماعية، وتسوية الخلافات بين المواطنين، وتسجيل عقود الزواج والطلاق والميراث، والمواليد والوفيات. ودور عسكري نفسي من خلال جمع التبرعات والاشتراكات، وتقديم المساعدات والإعانات لعائلات الشهداء، والمجاهدين، والمعتقلين، ورفع معنويات الشعب الجزائري وتعميق إيمانهم بحتمية انتصار الثورة الجزائرية، ونيل الحرية والاستقلال. ولمواجهة

محاولات الادارة الاستعمارية المتواصلة لتحبيد الثورة عن الجماهير الشعبية تبنى المحافظون السياسيون سياسة الترهيب والترغيب، وحتى الخرافة لرفع معنويات المجاهدين. وكمثال على ذلك: " أن المحافظين السياسيين كانوا يشيعون في أوساط الجماهير أن الملائكة عندما تشتد المعارك تنزل من السماء لنصرة المجاهدين، وأن الله أعطى للمجاهد قدرة للتحويل بكل سهولة وبسرعة فائقة إلى الهيئة التي يريدها. من ثمة فإنه يستطيع الدخول إلى ثكنات العدو أو التجول في شوارع المدينة والقرية دون أن يشعر بوجوده أحد باستثناء المناضلين " ²⁴.

ت- **تصفية العملاء:** وذلك من خلال تنفيذ عقوبة الاعداد ضد كل من يثبت ضده فعل التعاون مع الاحتلال كما حدث مع علي شكال سنة 1975 , وبالحاج الجيلالي المدعو "كوبيس" سنة 1958. يضاف لذلك المئات من الخونة والعملاء عبر مختلف الولايات. وكان الهدف من ذلك تعزيز ثقة الشعب بثورته، وتخويف أدوات الاستعمار وأذنايه ²⁵.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لإستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الحرب النفسية الفرنسية يمكن استخلاص النتائج التالية:

تبنى الجيش الفرنسي للحرب النفسية كخيار وحتمية للقضاء على الثورة، وإجبار جيش التحرير على الخضوع والاستسلام يؤكد على فشل سياسة الإبادة المادية والمعنوية التي تبناها قادة الاحتلال خلال الفترة الممتدة بين 1830 - 1962.

لم يكتف قادة الاحتلال العسكريين والسياسيين - لضمان نجاح الحرب النفسية كآلية لإحداث القطيعة بين الشعب والثورة - على خبراء الحرب النفسية

وعلماء الاجتماع، بل وظفوا عناصر محلية من العملاء، والخونة، والحركي كطابور خامس مهمته العمل على تدمير الجبهة الداخلية، وانهيار معنويات الشعب.

رغم فشل استراتيجية الحرب النفسية الفرنسية في تحقيق أهدافها المتمثلة في المغالطة، والتضليل، وزرع اليأس، وإثارة البلبلة، وكسر التلاحم الذي يربط الشعب الجزائري بثورته، إلا أنها حققت بعض النجاحات كان من أبرزها وأخطرها التصفيات والمجازر المرتكبة من بعض قادة الثورة ضد العناصر المثقفة التي انضمت إلى الثورة بعد إضراب الطلبة سنة 1956.

رغم تواضع وسائلها مقارنة بالتفوق العسكري للجيش الفرنسي كما ونوعا نجحت جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني في مواجهة ومجابهة الحرب النفسية الفرنسية من خلال سلاح الإعلام، والدعاية المضادة، ومن خلال الدور المحوري الذي لعبه المحافظ السياسي في التعبئة الجماهيرية، وإفشال المخططات الفرنسية، وفضح أساليبها الإنسانية على مستوى المنتظم العالمي، والرأي العام الدولي. يشير أغلب المؤرخين إلى الضريبة الثقيلة ماديا وبشريا التي دفعها الجزائريون لإفشال مخططات ومشاريع الحروب العسكرية، والثقافية، والدينية، والنفسية التي انتهجها المحتل منذ 1830. ويرتبط ذلك بتجذر روح المقاومة والممانعة ضد الآخر/المحتل، وعلى تمسك الجزائريين منذ الأزل بالحرية والاستقلال كقيمة إنسانية وفعل حضاري.

الهوامش:

1- عبد الوهاب، الكيالي، موسوعة السياسة، ج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص 215.

2- أحمد، نوفل، الحرب النفسية، ط1، دار الفرقان، عمان، 1985، ص 23.

- 3- نفسه، ص 216.
- 4- مصطفى، الدباغ، **المرجع في الحرب النفسية**، ط 1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن ، 1998 ، ص ص 42-43.
- 5- للاطلاع على نص بيان فرنسا للجزائريين عشية الاحتلال سنة 1830 أنظر الملحق الأول كما ورد في أبو القاسم، سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930** ، ج 2 ، ط 3 ، دار الغرب الإسلامي، لبنان ، 1992 ، ص ص 421-422.
- 6- يحي، بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجوائر 1999 ، ص ص 316-317.
- 7-Charles-Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine 1871-1954, T2**, p p 672-649.
- 8- صالح، بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر ، 2010، ص ص 263-264.
- 9- محمد العربي، الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962** ، ج 2 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، سوريا ، 1994 ، ص 17.
- 10- للتعرف أكثر على وسائل الحرب النفسية التي استخدمتها الادارة الاستعمارية ضد الثورة أنظر: لخضر، شريط وآخرون، **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر ، 2007 ، ص ص 315-324.
- 11- عبد المالك، مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962** ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر ، 2001، ص 43.
- 12-Mohammed Harbi , **Les Archives de la révolution algérienne** , Éditions Jeune Afrique , paris , 1981, p 123.
- 13- للتعرف أكثر على أبرز رموز الخونة الذين تحالفوا مع الاحتلال ضد أبناء جلدتهم، وتحولوا إلى حصان طروادة. أنظر: جمعة، بن زروال، **الحركات الجزائرية المضادة للثورة التحريرية 1954-1962** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2011-2012 ، ص ص 206-244.

- 14- عبد الكريم، شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، ط1، دار هوم، الجزائر، 2003، ص 174.
- 15- علي، كافي، مذكرات الرئيس علي كافي. من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط 2، دار القصة للنشر، الجزائر، 2011، ص 159. أنظر كذلك يحي، بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة 1954-1962، ط2، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص 168-174.
- 16- بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص ص 263-265.
- 17- الغالي، غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1962، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص 179-184.
- 18- أحمد توفيق، المدني، حياة كفاح، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص ص 253-254.
- 19- الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 41.
- 20- نفسه، ص 52.
- 21- قدور، ريان، الإذاعة السرية "صوت الجزائر الحرة المكافحة"، وردت في: التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 56-62، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص 51.
- 22- الأمين، بشيشي، دور الإعلام في معركة التحرير، وردت في: الثورة الجزائرية أحداث وتأملات، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 1994، ص 185.
- 23- عواطف، عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1961، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 91-141.
- 24- الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 51 الهامش رقم 3.
- 25- لخضر شريط وآخرون، مرجع سابق، ص ص 341-342.

جيش التحرير الوطني في مواجهة الحرب النفسية خلال استفتاء 1958

National Liberation Army in the face of psychological warfare during the 1958 referendum

✍ د/ مختار هواري

جامعة الحاج لخضر - باتنة

haouarimokhtar@yahoo.fr

المخلص:

جاء الجنرال ديغول إلى الحكم وكان أول ما قام به حين زار الجزائر في جوان 1958 دعوة الجزائريين للإقبال على استفتاء 28 سبتمبر 1958 لأجل جزائر جديدة يتساوى فيها كل الجزائريين، وهو ما يعد دعوة للإدماج ورغبة في إبعاد الشعب الجزائرية عن ثورته. أدركت قيادة جبهة التحرير مخاطر الدعاية الفرنسية فقامت بدعاية مضادة لأجل عرقلة المخطط الفرنسي، وشرعت في توعية الجماهير الجزائرية بمخاطر استفتاء 28 سبتمبر 1958 مستعملة كل الأساليب الثورية المشروعة كعقد الاجتماعات وعزل الجماهير عن الدعاية الفرنسية وزيادة النشاط العسكري والدبلوماسي خلال الفترة التي تسبق الاستفتاء واثناء إجراءاته.

Summary:

De Gaulle came to power and the first thing he did when he visited Algeria in June 1958 was to invite Algerians to take part in the referendum of September 28, 1958 for a new Algeria in which all Algerians were equal, a call for integration and a desire to keep the Algerian people away from their revolution. The Liberation Front leadership realized the dangers of French propaganda and made counter-propaganda in order to obstruct the French plan, and began to sensitize the Algerian public about the dangers of the September 28 referendum, using all legitimate revolutionary methods such as holding meetings, isolating the masses from French propaganda and increasing military and diplomatic activity during the period leading up to the referendum and during its operation.

مقدمة:

عملت السلطات الفرنسية عسكرية كانت أو مدنية خلال سنة 1958 على وضع مشروع غايته كانت عزل الجماهير عن الثورة التحريرية الجزائرية وتوقيف مسارها المظفر الذي حققته خلال ما يقارب الأربع سنوات الماضية ذلك أن الاستعمار ما كان ليقبل بما حققته من انتصارات، وهكذا واجهت الثورة الجزائرية مخططات استعمارية خطيرة كانت تهدف لإبعادها عن شعبها الجزائري حيث عملت الدوائر الاستعمارية على مراوغة الرأي العام العالمي بالتظاهر بالفعل الديمقراطي وبكونها مهد الديمقراطية الحديثة. وفي هذا السياق دعا الجنرال ديغول بالجزائر إلى استفتاء حول الجمهورية الخامسة سيجرى بنفس طريقة الاستفتاء الذي سيكون بفرنسا وذلك بالإجابة ب: نعم أو لا للجمهورية الخامسة، وبالمقابل خيرت باقي المستعمرات الفرنسية الإفريقية بين البقاء مع فرنسا أو الاستقلال ضمن الاتحاد الفرنسي. وأمام هذا المعطى جندت السلطة الفرنسية كل وسائلها المادية والدعائية لإنجاح مخططها بالإقناع أو بإجبار الجزائريين على الاقتراع حتى تدعي في المحافل الدولية أن الجزائريين مواطنين فرنسيين مارسوا حقهم بالاقتراع، تماما مثل باقي فرنسيي المتربول، ولا يهم ما إذا صوتوا بنعم أو بلا للجمهورية الخامسة حتى يتسنى لها وضع المجتمع الدولي وجبهة التحرير الوطني في مأزق دبلوماسي، غير أن هذا الوضع لم يغيب عن أذهان زعماء جبهة التحرير الوطني. لذلك سأتناول في هذه الورقة إشكالية الدعاية الديغولية لدستور الجمهورية الخامسة وكيف واجهته الثورة التحريرية؟

1- الدعاية الديغولية قبل الإستفتاء: قام الجنرال ديغول في الفترة الممتدة من 4-7 جوان 1958¹ بزيارة للجزائر بشر خلالها بمشروعه الإدماجي وأعلن

في خطابه الأول في الجزائر يوم 4 جوان 1958 عن سعيه لإقامة الهيئة الانتخابية الوحيدة ليتظاهر بإلغاء التمييز بين الجزائريين - الذين لطالما نعتوا بالأهالي - والمستوطنين كأول خطوة للاندماج، وصرح قائلاً: "...منذ اليوم فرنسا تعتبر أنه لا يوجد في الجزائر إلا صنف واحد من السكان: لا يوجد إلا فرنسيين، لهم المكانة الكاملة مع نفس الحقوق ونفس الواجبات" ² غير أنها مناورة تجلت خيوطها عندما تقرر إجراء الاستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958 حيث عوملت الجزائر معاملة الأراضي الفرنسية وطلب من سكانها أن يصوتوا على مبدأ الموافقة على الدستور أو رفضه، في حين كان الاستفتاء في باقي المستعمرات الفرنسية بإفريقيا الوسطى والغربية حول مبدأ البقاء أو الانفصال عن الاتحاد الفرنسي وتؤكد هذا الاتجاه كذلك عندما تقرر انتخابات مجلس النواب الفرنسي الجديد ³.

كانت خطابات ديغول تدور حول الوعود الاقتصادية والاجتماعية وبالمقابل كانت هناك ضبابية فيما يخص المستقبل السياسي للجزائر حيث قال ديغول: "فرنسيون بصورة كاملة وفي هيئة واحدة... هؤلاء العشرة ملايين من الفرنسيين سينتخبون بعد ثلاثة أشهر من الآن في هيئة واحدة ممثليهم... و مع هؤلاء المنتخبين سنرى كيف نعمل الباقي" ⁴، وكان يعتقد أن التطور الضروري للجزائر يجب أن يتم في الإطار الفرنسي أي الإدماج. وإقناع الجزائريين بالاستفتاء أصدر مرسوماً في 28 جوان 1958 شمل الإطار القانوني للسلطة العسكرية إذ سمح لها بمزاولة سلطات كانت في الأصل مخولة في الظروف العادية للسلطة المدنية ⁵ حتى يرضي العسكريين ويمنح كل السلطات لهم ⁶. كما قامت السلطات الفرنسية المتمثلة في المصالح الإدارية الحضرية والريفية

ولجان الخلاص العمومي بمجهود خاص وبدعم من الجيش لحمل الجزائريين على الانتخاب، وقاموا بتوزيع المناشير ونشر الصور ووضع القوائم الانتخابية⁷، وزاد ديغول من امكانات المكتب الخامس الذي كان يقوم بالنشاط البسيكولوجي بأن زوده في نهاية 1958 بموارد لا نظير لها: 32 ضابطا في الجزائر و 50 ضابطا منتقلا بدلا من 25 ضابطا كان في سنة 1956. أعاد هذا المكتب تنظيم سرايا مضخات الصوت والمنشورات التي تنتقل في أرياف الجزائر إلى سرايا للنشر والانتاج، وقام بتوزيع المنشورات وعرض الأفلام والصاق اللافتات، سير المكتب الخامس كذلك هياكلا لتنظيم السكان وبصفة خاصة النساء والشبان وقدماء المحاربين⁸.

بشر الجنرال ديغول الجزائريين جميعا بأنهم سيتمتعون بحقوقهم في ظل المرحلة القادمة من الجمهورية الخامسة، لكن في واقع الأمر كان دستور هذه الجمهورية - الثري بالنصوص المتعلقة بحماية حقوق الإنسان - خال من أي جديد بخصوص تحسين أوضاع الجزائريين الرازخين تحت نير حالة الطوارئ وتحت نظام التمييز العنصري. كما تحدث أثناء زيارته الأولى إلى الجزائر عن التجديد والأخوة والمصالحة وعظمة فرنسا داعيا الى الإدماج -والذي يقتضي القضاء على جبهة التحرير وهو ما فهمته هذه الأخيرة جيدا- كما قدم الجنرال ديغول الإغراءات من خلال الإجراءات التي اتخذها كإطلاق سراح آلاف المعتقلين في المخيمات والمحتشدات المخصصة للإيواء وتحسين ظروف اعتقال البعض ومنح بعض المناصب الإدارية لبعض الجزائريين⁹.

وفي الصحراء التي تعتبر أحد أهم مرتكزات السياسة الديغولية لأهميتها الاقتصادية والعسكرية والسياسة في مشاريعه المستقبلية، تم توزيع المناشير

الدعائية التي جاء فيها: " بإسكان الأغواط وورقلة رجالا ونساء، إن لجنة الإنقاذ العمومي ... تطلب منكم إظهار إرادتكم للاتحاد والعافية والخير والسعادة ... لتبرهنوا أن جميع الناس في هذه البلاد هم فرنسيون بصفة كاملة... إن لجنة الإنقاذ العمومي تطلب منكم أن تصحوا هذا الدستور يعني أن تصوتوا بنعم في يوم 28 سبتمبر من الشهر الجاري لتبرهنوا هذه الإرادة لأجل الاتحاد والأخوة الفرنسية المسلمة... يا سكان ورقلة صوتوا بنعم يوم الأحد 28 سبتمبر ضعوا الورقة البيضاء المكتوب فيها بالحروف الفرنسية "Oui"¹⁰. كما سخرت الإدارة الاستعمارية كل شبكات الدعاية واستعملت الحرب النفسية لإنجاح استفتاء 28 سبتمبر 1958 حتى يُسهل الطريق أمام فصل الصحراء وهذا ما بينه ماكس لوجان Max Lejeune في مراسلته لعامل عمالة الواحات عندما قال: يجب أن تُثبت هذه النتائج بأنه وبالرغم من معارضة الثوار لهذا الاستفتاء، فقد حرصت الأغلبية من السكان المسلمين على المشاركة فيه وبأنهم عبروا من خلال تصويتهم بالأغلبية الساحقة على الدستور الجديد على ثقتهم في حكومة الجمهورية..."¹¹، لذلك كان واضحا أن هذا الاستفتاء سيُجرى في ظل القهر والإكراه.

أُخذت صناديق الاقتراع إلى المواطنين بالمناطق النائية وجلب العساكر الفرنسيون المواطنين بواسطة الشاحنات¹²، كما استعملوا كل وسائل الإرهاب والتكيل لإرغام الشعب وحمله على التصويت قسرا وزوروا النتائج تزويرا مفضوحا انكشفت لكل أحد حتى البسطاء وأدعي أن نسبة المصوتين بلغت 96 بالمائة¹³. وبحلول 30 سبتمبر 1958 تم نشر النتائج النهائية من طرف لجنة مراقبة

الانتخابات ليكون عدد الأصوات المعبر عنها 3477181 صوتا منهم 3356165 صوتا بنعم¹⁴.

بعد صدور نتائج الاستفتاء خرج الجنرال ديغول بخطاب يوم 3 أكتوبر 1958 جاء فيه: " في يوم الأحد الماضي (يقصد يوم الأحد 28 سبتمبر 1958) قام ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف رجل وامرأة من الجزائر بغض النظر عن انتمائهم الديني، وفي إطار المساواة المطلقة، بالتصويت لصالح فرنسا ولصالح شخصي بفضل ورقة ثقتهم خلال هذه العملية الانتخابية... لقد قاموا بذلك بصفة طبيعية ودون أن يرغمهم أحد بالرغم من حجم كل التهديدات الناتجة من المتعصبين والتي كثيرا ما أثرت عليهم وعلى عائلاتهم وعلى ممتلكاتهم..."¹⁵ ويبدو من خلال هذا الخطاب أن جبهة التحرير شكلت غصة في حلق ديغول واعترف بأنها أثرت على العائلات.

2- الدعاية المضادة لجبهة التحرير الوطني: في شهر جويلية من عام 1958، جاءت أوامر من القيادة السياسية والعسكرية للثورة تدعو للقيام بدعاية مضادة ضد مشروع استفتاء دستور الجمهورية الخامسة. وهكذا تلقى القادة السياسيون والعسكريون أوامر بالشرع في حملة ضد هذا الاستفتاء بتنظيم تجمعات لأجل توعية الشعب بأن المشاركة في الاستفتاء هو انتحار وأن من يقبل بحمل بطاقة الناخب والتسجيل في القوائم الانتخابية يعتبر خائنا ومعاد لجبهة التحرير¹⁶. تخوفت الجبهة بتاريخ 29 أوت 1958 من امكانية نجاح دعاية فرنسا بأن الاقبال على الاستفتاء يوضح عدم ولاء الشعب للثوار، لذلك نشطت الجبهة دعايتها المضادة في الصحافة والمنتديات الأجنبية لتثبت أن هذا الاستفتاء ونتائجه لا أساس له من الصحة¹⁷.

كان الرد السياسي لجبهة التحرير الوطني قويا ومسبقا من خلال إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958 لغلق الطريق في وجه المشاريع الديغولية وقدمت رسالة واضحة للرأي العام الدولي بأن للثوار جهازا معترف به دوليا هو الممثل الشرعي للشعب الجزائري ومستعد للتفاوض وبالتالي سقطت ورقة من يد ديغول الذي كان يريد عزل جبهة التحرير والتفاوض مع المقاتلين واستمالتهم بمشاريع واهية. ولكن لم تكتف الجبهة بالدعاية المضادة لسياسة ديغول، فلقد أدركت أن معسكر ديغول متململ وأنه يقع تحت رحمة الجيش والمستوطنين المتطرفين المنضوين تحت لواء لجنة الإنقاذ العمومية، فكان عليها فرض نفسها عسكريا من خلال الواقع العملياتي. لقد فتحت الثورة جبهة فرنسا في أوت 1958 وقامت بعمليات توعية مست جميع مناطق فرنسا بل واصلت تهديدها حتى لوزراء مقربين لديغول، ففي 5 سبتمبر 1958 قام مناضلو الجبهة بالهجوم على منديس فرانس بجادة فريدلاند بباريس والذي كان وزيرا للإعلام وجرح في هذا الهجوم¹⁸، وكثفت الجبهة أعمالها العسكرية والفدائية بشن هجمات خاصة بمناسبة استفتاء 28 سبتمبر 1958 حتى في التراب الفرنسي (المتربول) حيث قُتل في آخر شهر سبتمبر والنصف الأول من أكتوبر حوالي 80 قتيلا وتم تخريب مجموعة من المنشآت الاقتصادية¹⁹.

كان الاستعماريون وديغول يرغبون في التقاف المعسكر الغربي حول مشروعهم بدعوى الحفاظ على الجزائر فرنسية ضمن المعسكر الغربي، لكن جبهة التحرير كانت صارمة مع كل جزائري يمكن أن يكون ورقة ديغول لتمير مشاريعه الإصلاحية، وهكذا كانت عملية تصفية النائب بن حبيلس في 28 أوت 1958 والذي كان له صدى كبير وافشل مخطط ديغول الذي كان بن حبيلس

سيقدمه للرئيس الأمريكي ايزنهاور ليقنعه بالحلول التي يسوقها ديغول، وهنا يقول المجاهد الأخضر بن طوبال " اضطررنا إلى قطع الطريق على الجنرال ديغول الذي حاول استعمال الجزائريين الخمسة عشر الذين كانوا يسعون -بالرغم من الرأي المغاير للحركة الوطنية الجزائرية- إلى فرض أنفسهم كقوة وسيطة بين المتعاونين مع فرنسا من جهة وجبهة التحرير الوطني من جهة ثانية ... أعطينا الأمر بإعدام بن حبيلس" ²⁰.

تعزز موقف جبهة التحرير الوطني بعد ذلك خلال الافراج في 30 سبتمبر 1958 على المبشر الأب ليستر لي قريفيثس Lester Lee Griffiths التابع للكنيس الأمريكي والذي كان أسيرا عند جبهة التحرير وأطلقت سراحه الجبهة عندما صرح للصحافة: " عناصر جيش التحرير الوطني يتقبلهم سكان الدواوير بعطف عند عبورهم لجهاتها وإنني ألح على الانضباط والصبر لهؤلاء الجنود" ²¹ وهو ما جعل ادعاءات فرنسا بإرهاب المجاهدين وتهديدهم للشعب تبدو عارية من الصحة.

قام مسؤولو الثورة كذلك بنشاط شامل ومنسق غطى جميع القطر الجزائري ويمكن أن نلمس هذا من خلال المنشورات والأوامر التي كانت تقدم للمسؤولين لتنفيذها على أرض الواقع وسوف نورد بعضها حسب الولايات:

في الولاية الأولى أوراس النمامشة: وزعت الجبهة منشائر ذكرت فيها أن التسجيل في القوائم الانتخابية أو الترشح في الانتخابات هو أمر محظور وكل الأعمال المخالفة للأوامر تعتبرها أعمال خيانة يعاقب عليها القانون دون رحمة ²² وفي منشور موجه من طرف الصاغ الثاني عشي عمار وموقع من الضابط

الثاني محمد الطاهر موجه إلى الناحية الأولى والمنطقة الأولى للولاية الأولى موقع بتاريخ 18 أوت 1958 تحت مسمى أوامر مجلس المنطقة ورد فيه: ²³

- يجب نزع جميع الصور والبيانات وأوراق الانتخاب للمدنيين رجالا ونساء في كامل المنطقة وعين المجلس المذكور يوم 23 سبتمبر تاريخا محددا لذلك ودعى الكل الى أن يبذلوا كل مجهوداتهم ويسعوا بما يستطيعون مستعينين بالكثائب لكي يتغلبوا ونجحوا ولا يتخلف عنهم أحد.

- جاءنا من لجنة التنسيق والتنفيذ ما مفاده يمنع منعاً باتاً قتل الأسرى ومن قتلهم يمثل أمام المجلس العسكري.

لقد أكد هذا البيان أن الثورة، ورغم ما لحق بشعبها من طرف الاستعمار، ورغم صرامتها إلا أنها كانت تحافظ على القيم الإنسانية لأنها تدرك معنى قيمة حياة الإنسان فعليا لا شعارات ترفعها كما يفعله الاستعمار الفرنسي.

في الولاية الثانية الشمال القسنطيني: يشير العقيد علي كافي إلى الإجراءات التي اتخذتها قيادة الولاية الثانية لمقاطعة الاستفتاء ومنها: ²⁴

- إنشاء لجان لتوعية الشعب وتحذيره من خطورة هذا الاستفتاء وأهدافه وتنظيم الاجتماعات ليلا.

- توزيع المناشير على القرى الحضرية بواسطة الخلايا السرية داعية إلى مقاطعة الاستفتاء أما في الأرياف فقد كان الاتصال مباشرا.

- ترحيل قسم كبير من المواطنين من السهول إلى الجبال.

- نصب الكمائن صبيحة يوم الاستفتاء.

في الولاية الثالثة: وزعت جبهة التحرير الوطني أوامرا بتاريخ 7 أوت 1958 ممضاة من العقيد عميروش موجهة إلى قائد المنطقة الثالثة الكولونيل سي عبد

الله وفيها وضحت الإستراتيجية التي يجب إتباعها لإفشال استفتاء الجمهورية الخامسة مما جاء فيها:

- سياسيا: تُجرى تحت سلطة القادة السياسيين والعسكريين ونوابهم حملة دعائية كبيرة ضد استفتاء دستور الجمهورية الخامسة حيث يجب مشاركة كل عناصر جبهة التحرير وجيش التحرير (ضباط وصف الضباط) وكل الأسلاك وكل مسؤولي المصالح الخاصة التابعة لها كالاتحاد العام للعمال الجزائريين ومؤسسات الحبوس والصحافة.

- توعويا: تعقد في كل قرية ودشرة اجتماعات وتظاهرات يُشرح فيها للشعب أن المشاركة في الانتخابات هو انتحار ولأجل افشاله يجب استعمال كل وسائل المقاطعة وتجنب التصويت بتوزيع منشائر المقاطعة في تراب الولاية بسرعة وبشكل واسع في المدن والقرى وأوضحت أن بإمكان أي مسؤول عن جيش التحرير الاتصال بالسكان وقراءة المنشائر وشرحها. كما بينت أن كل مسؤول يجب عليه تسجيل كل لقاءاته واجتماعاته وما يقوم به يوميا في دفتره اليومي. بالإضافة الى ذلك وزعت الولاية الثالثة منشائر تدعو إلى اضراب عام في الولاية خلال أيام عملية الاقتراع تمس المحلات وكل الأماكن العمومية، ومنعت على العمال والبطالين تجنب التجمع في الأماكن العمومية. وقد أصدرت جبهة التحرير أوامر بإطلاق النار على المتجولين.

- عسكريا: بالموازاة مع العمل السياسي والدعائي، دعت الجبهة الى العمل الميداني العملياتي العسكري مضيفة أنه لا بد أن يشتد ويتضاعف خلال 15 يوما التي تسبق الاستفتاء حتى تفشل عملية استفتاء دستور الجمهورية الخامسة وتكون العمليات بمختلف الأشكال منها (كمائن، هجومات على المراكز والمدن

وتخريب المنشآت) مضيئة أنه لا بد وأن تكون هناك تفجيرات ورمي للقنابل اليدوية وإطلاق الرصاص واستعمال الأسلحة البيضاء خاصة في الأيام العشرة التي تسبق التصويت بأن تكون هناك عملية واحدة على الأقل في كل مركز. الأكثر من ذلك أضافت الأوامر يمكن تشكيل فرقة كمندوس لاستعمالها في مداومة مراكز التصويت.

في الولاية الخامسة: وجهت القيادة السياسية والعسكرية لجيش وجبهة التحرير في الولاية الخامسة خطابا شديدا للهجة لكل متعاون مع الاستعمار ممزوجا بخطاب مفعم بالقيم الإسلامية والوطنية حتى لا تسول نفس أي شخص التعامل مع المشاريع الديغولية وهذا ما نستشفه من خلال الأوامر التي أعطيت في الولاية الخامسة المنطقة الرابعة الناحية الرابعة القسمة الثامنة موجهة من المسمى الحبيب إلى عبد الصواب تحت مسمى أوامر لابد من بثها في أوساط الشعب وسنحاول ان نستعرضها مع المحافظة على أسلوبها المباشر والواضح والمفعم بعبارة الصرامة الثورية وبالخطاب الوطني والديني التي تتشبع به قيادة الثورة وأهمها:

أولا: يمنع على كل مسلم جزائري أن يحضر الخطابات الاستعمارية التي تذاع ضد الجيش الإسلامي وشعبه والذي يحضر لا يلوم إلا نفسه فقد يكون هناك فدائيون وقت الخطاب فيلحقه ضرر أو موت وإن سلم من هذين فلا يُنجى إن سمع الجيش به، ومن حضر ولو مرة، فعليه العقاب ويمنع من السوق.

ثانيا: واجب على الشعب الجزائري أن يبرهن ويبين الغضب التام أمام العدو وأمام بعضه على حسب عمليات القمع والضغط الذي يقوم بهما العدو ضد

المدنيين وهذا أمر طبيعي لا يستحق الإنذار لأن الاستعمار أبكى جميع المسلمين والمسلمات لأنه يريد البقاء في الجزائر بالقوة وسفك الدماء إلى آخره. **ثالثا:** ممنوع أيضا على النساء الجزائريات أن يحملن ورقة الانتخابات ويتخذنها بيانا أو يقدمهن بأنفسهن إلى مكاتب لصاص إن ناداهن لأمر ومن ذهبن لما ذُكر نعتبرهن خائنات للدين، للوطن وللثورة الجزائرية. بل وجب عليهن مقاطعة الإدارة الاستعمارية.

رابعا: ممنوع كذلك على كبار الدواوير أن يقدموا للشعب ما أمرهم به العدو إلا بأمر من ممثلي الجبهة والجيش ولمسؤول العرش ...

خامسا: تنفيذ العقاب على كل من يقوم بدعايات التشويش أمام الشعب لأجل ترحيل الدواوير و... ومن تعمد وارتحل فعليه العقاب وعلى زوجته لأن الجهاد واجب كل مسلم ومسلمة جزائري أو جزائرية.

سادسا: مسؤول العرش قادر أن يمنع كل رجل أو امرأة تقوم مقام الرجل بمنعها من الذهاب للسوق إن حصل لنا فيهما شك نحو الشهر أو شهرين بحسب ما بدا أو ظهر منهما ومن فات أمره لمسؤول العرش نعتبره خائنا.

سابعا: إن جميع من يتهم أخاه المسلم أو المسلمة بجريمة وبحثنا فيها ووجدناها كذبا أو خطأ أو زورا فيحكم عليه القانون ما قد كان سيحكم على المشتبه من عقاب أو إعدام.

ثامنا: إن جميع من أُلقي عليه القبض وكان في السجن ثم خرج يُجرى عليه التحقيق ويمنع من السوق والتجول في الدواوير كما أنه يؤمر بالانسحاب.

تاسعا: وجوب حضور مسؤول سياسي أو عسكري إن كان قريبا.

إن هذا الأوامر التي طبقت على أرض الواقع شكلت دعاية مضادة لسياسة ديغول وللمكتب الخامس والجيش الفرنسي الذين واصلوا عملياتهم القمعية وكان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية في 19 سبتمبر 1958 أي قبل إجراء الاستفتاء في 28 سبتمبر 1958 ضربة في مقتل حيث خاب أمل ديغول للترويج لأطروحاته دوليا، بل إن فتح جبهة العمليات في التراب الفرنسي أرق أوساط الأعمال الفرنسية التي رأت مصالحها معرضة للخطر من قبل هذه الهجومات وبدأت الضغوطات تشدد على الجنرال ديغول الذي أجبر على مراجعة مواقفه فيما يخص الحرب والسلام²⁵ و تولد رأي عام فرنسي مناهض لما عرف عندهم بحرب الجزائر.

الخاتمة:

تمكنت قيادة الثورة من تجاوز مناورات ديغول ودوائره خاصة وأن الجنرال ديغول كان له باع طويل في المناورات والوعود منذ زيارته لقسنطينة وإطلاقه للجنة الإصلاحات الإسلامية التي خيبت آمال الحركة الوطنية بعد صدور نتائجها في مارس 1944، ولما احتجت الحركة الوطنية قُمت مظاهرات الشعب الجزائري في ماي 1945 لذلك كانت صورته ماثلة في أذهان الجزائريين هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن مشروعه اعتبرته تحد سمح بضخ دم جديد في الثورة خاصة وأنها كانت تعاني في تلك الفترة من خلافات بين أعضاء القيادة العليا للثورة لأجل التمتع مما جعلهم يتجاوزون تلك الخلافات الهامشية، وكانت ممارسات الإدارة الاستعمارية وإجبار الجزائريين وارغماهم بكل وسائل القمع في مصلحة قادة الثورة حيث بينت صورة ديغول الحقيقية للجزائريين، وقد سجلت دوائرها الاستعمارية صورا للناخبين المسلمين ودونت صحافتها تقارير حول

المشاركة الواسعة للشعب الجزائري هي في الواقع مدونة ومؤرخة، غير أن ذلك لم ينطل عن ديمغول نفسه الذي سيدرك التوجه الحقيقي للشعب الجزائري وسوف ينقلب على لجنة الانتقاذ العمومية وعلى كبار الضباط المتطرفين رغم مواصلته لسياسة القمع على أمل أن يحافظ على الجزائر حسب تصوره -التعايش بين كل المجموعات الساكنة في الجزائر- والذي ما كان لتقبله قيادة الثورة ولا المستوطنون الأوروبيون ولا الشعب الجزائري وبقي يغرد خارج السرب.

الهوامش:

- 1- زار ديمغول الجزائر ثلاث مرات قبل اجراء استفتاء 28 سبتمبر 1958 وكانت الزيارة الأولى ما بين 4 و 7 جوان 1958 والثانية في 1 جويلية والثالثة ما بين 27 إلى 29 أوت 1958 وفي كل مرة كان يطلق خطابات للترويج لمشروعه الإدماجي.
- 2- سيلفي ثينو، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص 182-183.
- 3- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين - ثورات القرن العشرين -، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص. 265.
- 4- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص. 111.
- 5- المرجع السابق، ص. 109.
- 6- علي بشريرات، ممارسات حقوق الإنسان في الجزائر 1830-1962، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصة للنشر، الجزائر، 2015، ص. 600.
- 7- Grégor Mathias, Les S. A. S : Une institution ambiguë centre idéal et réalité (1955- 1962) Mémoire M. H, univ de provence , 1994, p.75
- 8- سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص. 190.
- 9- محفوظ قداش، و تحررت الجزائر، تر: العربي بوينون، دار الأمة، الجزائر، 2011، ص ص 178 - 179 .
- 10- رضوان شافو، جوانب من السياسة الاستعمارية بالصحراء الجزائرية من خلال تقارير السلطة الفرنسية والوثائق الأرشيفية، دار قانة، باتنة، 2014، ص ص 77، 78.

11- المرجع نفسه، ص. 78.

12- canom, 93/4120, synthèse mensuelle zone du nord- constantinois 1956-1958 .

13- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، 256.

14- شارل انري فافورد، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010، ص. 458.

15- باتريك أفنيو وجون بلانشايس، ج2، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، 2013، ص. 126.

16- canom , 81F788 , Le FLNet le Référendum.

17- Ibid.

18- دحو جريال، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، باتنة-الجزائر-، 2013، ص. 296.

19- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص. 113.

20- دحو جريال، مرجع سابق، ص ص. 270، 278.

21- ش أ فافورد وآخر، مرجع سابق، ص. 459.

22- Claude Paillat ,Dossier secret de l'Algérie, Paris, Edition le livre contemporain, 1961, p.86.

23- canom , 81F788 ,op.cit .

24- علي كافي، مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، ط.2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص ص. 153 - 154.

25- دحو جريال، مرجع سابق، ص. 270.

خط "موريس" الاستعماري واستراتيجية رد فعل الثورة الجزائرية لمواجهته

The colonial "Maurice" line and the reaction strategy of the Algerian revolution to counter it

محمد فن

جامعة زيان عاشور - الجلفة

guenmoh1730@gmail.com

الملخص:

يعتبر موضوع الأسلاك الشائكة المكهربة "خط موريس" أنموذجاً من الموضوعات الهامة في مسار الثورة التحريرية؛ فهو يدخل ضمن الإستراتيجية العسكرية الفرنسية للجنرال ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية بتطويق الحدود الشرقية والغربية بأسلاك شائكة مكهربة لمحاصرة الثورة، حتى تمنع تموينها بالسلاح والذخيرة، وتحرك جنودها وإطاراتها. وقد تعددت طرق وظروف مواجهة الثورة لتلك الخطوط فمنها ما كان أثناء إنجاز الخطين عام 1958 أو بعد الإنجاز، عبر عدة مجالات منها المجال العسكري العملياتي المتعدد التقنيات وبطرق ووسائل عبور مختلفة أبرزها استخدام البنقالور والمحول الكهربائي والمقصات والصناديق الخشبية والسلايم الخشبية، وتدريب أفراد الجيش بمراكز وراء الحدود ومهاجمة القوات الفرنسية المربطة عند الخطين. وللدرد على البيانات الإذاعية والمناشير التي كانت تبثها فرنسا ضد نجاحات هجمات جيش التحرير الوطني على خطي موريس وشال، اعتمدت جبهة التحرير الوطني أسلوباً إستراتيجياً إعلامياً مضاداً، من خلال إذاعة صوت العرب بالقاهرة، وكذا عبر صفحات الجرائد كالمقاومة والمجاهد باللغتين العربية والفرنسية، ونشرية الشباب الجزائري وغيرها، وعقد ندوات صحفية ونشر إعلانات التهدة وتعبئة الشباب الجزائري، إلى جانب مشاركة قادة الثورة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ 1955 وتدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة .

Summary:

The issue of electrified barbed wire "Maurice's line as a model" is considered as one of the most important topics in the course of the liberation revolution; it falls within the French military strategy of General Degaulle to eliminate the Algerian revolution by encircling the eastern and western borders with electrified barbed wire to besiege the revolution, in order to prevent supplying it with weapons and ammunition, and the movement of the Algerian soldier's. The methods of facing these lines have varied ;some of which were during the completion of the two lines in 1958 or after completion, through several fields, including the multi-technology operational military field and various transit methods and means, most notably the use of a Bangalore, an electrical transformer, shears, wooden boxes and wooden staircases, and the training of military personnel in centers behind Border and attack the French forces stationed at the two lines. To respond to the French radio leaflets broadcast against the successes of the National Liberation Army attacks on the Morris and Shawl lines, the National Liberation Front adopted a counter-media strategic approach, through Radio Voice of the Arabs in Cairo, as well as through the pages of newspapers such as " the Resistance" and the " Mujahid" in Arabic and French, At the other hand Algerian Youth Newsletter and others, holding press conferences, publishing a call of De-escalation and cessation for mobilizing the Algerian youth, as well as the participation of the leaders of the revolution in international press conferences such as the Bandung Conference 1955 and the internationalization of the Algerian issue at the United Nations.

مقدمة:

تعتبر الأسلاك الشائكة "خطا موريس، شال أنموذجا"، من مظاهر الإستراتيجية العسكرية للجنرال ديغول للقضاء على الثورة الجزائرية. فما هي ظروف وأسباب إنشاء الخطين موريس نموذجا؟ وكيف تم إنجازها؟ وما هي خصائصه التقنية؟ وكيف تم مراقبته؟ وما هي أهدافه؟ وكيف واجهت الثورة هذه الإستراتيجية العسكرية؟

1: فكرة إنشاء الخطوط المكهربة

أدركت سلطات الاستعمار الفرنسي الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية للجزائر¹، كمنافذ رئيسية تتسرب عبرها الأسلحة والذخيرة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية ويمكن أن تتحول إلى قواعد خلفية داعمة للعمل المسلح داخل الجزائر؛ وتؤكد ذلك منذ مؤتمر الصومام، حين أدرك الجنرال "فانكسام - vanuxam" ² الخلاف بين قيادة الثورة في الداخل والخارج³، ففكر في وسيلة قطع أي اتصال للثورة مع الخارج بغلق الحدود، عبر إنشاء خطي مورييس وشال⁴.

قامت القوات الاستعمارية بتحضير الأرضية التي ستضع فوقها السد، فنظرا لكثرة الأشجار والأعشاب والحيوانات البرية، عمدت إلى استعمال المواد الكيميائية المعروفة باسم (monuron)⁵. وإلى جانب الخبراء والمهندسين، استعلت قوات الاستعمار الحركة والعملاء، وبعض المساجين والأسرى والمدنيين والمعتقلين واقتصر عملهم على الأسلاك الشائكة، دون الألغام والكهرباء، لعدم ثقتهم في الجزائريين. وإضافة إلى هؤلاء كانت هناك فرق من اللفياف الأجنبي والجلادين من أصحاب القبعات الحمراء والخضراء⁶. وقد بلغ عدد ورشات الإنجاز أكثر من 20 ورشة في الحدود الشرقية.

2. خط مورييس⁷.

تعود فكرة إنشاء خط مورييس المكهرب إلى الجنرال فانكسام، قائد منطقة الشرق القسنطيني، الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية على يدي " أندري مورييس " وزير الدفاع في حكومة " بورجيس مونوري " ⁸.

ويعتبر "أندري موريس" المستفيد الأول من هذا المشروع، كونه شريك في مصنع الأسلاك الشائكة الذي يزود الخط المكهرب بالمواد الأولية. وبمجرد وصوله إلى وزارة الدفاع الفرنسي، كتب "أندري موريس" سنة 1958: " كنت قد أعطيت لقادتنا العسكريين تعليمات من أجل تكليف وحدات البناء الهندسي العسكري بأن تقيم على طول الحدود التونسية الجزائرية حاجزا، يكون على جانبي خط السكة الحديدية والطريق الرابط بين تبسة وعنابة مروراً بسوق أهراس " ⁹.

2- 1. كيفية إنشاء خط موريس من الناحية التقنية:

في أوت 1956 انطلقت أولى الأشغال لبناء الحاجز الشائك على طول الحدود الغربية وفي ديسمبر من نفس السنة قام "صالان" ¹⁰ القائد العام للجيش الفرنسي بتفقد الجزء الأول من الخط مؤكداً على توسيع المشروع إلى الحدود الشرقية. وفي سنة 1957 تم إنجاز الحاجز الغربي، من مرسى بن مهدي حالياً إلى السهول العليا عابرا الأطلس التلي من الشمال إلى الجنوب، كما شهدت هذه السنة بناء الحاجز الشرقي الممتد من عنابة إلى تبسة. وعن هذا كتب "صالان" في مذكراته " شهد شهر أكتوبر نشاطا مكثفا في الحدود الغربية التي كانت تحظى باستمرار التعليمات التي وردت في أمر 26 جوان من السيد أندري موريس وزير الدفاع، والمتضمن إنجاز حاجز من عنابة إلى تبسة، وتعزيز الجهاز الدفاعي من جهة المغرب " ¹¹.

مدت السلطات الفرنسية شبكة خط موريس على الحدود المغربية من ميناء ساي (port Say) إلى منطقة إيغلي قرب بشار، على مسافة بلغ طولها حوالي 700 كلم، لا تبعد عن الحدود المغربية سوى بثلاث أو أربع كيلومترات، بينما من جهة الجنوب تبعد عن الحدود المغربية بمسافة تصل إلى 100 كلم.

بينما امتد خط موريس من الناحية الشرقية من مدينة عنابة إلى تبسة، وهو يحتوي على شريطين، أحدهما يقع شرق السكة الحديدية والآخر غربها، وكل شريط يتكون من سياج كهربائي محصور بين شبكة سلكية عرضها أربعة أمتار من جهة، وبين سياج كهربائي من جهة ثانية. وقد تم الوضع النهائي للحاجز السلكي على الناحية الشرقية من خط السكة الحديدية بتاريخ 15 أوت 1957، وامتد من عنابة إلى الماء الأبيض¹²، حيث قدر طوله بحوالي 500 كلم¹³.

وبعد تهيئة المساحة التي يمر بها الخطان، شرع في تثبيت وغرز أعمدة الحديد في الأرض بواسطة الإسمنت المصفح بارتفاع تجاوز 2.5 م، مصففة على شكل مربعات تتخللها أسلاك شائكة تقسم الخط إلى قسمين، وفي الوسط مسافة فارغة تنتصب بها أعمدة من حديد تختلف عن تلك التي وضعت عليها الأسلاك الشائكة، وهي أكثر متانة. وبين كل عمود توجد مسافة 4 م، وفي كل عمود 4 فناجين زجاجية خضراء مثبتة واحدة فوق الأخرى، كل فنان موصول به سلك نحاسي، يمر به تيار كهربائي قوته تتراوح ما بين 5 آلاف و 7 آلاف فولط.

وفي البداية كانت قوة التيار موحدة، وبعد أن أدخلت تحسينات وضعت 4 مفاصل تتحكم في قوته، بحيث إذا قطع أو ضرب سلك التيار الكهربائي في مفصل معين تبقى المفاصل الأخرى سليمة، وفي حالة الإصلاح فإن التيار يقطع من المفصل الذي تجري فيه الإصلاحات، بينما تبقى المفاصل الأخرى ممونة بالتيار الكهربائي. كما زرعت وسط هذه الأسلاك حقول ألغام تمتد على طول الجانبين يبلغ عرضها 5 أمتار في كل جانب، بمعدل 50 ألف لغم في

كل 20 كلم، أما المسافة التي تفصل بين كل لغم وآخر فلا تتعدى 50 سم وهذا حسب إستراتيجية المكان وخطورته¹⁴.

وقد أخذت هذه الألغام أشكالاً مختلفة منها لغم مضاد للأفراد يبتتر الساق، لغم كاشف مضيء مخصص للإنذار، ألغام أخرى تحيط بالمراكز العسكرية وتكون عادة مربوطة إلى أوتاد قصيرة على مجاري المياه والقناطر ومنها الممتدة عمودياً¹⁵ وقد ترتبط هذه الألغام ببعضها البعض بخيط دقيق جداً لونه يشبه الطبيعة، وعند لمسه ينفجر اللغم مع باقي الألغام الأخرى وعموماً يتكون خط موريس من التحصينات التالية:

- 1- شبكة الإنذار تنبه باقتراب أفراد جيش التحرير الوطني.
- 2 - حقل الألغام في مقدمة الحاجز عرضه ما بين 3 إلى 5 أمتار، به 5 آلاف لغم على مستوى كل 20 كلم من الحاجز، والألغام به متباعدة بحوالي 40 إلى 50 سم.
3. - شبكة أسلاك شائكة مضلعة الشكل بها ثلاث أوتاد علوها 1.20 م، عرضها 4 م.
- 4- شبكة أسلاك شائكة منحرفة الشكل بها أربعة أوتاد علوها 1.5 م إلى 1.6 م وعرضها 6 م
- 5- السياج المكهرب، علوه 1.80 م متكون من ثمانية أسلاك متباعدة عن بعضها بحوالي 2.5 م، يمر بها تيار شدته متفاوتة.
- 6 . شباك دائري على ثلاث طبقات علوه 1.40 م إلى 2 م.
- 7- سياج ضد البازوكا يحمي سيارات الحراسة والشبكة المكهربة من أسلحة جيش التحرير

8- سياج مكهرب ثاني، معزز بشد الأسلاك السفلية بدبابيس تمنع المجاهدين من إبعادها عن بعضها البعض للمرور، وكذلك فرشت الأرض تحت السياج بأسلاك شائكة تمنع المجاهدين من حفر ممر تحتها للعبور.

9- ممر للحراسة، تسلكه سيارات الحراسة المسماة (بالمشط).

10- أسلاك شائكة مستطيلة الشكل، طولها 1.20 م إلى 1.40 م، عرضها ما بين 4 إلى 6م.

12- الممر التقني تسلكه الفرق التقنية لتصليح أي عطب يحصل بالسياج المكهرب¹⁶.

وعقب خط موريس توجد مسافة واسعة على طول الحدود طرد سكانها، سميت بالمنطقة المحرمة في 19 فيفري 1958، وبينها طريق طويل واسع معبد وملغم سمي بخط الموت¹⁷.

2-2: مناطق مسار خط موريس:

يمتد من الجهة الشرقية من عنابة فالوادي الكبير، حيث يتصل بمنطقة ابن مهدي "موريس" ليمر عبر زريزر و بسباس "رندون" و ذريعان "موندوفي" . وابتداء من هذه القرية يتفرع قسمان يحميان الطريق والسكة الحديدية من ذرعان بوقموزة "سان جوزيف" بوشقوف "دوفيفه" سوق أهراس، أورووش "مونستيكو"، حتى تبسة حيث يصعد باتجاه الكويف، ثم ينزل باتجاه بكارية، الماء الأبيض، أم علي، بئر سبايخة، بئر العاتر فسوق أهراس، ثم نقرين ليتجه صوب شط الغرسة، على مسافة تبلغ 160 كلم، بينما يختلف العرض تبعا لطبيعة الأرض حيث يتراوح ما بين 6م -12م¹⁸.

أما غربا فإنه يمتد من بور ساي " بن مهيدي " وأحفير وتلمسان والعريشة ومشرية و عين الصفراء والقصور ومويراس والصواري، ليصل في الأخير إلى إيغلي جنوب مدينة بشار، أما عرضه فخاضع لطبيعة الأرض، إذ يتراوح ما بين 6م . 12م¹⁹ .

والمساحة الفاصلة بين الخطين تتسع حيناً وتضيق في بعض الأحيان، حيث تبلغ 71 كلم، أما المسافة التي تفصل خط شال عن خط موريس فتتراوح ما بين 5 . 40 كلم²⁰ .

2-3: الرقابة على الخط

الرقابة العسكرية: منذ الشروع في إنشاء الخطوط السلكية، ارتفع عدد الجيش الفرنسي النظامي في الجزائر إلى 400 ألف، وقوات الأمن والتشكيلات المساعدة إلى 200 ألف، وعدد الطائرات إلى 500 طائرة مقاتلة و 150 طائرة عمودية بين خفيفة وثقيلة وأخر 1957²¹ . وتوزع حراس الخطوط كما يلي:

- قبل الخط المكهرب: وضعت أربعة فيالق لتغطية الحاجز الدفاعي، تمثلت في الفيلق الثالث للمشاة الأجانب، الفيلق السادس والعشرين للمشاة الميكانيكية، الفيلق المائة وثلاث وخمسين الميكانيكية، ونصف فرقة للقناصين

- على مستوى الخط: جند له ستة فيالق اضطلعت بمهمة التمشيط.

- خلف الخط: تمركزت ستة فيالق: فيلق ثالث للقناصة السنغاليين، فيلق الميكانيكية الواحد والخمسين، فيلق المشاة الستين، والفيلق السادس للخيالة المغاربة²²، كما وضعت خمسة فيالق على المسالك التي يسلكها جيش التحرير، توزعت وفق الشكل الآتي :

1- الفرقة الأولى REP بقيادة الكولونيل جانبيار (L.Colonel Jampiere).

- 2- الفرقة الثالثة بقيادة الكولونيل بيجار (Bigeard).
- 3- الفرقة الثامنة بقيادة المقدم فورقاد (L.Colonel Fourgade) .
- 4- الفرقة الرابعة بقيادة المقدم أوليون (L.Colonel Ollion) .
- 5- الفرقة التاسعة بقيادة المقدم بيشو (L.Colonel Buchoud)²³ .

وقد أقيمت مراكز عسكرية على طوال الأسلاك الشائكة للحراسة، لا يبعد إحداها على الآخر بأكثر من ثلاثة إلى خمس كيلومترات على الأكثر، يقيم بكل منها ما بين 100 إلى 300 جندي، مزودين بالمدافع والدبابات والبنادق الرشاشة ومدافع الهاون. وتنتقل بين كل المراكز الدبابات والمصفحات ليلًا ونهارًا، يدعمها سلاح الطيران نهارًا والأضواء الكاشفة ليلًا²⁴.

وقد احتوت هذه المراكز على خنادق محصنة بالإسمنت المسلح، محمية بجذور الأشجار تبعد عن بعضها بحوالي 200 م، ومدعمة بمراكز أخرى أمامها لحمايتها من أي هجوم، وهي مزودة بالدبابات وخاصة المدفعية، كما توجد مراكز أخرى بها فرق الهندسة العسكرية، تقوم بصيانة وإصلاح السد المكهرب²⁵.

الرقابة التقنية: لمواصلة الرقابة، استعملت سلطات فرنسا وسائل تكنولوجية متطورة منها الأضواء الكاشفة (les projecteurs) تشتغل من الساعة الثامنة مساءً²⁶.

إضافة إلى جهاز سيسموفون (sismophone)، الذي يكشف على امتداد سبع كيلومترات حركة جيش التحرير، نتيجة الاهتزازات التي تحدث في التراب خلال مرور المشاة.

وجهاز (C.F.S)، المتكون من خيط ممدود و مشدود بين القضبان و يشتغل بواسطة اهتزازات الحقل المغناطيسي ، التي يحدثها لمس أو تحريك الخيط ²⁷.

إلى جانب ذلك، نجد أجهزة التصنت المعروفة بإسم (C.F.A) ، وجهاز الأشعة الحمراء المعروف باسم (barrage infra rouge) ، لمراقبة المناطق الجبلية ، كما اعتمدت أجهزة المذيع الهاتفي المحمول مثل تيليپور (téléport) تليفنكن (Téléfunken) لرصد تحركات المجاهدين وإرسالها إلى مركز المراقبة. كما استعمل سلاح الإشارة، للدعاية والمراقبة والتجسس، مقره مدينة عنابة.

وقد دعمت هذه الأجهزة بأجهزة الرادار ²⁸، منها رادار مضاد للطائرات (COTAL)، رادار مضاد للهاون (AN/MPQ10)، لمراقبة الأراضي الممتدة و دراسة الممرات الواقعة بين الجبال. ويعد رادار SDS من أخطر الرادارات، كونه يتابع الأجسام المتحركة على الأرض والجو، ليل نهار، يعترض قوافل التسليح والذخيرة ²⁹. وقد يجمع بين الرادارات والمدافع بحيث ينطلق القصف المدفعي في ذات اللحظة التي يتم فيها الاختراق ³⁰، وذلك لمجابهة الهجمات المتكررة على المراكز العسكرية ³¹.

2-4: تعزيزات خط موريس: من بين المخططات المعززة لخط موريس

نذكر:

مخطط لا كوست: شرع في إنجازه في 07 فيفري 1957 واشتمل على:

- 1- متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز، كإنشاء طريق بئر العائر - نقرين وصيانة الشبكة والمراكز الكهربائية.

2- توسيع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة، بتوفير 30 ضوء كاشف بـ 15 كيلو واط و 10 أضواء بحرية كاشفة من 60 سم.

3- تكثيف شبكة الاتصال بالراديو، لتسهيل الاتصال بين مختلف المراكز العسكرية، وتمكين القائمين على العملية من أداء مهام الاتصال والمراقبة.

4- توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض بتوسيع الخط المكهرب من خلال إنشاء 112 كلم حزام كهربائي إلى جانب توسيع شبكة الرادارات

5- التحسين التقني للخط المكهرب بإقامة ألغام طائفة لكشف عناصر جيش التحرير أثناء عبور الخط وتوزيع الطاقة بأكثر مرونة بين مختلف مناطق الخط المكهرب.

وقد تطلب إنجاز هذا المخطط 2000 عامل لكل كيلومتر واحد من المشروع وغلافاً مالياً بـ 70 مليون فرنك³².

مخطط وزير الدفاع "شaban دالماس"³³: طردت سلطات الاحتلال سكان هذه المناطق، وغدت المنطقة محرمة، وقد قدرت التكلفة المالية للمشروع بـ 223 مليون فرنك، منها 33 مليون، خصصت للعتاد والتجهيزات كما تطلبت 26 ألف عمود خشبي، و 21 ألف عازل كهربائي، وإضافة إلى الإسمنت ومواد البناء، كما تم إنجاز 13 مركزاً كهربائياً.

مخطط الحرباء: قدمه الجنرال "قورو Gouroud" قائد الناحية الإقليمية للقسم العسكري القسنطيني في 23 أوت 1960 للجنرال شال، ارتكز على تحصينات جارية على مستوى الخط المكهرب شملت ثلاث محاور رئيسية كدعم المنطقة

الشمالية الشرقية القسنطينية، وبناء حزام بين نقرين والقاللة، وتعزيز السد ما قبل الوسط، وقدرت تكلفته الإجمالية ب 7595000 فرنك³⁴.

3- أهداف إنشاء الخطوط المكهربة

أهداف عسكرية: تقطن الاستعمار إلى الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية بالنسبة للثورة الجزائرية، فأنشاء خطي شال وموريس، لتوقيف قوافل السلاح وعزل المجاهدين كلية عن الخارج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية³⁵ ومنعهم من الإمداد والتموين، قصد خنق الثورة، إضافة إلى حماية السكك الحديدية الممتدة على طول الحدود³⁶.

أهداف سياسية: لما تعاضمت انتصارات الثورة التحريرية في الداخل وبدأ صدها يسمع في الخارج، مما حرك الراي العام العالمي، رأت فرنسا منع التواصل والترابط بين الداخل والخارج، حفاظا على مصالحها.

أهداف إعلامية: قصد إيقاف صوت الثورة وامتداد صداها إلى العالم، احتكرت فرنسا وسائل الإعلام والاتصال، وطبقت التعتيم الإعلامي والدعاية المغرضة وفرض الرقابة على الصحفيين، حتى لا تخرج الثورة عن نطاقها الداخلي³⁷.

أهداف اقتصادية: بعد ضرب الثورة للمصالح الاقتصادية الفرنسية، تعرض قطاع النقل خاصة القطارات التجارية إلى هجمات كبيرة، قدرت ب 730 عملية ضد القطارات و 227 عملية ضد المحطات، في فترة 1 نوفمبر 1954 . أكتوبر 1957، كلفت الاقتصاد الفرنسي 5 ملايين فرنك فرنسي سنة 1957، ووصلت سنة 1958 إلى 9.5 مليار ليرتفع من 1959 إلى 1960 إلى 20 مليار فرنك،

لذلك دعمت السلطات الفرنسية خط موريس بخط شال من الجهة الشرقية لاحتوائها على مصانع هامة كمصنعي الونزة والحجار.

أهداف سيكولوجية: للحط من معنويات أفراد جيش التحرير وجبهة التحرير وبث الرعب في قلوبهم، استعانت سلطات الاحتلال بمختلف الوسائل ومنها السدود الشائكة المكهربة³⁸ لدرجة أنه أطلق على خط موريس أسماء عديدة: " خط موريس³⁹ "، " حاجر الموت "، " الحاجر القاتل "، خط " ماجينو الجديد "، " خط ماجينو الجزائري "، " الثعبان العظيم " ⁴⁰.

4. رد فعل الثورة واستراتيجيتها تجاه خطي موريس وشال.

ردت الثورة الجزائرية على الخطوط المكهربة منذ بداية الإنجاز وحتى بعده وبمختلف الوسائل

1: أثناء إنجاز الخطين: بتاريخ 05 جوان 1958، بعث الرائد محمد عواشرية نائب قائد القاعدة الشرقية، رسالة إلى قيادة الثورة في تونس، ألح فيها على ضرورة منع بناء الخطوط، وطالب بمنحه العتاد اللازم لمواجهة هذا الخطر. وفي ديسمبر 1958 حث المجاهدين لمواجهة هذا المخطط،

2: بعد إنجاز الخطين: بعد إنجاز الخطين، اشتكت الولايات من نقص الذخيرة والسلاح وتناقص حركة المجاهدين فارتكزت استراتيجية الثورة أساسا على معرفة الخط المكهرب معرفة شاملة ودقيقة فحددت مواطن الخطر عبر مختلف شبكاته، وبحثت الوسائل الملائمة لإحداث ثغرات وسطه وتقليص حجم الخسائر، ومحاولة تمكين المجاهدين من عبور وإدخال ما يحتاجونه من سلاح وغيره. ومنه يمكن تحديد المجالات التي اعتمدتها الثورة لاجتياز الخطين⁴¹.

1: في المجال العسكري: تعددت عمليات اختراق الخطوط الكهربائية عبر عدة طرق ⁴²:

- **كيفية تدمير الخطين:** بعد دراسة الخط، يدمره جيش التحرير الوطني كما يلي:

- 1- مدة التنفيذ ساعة واحدة فقط.
- 2- توفير احتياطي من المجاهدين للتعامل مع العدو وحماية مجموعات الاقتحام.
- 3- تأمين ستة آلاف مقاتل لتدمير الخط في 25 قطاعا.
- 4- الاقتحام في ليلة مظلمة وغير ممطرة بحيث تكون الأرض جافة لتجنب التيار الكهربائي
- 5- تدريب جيد للقوات المكلفة بعملية التدمير.
- 6- الالتزام بالسرية المطلقة ⁴³.

يذكر أحد المجاهدين أن العبور يبدأ بإطلاق النار بكثافة، على مراكز العدو في عدة جهات، للتمويه وبعثرة قواته، ثم الشروع في استخدام المتفجرات بواسطة البنقالور، فيدخل تحت الأسلاك ويشعل فتيله فيحدث ثغرة يبلغ طولها أحيانا إلى 8 أمتار فتمزق الأسلاك وتفجر الألغام وتقطع الكهرباء وتشرع فرق مدربة في قطع الكهرباء بالمقصات الخاصة فيقف أفرادها على جانبي الثغرة ويرشدون الفرقة العابرة، وفي الكثير من المرات تنقلب عملية العبور إلى معركة دامية ⁴⁴. بعد ذلك يدخل المجاهدون المناطق المحرمة المغممة الخالية من السكان وهي أصعب مرحلة على العابرين ⁴⁵، فكل التوقعات محتملة ⁴⁶. وهكذا

تتواصل الرحلة حيث يصطف المجاهدون خلف الدليل الذي يتوقف عليه نجاح عبور المجاهدين⁴⁷.

- طرق ووسائل العبور:

1: فتح جبهة جنوبية لجلب السلاح: في البداية اجتنب المجاهدون الأسلاك الشائكة الملغمة والمكهربة⁴⁸، ثم فتحوا جبهة جنوبية، من فزان بليبيا نحو إيليزي وعين أمناس لجلب الأسلحة⁴⁹، من غينيا ومرورا بمالي باتجاه تمنراست وعين صالح، باستعمال السيارات والجمال والخيول، تجنباً لملاحقة العدو وانفجار الألغام⁵⁰، متحليين مخاطر المسلك الصحراوي⁵¹.

2: طريقة الحفر: كان المجاهدون يحفرون أنفاقاً تحت الأرض ويمرون تحت الأسلاك الشائكة⁵²، وبسبب بعض سلبياته فإن هذا الأسلوب لم يعتمد طويلاً أثناء مراحل الثورة⁵².

3: المقصات الخاصة المكهربة: لقطع الأسلاك الشائكة المكهربة، استعمل المجاهدون المقصات الخاصة المزودة بعوازل خشبية أو بلاستيكية، جيء بها من ألمانيا، استخدمه الثوار ما بين 1957 . 1962، فنقطع الخيوط ذات الضغط الكهربائي بقوة ثلاثين ألف فولط⁵³.

4: المحول الكهربائي: يوضع على الخط المكهرب ويشد إلى موضعين متقاربين على ذات الخط المكهرب، ثم يقطع الجزء المكهرب الواقع بين موضعين الشد، مما يجعل التيار الكهربائي يستمر في السريان ولكن في المحول وليس في الخط⁵⁴، مما يسمح للشخص بالمرور دون أي خطر. وقد حقق نتائج إيجابية.

5: **الصندوق الخشبي:** غير مغطى ومفتوح من الجهتين العليا والسفلى، فيصعد الثوار فوقه ويوضع السلك المكهرب بين الخشبتين ويكون المجاهد داخل إطار الصندوق وكأنه بين دفتي نافذة⁵⁵. وعليه عززت القوات الفرنسية المراقبة، واستطاعت بعد فترة قليلة حجز الصندوق⁵⁶.

6: **سلام من الأخشاب:** تصنع من جزئين وتوضع أعلى السد المكهرب والملغم.

7: **استخدام البنقالور**⁵⁷: يوضع وسط أنبوب البنقالور⁵⁸ عبوة من (TNT) شديدة الانفجار وفي وسطها مفجر وخيط بالكهرباء ، ويستخدم هذا الأنبوب داخل إطار الأسلاك الشائكة لتفجيرها و يفتح ثغرات ، يملأ بحوالي 4 أو 5 كيلوغرام بارود، يستورد فارغا، يحشى بالضغط على البارود ثم يأخذه ما بين 5 إلى 6 أشخاص ويفجرونه إما بواسطة مفجر ومشعل أو بواسطة مفجر وسلك كهربائي وبطارية⁵⁹ . وجرب لأول مرة ليلة 27 إلى 28 سبتمبر 1958، ثم عمم. وحتى أول ديسمبر سنة 1958، استعمل الثوار 491 بنقالور.

8: **تفجير الألغام أو نزعها** 60: كان على الحدود ألغام ضد الأفراد وأخرى في وسط الأسلاك⁶¹، وعليه اقتلعتها أفراد جيش التحرير ثم أعادوا زرعها من جديد في المسالك التي تسلكها القوات الاستعمارية، وقد اقتلع المجاهدون 788 لغما ابتداء ما بين جوان - نوفمبر 1961⁶².

9: **التدريب العسكري بمراكز وراء الحدود:** أقامت الثورة بتونس مراكز تدريب في كل من قسرين، الكاف، غار الدمار، سوق أهراس، الأربعاء، قفصة، ساقية وغيرها. ونفس الشيء بالنسبة للمغرب وتوزعت بين كبداني، بركات، أولوت، دار سيدي يحي، ملوية، العرايش، ومركز العربي بن مهيدي، قصدها جنود جيش التحرير من الداخل والخارج، لمدة ما بين أربعة أشهر وخمسة أربعين ويوما

⁶³، شمل التدريب مختلف الأساليب والفنون القتالية، استفاد منها. وفي مصر استفاد ثلاثون ضابطا جزائريا من تكوين بالكلية العسكرية فتدربوا على كيفية اقتحام ومواجهة الخطوط. كما بنت الثورة في ليبيا، ورشات لتصليح الشاحنات الثقيلة لنقل الأسلحة إلى الثوار في الداخل ⁶⁴.

10: **مهاجمة القوات الفرنسية المراقبة عند الخطين:** أقامت الثورة وحدات مستقرة في وسط الحدود لمواجهة القوات الفرنسية المراقبة عند كل خط، لمهاجمة السدود المكهربة، وفتح ثغرات للجيش ⁶⁵؛ عبر عمليات واسعة ⁶⁶، وما بين 20 سبتمبر 1957 - 24 ماي 1958 سجل مائة وثمانية وستون (168) عبورا ناجحا ⁶⁷، ألحقت أضرارا مادية على طول الخطوط.

أما الخط المكهرب على الحدود المغربية فقد هوجم هو الآخر في وقت واحد مع الهجوم على الحدود الشرقية، على مسافة 60 كلم، وكانت ردود فعل العدو عنه ضعيفة ومذبذبة ⁶⁸.

وابتداء من أول فيفري إلى غاية مارس 1959 سجلت خمسة عشرة عملية هجوم ومضايقات على الحدود الشرقية والغربية ضد المراكز العسكرية والدوريات، اعتمد فيها على الهاون والأسلحة الأوتوماتيكية ⁶⁹ بنواحي شمال سوق أهراس، بكارية، الماء الأبيض.

والجدير بالذكر أن قوات جيش التحرير الوطني لدى هجوماتها على المراكز تعلق الأعلام الوطنية ⁷⁰. وفي 16 أوت 1959 نظمت وحدات جيش التحرير الوطني هجوما منسقا على خطي مورييس وشال وعلى المراكز الموجودة بينهما.

وما بين سبتمبر وأكتوبر 1959 وجانفي 1960، تمكنت عدة فيالق لجيش التحرير من إحداث اقتحامات ناجحة، مكنت من العبور والحصول على السلاح والذخيرة وتخريب بعض أجزاء السد ⁷¹.

وبوصول هوارى بومدين إلى الهيئة العامة للأركان في 23 جانفي 1960 ⁷²، وضع مخططات فعالة من بينها مخطط بومدين الأول، من 13 مارس إلى 31 مارس 1960 الذي وضع 8300 رجل ⁷³ مكنت من عبور جنوب قرية بكارية (تبسة) على منطقة الماء الأبيض وبئر العاتر. ومن الهجومات الأخرى هجوم 25 ماي 1960 على الخط المكهرب الذي أتلّف 7215 مترا من الأسلاك الشائكة وانتزع 511 عمودا و 400 رافعة للأسلاك الشائكة المكهربة من العيار الثقيل و 50 قتيلا، كما قام المجاهدون بعمليات أخرى في 4 و 5 جوان 1960 حطم على إثرها الثوار ثلاث مصفحات في بوحجار وسيارتين بواسطة لغم.

كما أغار الثوار على حصون العدو ودمروا الكثير منها بواسطة مدافع 57 البازوكا وخربوا الخط المكهرب في جهة عين البيضاء واقتلعوا عددا من الأعمدة الهاتفية وأتلّفوا 500 متر من الأسلاك الشائكة، وخسر العدو ملازمين و 14 جنديا وضابط صف وجرح 3 جنود، وغنم المجاهدون ثماني بنادق حربية ورشاشين واستشهد مجاهدان ⁷⁴. أما المخطط الثاني للعقيد هوارى بومدين فوقع بين 15 جويلية و 6 أوت 1960 تم فيه 269 اقتحاما، وخرب المجاهدون خلاله قرابة 60 موقعا على الحاجز ⁷⁵.

وفي مارس 1961 تكثفت العمليات الهجومية على طول الخطوط المكهربة قصد العبور ففي ليلة الثالث والرابع من نفس الشهر عبر 150 جنديا من قرب تسكارت ⁷⁶ واستمرت هجمات جيش التحرير إلى غاية 14 مارس 1962.

وفي الأخير نذكر بعض أسماء المجاهدين الذين استطاعوا عبور الخط المكهرب ومنهم المجاهد ابن العربي عبد القادر بوطبل، وكان عبوره للسد ليلة 6 أبريل 1959⁷⁷، المجاهد أحمد ابن الشريف الذي عبر الخط بالحدود الشرقية في ربيع 1960⁷⁸، والطاهر الزبيري الذي حاول اجتياز الخط عدة مرات ولم يتمكن من هذا إلا في المرة الخامسة حيث عبر الخط المكهرب في الحدود الشرقية خلال 1960⁷⁹.

ونظرا للوسائل والطرق التي اعتمدتها الثورة للتصدي لخطي شال وموريس⁸⁰، كثفت القوات الفرنسية المراقبة بالدوريات بالحدود، وقامت بعمليات استطلاعية تفتيشية كثيرة، لكشف آثار المجاهدين العابرين للسد الشائك المكهرب⁸¹، حتى في التراب التونسي بدعوى ما تسميه بحق التتبع، وهو ما نتج عنه ما عرف بحادثة ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958⁸².

2- المجال الإعلامي

بعد هجمات جيش التحرير الوطني على خطي موريس و شال ، أكرت فرنسا من إذاعة البيانات ونشر المناشير التي تظهر خسائر المجاهدين عند اجتياز السدود الشائكة المكهربة ،منها منشور جانفي 1959 الذي جاء فيه: "يا جنود الكتبية الثانية من الفيلق الثالث للقاعدة الشرقية إن واحدا وسبعين جنديا من رفاقكم ماتوا قرب الوزنة فلا تنتظروا نفس المصير وانضموا إلى الجيش الفرنسي و الجنرال ديغول يعدكم بالعفو"⁸³ ، وعليه ردت جبهة التحرير الوطني⁸⁴ إذ وزعت مناشير على السكان أو أذعتها عبر صوت العرب، أو نشرتها عبر بعض صفحات الجرائد كالمقاومة و المجاهد، ونشيرة الشباب الجزائري وغيرها

⁸⁵. كما قدم قادة الثورة ندوات صحفية مثل وزير الإعلام محمدي يزيد وقام الجنود بحملات التوعية في القرى والمدن قصد الإعلام ورفع المعنويات ⁸⁶. وأطلقت قيادة الأركان لجيش التحرير ما بين أوت وسبتمبر 1961 نداء تعبئة للشعب الجزائري خاصة الشباب كي يلتحقوا بصفوف جيش التحرير الوطني ⁸⁷، وكذا مشاركة قادة الثورة في المؤتمرات الدولية كمؤتمر باندونغ 1955 وتدويل القضية الجزائرية لدى الأمم المتحدة ⁸⁸.

ولكنة ما تخلفه قوافل جيش التحرير وراءها من خسائر حين تخترق خطي موريس وشال ⁸⁹، تخلت قيادة الأركان العامة عن عمليات العبور الكبيرة، واكتفت بتكثيف الهجمات على خطي شال وموريس ومحاولة تخريبهما واحتلال المواقع الفرنسية المتواجدة بينهما وهذا منذ 1960 ⁹⁰. كما اضطرت قيادتا الثورة في الولايتين الثانية والثالثة وربما الأولى أيضا إيقاف إرسال قوافل السلاح والاكتفاء بالمصدر المبدئي للسلاح وهو العدو نفسه ⁹¹.

وبعد ترحيل سلطات الاستعمار لسكان المناطق الحدودية بالقوة، وبناء محتشدات وإنشاء مناطق محرمة ⁹² ولجوء الكثير منهم إلى تونس والمغرب ⁹³. وتمركزهم على طول الحدود بأعداد ما بين 250 ألف . 300 ألف لاجئ ⁹⁴، عاشوا ظروفًا صعبة قاسية ⁹⁵. وأمام هذا الوضع الصعب، عملت قيادة الثورة على إظهار المآسي التي يعيشونها، فحفز ذلك الصحف العالمية ودفعها إلى نشر وإبراز تلك المأساة للفت انتباه واهتمام الرأي العالمي حتى يتعاطف مع الثورة بأي صورة من الصور.

وقد نشط الهلال الأحمر الجزائري في جمع التبرعات والمساعدات وتقديمتها لهؤلاء كما خصصت لهم جبهة التحرير مدرسين، أما القادرون على حمل السلاح

من الشباب والرجال فقد تم تدريبهم وإعدادهم للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني⁹⁶.

خاتمة:

هكذا رغم الخطر الذي لحق بالثورة جراء غلق الحدود، إلا أنه لم يثن من عزيمة الثوار، بل كان حافزا ودافعا أن تبحث الثورة عن وسائل وطرق مسهلة للعبور ومقللة من الإصابات. تدرج المجاهدون في تطوير وسائل عبور الخطين، فأظهروا قوة إرادة وتحدي لكل الصعوبات التي شكلها خطأ مورييس وشال للثورة.

الهوامش:

1- يوسف مناصرية، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص. ص: 22. 23

2- جنرال فرنسي شارك في حرب الهند الصينية و في عام 1957 تم تعيينه قائدا على الفرقة الثانية للمشاة بالحدود التونسية الجزائرية، صاحب فكرة خط مورييس، للمزيد أنظر:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Poul_vanxem

3- محمد زروال، النمامشة في الثورة، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 2003، ص: 227.

4- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954 - 1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص: 276.

5- مناصرية، المرجع نفسه، ص. ص: 27. 28.

6- سعيداني، المصدر السابق، ص: 134.

7- شال مورييس (1905-1979): جنرال إستدعاه (ديغول) لقيادة الجيش الفرنسي بالجزائر 1959، صاحب فكرة الخطوط المكهربة على الحدود الغربية والشرقية للجزائر، مع بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية إنقلب على ديغول 22 افريل 1961 حكم عليه في 1 جوان ب 15 سنة سجنًا، أطلق سراحه في 1966 بعفو من ديغول.

8- مناصرية، المرجع السابق، ص: 279.

- 9- بلحاج، المرجع السابق، ص 131.
- 10- جنرال فرنسي، ولد في 10 جويلية 1899، عين قائدا أعلى للقوات الفرنسية فترة (1956.1958)، ترأس إنقلاب 13 ماي 1958 و هو من بين مؤسسي منظمة الجيش السري OAS توفي في 1984. للمزيد أنظر شرفي، قاموس الثورة، المرجع السابق، ص: 191 .
- 11- بلحاج، المرجع نفسه، ص: 131.
- 12- مناصرية، المرجع السابق، ص، ص: 32، 36.
- 13- علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1992، (د.ط)، دار القصة للنشر الجزائر، 1999، ص: 219.
- 14- سعيداني، المصدر السابق، ص: 139.
- 15- الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص: 220.
- 16- الأسلاك الشائكة المكهرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 دار القصة للنشر، الجزائر، 2010، ص، ص: 284، 286.
- 17- بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص: 225.
- 18- الأسلاك الشائكة المكهرية، المرجع السابق، ص . ص: 280 . 281.
- 19- زروال، المصدر السابق، ص . ص: 277 - 278.
- 20- Tegua , op cit , p: 268 .
- 21- براهيم، المصدر السابق، ص: 78.
- 22- جمال قندل، خطا موريس وشال وتأثيراتهما على الثورة التحريرية 1957 - 1962، (د.ط)، Loutouالجزائر، 2008، ص: 67
- مناصرية، المرجع السابق، ص: 751.
- 23- مناصرية، المرجع السابق، ص: 75.
- 24- بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص: 223.
- 25- مناصرية، المرجع السابق، ص: 40.
- 26- مناصرية المرجع نفسه، ص: 52.
- 27- قندل، المرجع السابق، ص: 71.
- 28- مناصرية، المرجع السابق، ص، ص: 100، 106.

- 29- قندل، المرجع السابق، ص: 70.
- 30- سعيداني، المصدر السابق، ص: 142.
- 31- قندل، المرجع السابق، ص: 72.
- 32- قندل، المرجع السابق، ص، ص: 76، 78.
- 33- هو جاك شابان دالماس، ولد في مارس 1915، انضم عام 1954 إلى حكومة منداس فرانس كوزير للأشغال العمومية، كما أسس حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة، توفي في نوفمبر 2000 في باريس. للمزيد أنظر:
- http://fr.wikipedia.org/wiki/Dallmase_shabane
- 34- قندل، المرجع السابق، ص. ص: 81، 82.
- 35- شارل ديغول، **مذكرات الأمل (1958 - 1962)**، تر: سمحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت 1971 ص- ص: 59 - 60.
- 36- الجندي، المرجع السابق، ص: 415.
- 37- سعيداني، المصدر السابق، ص. ص: 147- 148.
- 38- محمد المبلي، **مواقف جزائرية**، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 6.
- 39- طاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 130.
- 40- طاهر سعيداني، **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2001، ص 130.
- 41- **المؤرخ** يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، العدد 2، الجزائر 2002، ص. ص: 339 - 340.
- 42- جمال قندل، **الأسلاك الشائكة المكهربة**، المرجع السابق، ص: 292.
- 43- مراد صديقي، **الثورة الجزائرية - عمليات التسليح السرية** - تر: أحمد الخطيب، (د.ط)، دار الرائد الجزائر، 2010، ص. ص: 61 - 62.
- 44- مناصرية، المرجع السابق، ص: 131.
- 45- مناصرية، المرجع السابق، ص: 131.
- 46- براهيم، المصدر السابق، ص. ص: 90-91.
- 47- كافي، المصدر السابق، ص: 221.

- 48- قندل، المرجع نفسه، ص: 340.
- 49- عبد الرحمن عمراني، التسليح أثناء الثورة، كتاب التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية (1956 - 1962)، (د.ط)، منشورات وزارة المجاهدين المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001، ص: 106.
- 50- Mohammed Harbi , **le FLN mirage et réalité** , France , édition jeune Afrique, 1980, p : 259 .
- عبد الكريم حساني، أمواج الخفاء، (د.ط)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص: 182.
- 51- الجندي، المرجع السابق، ص: 459.
- 52- قندل، المرجع نفسه، ص: 340.
- 53- مناصرية، المرجع السابق، ص: 128.
- 54- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص: 342.
- 55- مناصرية، المرجع السابق، ص - ص: 132 - 133.
- 56- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص . ص: 342 . 343.
- 57- شحنة منفجرة توضع داخل أنبوب حديدي وتستعمل من طرف عسكر الهندسة لإزالة الحواجز. استعملت خلال الحرب العالمية الأولى صممها نقيب بريطاني بمدينة "بنفالور" الهندية التي حملت اسمها، للمزيد أنظر: عمار بوجلال حواجز الموت 1957 - 1959، ترجمة: زينب قبي، (د.ط)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث وفي الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص: 31
- 58- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص . ص: 342-343.
- 59- الجندي، المرجع السابق، ص . ص: 472 - 473.
- 60- مناصرية، المرجع السابق، ص: 129.
- 61- الجندي، المرجع السابق، ص: 472.
- 62- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص: 351.
- 63- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص . ص: 344 - 345.
- 64- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، (د.ط)، دار مدني، الجزائر، 2009، ص: 197.

- 65- الجنيدي، المرجع السابق ص - ص: 503-504.
- 66- مناصريه، المرجع السابق، ص: 135.
- 67- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص: 350.
- 68- المجاهد، العدد 34، بتاريخ 12/24/1958، ج 2، ص 12.
- 69- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع السابق، ص: 347.
- 70- المجاهد، العدد 39، بتاريخ 02 / 1958، ج 2، ص 12.
- 71- مناصرية، المرجع السابق، ص . ص: 135-136.
- 72-- نزار، المصدر السابق، ص: 149.
- 73- Science et Vie guerres: **histoire , Algérie 1954-1962** , la dernière guerres des Français , p : 71.
- 74- المجاهد، العدد 70 بتاريخ 13 / 6/ 1960، ج 3، ص 11.
- 75- مناصرية، المرجع السابق، ص: 136.
- 76- Hamoud chaid , **haine ni passion pages d'histoire de l'algérie**, Alger 2008 , p: 261 .
- 77- عبد القادر بوطبل ، **صراع مع الأقدار و الليالي** ، (د.ط) ، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص: 87.
- 78- محمد صايكي، **شهادة ثائر في قلب المعركة**، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2003، ص: 95.
- 79- الزيري، المصدر السابق، ص: 228.
- 80- قندل، استراتيجية الثورة، المرجع نفسه، ص: 352.
- 81- مناصرية، المرجع السابق، ص، ص: 149، 153.
- 82- Thomas oppermann , **Le problème algérien ,...** , paris 1961 , p p: 146-147 .
- 83- براهيم، المصدر السابق ، ص . ص : 103-104.
- 84- المجاهد، العدد 66، ج 3، ص 3.
- 85- الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص: 192.
- 86- الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع السابق، ص: 192.
- 87- بوجلال، المصدر السابق، ص: 70.
- 88- الأسلاك الشائكة المكهربة، المرجع نفسه، ص: 192.

- 89- بوالطمين، المصدر السابق، ص: 208.
- 90- براهيم، المصدر السابق، ص - ص: 115 - 116.
- 91- بوالطمين، المصدر السابق، ص: 208.
- 92- يعود إنشاء أول منطقة محرمة إلى تاريخ 12 نوفمبر 1954 ببلاد الأوراس وقد شملت رقعة من الأرض يعيش عليها مئتا ساكن ثم اتسعت لتشمل بلاد القبائل والشمال القسنطيني وجبال الونشريس والناظور. للمزيد أنظر: الميلي، المرجع السابق، ص: 51
- 93- براهيم، المصدر السابق، ص: 79.
- 94- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص: 544.
- 95- المجاهد، العدد 36، ديسمبر 1959، ص: 2.
- 96- عسول، المرجع السابق، ص: 88.

تطور الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية من خلال إنشاء الجبهة الجنوبية

(1960-1962)

The development of the military strategy of the Algerian revolution through the creation of the Southern Front(1960-1962)

ك ه أ / الطاهر خالد

جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله)

tahaerkhaled@gmail.com

الملخص:

لقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة، رغم إمكاناتها البسيطة لمواجهة كل المخططات التي رسمتها دولة استعمارية كبرى متفوقة في العدة والعتاد، وهذا بفضل التحام الشعب حولها، والذي مكنها من الدخول في مرحلة جديدة من تاريخ الكفاح المسلح، خاصة بعد مؤتمر الصومام، 20 أوت 1956، فهذا المؤتمر فتح بابا جديدا أمام القضية الجزائرية، وذلك لما تمخض عنه من تشكيل هياكل تنظيمية كالسليح، باعتباره يكتسي أهمية كبيرة نظرا لأنه يعد شريان الثورة الجزائرية ووسيلة نجاحها، فقد ارتكزت الثورة الجزائرية أساسا على عقيدة متينة لمناضليها بعدالة القضية، وانضمام الشعب وتدعيمه لأهدافها، والوسائل المادية وبالأخص تسليح أفرادها، إذ لا يمكن أن نتصور عملا تحرريا شاملا يواجه آلة استدمارية دون أن يولي عناية كبيرة لهذا الجانب المهم. فتمكنت الثورة بفضلها قطع أشواط هامة من الكفاح خاصة بعد فتح الحدود الشرقية والغربية لجلب السلاح من الدول الشقيقة، مما أسهم في هيكلة الجيش ومجابهة كل العراقل الفرنسية التي واجهته، غير أن الأمر لم يتوقف هنا بل تعدى ذلك إلى فتح الجبهة الجنوبية لتدعيم الثورة الجزائرية من طرف الدول الإفريقية

المجاورة، والذي جسده شخصيات ثورية رافعة التحدي والمواجهة أمام القوات الفرنسية، لذلك وجدنا أنفسنا في هذه الورقة العلمية بحاجة إلى البحث عن استراتيجية انشاء هذه الجبهة والدور الذي لعبته في الثورة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، فصل الصحراء، الجبهة الجنوبية، الاستراتيجية العسكرية.

Summary:

The National Liberation Front managed to lead the revolution, despite its simple capabilities to face all the plans drawn by a major colonial state that is superior in number and equipment, and this is thanks to the cohesion of the people around it, which enabled it to enter a new stage in the history of the armed struggle, especially after the Somali Conference, 20 August. 1956, this conference opened a new chapter in front of the Algerian issue, due to the resulting organizational structures such as armament, as it is of great importance, as it is considered the artery of the Algerian revolution and the means of its success. The Algerian revolution was based mainly on a solid doctrine of its fighters with the justice of the cause and the accession of the people Strengthening its objectives, material means, and in particular, to arm its members, we can not imagine facing a comprehensive act emancipatory machine Astdmarah without paying great attention to this important aspect. Thanks to him, the revolution managed to make important strides in the struggle, especially after opening the eastern and western borders to bring in arms from the brotherly countries, which contributed to the structure of the army and confronting all the obstacles that faced it, but the matter did not stop here, but it went beyond that to open the southern front to support the Algerian revolution by The neighboring African countries, which revolutionary figures embodied the challenge and confrontation facing the French forces, therefore we found ourselves in this scientific paper need to search for a strategy to establish this front and the role it played in the Algerian revolution.

key words: Algerian Revolution, Separating the desert, The southern front, Military strategy.

مقدمة:

يعد التمويل والتمويل أساس نجاح الثورة الجزائرية، من حيث جوانبها المادية والاستهلاكية سواء تعلق الأمر بالسلاح والذخيرة أو بمختلف المؤن الأخرى من أغذية وألبسة وأدوية وغيرها، ويمثل هذا الجانب في الثورة حلقة مترابطة في العملية التحررية من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فالتمويل والتمويل لا يقتصران فقط على الجانب الاستهلاكي بل لهما علاقة مباشرة بالجوانب الأخرى، وقد كان للتمويل الدور الفعال في تواصل الثورة الجزائرية فمن خلاله تمكن جيش التحرير من مواجهة الاستعمار الفرنسي وفرض استراتيجية عسكرية ساعدته في تحقيق أهدافه المسطرة، فهو الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، إذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري ويتواصل دون توفر المؤن، لذلك أعطيت عناية كبيرة للتمويل من قبل قادة الثورة، وحاولوا تنظيمه، ورصد الأموال اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه جيش التحرير، فقد لعبت الحدود الشرقية الغربية دورا مهما في ذلك. غير أن الثلاثي الأول من سنة 1958 شهد تطورات حاسمة بالنسبة للثورة الجزائرية إذ على المستوى الداخلي توج بالغلق الكلي للحدود الشرقية والغربية بعد أن تم بناء خط موريس الأمر الذي جعل حركة إمداد الداخل بالسلاح تكاد تبدو شبه مستحيلة، وأمام سياسة التطويق الحدودي التي فرضتها إدارة الاحتلال على طول الحدود الجزائرية الشرقية والغربية، وبداية تكديس الأسلحة التي كانت تجلبها الثورة بالخارج نحو قواعد الخلفية بتونس والمغرب، ومن هذا المنطلق بدا التفكير في إيجاد حلول لإمداد الثورة وتموينها بالسلاح والذخيرة من أجل استمراريتها والتصدي للخطط الجهنمية التي رسمتها فرنسا لعرقلة الثورة الجزائرية

وايقافها ومن بين هذه الحلول التفكير في انشاء جبهة جنوبية لتدعيم الثورة بالسلاح من طرف الدول الافريقية المجاورة، والسؤال الذي يطرح هنا: ما مدى النجاح والدعم الذي قدمته الجبهة الجنوبية للثورة الجزائرية؟ وفي أي ظروف تم انشاؤها؟ وكيف تم تنظيم هذه الجبهة بالتنسيق مع الدول الافريقية المجاورة؟

أولاً: الظروف العسكرية للثورة الجزائرية قبل إنشاء الجبهة الجنوبية

1- نشأة القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية
إن مثل هذه الفكرة لم يتم طرحها أو اقتراحها من طرف أي قائد من قادة الثورة في المرحلة التحضيرية للعمل المسلح، كما انها لم تجد أي قبول عند قيادة العاصمة في سنتي 1955-1956، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض القادة الأوائل مثل ديدوش مراد لم يكونوا مقتنعين بفكرة انتظار السلاح من الخارج للمبادرة بالعمل المسلح، أو التريث إلى حين امتلاك قدر كبير من العدة العسكرية لمباشرة العمل الثوري ويعد مصطفى بن بولعيد أول القادة الذين كان لهم السبق في التحضير لمشروع إنشاء قواعد دعم خلفية في الخارج ، وكانت أول خطوة في ذلك في صيف 1954 عندما التقى بن بولعيد مع أحمد بن بلة في طرابلس في 15 أوت 1954 لمدة 20 يوم، تقرر خلالها إنشاء قاعدة طرابلس التي أوكلت إليها مهمة توفير السلاح والدعم اللوجستي لجيش التحرير بعد الانطلاقة¹.

لقد توالى عمليات وضع وتأسيس القواعد والمراكز العسكرية التابعة لجيش التحرير الوطني عند المناطق الحدودية الشرقية والغربية، وفي بعض الأحيان في العمقين التونسي والمغربي بالقرب من العاصمة تونس، وفي ضواحي

الدار البيضاء، لكن الشروع في تأسيس جيش الحدود كقوة عسكرية مستقرة في الخارج تأخرت إلى نهاية 1956 وبداية 1957، حيث يذكر محفوظ قداش أن بداية تشكيل جيش الحدود كان نهاية 1955 بعد استقرار 200 مجاهد بالحدود الشرقية، ثم ارتفع العدد إلى 1200 مجاهد جويلية 1956. وبعد كريم بلقاسم أول من بادر من قادة الثورة الذي تبني تلك الفكرة (فكرة انشاء جيش حديث خارج التراب الوطني)، بعدما تلقى من مساعده ايدير أول تصور لمخطط انشاء جيش نظامي عند الحدود الشرقية والغربية² ومن منطلق كل هذه الخطوات تأسست القواعد الخلفية لجيش التحرير الوطني.

أ- القاعدة الشرقية

تم تشكيل القاعدة الشرقية عند انطلاق الثورة التحريرية، وهي جزء من المنطقة الثانية، تحت قيادة ديدوش مراد، وهو ما ذهب اليه المجاهد شويشي العيساني في شهادته: "أنه من الناحية التنظيمية فإن ناحيتنا كانت توجد بين المنطقة الثانية والأولى، وقد أدرجنا في البداية ضمن تراب المنطقة الثانية"³. باستشهاد باجي مختار في نوفمبر 1954م تولى المهمة جبار أعمر ورفاقه، وتم تقسيم المنطقة إلى أربعة نواحي مهمتها جمع السلاح وتوفير التكوين وخلق اتصالات جديدة واستئناف عملية التجنيد والذين توزعوا في صفوف العساكر الجزائريين في الجيش الفرنسي، والشباب المؤمن بقضية الوطن فقد توغلوا على القطاعات الأربعة: قطاع الونزة، وقطاع المشروحة، وقطاع بني صالح، وقطاع النبايل⁴.

وبعد هجومات 20 أوت 1955 استلم عمار العسكري (المدعو بوقلاز) قيادة كهف الشهبه، واتصل بالرائد الطاهر سعداني لوضع خطة استراتيجية

لتكوين جيش منظم داخل الحدود الجزائرية وخارجها، فتم وضع خطة سياسية وعسكرية في الداخل لتكوين الجيش وتمويله بالأكل واللباس والذخيرة وفي الخارج (تونس)، وأوفد مسؤولين كلفوا بمهمة الاتصال بالقادة التونسيين في تلك المناطق، فكانت مهمتهم توفير السلاح والذخيرة، وإنشاء مدارس لتكوين أشبال الثورة، وعملوا على التخطيط لنظام عسكري استراتيجي طويل المدى⁵.

وخلال مؤتمر الصومام لم تخص القاعدة الشرقية بميزة امتلاك تنظيم قائم بذاته بل اندمجت مجددا ضمن الولاية الثانية، وحسب شهادة عمار بوقلاز فإن مؤتمر الصومام لم يأخذ بعين الاعتبار كيان ناحيتنا، وقام بتقسيم البلاد إلى 6 ولايات فقط، لهذا تم عقد الاتفاق على عقد اجتماع على مستوى الناحية وتقرر فيه الإعلان عن تكوين ولاية سوق أهراس "القاعدة الشرقية"، ويضيف المجاهد العيساني أن تكوين ولاية سوق أهراس كان يوم 16 نوفمبر 1956، وهكذا أنشأت القاعدة الشرقية، وتمت هيكلتها سياسيا وعسكريا⁶. وبتاريخ 16 أكتوبر 1956 تم تشكيل أول فيلق والذي يمتد نشاطه العسكري من باب شرق أم الطوب إلى الداموس ويقوده المجاهد شويشي العيساني، أما الفيلقان الثاني والثالث فقد تم تشكيلهما في 1 نوفمبر 1956 فالثاني يمتد نشاطه من الداموس إلى سوق أهراس، ويقوده المجاهد عبد الرحمن بن سالم، والثالث يتمركز بناحية سوق أهراس ويقوده الطاهر الزبيري، ويتولى قيادة الفيلالق الثلاثة العقيد عمار العسكري (بوقلاز) والرائد الطاهر سعيداني، عواشرية وسليمان بلعشاري⁷، في حين تشكل الفيلقين الرابع والخامس في سنة 1958، وكان كل فيلق يتكون من ثلاث كتائب، وتتكون كل كتيبة من ثلاث فصائل والفصيلة من مجموعة أفواج، والفوج مكون من فرق، والفرقة مكونة من زمر، والزمرة يتراوح عدد جنودها ما بين 4-5 جنود.

ومع تطور الأوضاع زاد تعداد جيش التحرير الوطني، بداية من سنة 1958 خصوصاً مع الأخطار التي ظهرت بفعل الخطوط المكهربة ثم عمليات شال الجهنمية التي جعلت القيادة الثورية بالقاعدة الشرقية تقوم وتنظم وتضاعف إعدادها، وهذا من خلال تشكيل الفيلق من الرابع إلى السادس. وبإتمام هيكلية القاعدة الشرقية عسكرياً، سياسياً انطلاقاً من مقررات مؤتمر الصومام التي أقرها في 20 أوت 1956 كان لزاماً على قيادة القاعدة العسكرية الشرقية الاستعداد لأداء المهام التي أوكلت لها، وأولى هذه المهام توسيع نطاق الثورة خاصة بعد إنشاء الخط المكهرب، وخلقت هذه الاستراتيجية الجديدة نشاطاً عسكرياً متميزاً على الحدود، خاصة عمليات العبور التي تتحول دائماً إلى معارك طاحنة عبر الحدود الشرقية، حيث تؤكد مختلف المصادر على أنها قدرت بالعشرات من أهمها معركة كاف المسخوطيين أفريل 1957، معركة رأس العروس في أكتوبر 1957، معركة جبل ويلان سنة 1959.⁸

وما يمكن القول، أنه رغم ما تعرضت له القاعدة الشرقية، من مشاكل تنظيمية وتأخر اعتمادها كقاعدة مستقلة، إلا أنها تداركت تأخرها بقوافل السلاح والرجال لإمداد الولايات بالداخل، وكذا فرض منطق عسكري ميداني على قوات العدو بالحدود مما خلق لدى صفوف هذا الأخير روتيناً حريباً شاقاً ومكلفاً، ولم تكن القاعدة الشرقية بمنأى عن التنظيم الهيكلي لجيش الحدود، إذ شهدت تغيرات بداية من أفريل 1958، وأدخلت تحت مظلة اللجنة العمليات العسكرية C.O.M بقيادة محمدي السعيد، ولعبت القاعدة الشرقية منذ نشأتها دوراً ريادياً إلى غاية 1958 حيث كانت الممر والمعبر لقوافل السلاح وقاعدة للتكوين العسكري والتدريب الميداني، ومدرسة لإطارات الثورة.⁹

ب- القاعدة الغربية

تعود النواة الأولى للقاعدة الغربية إلى قادة جيش التحرير الوطني وجبهة التحرير الوطني، ومع البدايات الأولى للثورة التحريرية التي اتخذت من الشريط الحدودي بين الغرب والجزائر قاعدة للتجنيد الثوري، والتوحيد والهيكلية في الخلايا والكتائب وتدريبهم على الأسلحة وفنون القتال، وحرب العصابات، والألغام، والمتفجرات والتمريض والتموين¹⁰.

كما قامت قيادة القاعدة ببناء عدة مراكز ومعسكرات للثورة خاصة بعد وصول أول الشاحنات من الأسلحة سنة 1955¹¹.

وحسب قنطاري دائما فإن القاعدة الغربية واستدراكا للتأخر المسجل في المنطقة الخامسة على مستوى انطلاق الثورة، خلقت جوا من النشاط الثوري في منتصف 1955 على مستوى القواعد الخلفية في المغرب الشقيق، وبالضبط في الحدود بتهيئة أكثر من 40 مركز لجنود جيش التحرير الوطني، وتقديم مختلف الخدمات من تموين بالمواد الغذائية والألبسة المختلفة، وتخزين الأسلحة، وكل أنواع المتفجرات وقاعات علاج المرضى وتمريض الجرحى. وقبل وصول الأسلحة القادمة من الخارج إلى المنطقة الخامسة أعطت القيادة تعليمات صارمة لوحدات جيش التحرير الوطني لتفادي مواجهة قوات العدو. وأنشأت القيادة مراكز لتدعيم عمل المراكز التي أسست بعد انطلاق الثورة لم تكتفي القيادات في الحدود الغربية، بتنظيم كتائب الجيش الجزائري بل راحت تتسق العمل مع الإخوة المغاربة في أعمال كفاحية مشتركة ضد العدو الفرنسي، تكبد فيها هذا الأخير خسائر فادحة في أكتوبر 1955 بسبب العمل الوحدوي المشترك بين جنود التحرير الوطني على الحدود، والجيش الملكي المغربي، وإذا كانت الأسلحة في

أول الأمر بسيطة والتي يتحصل عليها المجاهدين أثناء العمليات الفدائية ، فإنه في سنة 1956 أصبح المجاهدين مزودين بأسلحة متنوعة، وحديثة خاصة بعد وصول الإمدادات المصرية للثورة الجزائرية، وبالضبط الشحنة الثالثة التي وصلت إلى موقع الأنزال بالمغرب الشقيق¹².

2-إنشاء خط موريس المكهرب

لقد أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الاستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية وتحول هذه المناطق كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر لهذا راحت هذه السلطات تفكر في إيجاد وسيلة لسد هذه المناطق وقطع أي اتصال للثورة مع الخارج فاهتدت إلى فكرة إنشاء الخطوط والسدود المكهربة والشائكة ومن بينها خط موريس.

ففي يوم 26 جوان 1957 جاءت تعليمية وزير الدفاع والقوات المسلحة أندري موريس على إقامة هذا الحاجز الحدودي وبالتالي قد ترجمت إلى أوامر عملية لتحقيق إنجازها انطلاقا من مدينة عنابة على الساحل الشرقي إلى غاية الماء لبيض بناحية تبسة بالإقليم الجنوبي لشرق البلاد ولقد جاءت أوامر وزير الدفاع الفرنسي هذه لتتنص على إتمام الخط قبل شهر أكتوبر وعملت صحافة العدو على أن يأخذ هذا الخط الدفاعي بالحدود من الآن تسمية خط موريس ولقد جاء خط موريس في هيئة شبكة أعدت لحماية خط السكة الحديدية الرابطة بين عنابة وتبسة¹³. ويتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط أعمدة بث فيها التيار الكهربائي تتراوح طاقته بين 5000 و 7000 فولت بعرض يتراوح ما بين 06 و 12 متر وقد يصل إلى 60 متر في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة

وزرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية مثل (مين دنكري، ومينة القوطي)، هذا الأخير كان يستعمل في الغالب في وسط الأسلاك لأن له خيوطا متشابهاة بخيوط الأسلاك ويتخذ شكل النباتات الموجودة في الأسلاك الشائكة حتى لا يراه المقتحم¹⁴ ولقد دقت ساعة الانجاز العملي للخط المكهرب مع مطلع شهر جويلية 1957، عندما تمركزت كتائب الهندسة العسكرية الفرنسية على طول الشريط الحدودي¹⁵.

وقد بدأ تحمس وزير الدفاع الفرنسي لمشروع الخط المكهرب كثيرا باعتباره ذو بعد عسكري لأن المشروع اعتبر الحل الناجح والكفيل بالقضاء على الثورة بشكل نهائي، لأنه تحول دون تموينها بالذخيرة والسلاح وكذا الجنود المدربين في القواعد الخلفية للثورة الذين كانوا يلتحقون بها من الخارج عبر تونس والمغرب، كما انه ذو بعد اقتصادي حيث توخى أندري موريس تحقيق ربح كثير من عملية إنجاز الخط المكهرب ذلك أنه شريك مساهم في مصنع الأسلاك الشائكة والذي أبرم عقدا يتم بموجبه تزويد المشروع بالأسلاك الشائكة¹⁶. وكانت تهدف الاستراتيجية الاستعمارية في إنشيط خط موريس إلى تمكين القوات الاستعمارية من القيام بالمراقبة الحدودية على نحو جيد وفعال قصد منع المجاهدين المحملين بالذخيرة والسلاح القادمين من تونس أو المغرب من الدخول إلى الجزائر بغرض خنق الثورة. بالإضافة إلى كشف وضبط وتحديد حركة ومكان المجاهدين على مستوى الخط المكهرب عن طريق الإغاثات القبلية والرادارات وإفشال محاولات العبور وكذا تسهيل عملية التدخل السريع والفوري لقوات الاستعمار. بالإضافة للسعي إلى عزل الثورة عن القواعد الخلفية بتونس والمغرب. نظرا لما تمثله من ثقل استراتيجي في دفع وتعزيز وتطوير الثورة.

وكذلك السعي إلى عزل ولايات الداخل عن قيادة الثورة في الخارج، وكذا منع مسؤولي قادة الولايات من التنقل باتجاه الخارج، وتوفير وضمان الحماية الاقتصادية من خلال حماية السكة الحديدية، وكذا الطريق الرابط بين عنابة وتبسة ونقرين¹⁷.

ولقد جاء مخطط القيادة الثورية في مواجهة خط موريس بتوحيد القيادة العملياتية الحدودية عن طريق أركان قيادة العمليات العسكرية واستحداث الدائرة الحربية وفتح جبهة الصحراء في أقصى الجنوب الصحراوي وتنظيم عمليات العبور وفقا لمتطلبات الموقف العسكري بالمناطق الحدودية وتكييف خطط الأركان تبعا للمعطيات الجديدة¹⁸ ومحاولات العبور لم تتوقف بل تعددت وكثرت وتحقق منها عدد معتبر مقارنة بالوسائل والأساليب التي لم تبلغ بعد درجة كبيرة من الوفرة والنضج التكتيكي لدى الثوار¹⁹. وكان أهم سلاح استخدم في عبور الخطوط سلاح (البلقالور) وهو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40م و1.80م مملوءة شحنة من مادة البارود يسمى البلاستيك الرخو شديد الانفجار تزن ما بين (4) و(5) ك/غ، أما عملية تفجيره فتتم بطريقتين، الأولى بواسطة مفجر ومشعل بحيث يقوم الشخص بإشعال المشعل ثم يبتعد عنه بسرعة والطريقة الثانية تتم بواسطة المفجر وسلك كهربائي وبطارية²⁰، كما لجأ إلى وسيلة التمويه على العدو أي ضرب أماكن وإحداث هجوم عليها بينما يمر المجاهدون من أماكن أخرى بتغطية من رفاقهم من الخلف كما عمد المجاهدون أيضا إلى العبور عن طريق الصحراء وهي وسيلة شاقة وبعيدة ولكنها كانت ممكنة²¹. وقد كلف خط موريس قوات جيش التحرير الوطني الكثير من أيام العمل

الإضافية وخسارة كبيرة في الأرواح وأدى إلى إبطاء وصول شحنات الأسلحة إلى مجاهدي الداخل ولكنه لم يمنع وصولها بصورة نهائية²².

3- ظهور لجنة العمليات العسكرية C.O.M²³

في ظل إنشاء خطي شال وموريس، وانطلاق العمليات الجهنمية لخنق الثورة ومنع وصول العتاد والسلاح للولايات، وانقطاع الاتصالات بين هذه الأخيرة والقيادة في الخارج استدعت هذه العوامل من لجنة العمليات العسكرية التي تعتبر النواة الأولى لهيئة الأركان العامة بصفة خاصة وجيش التحرير بصفة عامة²⁴، ففي شهر فيفري من عام 1958، تقرر تأسيس لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية²⁵، الأولى متمركزة في غار الدماء على الحدود التونسية الجزائرية، وعلى رأسها محمدي السعيد المدعو العقيد ناصر. أما الثانية فتقع في الناطور على الحدود المغربية الجزائرية، على رأسها العقيد هوارى بومدين، من مهام هذه اللجنة التموين والتسليح، تنسيق العمليات العسكرية، بالإضافة إلى العمل على إدخال الوحدات العسكرية، المتواجدة بالحدود الشرقية والغربية في أجل أقصاه شهر²⁶، وبالموازاة مع ذلك كانت تجري عمليات برنامج شال الكبرى، فقد كانت القوات الفرنسية تقوم بعمليات عسكرية كبرى، تم على إثرها تمشيط جميع ولايات الوطن في أكبر عملية عسكرية عرفتتها عهدة الجنرال ديغول. وزيادة على ذلك كان يجري تجميع السكان، في محتشدات قريبة من المراكز العسكرية الاستعمارية، ومضاعفة العمل الاستخباراتي والنفسي، بالإضافة إلى تهجير السكان من الريف وذلك بهدف فصلهم وإبعادهم عن الاتصال بخلايا جيش التحرير الوطني²⁷، وقد عملت الحكومة الفرنسية، بناء على طلب وزير الدفاع أندري موريس، على إقامة حاجز من الأسلاك الشائكة المكهربة²⁸.

وبعد فترة قصيرة من بداية مهام لجنة العمليات العسكرية، شهد القسم الشرقي لهذه اللجنة اضطرابات كبيرة، انتهت إلى تجميد مهامها ومعاقبة أعضائها، حيث تعود أسباب هذا الاضطراب والبلبلّة، إلى انقسام الجيش المرابط على الحدود الشرقية بين عدة زعامات، بحيث كان القسم الشرقي للجنة العمليات العسكرية، يضم جنودا من مختلف الولايات حيث انقسم هؤلاء الجنود بين: الولايات الأولى والثانية، الثالثة، القاعدة الشرقية). وقد أصبح الجنود بهذه اللجنة، لا يمثلون إلا للقائد الذي ينتسب إلى ولايتهم، فانتشرت بذلك روح الجهوية والإقليمية والولاءات الشخصية²⁹.

ونظرا للمعطيات السابقة تقرر في خريف 1958، إصدار قرار بإلغاء لجنة العمليات العسكرية، بالناحية الشرقية، وتوجيه التهم لأعضائها بالتقصير، والعجز في تطبيق قرارات القيادة³⁰، وهذا عكس ما حصل في الجزء الغربي، حيث تمكن العقيد هواري بومدين وعبد الحفيظ بوصوف من خلق الانضباط وتوحيد الصفوف والتعاون، داخل هذه اللجنة بين جميع المسؤولين والإطارات العسكرية في غرب البلاد. ونتيجة لفشل القيادة العسكرية في تسيير هذه اللجنة بشرق البلاد، تقرر إلغاء هذه اللجنة بشرق البلاد ومعاقبة مسؤوليها، وبذلك فإن سياسة كريم بلقاسم، لتوحيد الجيش وتمكين القادة في الداخل من الحصول على الأسلحة لمواجهة الجيش باءت بالفشل، وخاصة بعد بناء خط موريس المكهرب الذي حال دون وصول الأسلحة إلى المجاهدين بالداخل³¹.

4- قضية فصل الصحراء

تعتبر الصحراء الجزائرية من المحاور الأساسية في الاستراتيجية الفرنسية من جميع النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، ويبدو ذلك من خلال

الاهتمام المتزايد بها حيث بلغ الاهتمام ذروته أثناء الثورة الجزائرية، ومحاولة فرنسا فصل الصحراء، وإعلان هذا القسم من التراب الوطني جمهورية مستقلة تابعة لها³². وقد كشف عنها شارل ديغول من خلال قوله: "لقد كانت تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا، فقد سبق أن غزوناها بعد أحداث طويلة، ومع ذلك فقد تعزز كثيرا موقفنا في إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط بفضل الجزائر أقمنا فيها نقطة انطلاق لتسللنا إلى تونس والمغرب والصحراء"³³. أما على مستوى الحكومات الفرنسية فإنها حاولت أن تجد وسيلة أخرى تمكنها من الاستغلال الأمثل للثروات الصحراوية³⁴، لأن الصحراء تتميز بموقع استراتيجي هام يسمح بالتوغل في إفريقيا، وتزخر بالمواد الأولية غاز وبتترول اللذين يعتبران رهانا لفرنسا، وقد قال ديغول في مذكراته: "إن البترول هو فرنسا ولا شيء غيرها"، ولم يكن الإعلان عن موضوع الصحراء حرب كلامية أو دعاية أو تهديد بل كانت قواعد التنقيب عن النفط على مرأى ومسمع العالم³⁵، لذلك حاولت فرنسا عدة مرات فصل الصحراء الجزائرية عن باقي التراب الوطني، وكرد على تلك المحاولات أكد ميثاق الصومام وبصورة دقيقة على أن تكون نقطة المبدأ في المفاوضات بين ج.ت.و والحكومة الفرنسية على أساس الحدود الإقليمية للجزائر بما فيها الصحراء، وفي هذا السياق اتخذت القيادة الجزائرية لجنة التنسيق في 17 أكتوبر 1957 بان أعلنت تصريحاً: "أن الصحراء قضية داخلية ولا يجوز مناقشتها"، لذا فإن وجهة النظر الجزائرية كانت معروفة للطرف الفرنسي منذ اندلاع الثورة، فيما يتعلق باستحالة قبول تجزئة أرض الجزائر³⁶، أما فرنسا فقامت بإنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتلفيق ما يسمى بالرابطة الصحراوية والمنظمة الحرة في عموم

عمالتي الواحات والساورة، وغير ذلك من الإجراءات التي تدخل ضمن المساعي لفصل الصحراء. وكانت الاتصالات المباشرة بين المناضلين الموجودين والسكان في عين المكان والعمل على تعبئتهم لمواجهة أساليب التغرير والخداع التي يقوم بها الاستعمار الفرنسي وفضح دعايته المسمومة وإرغام المغرر بهم من أتباع الخائن "حمزة بوبكر" بكل الوسائل المتاحة على الرجوع إلى طريق الوحدة الوطنية

37

لقد بذل ديغول أقصى جهوده من أجل الاحتفاظ بالصحراء وفصلها عن الجزائر، حيث أُلِفَ وزارة خاصة بالصحراء أسند مهامها إلى السيد ماكس لوجان (Max le Jaune) وزار الجنوب ليشاهد المرحلة التي بلغها استثمار البترول في حاسي مسعود وإنشاء خط أنابيب البترول نحو بجاية³⁸، كما استعمل أسلوب الابتزاز والعنف لإرغام الصحراويين على قبول فكرة التقسيم، وإلى جانب هذا حاول أن يجعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة. ولما تجدد اللقاء بمفاوضات إيفيان الأولى جوان 1961 والذي هيمن عليه موضوع الصحراء، لأن موضوع الصحراء سيقدم فرصة ثمينة لفرنسا لعرض حلولها على المنطقة على طريقته³⁹، ومثلت مسألة الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية وجها آخر للمناورات الديغولية، ولقد تدرج ملف الصحراء من مرحلة رفض إدراجه في المحادثات إلى مرحلة الاعتراف بشرعية المطالب الجزائرية

40

أما عن شروط التفاوض، فالجبهة كانت متمسكة بالمطالب والمبادئ التي لخصها بيان أول نوفمبر ومن بينها حرمة التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء⁴¹. كما شكلت قضية الصحراء محور مناقشات مؤتمر الشعوب الإفريقية، وتم

تدعيم موقف ح.م.ج.ج. المتعلق بالصحراء بأنها قضية وحدة التراب وهي كجزء مكمل للوطنية الجزائرية⁴²، غير أن ديغول كان يريد الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية مهما كلفه الثمن، غير أن ج.ت. ورفضت كل مساعيه لتحقيق ذلك وعندما تأكد أن القضية الجزائرية لا ولن تحل، إلا إذا اعترف بجزائرية الصحراء أعرب عن قناعته هذه في 05 سبتمبر 1961 مؤكداً على "إننا بحاجة ولو إلى مشاركة تضمن لنا مصالحنا، وإذا تعذر تحقيق وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من الصحراء ومن رمالها شيئاً خاصاً بفرنسا، وهو امتيازات لتتقينا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء"⁴³. اعترف ديغول في هذه إحدى الندوات بالسيادة الجزائرية على الصحراء، مع تأكيده على ضرورة ضمان مصالح فرنسا في استثمار البترول والغاز الجزائريين، وفي 29 ديسمبر 1962 أكد ديغول على ضرورة حل المشكلة الجزائرية بقوله: "يبدو اليوم ممكناً في الواقع أن تنتهي بهذا الشكل هذه المأساة المؤلمة..."⁴⁴. وقد تم الاحتفال بهذا الانتصار في كافة أرجاء القارة وأعلنت الدول المتاخمة للجزائر أنها تعترف بتبعية الصحراء⁴⁵.

ثانياً- ملامح التفكير في مشروع إنشاء الجبهة الجنوبية

لأن عام 1960 كان عام إفريقيا حيث سلمت فرنسا باستقلال اثنتي عشر دولة، حضرت القارة بقوة في النقاش السياسي والعسكري للثورة الجزائرية، وحصل إجماع على لن العمل السياسي لن يكون كافياً لأفرقة المشكلة الجزائرية، بل الأمر يتطلب القيام بمبادرة عسكرية ذات طابع إفريقي، خاصة في إطار الحديث عن إنشاء فرق إفريقية متطوعة في الجيش الوطني⁴⁶.

ترجع فكرة انشاء الجبهة الجنوبية إلى نهاية 1959 عندما شدد الخناق على الحدود الشمالية وتمادت فرنسا في تبني مشروع فصل الصحراء، لهذا طلبت الحكومة المؤقتة من ممثليها في غانا (فرانز فانون) جمع معلومات كافية عن المشروع، ونسقت اتصالاتها مع القادة الأفارقة المعول عليهم في تقديم المساعدة، ومنهم الرئيس الغيني سيكوتوري الذي كان يحارب من أجل تحرير مالي، وتشير بعض المصادر إلى التوصل إلى اتفاق ضمني بينه وبين قيادة الثورة الجزائرية يمنح جيش التحرير ترخيصا بالتواجد على الحدود الجزائرية- المالية وتنصيب شبكة للاتصالات اللاسلكية هناك⁴⁷. وبذلك قررت الحكومة المؤقتة ارسال بعثة مكونة من مجموعة العمل التي تضم الدكتور فرانز فانون، وفرحات حميدة المدعو الرائد زكريا وابن سباق أحمد المدعو بدراة احمد، اما المجموعة الثانية فهي مجموعة الاتصالات المعنية من قبل بوصوف وهم صدار السنوسي، أبو الفتح، سي العربي وسي الزبير. وكان يرى فانون الذي كان يشرف على غانا وغينيا وممثل الجزائر ان هناك إمكانية تعزيز الوضع الداخلي من الحدود الجنوبية ويقصد بها حدود مالي، وتولى أيضا في هذه الناحية القيام بإجراء اتصالات مع مسؤولين ماليين وأعرب عن اقتراحات الجزائريين الذين قرروا انشاء قاعدة عسكرية ثالثة من الجنوب لإيصال السلاح للولاية الأولى والخامسة واعقبت بملاحظات بواسطة فانون خلال مهمة التعرف لتنظيم هاته القاعدة خلال صيف 1960⁴⁸. وقد اعتبرت هيئة الأركان ان انشاء هذه الجبهة يدخل ضمن صلاحياتها كونها مسؤولة عن الشؤون العسكرية بمناطق الحدود ان وجدت، وقد قدمت لقيادة الثورة مشروع برنامجها العسكري وضمنه إنشاء جبهة الجنوب المتكونة من 250 ألف جندي⁴⁹.

ومن أهم الأهداف المسطرة من وراء انشاء الجبهة الجنوبية هو تأكيد البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وإرساء دعائم التضامن والوحدة الحقيقية، فقد كان مقررا أن تنشأ فرق إفريقية ويتم تجنيد الماليين والنيجريين ليشاركوا في معركة الجزائر التي هي معركة إفريقية، وبذلك تتحقق الوحدة في ميدان النضال ويتسنى تجذير التيار الثوري في إفريقيا وطرده الاستعمار. بالإضافة إلى توسيع العمليات العسكرية ليشمل كافة المناطق الصحراوية، وتحقيق انتصارات عسكرية سهلة في مناطق متباعدة لا تتواجد بها القوات العسكرية بكثافة، وكذا الهاء القوات الفرنسية بجبهات جديدة ودفعها لتخفيف الضغط على مناطق الشمال.

كما كان الهدف من هذا المشروع العسكري دعم قدرات الولايتين الخامسة والسادسة من أجل تكثيف نشاطهما لمواجهة المخاطر المستجدة وإيجاد منافذ وقواعد خلفية لهما للإسناد والدعم، بالإضافة إلى البحث عن منافذ بديلة لتمير الأسلحة والمؤونة والاتصال بالداخل، خاصة أمام إحكام غلق الحدود الشرقية والغربية سنة 1960، والتعويل على اسناد الداخل وإدخال جيش الحدود للمشاركة في المعركة، وقد كانت منطقة أقصى الجنوب مغرية في هذا الشأن، فخطط لها بأن تنهض بدور أساسي في ميدان تمرير الأسلحة ووحدات الجيش إلى الداخل.

50

ثالثا-تطبيق مشروع الجبهة الجنوبية على أرض الواقع

1- الخطوات الميدانية الأولى لإنشاء الجبهة الجنوبية

يذكر الشريف مساعدي أن القيادة العامة أرسلت بعثة إلى الجنوب مكونة من عبد الله بلهوشات، محمد الشريف مساعدي، أحمد دراية، عيساني وعبد العزيز بوتفليقة، فخرجوا من تونس متوجهين إلى غينيا ومالي مرتدين الملابس

التارقية مبتعدين عن السير في الطرق المعروفة حتى وصلوا إلى غاو وهي تبعد بـ 600 كلم عن الحدود الجزائرية فأقاموا في معسكر غاو الذي يطلق عليه المركز أو القاعدة الخلفية، ومن هنالك انطلقوا إلى الحدود الجزائرية، وكانوا أول ما ابتدأوا به تيساليت واعدوا كيدال وبوعزة، ثم تقدموا إلى تين زواتين وهي تعد قواعد امامية كانوا يتحركون بينها وكان يطبع على عملهم السرية التامة ذلك لأن المخابرات الفرنسية كانت منتشرة بكثرة في النيجر ومالي⁵¹. وقد تم توزيع المسؤوليات ميدانيا وفق الشكل التالي:

- عبد العزيز بوتفليقة قائدا سياسيا وعسكريا للمنطقة.
 - عبد الله بلهوشات عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون العسكرية.
 - محمد الشريف مساعدية عضو قيادة المنطقة مكلف بالشؤون السياسية.
 - دراية احمد عضو قيادة المنطقة مكلف بالاتصالات والاخبار.
 - عيساني شويشي مسؤول مصلحة التموين.
 - بشير نور الدين مسؤول مصلحة الصحة.
- وبعد أشهر التحق عبد العزيز بوتفليقة بقيادة هيئة الأركان في تونس وخلفه نائبه عبد الله بلهوشات في قيادة المنطقة واوكلت المهام العسكرية لدراية⁵². وقد كلف اقاسم حمادي بربط أولى الاتصالات بمناطق أدرار وبشار ووهران على امل التواصل مع قيادة الولاية الخامسة، وكلف دقة محمد وبوعمامة عبد الرحمن بربط الاتصال بمنطقة تمرناست وكسب أعيان الطوارق لدعم هذا المشروع، وقد حمل الأول رسالة إلى الحاج باي اخاموخ واتصل الثاني بمولاي احمد الاكل بتمرناست⁵³، وهكذا مهد الطريق امام بدا مهمة تجنيد الجزائريين، وتنقل مسؤولي الجبهة الجنوبية إلى منطقة توات والهقار لبعث النشاط الثوري⁵⁴.

2- التطبيق الفعلي لمخطط الجبهة الجنوبية

في البداية تم اقتراح انشاء خطوط مواصلات بواسطة الشاحنات وذلك عن طريق الاعتماد على شاحنات التجار التواتيين التي تربط بين شمال مالي وجنوب الجزائر، والأمر يتطلب الاتصال بالسائق ثم دراسة الخط، ودراسة أماكن الخزن، وهذا استغرق ثلاثة أشهر من حين تطبيق الشروع الفعلي في تطبيق المشروع لأن هذه المهام يجب ان تعد في سرية تامة عن فرنسا⁵⁵. كما اقترح فانون أولاً نقا أقصى ما يمكن من العتاد نحو الحدود في ظرف الشهرين القادمين، ثم الشروع في تكوين مراكز وفرق الكومندوس وبدا العمليات العسكرية اعتماداً على سلسلة مراكز الدعم الخلفية، التي تعمل بالتنسيق وحسب مخططات دقيقة لفرق تعمل وفق اتجاهين افقياً للتمركز وعمودياً للتسرب، وهناك نحو الأربعين مناضلاً يعرفون الصحراء، يمكن تعيينهم قادة فرق كومندوس، تتحرك عشرة عشرة⁵⁶.

وقد كانت تتواجد بالأراضي المالية جالية جزائرية معتبرة العدد، تقطن مختلف مدن الشمال وتشتغل في التجارة، وهذه العناصر تم التعويل عليها في انشاء تنظيم الجبهة الجديدة في مالي، وقد سهلت معلومات المسؤولين الماليين ووثائق السلطات الفرنسية المتوصل إليها في التعرف على هؤلاء، والنواة الأولى المجندة ضمت أربع عناصر هم: رحمانى لحبيب، وعبد القادر دحاج، وإقاسم حمادي ومولاي عبد الله بن السبحمو. ومثلما هو الحال في البلدان التي تتواجد بها الجاليات الجزائرية تم تأطير التراب المالي والنجيري بنظام جبهة التحرير الوطني بغية تفعيل دور المهاجرين الجزائريين في مؤازرة بلادهم، ويذكر المجاهد مرموري محمد ان التنظيم المدني كان ينسق عمله مع قيادة الثورة والمراكز

العسكرية، وأنه شخصيا كلف بتسجيل جميع الجزائريين المتواجدين بمالي ووضع بطاقات خاصة تعرف نشاطهم وإمكانية الاستفادة من خدماتهم، وقد أسهم الجزائريون المتواجدون بمالي والنيجر في ميدان التعبئة والنقل والاتصالات، وكلف التجار المتنقلون بين أدرار ومالي بربط شبكة النقل والتموين والاتصال بين مراكز الجبهة الجنوبية ومناطق توات تمرست، وأقيم خط ارتباط دائم ينطلق من قاو ويصل إلى أدرار وبشار ووهران⁵⁷.

كما تم التعويل على التجار وسائقي الشاحنات من أجل ربط الاتصال بالداخل، وإقامة شبكة مواصلات تضمن نقل البريد والمؤونة والأسلحة وغيرها، فكان يتم اللجوء إلى تجنيد السائقين في النظام، ثم يكلفون بمثل هذه المهام الحساسة، ينقلون من مالي البريد والرجال والأسلحة، ويستقدمون من توات التبرعات والبنزين والمجندين، فهذه الشبكة أكثر فاعلية منذ عام 1961⁵⁸. ونظرا لأهمية الاتصالات اللاسلكية في التنسيق والاتصالات بين مختلف مناطق الجبهة الجنوبية النائية، وفي الاتصال بقيادة الثورة في تونس أقيمت شبكة اتصالات واسعة في شمال مالي انطلاقا من مركز كاييس⁵⁹.

أما عن التجنيد فمنذ ان حلت قيادة الجبهة الجنوبية بقاو وشرعت في تجنيد العناصر التي سبق وان تلقت تكوينا عسكريا، كانت مجموعة من حوالي عشرة اشخاص، استدعيت إلى مركز القيادة بقاو، وأشرف على تدريبهم دراية ومساعدة على الرمي بالأسلحة وطرق وتقنيات الحروب والاشتباكات، وهذه المجموعة اوكل لها تدريب مجموعات الشبان الذين تم تجنيدهم تباعا وتولى البعض منهم قيادة الكتائب والمراكز العسكرية، اما الشبان الذين تطوعوا للانضمام لصفوف الثورة فبعضهم كان مستقرا في مالي والبعض الآخر يستقدم

من مختلف مناطق أدرار، يتلقون تدريباً عسكرياً وسياسياً لمدة ستة أشهر، وبعدها يرسل القسم الأكبر منهم إلى الحدود لينظموا إلى فرق الجيش والبعض الآخر يعادون إلى توات لكي يشاركوا في العمل السياسي ويساعدوا في مواجهة مخططات العدو، وقد تم إرسال العديد من الجنود في زِي مدني إلى أدرار تحسباً لمباشرة العمل العسكري وللمساعدة في تمرير الأسلحة إلى الداخل⁶⁰.

وفيما يخص التسليح ففي البداية لم يجلب قادة الجبهة الجنوبية إلا أعداداً قليلة من الأسلحة الخفيفة من رشاشات وبنادق حربية، وقد سعت إلى البحث عن الأسلحة محلياً فأصدرت أوامرها إلى مسؤولي اللجان المدنية بمنطقة توات من أجل إحصاء كل الأسلحة التي بحوزة الشعب وجمعها لتكون تحت تصرف الثورة. وفي عام 1961 تدعمت الجبهة بكميات معتبرة من الأسلحة، وقد تم تزويد الجبهة بالأسلحة جواً بواسطة الطرود والحقائب المهرية دون علم السلطات المحلية ولا ريان الطائرات، كما زودت الجبهة عن طريق البحر عبر رأس الرجاء الصالح وصولاً إلى مناء كوناكري، إذ اقتنى بالوصوف شحنة من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا حولت عشرين قنطاراً من الأسلحة الخفيفة النصف ثقيلة باسم دولة غينيا، تسلمها بوتقليقة وابن سبقاق من الرئيس سيكوتوري، وساعدت السلطات الغينية كذلك على نقلها براً عبر الشاحنات والسيارات إلى باماكو ومنها إلى قاعدة غاو ونقلت الأسلحة من غينيا إلى مالي أحياناً بواسطة طائرات عسكرية غينية من نوع ليوشين 14، وبفضل هذه الأسلحة تم تجهيز وحدات الجيش التي ناهزت الالفين جندي، كما تم إرسال شحنات منها إلى الداخل، حيث تفيد كثير من الشهادات أنه ادخل قسط منها إلى مناطق الولايتين الأولى والخامسة⁶¹.

وقد كان للجبهة الجنوبية مواجهات عسكرية ضد القوات الاستعمارية، حيث كانت تهدف منذ البداية إلى انشاء مراكز عسكرية على طول الحدود الجنوبية الجزائرية، وانطلاقا من مركز القيادة في قاو تم فتح ثلاث مراكز عسكرية في شمال مالي والنيجر بالقرب من الحدود الجزائرية، وذلك بالاتفاق مع سلطات البلدين الشقيقين، وهي مراكز كيدالوتيساليت وتين زرواتين. كما انشأت بعض المراكز المدنية والعسكرية على الحدود النيجيرية منها مركز ايرو وطاو، ويلاحظ ان النشاط داخل الأراضي النيجيرية كان محدودا ومقتصرا على بضع مراكز، ويرجع ذلك إلى قلة عداد الجالية الجزائرية بهذا البلد، والحضور الفرنسي القوي به. والوحدات العسكرية التي تم تدريبها وتجنيدها للعمل العسكري اخذت مواقعها على طول الحد الجزائري الجنوبية من النيجر إلى موريتانيا مرورا بمراكز مالي الرئيسية، وأصبحت بذلك قوة عسكرية يحسب لها حسابها خاصة مع مضاعفة التجنيد وتحسين التدريبات. فخططت للقيام بعدة عمليات عسكرية ونذكر منها الهجوم على المركز الحدودي الفرنسي برج لوبريور الذي سمي فيما بعد باسم الشهيد باجي مختار، والهجوم على مركز تين زرواتين جنوب تمنراست، وكذا على القاعدة العسكرية رقان. في حين عملت القوات الفرنسية على تحسين قوتها الدفاعية واعتمدت على الطيران للتصدي لاي هجوم محتمل⁶². غير ان الظروف الطبيعية القاسية للصحراء والخشية من افتضاح نشاط الجبهة وقف أمام تأجيل مبادرات أخرى خطط لها دراية ومساعدة انطلاقا من قاو، تمثلت في القيام بعمليات فدائية تستهدف الفرنسيين واعوانهم، فقد استمعا إلى نصائح لحبيب رحمانى ودحاج بخصوص الانعكاسات السلبية لمثل هذه العمليات⁶³.

ولما حل موعد وقف اطلاق النار انيطت بقيادة الجبهة الجنوبية مهام أخرى تتمثل في حماية الحدود والدخول إلى الوطن للإشراف على إنجاح المرحلة الانتقالية واسترجاع السلطة من الفرنسيين، وبعد وقف اطلاق النار بادر قادة الجبهة الجنوبية بنقل وحداتهم العسكرية إلى داخل الوطن، وذلك قصد الاشراف على هذه المرحلة، فوضعت وسائل النقل ومراكز العبور تحت تصرف القيادة على طول خط المرور من برج باجي مختار إلى أدرار، ومنها إلى عين صالح وتمنراست، وقد دخل الرائد احمد دراية على راس فرقة عسكرية واجرى اتصالات مع قيادة الولاية السادسة، وقرر الانتقال لتمنراست لإنشاء مراكز نفوذ للجبهة وتجنيد السكان للمرحلة الانتقالية، ومن هنا خطط لإدخال الوحدات المرابطة في الحدود، وتسلم دراية السلطة يوم 5 جويلية 1962، ودخلت قوات الجبهة في استعراضات عسكرية وترحيب واستقبال حار من قبل السكان، وفي 30 جويلية 1962 أقيم احتفال عام لاستقبال قيادة الجبهة الجنوبية التي نقلت جنودها وعتاها إلى أدرار.⁶⁴

خاتمة:

ويمكن ختام هذه الورقة العلمية بمجموعة من النتائج التحليلية غير القطعية، والتي تحتاج دون شك إلى إثراء وتدعيم، وأهم هذه النتائج هي: رغم الحصار المفروض وتسييج الحدود الغربية والشرقية بالأسلاك الشائكة، وحقول الألغام، والمناطق المحرمة، كان جيش التحرير يدخل السلاح بطرق غاية في المخاطرة، واستطاع تضيق الخنادق على العدو، وتشتت اهتمام جيوشه بتوسيع مجال المعارك، وذلك بفضل وحداته المتواجدة على الحدود الشرقية والغربية.

ونستطيع القول أن الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمنافذ رئيسية لتسريب السلاح والذخيرة القادمة من البلاد العربية والإسلامية والأوروبية نحو المناطق الداخلية أي كقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، هو ما دفع بفرنسا تفكر في الخطة الجهنمية لمواجهة الصعوبات التي يواجهها جيش التحرير من قبل القوات الفرنسية من جهة وحاجة الثورة للتموين الخارجي من جهة أخرى، مما جعله يواجه هذه الصعاب وخلق سبل لمرور هذا الحاجز مما جعل هذه الخطة تبوء بالفشل، ودفعت فرنسا للتفكير بحل بديل لإيقاف هذا التموين الذي ساهم بالدرجة الأولى في قوة جيش التحرير خاصة في مسألة تطور الأسلحة.

لقد حاولت لجنة العمليات العسكرية توحيد جيش التحرير الوطني بالجهة الشرقية والغربية، والقيام ببعض العمليات العسكرية التي استهدفت خط موريس من الشمال إلى الجنوب، وهي العملية التي استعمل فيها لأول مرة سلاح البناالور وهو سلاح ضد الأسلاك الشائكة.

ومن المخططات الجهنمية التي لجأت إليها القوات الفرنسية هو قضية فصل الصحراء الذي كان الهدف من ورائها هو إنكار الجزائريين لجزائريتهم، غير أن جبهة التحرير الوطني ردت على هذا المخطط بالرفض سياسيا ودبلوماسيا وعسكريا، حيث تم التخطيط لإشغال نيران الثورة في كافة المناطق الصحراوية وذلك بدعم قوات الولاية الخامسة والسادسة ومن هذا المنطلق برمج لإنشاء الجبهة الجنوبية.

إن لجيش التحرير الوطني على الحدود عرف تطورات متتالية فرضتها طبيعة النزاع المسلح مع العدو وكذلك شمولية الثورة، فكلما ضيق عليه العدو

الخناق وجد الشعب فاتحا أمامه آفاقا جديدة يفتات من عرقه ويتسلح بعزيمته، من بينها تطلعاته لإنشاء جبهة جنوبية في المناطق الصحراوية المتاخمة للدول الإفريقية المجاورة، والتي امتدت من شمال مالي والنيجر وإلى غاية الحدود الموريتانية، وهذا من عزيمة وإرادة قادة آمنوا بقدراتهم النضالية، والتي كللت بالنجاح بالمساعدات التي قدمتها لهم الدول الإفريقية التي آمنت بالقضية الجزائرية، وقد تضافرت جهود هؤلاء القادة في تمرير السلاح وتقديم الدعم العسكري للولايتين الخامسة والسادسة، كما قامت بالعديد من المواجهات العسكرية ضد القوات الفرنسية والتي كتب لها بالنجاح وتحقيق الانتصار وإثبات شمولية الثورة عبر كافة الحدود الجزائرية.

الهوامش:

- 1- خيش عبد النور: تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، ص222.
- 2- المرجع نفسه، ص222-224.
- 3- جمال بلفردى: هيكلة وتنظيم جيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962م. رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة الجزائر، 2005، ص34.
- 4- عبد الحميد عوادي: القاعدة الشرقية، عين ميله- الجزائر: دار الهدى، صص46، 47.
- 5- الطاهر سعيداني: القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، الجزائر: دار الأمة، 2001، ص39.
- 6- جمال بلفردى: المرجع السابق، صص36، 35.
- 7- الطاهر سعيداني: المرجع السابق، ص85.
- 8- جمال بلفردى: المرجع السابق، ص37.
- 9- المرجع نفسه، ص44.

- 10- محمد قنطاري: الثورة الجزائرية وقواعد الخلفية بالجبهة الغربية، مجلة الذاكرة، ع/3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 121.
- 11- جمال بلفردى: المرجع السابق، ص ص 44، 45.
- 12- محمد قنطاري: المرجع السابق، ص 144.
- 13- صالح قرفي: "الجزور التاريخية للإستراتيجية العسكرية الجزائرية 1954 - 1962"، مجلة الجيش، ع/601، ج 2، أوت 2013، ص 52.
- 14- الغالي غربي: "تماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية"، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلحة الشائكة والألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث، الجزائر: د.ت، ص ص 37، 38.
- 15- صالح قرفي: المرجع السابق، ص 52.
- 16- محمود الشريف: أندري موريس واسلحه الشائكة، المجاهد، ع/11، نوفمبر 1957، ص 10.
- 17- جمال قندل: خطأ موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية، 1957 - 1962، الجزائر: وزارة الثقافة، 2008، ص 61.
- 18- صالح قرفي: المرجع السابق، ص 55.
- 19- المرجع نفسه، ص 54.
- 20- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 39.
- 21- يوسف مناصرية: الاسلاك الشائكة وحقول الألغام، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، 2007، ص 103.
- 22- بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، ط 2، بيروت: دار النفائس، 1986، ص 111.
- 23- C.O.M : comité operations Militaire
- 24- جمال بلفردى، المرجع السابق، ص 69.
- 25- عبد الرزاق بوحارة: منابع التحرير أجيال في مواجهة القدر، ترجمة: صالح عبد النوري، الجزائر: دار القصب، 2003، ص 188.
- 26- على كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 - 1962، الجزائر: دار القصب للنشر، د، ت، ص 228.

- 27- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ط1، بيروت، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1983، ص 175.
- 28- جمال قندل: المرجع السابق، ص 43.
- 29- محمد حربي: المصدر السابق، ص 181.
- 30- الشاذلي بن جديد: مذكرات الشاذلي بن جديد (ملاحح حياة) (1929 - 1979)، ج1، الجزائر: دار القصبية، 2011، ص74.
- 31- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 473.
- للمزيد أنظر: محمود الشريف: "أندري موريس والأسلاك الشائكة"، المجاهد، ع/11، نوفمبر 1957، ص 10.
- 32- المجاهد: "الصحراء الكبرى"، ج1، ع/13، 01-12-1957، ص45.
- 33- شارل ديغول: مذكرات الأمل، ط1، ترجمة: سموحي فوق العادة، بيروت، لبنان: منشورات عويدات، 1971، ص117.
- 34- أحمد عبيد عميراي وآخرون: السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1844-1916، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر: 2009، ص83.
- 35- الحاج موسى بن عمر: بتروال الصحراء بين حسابات الثورة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، الجزائر: بلوتوللاتصال، 2008، ص223.
- 36- المنظمة الوطنية للمجاهدين: "مفاوضات إيفيان"، الندوة الولائية الثالثة لكتابة تاريخ ثورة التحرير المجيد للفترة الزمنية 1959-1962، المنظمة الولائية للمجاهدين، المسيلة، الجزائر، 15-09-1986، ص30.
- 37- منظمة المجاهدين: "التقرير الجهوي للولاية السادسة حول تاريخ الثورة التحريرية للفترة (1959-1962)"، الملتقى الجهوي الثالث، 16/17-أفريل - 1986، بوسعادة، محافظة المسيلة، ص35.
- 38- أهلاوي ميلاني: "سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته"، مجلة الفكر السياسي، ع/26، دمشق، سوريا، 2006، ص26.

- 39- محمد بن دارة: "السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952 - 1962"، رسالة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 1999، 02 ص 66.
- 40- منظمة المجاهدين: التقرير الولائي لأحداث الثورة، المرجع السابق، ص 55.
- 41- Ben youcef ben khedda: **les accords d'Evian**, Ed O.P.U, ALGER, 1998, p17.
- 42- المجاهد: العدد السابق، ص 6، 7.
- 43- شيخي عبد المجيد: "القنبلة الذرية الفرنسية الأولى جريمة ضد الإنسانية والشعب الجزائري"، حولية المؤرخ، ع/1، الجزائر، 1996، ص 145.
- 44- شارل ديغول: المصدر السابق، ص 162.
- 45- عبد الله مقلاتي: الجهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، 2007، ص 18.
- 46- عبد الله مقلاتي: " الثورة الجزائرية وانشاء الجهة الجنوبية عام 1960، قراءة في الظروف والدوافع"، مجلة الحوار الفكري، ع/11، أدرار، جوان 2016، ص 92-93.
- 47- عبد الله مقلاتي: الجهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المرجع السابق، ص 24.
- 48- فاطمة الزهراء حوتية: "استراتيجية الثورة التحريرية لإنشاء الجهة الجنوبية وابرز قادتها"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع/3 ديسمبر 2013، الجزائر، ص 352.
- 49- عبد الله مقلاتي: الجهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المرجع السابق، ص 28.
- 50- المرجع نفسه، ص 19.
- 51- فاطمة الزهراء حوتية: المرجع السابق، ص 353.
- 52- عبد الله مقلاتي: الجهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المرجع السابق، ص 30.
- 53- فاطمة الزهراء حوتية: المرجع السابق، ص 354.
- 54- عبد الله مقلاتي: الجهة الجنوبية لجيش التحرير الوطني بمالي، المرجع السابق، ص 31.
- 55- المرجع نفسه، ص 31، 32.
- 56- المرجع نفسه، ص 33، 34.
- 57- المرجع نفسه، ص 35-38.
- 58- المرجع نفسه، ص 38.
- 59- المرجع نفسه، ص 40.

60- المرجع نفسه، ص42.

61- المرجع نفسه، ص ص43، 44.

62- المرجع نفسه، ص ص46-49.

63- المرجع نفسه، ص49.

64- المرجع نفسه، ص50-51.

قادة الثورة الجزائرية وإستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة خطا موريس

وشال 1960/1957

**The leaders of the Algerian revolution and the strategy of
the National Liberation Army in the face of Maurice and
Shall's streak 1957/1960**

✍ أ.د/ أحمد مسعود سيد علي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ahmedmessoud.sidali@univ-msila.dz

المخلص:

تندرج هذه الدراسة ضمن محاولة لقراءة مختلف المواقف والتصورات التي عبر عنها قادة الثورة في تعاطيهم مع الإستراتيجية الفرنسية العسكرية التي كانت تشنها ضد الثورة الجزائرية، تعاطي اختلف من قائد إلى آخر كل من موقعه وخلفيات الصراع الذي كان يعيشه مع الثورة وضد الثورة تجاه المستعمر، ولقد اخترنا خطا موريس وشال ليس لأننا نرموا تحقيق سبق في استجلاء الحقيقة بما تعلق بهذين الخطين من حيث الجوانب التقنية والأهداف الإستراتيجية وخلفياتها التي دفعت بالإدارة الاستعمارية إلى بنائهما، بل إننا نريد إمطة اللثام عن بعض المواقف جد الغامضة ومن لدن بعض قادة الثورة تجاه سياسة التطويق الحدودي التي انتهجتها إدارة الاحتلال فيما يتعلق بإعطاء الأمر إلى بعض سكان المناطق الحدودية للعمل ضمن فرق الهندسة المدنية لبناء الخط (شهادة طاهر الزبيري) و تصوراتهم للحفاظ على جاهزية جيش التحرير الوطني المرابط بالحدود لإمداد الثورة بالعتاد والسلاح.

-تطور جيش التحرير الوطني:

إنه من الصعوبة بمكان محاولة ضبط تعداد أفواج، كتائب ووحدات جيش التحرير الوطني بشكل دقيق خلال معركة الكفاح المسلح التي خاضتها جبهة التحرير الوطني ضد قوات الاحتلال زمن الثورة التحريرية، ولعل مرد ذلك إلى طبيعة العمل المسلح ذاته الذي شنته الطلائع الأولى لنواة جيش التحرير الوطني، فطبيعة العمليات كانت تقتضي من مسؤولي المناطق وحتى الولايات لاحقا وفي الكثير من الأحيان إتلاف الوثائق المتعلقة بتعداد ونظام جيش التحرير الوطني مخافة من سقوطها في أيدي العدو، فطابع السرية والكتمان هو الذي كان في حقيقة الأمر يتحكم في هذه القضية¹، والظاهر أن عدد الأفواج الأولى للجيش غرة الفاتح وفقا ما أكدته العديد من شهادات المجاهدين في الملتقيات التاريخية التي نظمت والمذكرات التي صدرت كان حوالي 122فوج علما أن كل فوج كان يتراوح عدده بين إحدى عشرة وثلاثة عشرة جندي كانت موزعة كالاتي عشية اندلاع الثورة:²

المنطقة الأولى: ضمت خمس وثمانون فوج.

المنطقة الثانية: ضمت أربعة أفواج.

المنطقة الثالثة: ضمت ثمانية أفواج.

المنطقة الرابعة: ضمت ثلاثة عشرة فوج

المنطقة الخامسة: ضمت اثني عشرة فوج.

وهو ما يصل بتعداد الجيش إلى 1600مجاهد عشية الانطلاقة، عدد سرعنا ما تضاعف بعيد هجومات الشمال القسنطيني في أوت1955، وفقا ما ذكره تقرير المكتب الثاني الفرنسي بخصوص الشأن العسكري الجزائري في

1955/10/20، حيث أورد رقم 10000 مجاهد³ أمر لا يبدو غريب بفعل تداعيات الانتفاضة التي شنها الشهيد زيغود يوسف فهي بددت الضباب عن المتردبين وحفرت الهمم وواعدت المتغافلين.

هذا وحتى إذا تتبعنا تقارير طرفي الصراع سواء من الجانب الجزائري أو الفرنسي فإن تعداد الجيش ظل في تطور مستمر رغما عن طابع المبالغة التي قد يوردها الطرفان سواء بالتقليل من تعداده أو بالمضاعفة، فالدوائر الفرنسية ظلت ترصد مكاتبتها الاستخباراتية تعداده وتورد في أرقام حتى وإن كانت منقوصة ومغلوبة في إطار الدعاية الحربية، غير أنه غلب عليها المنحى التصاعدي لتعداد جيش التحرير الوطني فإلى غاية 1956/12/15، وصل العدد إلى 18500 مجاهد نظامي ليرتفع في شهر أوت من سنة 1957 إلى 19300 ثم يقفز في شهر جانفي 1958 إلى 22126 مجاهد⁴.

هذا من جهة ومن جهة أخرى إذ اقتفينا أثر التقارير التي كان قادة الثورة يوردونها خلال الاجتماعات التي كان يعقدها المجلس الوطني للثورة الجزائرية حول حصيلة الكفاح المسلح فإننا نلاحظ رغما المبالغة التي قد تبدو أيضا في الأرقام المقدمة فإننا نسجل موضوعيا ظاهرة تضاعف عدد جنود جيش التحرير الوطني، ففي المؤتمر التأسيسي الأول الذي عقدته جبهة التحرير الوطني أي مؤتمر الصومام أوت 1956 أورد عبان رمضان⁵، تعداد جيش التحرير الوطني بحوالي مائة ألف مجاهد موزعين على النسق التالي:

- الولاية الأولى 10000 مجاهد⁶.

- الولاية الثانية 6000 مجاهد.

- الولاية الثالثة 12000 مجاهد.

- الولاية الرابعة 4000 مجاهد.
- الولاية الخامسة 6000 مجاهد.
- الولاية السادسة 2000 مجاهد.
- القاعدة الشرقية 4000 مجاهد.

- استراتيجية جيش التحرير الوطني في بدايتها الأولى 1954/1957:

شكلت الانطلاقة الأولى للكفاح المسلح التي خاضها جيش التحرير الوطني أسلوب حرب العصابات بكل ما تملكه هذه الكلمة من معنى، طريقة اقتضتها ضرورة الكفاح المسلح ضد عدو يفوقها عدة وعتاد، حربا كانت تهدف إلى تبديد قوى العدو واستدراجه عبر عمليات خفيفة لكنها فعالة من حيث الهدف والتوقيت، لأجل تجنيب أفواج جيش التحرير الوطني الأولى على قتلها نيران العدو الحديثة، فموازين القوى كانت مختلة بالنظر إلى تجربة الاستعمار الفرنسي في دحض الانتفاضات والثورات، وإن كان إلى عهد قريب قد أشرب طعم الهزيمة في معركة الهند الصينية في ماي 1954، لأجل ذلك لجأت الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني إلى تخريب البنى التحتية للاقتصاد الكولونيالي، وتنظيم الكمائن واستهداف القوافل العسكرية المعزولة، والسطو على أسلحتها فضلا عن العمليات الفدائية التي كان يقوم بها فدائيو جيش التحرير وفق أسلوب المباغلة والسرعة في الأداء ثم التراجع والاختفاء وراء الأدغال عبر المناطق الجبلية الوعرة⁷.

والظاهر أن هذا الأسلوب القتالي والتكتيك العسكري الذي انتهجته الثورة في بدايتها الأولى، استلهمه كوادري جيش التحرير الوطني من مشاركتهم في الجيش الفرنسي ضمن الحروب التي خاضوها في مستعمراته، علاوة على الاحتكاك إلى جانب جيوش الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، فأسلوب

حروب العصابات التي خاضها ماوتسي تونغ ضد القوى الامبريالية في الصين 1949/1931، ضمنها في منشورات وزعت عالميا واستفادت منها حركات التحرر العالمية، فضلا عن حروب العصابات التي خاضها الجنرال فرانكو في اسبانيا، وحركة المقاومة اليوغسلافية التي خاضها جوزيف بروس تيتو ضد القوات النازية في زمن الحرب الكونية الثانية⁸.

لقد شكلت هذه المقاومات من دون شك لكن بشكل غير مباشر مرجعية لإستراتيجية عسكرية استفادت منها الأفواج الأولى التي شكلت نواة جيش التحرير الوطني ضد قوات الاحتلال الفرنسي، لكن من جهة أخرى فإن التأثير الفعلي لهذه الأفكار على كوادر جيش التحرير الوطني غير واضح في غياب الشواهد والنصوص التي تؤكد ذلك، وعليه فإن أفواج جيش التحرير الوطني الأولى استلهمت تجربتها القتالية من الميدان سواء بالنسبة لمجموعة المنظمة الخاصة أو من تجربة ميدانية استوحتها العناصر الأخرى من تجارب أسلافها زمن المقاومات الشعبية، امتازت الأفواج الأولى لجيش التحرير الوطني بالخفة في الحركة والتنقل ضمن نطاقها الجغرافي المحدد، كما تفادت إنقال كاهل الشعب للحصول على الدعم المادي (الجلب تعاطفه وتبنيه للمشروع الثوري) عدا ما تعلق ببنادق الصيد التي كانت بحوزة البعض، كان قائد الفوج يمتلك كامل الصلاحيات في حدود ناحيته التي بدورها لم تكن تمتلك حدود جغرافية واضحة المعالم بالنظر إلى صعوبة تنظيم العمل المسلح في بدايته الأولى⁹.

وبالعودة الى واقع العمليات التي نظمته تلك الأفواج تتضح الاستراتيجية التي كانت تنتهجها، فهي لم تكن مستوردة بل كانت محلية استدعتها ضرورة الكفاح المسلح، وفي هذا الصدد يصف الضابط دومينيك فارال Dominique

Farale حرب العصابات التي خاضتها وحدات جيش التحرير الوطني ضد قوات جيش الاحتلال الفرنسي التي كانت تفوقها عدة وعناد، في مؤلفه المعنون 1954/1962 La bataille des monts de Nemntcha، وهو حالياً أي المؤلف رئيس إحدى أهم جمعيات قدماء الحركى وعائلاتهم الفرنسية، يصف المؤلف بطريقة جد متحاملة وتتم عن عنصرية ليست غريب عن طابعه الإنشائي في التاريخ لأنه كان ضمن قوات المرتزقة الذين جندتهم فرنسا في حربها ضد الثورة الجزائرية، يصف كيف عجزت فرق القناصة الجزائريين الذين كانوا تحت إمرة الضابط الفرنسي ميكال Miquel عن حفظ الأمن في القسم الجنوبي من جبال النمامشة أي بمنطقة خيران وخنقة سيدي ناجي وصوب المناطق الجبلية الواقعة بين واد العرب وواد بيدغر، لم تتمكن هذه الفرقة من مباغلة أفواج الشهيد لغرور عباس، فلا أحد من سكان القرى أو المداشر أنذاك كان قادر على تعيين مخابئهم وحتى وإن علما بذلك فإنه كان يخاف أن تطل عليه عقوبة الموت ذبحاً أو يهدد مصير عائلته من طرف عائلة جنود جيش التحرير الوطني ذاتهم وبالتالي ستجند العائلة برمتها لتعزز صفوف الثوار، وعليه لم يكن جنود القناصة يحصلون على أدنى معلومة من السكان عن مخابئ الثوار ولا هويتهم إما خشية أو تعاطف¹⁰.

إن أسلوب حرب العصابات الذي انتهجته وحدات جيش التحرير الوطني حتى وإن اتسم بنفس السمات القاسية التي نعتها بها المؤلف السابق الذكر، فإنها أثبتت فاعليتها مبكراً لأنها أرذعت المترددين من تبني المشروع الثوري وأرعبت المتعلقين بسراب فرنسا حفاظ على مصالحهم الواهية، هذا وإن نفس الأسلوب

أي حرب العصابات سيأخذ أطره النظامية لاحقا ضمن الهياكل التي استحدثتها جبهة التحرير الوطني وفقا ما كانت تقتضيه طبيعة الكفاح المسلح.

شكلت أساليب الكفاح المسلح التي خاضتها وحدات جيش التحرير الوطني في المرحلة الأولى من عمر الثورة الجزائرية نقلت نوعية في نضال الوطنية الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي على عهد المقاومات الأولى التي شهدها القرن التاسع عشر، فجنرالات الجيش الفرنسي لم يتعودوا في مواجهتهم لحركة المقاومة الجزائرية على عناصر كتلك التي ظهرت في غرة نوفمبر عناصر كانت تقاقل إلى الموت وتؤثر الموت على الحياة، وهي لم تتدرب في الثكنات العسكرية ولم تتخرج من الأكاديميات العسكرية، لكنها صقلت في خضم المحن التي عاشتها أغلبية الجماهير الشعب الجزائري، تتحمل الجوع ووعورة المناطق الجبلية وتسد رمقها بحفنة تمر يوميا وصفوا بالوحوش على لسان بعض جنرالات الجيش الفرنسي ولا يمكن للأوروبي أن يواجههم¹¹ فهم لا يبالون إن كان مصرعهم من أجل استرجاع السيادة المغتصبة.

كانت نتيجة هذا النوع من الكفاح المسلح الذي خاضته الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من بعيد اندلاعها إلى عشية انعقاد مؤتمر الصومام أي إلى غاية 06 مارس 1956، وفق ما ذهبت إليه بعض التقارير الفرنسية حول الوضع العسكري للجزائر في:

ظهور هجرة مزدوجة للكولون الأولى من الريف إلى المدينة، فهم بذلك لاذوا بأنفسهم ولم يتمكنوا من متابعة ما كانوا قد تملكوه في المزارع على حساب الجماهير المحرومة ولجأوا إلى المدن حيث الأمان الذي كانت توفره قوات جيش الاحتلال، وهجرة ثانية نحو فرنسا وإن كانت في البداية ضئيلة لكنها تضاعفت

مع احتدام الصراع واشتداد أوار الثورة في المدن الجزائرية الكبرى والمناطق العمرانية خاصة بعد معركة الجزائر جانفي /فيفري 1957 ثم انتفاضة ديسمبر 1960 لاحقا، الأمر الذي أضر بالاقتصاد الكولنيالي وما كان يدره على فرنسا بسبب مغادرتهم للمزارع والمناجم التي كانوا يديرونها.

اعترف ذات التقرير السابق الذكر بعدم تمكن قوات جيش الاحتلال من القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني التي كانت حسب مزاعم الدوائر الرسمية الفرنسية إما مشكلة من ثلة خارجة عن القانون أو مجموعة راحت ضحية اليأس التي آلت إليه أوضاع الجزائر بفعل الانسداد السياسي الذي عرفته الساحة السياسية الجزائرية منذ فشل انتخابات المجلس الجزائري في أفريل 1948، بعد حادثة التزوير الشهيرة التي أشرف عليها الحاكم العام بنفسه إيدموند نيجلان، أو مجموعة ثورية استهوتها مبادئ الشيوعية العالمية والتيار الناصري، فانتساع صدى الثورة عسكريا تجلى في تمكن وحدات جيش التحرير الوطني من امتلاك أسلحة جديدة ومتطورة وتنامي العمليات العسكرية التي كانت تشنها حيث ارتفعت من 1239 خلال شهر فيفري 1955، إلى 1140 عملية في جانفي من نفس السنة، الأمر الذي كان يدفع بقيادة الجيش الفرنسي مطالبة الحكومة الفرنسية برفع تعداد القوات العسكرية وإمدادها بالعتاد الحديث كالرشاشات المحمولة على الآليات المدولبة والمزنجرة لحماية السكك الحديدية ومراكز الاتصالات، كما دعا التقرير إلى تعزيز التواجد العسكري لحماية الطرق و المناطق الاستراتيجية¹².

اثر انعقاد مؤتمر الصومام شهد جيش التحرير الوطني أولى المحاولات الجادة لإعادة تنظيمه والرقى به من جيش من المناضلين المتطوعين الى جيش شبه نظامي يسير وفق تراتبية محكمة تقوم على الانضباط والصرامة ومهام محددة،

كما انتظم في أفواج وفصائل وكتائب ووحدات وفيالق ضمن نطاق جغرافي عرف باسم الولاية وحددت رتبته¹³، إن هذه النقلة النوعية التي شهدتها جيش التحرير الوطني سرعانما تجسده ميدانيا في سلسلة المعارك التي خاضها ضد جيش الاحتلال من الفترة الواقعة بين 20 أوت 1956، إلى 31 ديسمبر 1958، بالولاية الرابعة التي شهدت تعثرا في هذا الميدان تعثرا استدرك بعد مؤتمر الصومام وتشكيل قيادة مركزية لجيش التحرير ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، حيث سجلت بها 296 معركة و 333 اشتباك و 248 كمينا و 141 هجوما خاطفا غنمت فيها وحدات الولاية 3441 قطعة سلاح مختلفة النوع¹⁴. من جهة أخرى غدت وحدات جيش التحرير الوطني التي تضاعف عددها إلى 21000 مجاهد وكانت تمتلك إلى غاية 15/مارس 1957، حوالي 12065 قطعة سلاح مختلفة النوع وفق ما ذهبت إليه التقرير الفرنسية أسلحة جد متطورة مقارنة بالمرحلة السابقة أهلتها لخوض معارك ضارية مع العدو¹⁵.

- سياسة التطويق الحدودي الاستعماري وأثرها على جاهزية جيش التحرير الوطني في ميدان الإمداد: 1960/1957:

شكل سقوط الحكومات الفرنسية المتتالية بفعل انتشار صدى الثورة التحريرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954، إلى غاية مجيء حكومة بورجيس مونوري (13 جوان 1957/نوفمبر 1957) هزة حقيقية في أسس نظام الجمهورية الفرنسية الرابعة، التي باتت تعلن الفشل في مواجهة من كانت تسميهم بالخارجين عن القانون والشرذمة التي لا تمتلك أي دعم سواء أكان جماهيريا أو اقليميا، لكن التقاف الجماهير الشعبية حول الثورة بعد انتفاضة الشمال القسنطيني في أوت 1955، وتغلغل الكفاح المسلح داخل المدن الجزائرية

الكبرى (معركة الجزائر فيفري 1957) وتنامي عمليات الامداد بالسلاح عبر الحدود الشرقية والغربية للمناطق والولايات فيما بعد وما انجر عنها من مصادرة وحجز الكثير من الشحونات خلال الثلاثي الأخير من سنة 1956، جعل وزير دفاع حكومة بورجيس مونري السيد أندري موريس¹⁶، يهتدي لتجفيف منابع الامداد التي كانت تنهل منها وحدات جيش التحرير الوطني، وذلك باستحداث خط مكهرب من الأسلاك الشائكة على طول الحدود الغربية والشرقية للجزائر بغية تطويق وعزل الثورة، فكان قراره الشهير بإنشاء الخط في 1957/06/20¹⁷، وهو بذلك كان يسعى لتحقيق غايتين أساسيتين: إيقاف عمليات الامداد بالعدة والعتاد انطلاقا من القواعد الخلفية بالحدود الشرقية نحو الداخل وبالتالي خنق الثورة، أما الغاية الثانية فكان وراءها ربحا اقتصاديا باعتبار أندري موريس كان الممون الوحيد للمشروع بالأسلاك الشائكة على اعتبار أنه كان يملك أسهما كبرى في كبريات الشركات الفرنسية المصنعة للأسلاك الشائكة¹⁸، لأجل ذلك أقام لهذا المشروع دعاية كبرى في صفوف وحدات الجيش الفرنسي حيث ما كانت، لدعم تلك المتواجدة بالجزائر، فأعطى الأمر بتعبئة القوات العسكرية منها الكتيبة الواحدة والستين للهندسة العسكرية، والفرقة الحادية عشر للمشاة اللتان حولتا من تونس صوب الجزائر¹⁹، أضيف إليها فيالق الهندسة العسكرية وفرق الحركى والأسرى والمدنيين الذين اضطروا بفعل الضغط أو الحاجة للعمل في ورشات الانجاز تحت ظل نظام السخرة²⁰.

كلف إنجاز المشروع أكثر من 60 ألف طن من العتاد والمواد المختلفة التي كانت تنقل الى ورشات الانجاز، عبر السكك الحديدية والطرق البرية، ستين ألف طن وزعت كالاتي: أربعة عشرة ألف طن من الحصى، مائتي طن

من الألغام، ألف طن من الخرسانة، وألف طن من الأسلاك الشائكة والقضبان، أربعة آلاف ومائتي طن من الأسمنت، ألف وخمسمائة طن من الأعمدة الخشبية، ألف وثلاثة مائة طن من السياج والحديد، أضيف إليها العشرات من العتاد المزنجر والمدولب، ليعزز الخط بما مجموعه مليون وستة عشر ألف وخمسمائة لغم²¹، كما تم تجنيد جحافل من العاملين الذين يصعب تحديد عددهم بما أنه كان غير ثابت طيلة فترة انشاء المشروع ما بين جوان 1957/ونوفمبر 1957، تاريخ الانتهاء من الأشغال فضلا عن التعديلات التي طالت المشروع بعد البدء في تعزيزه بخط شال بداية من خريف سنة 1958. هذا وتجدر الإشارة إلى أن طول الخطان المكهربان على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية يختلفان فحين بلغ طول الخط المكهرب على مستوى الحدود الشرقية من البحر شمالا الى الصحراء جنوبا أربعمائة وثمانين كيلومتر، أما عرضه فانه يختلف باختلاف التضاريس حيث كان يصل الى ستين متر في بعض المناطق²².

أما على الحدود المغربية فان طول الخط وصل الى سبعمائة وثلاث وثلاثين كيلومتر²³. عززت إدارة الاحتلال الفرنسية إذا خط موريس بخط ثاني حمل اسم قائد القوات العامة بالجزائر الجنرال شال بداية من جويلية 1958، تاريخ استلامه لمهامه خلفا للجنرال سالان في اطار برنامجهِ الكبير والذي عرف باسم مخطط شال، شكل خط شال ثاني خط مكهرب عزز به الجنرال شال الحدود الشرقية للجزائر مع تونس في الوقت الذي ألقى بكل ثقله على العمليات الكبرى التي شنها ضد وحدات جيش التحرير الوطني في الداخل في فيفري من ذات السنة السابقة الذكر انطلاقا من أراضي الولاية الخامسة، لم

يختلف خط شال عن خط غريمه أندري مورييس بحيث امتد من الشمال الى الجنوب مقترب من الخط الأول حيناً ومبتعداً عنه حيناً آخر ²⁴، وفقاً للتضاريس حيث تبعد المسافة الفاصلة بينهما من سبعين كيلومتراً الى تسعين كيلومتراً، وهو يتكون من خط مكهرب قوته 30 ألف فولت، يمتد شرق وغرب مدينة القالة عبر برمل السوق، عين العسل، الطارف، توستان، بوحجار ثم وادي الجدره نحو حمام تاسة صوب تاورة وسوق أهراس، باتجاه جبل سيد وأحمد إلى غاية وادي سوف ²⁵، كما عزز بنقاط ومراكز للمراقبة حوالي 400 مركز وقاعدة وبرج مراقبة، ويذكر الرائد طاهر سعيداني في مذكراته دون تحديد الفترة بأن إدارة الاحتلال جندت حوالي 80 ألف جندي فرنسي بالحدود الغربية لمراقبة الخط المكهرب وهو نفس الرقم الذي ذكره كافي في مذكراته ²⁶، لكن تقرير الحكومة المؤقتة الذي عرض على المجلس الوطني للثورة في دورة أوت 1961، فقد حدد عدد الجنود الفرنسيين الذين استدرجوا نحو الحدود الشرقية والغربية لمراقبة الخطين حوالي 200 ألف جندي، كان منها بالولاية الخامسة لوحدها 70000 جندي فرنسي ²⁷.

-موقف قيادة الثورة من إنشاء الخطين المكهربين:

اختلف موقف قادة الثورة تجاه عملية انجاز الخطين المكهربين على طول الحدود الغربية والشرقية للجزائر، ليس فحسب بالخارج بل حتى بالداخل، فقادة المناطق بالداخل كان موقفهم مختلف من منطقة الى أخرى بناء على الأهداف المسطرة والوضع العام الذي كانت تعيشه كل ولاية، فبعضها كان يفتقد لتصور واضح لخطورة الاسلاك الشائكة على الثورة خصوصاً في مراحل الانجاز الأولى التي كانت فيها تلك الأسلاك غير مكهربة حيث كان بعض

جنود وحدات جيش التحرير الوطني يغيرون على الخط ليلا ويقومون بعمليات تخريب تطال مئات الأمتار تضطر قوات جيش الاحتلال لإعادة بنائها نهارا²⁸، الأمر الذي جعلهم يهونون من خطورتها، بل والأدهى أن بعض المناطق كانت تدفع بالمدينين القاطنين على طول الحدود للعمل وتقديم اشتراكاتهم للجبهة بالنظر إلى الحاجة للدعم المالي²⁹.

هذا وقد علل بعض قادة الثورة عدم اقدام وحدات جيش التحرير الوطني للتصدي لعملية انجاز الخطين المكهربين في المراحل الأولى لبداية المشروع، بالنظر الى حالة الاستنفار القصوى التي كانت عليها فرق جيش الاحتلال المدعمة جوا وبراً³⁰، علاوة أن جيش التحرير الوطني كما أشار الى ذلك العقيد طاهر زبيري لم يكن يمتلك الامكانيات لتخريب الخط بشكل واسع ولا الوقت بسبب المشاكل المستعصية التي كانت تواجهه على طول الحدود³¹.

لقد كانت الصورة غير واضحة لدى قادة الثورة بالخارج عن خطورة الخطين المكهربين ولم يقدروا تداعياته اللاحقة على مسار الثورة، ففي ماي 1958، وبالرغم من الفشل الذريع الذي منية به لجنة تنظيم العمليات العسكرية بالجبهة الشرقية، فإن كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة والعقيد محمود شريف صرح لجريدة المجاهد بخصوص خط موريس تصريحاً كان ينم على الاستهانة وعدم ادراك للجوانب الإستراتيجية في السياسية العسكرية الفرنسية حينما اعتبر أن خط موريس لا يشكل عائقاً حقيقياً للثورة، من جهة أخرى وبالجبهة الغربية اعتبر العقيد بوضوف وبومدين أن الخطين المكهربين لا يعتبران حاجز لعبور قوافل السلاح، كما اعتبر بناءهما يشكلان خدمة للثورة بالخارج لأنها ستوقف

السيل الجارف من جموع اللاجئين نحو الأراضي المغربية بما يعزز الكفاح المسلح بالداخل³².

الهوامش:

1- إن هذه الميزة المتعلقة بالكتمان ظلت متحكمة في أذهان قادة الثورة ذاتهم وحتى في ما بينهم خلال اجتماعات المجلس الوطني للثورة أثناء انعقاد دوراته العادية وغير العادية كان مسئولو التسليح والتموين يرفضون في البداية عرض حصيلة النشاط العسكري بما يتضمنه من إمداد وإسناد وعمليات استخباراتية أمام المؤتمرين وهو ما كان يثير حفيظة هؤلاء لينتهي الأمر في الأخير عن الطريق التصويت أنظر: م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج. تقرير عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الاتصالات العامة علبة مصورة. رقم ..C002 .

2- أنظر مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في لأوراس. باتنة 1999، ص:116 وأنظر الرائد عمار ملاح: مذكرات ووثائق، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية3بوعريف ت: د يوسف مناصرية مشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2003، ص:108.

3- الغالي الغربي: جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، مقال ضمن أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2005، ص:207.

4- الغالي الغربي: جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، نفس المرجع السابق، ص:208، فحين أورد تريبي وألسن هانس أنه بلغ في الثلاثي الأخير من سنة 1956، 18000 مجاهد أنظر:

HARTMUT ELSSENHANS;LA GURRE DALGERIE 1954/1962 La transition d'une France a une Autre Le Passage de La IV a La V République;préface de Gilbert Mynier,E Publisud,Paris2000,p :435 et F Tripiet: Autopsie de la guerre D'Algerie;E:France empire;Paris1972 p:76 . 5- Rapport de Abane Ramdane au C .N.R.A aout 1956;Revue NAQD N:12 ALGER 2001PP191/211.

6- بخصوص المنطقة الأولى فهي لم تشارك في مؤتمر الصومام ولم تورد تقريرها كبقية المناطق التي أوردت ،تقارير من خلالها قدر عبان تعداد جيش التحرير الوطني آنذاك أنظر: عمار ملاح

- الرائد عمار ملاح، مذكرات ووثائق، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية3بوعريف
ت : يوسف مناصرية منشورات وزارة المجاهدين الجزائر 2003ص:107.
- 7- Tegua Mohamed:L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV
;E:Casbah Alger;2002 P:54
- 8- جوان غليسي : الجزائر الثائرة تعريب خيري حماد منشورات دار الطليعة
بيرو1961ص:138.
- 9- الرائد عمار ملاح مذكرات ووثائق: مصدر سابق ص:107.
- 10- دومينيك فارال: معركة جبال النمامشة 1962/1954 مثال ملموس من حرب العصابات
والحرب المضادة ت: مسعود حاج مسعود تقديم مصطفى ماضي دار القصة الجزائر2008،
ص:86/87.
- 11- HENRI LE MIRE:Histoire Militaire de La Guerre D Algeri ED
ALBINE MICHEL :paris 1982 P:52.
- 12- الغالي الغربي : جيش التحرير الوطني دراسة في النشأة والتعداد والتكتيك، مقال ضمن أعمال
الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين
الجزائر2005ص :214/215.
- 13- المقاومة -نوفمبر1956.
- 14- الغالي الغربي: نفس المرجع السابق ص:237.
- 15- أنظر الغالي الغربي نفس المرجع السابق: ص:219.
- 16- جمال قندل: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على
الثورة الجزائرية1957/1962، ط دار الضياء الجزائر2006، ص:43.
- 17-محمود الشريف: "أندري موريس وأسلاكه الشائكة" المجاهد عدد:11، نوفمبر1957.
- 18- Mohamed Tegua: L'Algerie En Guerre:
O.P.U. Alger1988;P:265
- 19- جمال قندل: نفس المرجع السابق، ص:44.
- 20- م.و. للأرشيف: م.و. ب.ث.ج، ديسمبر1959/جانفي1960، تقرير الحكومة المؤقتة عن
خط موريس، علبة مصورة رقم:
- 21- جمال قندل: نفس المرجع السابق، ص:46/47
- 22- Raoul Salan ;Mémoire Fin D'un Empire ; Algérie Française E : Presse
de la cité;Paris1972;P ;224.

- 23- جمال قندل : المرجع السابق، ص : 57.
- 24- GUY PERVILLE Atals De La Geurre D'algerie: Autrement;Paris 2003;P:350.
- 25- علي كافي : من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1962/1946، مذكرات الرئيس علي كافي ،دار القصبه للنشر الجزائر 1999 ص : 220/219، وعمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، دار البعث قسنطينة 1991، ص: 67/ 68.
- 26- أنظر الطاهر سعيدياني: مذكرات، "القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض" دار الأمة الجزائر 2001: ص: 122، وعلي كافي نفسه ص: 220/219.
- 27- م.م.و.ث.ج: دورة 1961/27/09، التقرير العسكري الذي قدمته الحكومة المؤقتة باسم هيئة الأركان العامة عن حصيلة النشاط العسكري من فيفري 1960، الى شهر أوت 1961، مداخلة السيد فرحات عباس جلسة 1961/07/13، علبه مصورة رقم: C028.
- 28- جمال قندل: نفس المرجع السابق: ص: 49
- 29- Mohamed harbi: Le F.L.N;OPCIT;P:208
- 30- مجلة أول نوفمبر حوار مع عمارة بوقلاز جانفي فيفري 1990.
- 31- جمال قندل: نفس المرجع السابق: ص: 50، الظاهر أن المشاكل التي أشار إليها العقيد طاهر زبيري على طول الحدود كانت تتمثل في حالة الفوضى وعدم التنظيم التي اجتاحت قوافل الامداد التابعة لمصلحة التسليح والتموين العام بقيادة العقيد أوعمران حيث اعتبر قادة مناطق الأوراس النمامشة والقاعدة الشرقية أن قوافل الامداد كانت تمارس المحابات في عمليات الامداد نحو الولايتين الثانية والثالثة بما أن القوافل غدت تمر نحو الشمال القسنطيني عبر شمال عين البيضاء عوض الطريق الشمالي لتبسة لكنها كانت تواجه من طرف وحدات قبائل النمامشة التي كانت تأخذ السلاح عنها عنوة، يضاف الى ذلك حالة التذمر التي عاشتها وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بالحدود على اثر فشل مخطط الرائد ايدير مولود في جويلية 1958، لتنظيمها وتوسع دائرة الصراع بين جنود جيش التحرير الوطني المتخرجين من المدارس العسكرية العربية والفارين من الجيش الفرنسي أنظر:
- Mohamed harbi : Le F.L.N.opcit ;pp :209 ;223 ;224 ;225 ;226 ;227 ;228
- 32- يبدو أن ميني فسر تصريح كريم ومحمود الشريف في جريدة المجاهد بخصوص السد المكهرب تفسيراً سطحياً، وتتأسى الدعاية الحربية التي كان يقوم بها قادة الثورة للتقليل وإضعاف الخصم،

فالمشروع الفرنسي كان عمليا يشكل عائقا للثورة، لكن أن يصرح كريم في جريدة تتداول عالميا وهي لسان حال الثورة ويعترف بعجزه في مواجهة السدود، هذا من شأنه أن يخدم حروب الدعاية الفرنسية، من جهة أخرى تأن ما ذكره ميني استنادا على حربي يعتبر تحاملا على هذا الأخير لأن حربي أورد تقرير مخالف لما جاء به ميني على لسان كريم الذي اعتبر الخطان يشكلان عائق حقيقي في ميدان الإمداد نحو الداخل واقتراح دراسة إمكانية الاعتماد على الطلعات الجوية لتمرير السلاح عبر فرقة من المضلين بالاستعانة بفرق من التقنيين و المتطوعين السوفييات، وهو ما ذكره كريم في جلسات المجلس الوطني في دورة أوت 1961، أنظر:

Mohamed Harbi: LE F.L.N ,OPcit :P 214Et GILBER MeYNIER:
Histoire Interieure DU F,L,N 1954_1962;casbah
éditions,alger2003;P309/310;: وأنظر:

: م.م.و.ث.ج: دورة 27/09/1961، جلسة 19/07/1961، مداخلة كريم بلقاسم،

سياسة جاك سوستيل في الجزائر والثورة الجزائرية

The policy of Jack Sostel in Algeria and the Algerian revolution

د. أ. د. عبد الكامل جويبة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

لقد تبع اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954 العديد من ردود الفعل السياسية منها والعسكرية، والعديد من الخطط الاقتصادية والاجتماعية لوأد هذا المولود في المهد، فكان من أبرز ما حاولت الحكومات الفرنسية تضليل الرأي العام به هون الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كمحرك للجزائريين على الثورة والانتفاضة، لذلك حاولت تجسيد العديد من الإصلاحات في هذا الاتجاه عليها تفلح في عزل الشعب عن الثورة، وإقناعه بالعدول عن المواجهة العسكرية والاكتفاء بالإصلاحات والامتيازات، والتي كانت في معظمها شكلية تضليلية، فمع التفجيرات الأولى للثورة بدأت التصريحات الرسمية للسلطة والحكام الفرنسيين تتوالى تباعا وفي نفس الاتجاه، ومنها على الخصوص تصريح رئيس الحكومة الفرنسية بيير مانديس فران Pierre MENDÈS-France الذي جاء فيه: «إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس هناك انفصالا ممكنا للجزائر عن فرنسا... وإنه لمن الخطر أن نشبه حال الجزائر بتونس، سنضرب بشدة. وبعد عودة الأمن والنظام، سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في فرنسا، وعن الجزائريين في بلادهم. فالمشكل هو قبل كل شيء اقتصادي واجتماعي. وسنخلق

ظروفا في الجزائر تساعد على ضمان الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لجميع أبنائها» وتوالت تصريحات وزارة الداخلية باعتبارها الوزارة المعنية الأولى بما يحدث، حيث صرح وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitteran «وجميع الذين يساندون مطالب وطنية في الجزائر هم أعداء، علينا أن نشن عليهم الحرب... ولكن التدابير العسكرية وحدها لا تكفي، فعلينا أن نستثمر أكثر من أربعين مليار فرنك، حتى يعلم كل جزائري أنه محل العناية القصوى من فرنسا. وإن المجهود الذي شرعنا فيه، والذي سيرتكز خاصة على الطرق والمدارس، ينبغي أن يتواصل طيلة سنوات عديدة. فهناك مجال للعمل يستحق الإعجاب، وجدير حقا بالشعب الجزائري، الذي برهن على كل هذا الوفاء» كما صرح كاتب الدولة للحرب جاك شوفالييه Jacques Chevallier في ذات المناسبة قائلا: «إن الوضع يتطور بسرعة في صالحنا إنني متفائل»¹.

وكانت شخصيات سياسية ودينية فرنسية ك"بيدو Bidault" و"لاكوست Lacoste" وسوستيل Soustelle والكاردينال فالتان Feltin تقدم الثورة الجزائرية للرأي العام الفرنسي والعالمي بأنها حركة دينية متطرفة في خدمة الجامعة الإسلامية²، وكان الهدف المرجو من هذا التعريف مزدوجا: فبالإضافة إلى تشويه الثورة الجزائرية بانتزاع الفكرة الوطنية الاستقلالية منها، كذلك إثارة حماس المسيحيين في العالم ضد الجزائريين لأن المسيحي بطبعه عضد لأخيه ضد المسلم. ففي هذا الإطار كان "جورج بومبيدو" بصفته وزيرا للخارجية آنذاك يردد «لن أترك الهلال يتغلب على الصليب»³. فتصريحات هذه الشخصيات الفرنسية النافذة والمعنية مباشرة بما يحدث في الجزائر من تطورات وغيرها من الشخصيات، كانت تلوح ببرامج مختلفة ومتنوعة ترتكز على خمس محاور هي:

1- اعتبار أن ما يحدث في الجزائر هو من تدبير أيد خارجية، سواء من القاهرة أو تونس أو الكتلة الشيوعية. الأمر الذي يستدعي في المراحل المقبلة الضغط على هذه الأطراف للتخلي عن تدخلها في القضية الجزائرية⁴ وهذا ما تأكد من خلال عدة عمليات قام بها الاستعمار الفرنسي ضد بعض الدول كمصر وتونس عسكريا وسوريا والسعودية سياسيا.

2- الاتفاق على أن أحسن وسيلة في البداية هي إظهار القوة والعنف ضد الثوار، من أجل كبح حركتهم من ناحية وتخويف الشعب لمنعه من مد يد المساعدة لهم، وهذا ما طبقته إدارات الجمهورية الرابعة فيما بعد بإتباع سياسة المداهمات البوليسية والتعذيب وحتى القتل دون محاكمة⁵.

3- ومع الأسلوب السابق وفي نفس الوقت يتم العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين من خلال توفير مناصب الشغل، والعمل على تحقيق حد معين من المساواة في الحقوق والواجبات، وتوفير الخدمات الاجتماعية كإصلاح الطرق والري ونشر التعليم وغير ذلك. وهذا ما حاولت تطبيقه عن طريق المقيم العام الفرنسي سوستيل، ولكن دون جدوى لأن المعمرين عارضوا تلك المشاريع وقابلتها الثورة والشعب بالرفض.

4- العمل على تطبيق دستور 1947 وما حمله من إصلاح للجزائريين كترسيم اللغة العربية واحترام الدين الإسلامي، وإلغاء البلديات المختلطة وإلغاء الحكم العسكري في الجنوب. وهذا ما شرع في تجسيده على أرض الواقع مباشرة بعد مجيء سوستيل⁶.

5- ومع كل ما سبق فإن مجموعة من الساسة الفرنسيين يرون بعين غير الواقع على أن لا مشكل في الجزائر، لأن الجزائر فرنسية أصلا وبالتالي لا تفاوض

لأن الإنسان لا يعقل أن يتفاوض مع نفسه من جهة، ومن جهة أخرى لا تقاهم مع حفنة من المتمردين، والتفاوض الوحيد هو الحرب والقضاء على هذه الحفنة الخارجة عن القانون، والإرادة العامة.

وكرر فعل من حكومة مانديس فرانس Pierre MENDES-France، التي تألفت قبل ذلك بعدة شهور لحل مشكلة الفيتنام، وكان اندلاع الثورة صدمة كبيرة وعنيفة لفرنسا، خاصة وأن الحوادث الدامية تجري في كل من تونس ومراكش، وأثار هزيمة "ديان بيان فو" في الفيتنام ما تزال على حدود الشعب الفرنسي والسياسيين المتعنفين فيها، ومن أجل ذلك أعلن مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 نوفمبر 1954 بأن روح الإجرام المتأصلة في حفنة من الرجال يجب أن تقابل بقمع حاسم لا يعرف الهوادة لأن هذا الإجراء بريء من الظلم، وأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا السياق بدأت الجمهورية الرابعة في تعاملها مع الحدث، بتبني مجموعة من مشاريع الحلول في شكل ردود أفعال هدفها الأول والأخير القضاء على الثورة والسيطرة على الوضع، ومن هذه المشاريع محاولة تطبيق سياسة الإصلاح التي تزامنت ومجيء "جاك سوستيل" إلى الجزائر في فبراير 1955 كحاكم عام للجزائر خلفا للجنرال "روجي ليونار" الذي فشل في قمع الثورة وإخمادها⁷، وبمجيء سوستيل شهدت الجزائر عهدا جديدا من الإرهاب والفضائح الاستعمارية، التي تضاف إلى سجل الاستعمار الفرنسي الحافل بمثل هذه التصرفات طوال وجوده بالجزائر⁸. وعلى الرغم من عدم تحمس المعمرين لمجيء "سوستيل" إلى الجزائر إلا أنه بمرور الأيام حظي بتأييد الغالبية منهم.

ودخل سوستيل الجزائر بأفكار جديدة لإطفاء نار الثورة، مما جعله يقترب بسرعة من المعمرين ويكسب ثقتهم وتعاونهم. بادئا بتطبيق مبدأ المساواة في الحقوق تدريجيا⁹. ولكي يثبت ما أبداه من نية حسنة في الإصلاح. وبصورة خاصة لتهدة الوطنيين. قام بإطلاق سراح قيادة حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، لكن ذلك لم يقلل من إصرار الوطنيين على التمسك بمبادئهم الوطنية التي يحملونها.

كما شرع "سوستيل" منذ أن وطأت قدماء الجزائر، في التعرف على الحياة العسكرية والمدنية. فبعد مرور أربعة أيام على تعيينه قام بعدة زيارات ميدانية لنواحي البلاد وخاصة منطقة الشرق الجزائري التي تتمركز فيها الثورة، وأطلع على أحوال البلاد، وما تعانيه من تخلف وفقر شديدين. وصرح سوستيل عند زيارته الأوراس بما مضمونه أن هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان والأرض لا تكفي، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، بمعنى أن الثورة سببها الفقر، فعلى الجيش الفرنسي ألا يقوم بعمليات القتل وإنما بعمليات سلمية، أي كسب ثقة الشعب خصوصا في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد، وكسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية واقتصادية واجتماعية¹⁰.

إن سياسة سوستيل تهدف إلى تجريد الثورة من شعبيتها. والتشكيك في المبادئ التي أعلنتها، في بيان أول نوفمبر والهادفة إلى الاستقلال التام، على أن يتم كل شيء في ظل "الجزائر الفرنسية" وكخطوة أولى للإدماج¹¹.

وقد صرح في 23 فيفري 1955م: «إن فرنسا هنا في ديارها، أو على الأصح فإن الجزائر وجميع سكانها لفرنسا. كما أنها جزء لا يتجزأ منها، إن مصير الجزائر فرنسي وهو اختيار قرره فرنسا وهذا الاختيار يدعى الإدماج.»

والملاحظ هنا أن سياسة فرنسا لم تتغير في تعاملها مع الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر، فرغم تغير الوجوه والحكومات، فإن تصريح سوستيل لم يختلف لا في الشكل ولا في المضمون عن تصريحات القادة السياسيين والعسكريين الذين سبقوه، فهو نفس الكلام الذي ردهه تقريبا فرانسوا ميتران صبيحة اندلاع الثورة.

وشمل مشروع إصلاحات سوستيل النواحي الآتية: الوظيف العمومي والإدارة الجهوية والمحلية وقانون الديانة الإسلامية، وتدريس اللغة العربية وتعليم أبناء المسلمين، حيث أمر بإنشاء مركز للتكوين الإداري للجزائريين¹²، كما شمل مجال الفلاحة بما فيها الماشية. وكذلك أنشأ المجالس البلدية والمحلية التي يتكون خمس أعضائها من المسلمين. وأنشأ الصندوق المزدوج "فرنسي - جزائري" للإصلاح الزراعي، وفيه يقتسم الخماس - الفلاح الجزائري - نصف المحصول مع صاحب الأرض الفرنسي¹³. واتخاذ بعض الإصلاحات في مجال الاقتصاد والمالية كضم مؤسسات الغاز والكهرباء والسكك الحديدية الجزائرية إلى نظيراتها الفرنسية، وإلغاء الفرنك الجزائري، والتعامل بالفرنك الفرنسي، وإنشاء بنك مختلط (فرنسي - جزائري)، وعرض سوستيل مشروعه على البرلمان الفرنسي للتصديق عليه، حيث أعلن أن المشروع سوف يطبق كمرحلة أولى على المناطق المحرومة والفقيرة. ولكن قبل تطبيقه لا بد من فرض حالة الطوارئ في البلاد. وفي المقابل طالب سوستيل الحكومة الفرنسية بتوفير الغلاف المالي الضروري، والمقدر بخمسة مليارات فرنك¹⁴.

والمأمل في مشروع سوستيل يمكن أن يرى المخطط المرسوم بدقة، والذي يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو شخصيته العربية الإسلامية،

بداية بالتبعية ووصولاً إلى الإدماج والذوبان داخل الإطار الفرنسي. وفي هذا الاتجاه بدأ سوستيل بمحاولة عزل المقاومة قبل تدميرها، وذلك بإنشاء قوة ثالثة من الطبقة السياسية المعتدلة التي ترتبط مصالحها الشخصية بالوجود الفرنسي، ومع الأيام تتكون لديها قناعات بضرورة الشراكة مع الفرنسيين في الوجود والممارسة السياسية والاقتصادية والإدارية، وبذلك تصبح ندا معارضا للثورة¹⁵. وفي سبيل إقناع أصحاب القرار الفرنسي سواء من المسؤولين أو المعمرين يقول سوستيل: «إن المأساة لا تتعلق بالجزائر فقط، ولكنها تتعلق بالانهيار. إن مسألة التحدي هي المطروحة على كل منا، كما يقول توينبي: هل تقبلون بانهيار فرنسا؟»، فالتخلي عن الجزائر يعني في رأيه الحكم على فرنسا بالانهيار وإنقاذ الجزائر¹⁶.

إلا أن المشروع لقي رفضاً قاطعاً من جبهة التحرير، وغالبية الشعب، وتبلور هذا الرفض في التصعيد العسكري في المناطق التي أراد سوستيل أن يبدأ مشروعه بها، ثم شن حملة إعلامية دعائية ضد المشروع لكشف نوايا الحكومة الفرنسية من ورائه، وبالتالي توضيح الأمر للشعب الجزائري حتى لا يقع في الخديعة، مع العلم أن جبهة التحرير قد اضطرت أحياناً لاستعمال القوة والتهديد ضد الذين شككوا في مصداقية الثورة وانزلت أرجلهم لمثل هذه المشاريع. وقد تزامنت تطورات الثورة في جوانبها العسكرية والسياسية مع تواجد سوستيل في المشهد السياسي الفرنسي فكانت له مواقف راديكالية اتجاهاً منها ما تعلق على سبيل المثال بهجومات 20 أوت 1955، حيث لم يخف الثوار تخوفهم من سياسة الحاكم العام "سوستيل"، الذي أتى في الظاهر بسياسة إصلاحية، هدفها الأول القضاء على الثورة وإحداث القطيعة بينها وبين الشعب،

في وقت كانت الثورة فيه لم تصل بعد إلى مستوى الشمولية التامة. فكانت سياسة سوستيل من الأسباب التي حتمت على قيادة الثورة القيام بعمل ثوري لافت للأنظار، لإجهاض مناورات حكومة الجمهورية الرابعة، والمبنية على الإصلاحات الهزيلة¹⁷.

يقول بن طوبال في هذا الصدد: « وكما لا يخفى علينا، في ذلك الوقت كنا نخشى من المناورات السياسية التي قد تدبر، فثورة أول نوفمبر لم تقف بعد على قدميها كما ينبغي، وكانت فرنسا قد عينت واليا جديدا على الجزائر، وهو (جاك سوستيل) وقد جاء متظاهرا أنه يحمل حلولا إصلاحية، ونحن كنا نخشى هذه الحلول، فقد كانت تتعقد بعض الاجتماعات، في الولاية العامة لدراسة السياسة الإصلاحية، التي جاء بها سوستيل وكنا نعتقد أن نجاح الاستعمار في جعل البعض يقبلون بهذه السياسة سيكون خسارة بالنسبة للجزائر، وحتى نقضي على هذه المناورات في المهد قررنا القيام بهجوم 20 أوت 1955م »¹⁸.

وكرر فعل أولي من طرف الحاكم العام "سوستيل على هذه الهجومات صرح " بالقول: «إن الضغط الذي نمارسه على المتمردين، لا يمكن لنا أن نتخلى عنه، وأن الحرب لن تنتهي إلا بعد إعادة السلم العام...»¹⁹.

كما راسل الحاكم العام " سوستيل " كلا من والي قسنطينة "دي بيش" وقائد المنطقة العاشرة- ناحية قسنطينة- الجنرال "لوريو" يهنئهما على سيطرتهم على الوضع، ويهنئ من خلالهما كل الجنود الفرنسيين، ويتأسف على الخسائر في صفوف الجيش والشرطة والدرك الفرنسي.

وفي ذات السياق صرح "سوستيل" للإذاعة ما مضمونه: «لولا أننا كثفنا الجهود المتمثلة في الوحدات العسكرية، ورجال الدرك، ولولا أيضا التحركات

المختلفة للوحدات، لكان انفجار 20 أوت أحدث أكبر خرابا، وأسأل كثيرا من الدم. ونستطيع القول بأن المتمردين لم يدفعوا الثمن... إن الأوامر المعطاة لهؤلاء المتمردين وأعوانهم الذين ساهموا في هذه الهجمات، سواء بإرادتهم أو مرغمين، فإن هدفهم كان هو الاستيلاء على الأسلحة...».

وذهب وزير الداخلية في مواقفه إلى ما اعتاد عليه أمثاله من المسؤولين الفرنسيين، في محاولتهم إخراج الثورة من طابعها الوطني، وجعلها تابعة لدولة أجنبية. فراحت حكومة بلاده تقدم احتجاجات إلى كل من مصر وإسبانيا، حتى تظهر للرأي العام الفرنسي بأن هاتين الدولتين هما المسؤولتان عما يحدث في الجزائر²⁰.

لقد أفسدت هجمات 20 أوت 1955م، خطط "جاك سوستيل" للتهدة والسيطرة على الوضع، إذ جند سائر إمكاناته، في محاولته العودة بالجزائريين إلى قانون 1947م. واعتقد أن بعض الإصلاحات الاجتماعية، وبعض الحقوق التي ستمنح لهم كافية لعزل جبهة التحرير الوطني والقضاء عليها، إذ يرى الزبيري أن سوستيل كان يعتمد في حساباته على مجموعة من المعتدلين وبالضبط على "فرحات عباس" وأتباعه²¹.

علما أن جبهة التحرير الوطني أعلنت منذ الفاتح من نوفمبر أنه لا مفاوضات ولا تهدة إلا على أساس الاعتراف بالاستقلال، والاعتراف بجبهة التحرير الوطني كمثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، وهو المبدأ الذي أجهض عددا غير قليل من المحاولات التي قامت بها الجمهورية الرابعة في بداية اندلاع الثورة، لتفتيت الجبهة الداخلية. لتأتي هجمات 20 أوت 1955 كرد حاسم ضد كل تخاذل أمام القضية الوطنية²². وإنذارا شديد اللهجة للإطارات الجزائرية،

التي ركز "سوستيل" عليها أنظاره وعلق عليها كل آماله في الانضمام إلى مشاريعه²³.

فقضت هجمات 20 أوت 1955م، على الإصلاحات المزيفة التي تخفي وراءها نوايا غير سليمة، تسعى في أغلبها إلى الإدماج والضم وطمس الشخصية الجزائرية، وتكرس النظرية الاستعمارية القديمة القائلة "إن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، فنفت عمليات 20 أوت هذه المقولة وأكدت أن الجزائر لا تربطها بفرنسا أية رابطة. ونظرا لوقعها الشديد عليه وفي حديثه عن تلك الهجمات صرح "سوستيل" في الإذاعة قائلا: «إنها توشك أن تقضي على سياسة الإصلاح وتحسين الحالة...»²⁴.

ومما زاد في تعزيز الثورة انضمام التشكيلات الوطنية إلى صفوفها، فلقد طالبت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، في منتصف شهر جانفي 1956م بضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر، وأعلن "فرحات عباس" بأنه وحزبه يؤكدون بصورة واضحة عزمهم على مساندة القضية التي تدافع عنها جبهة التحرير الوطني²⁵.

فبادروا بإرسال لائحة للحاكم العام الفرنسي، والحكومة الفرنسية، أعلنوا فيها عدم موافقتهم على سياسة "سوستيل" الإصلاحية وطالبوا من خلالها بالاعتراف بالكيان الوطني الجزائري، وبذلك باتت قوى الشعب تكافح تحت لواء جبهة وجيش التحرير الوطني.

أما معارك الجبهة الخارجية فقد كان لجاك سوستيل بصمات واضحة منها على الخصوص جبهة الأمم المتحدة، إذ أنه وبفضل مواقف بلدان العالم الثالث، سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال دورة سنة 1955م، بعد

التصويت وبفارق صوت واحد، مما اضطر الوفد الفرنسي لدى الأمم المتحدة إلى الانسحاب، وذات الموقف دفع بسوستيل للتصريح قائلاً: «إن ما وقع في نيويورك، أثنى من قافلة أسلحة إلى جبهة التحرير الوطني»²⁶.

وفي رده على الممثل السوري بخصوص حرمان الجزائريين من التعليم والتعمد في تجهيلهم، رد المندوب الفرنسي سوستيل بالقول: «30% من ميزانية الجزائر مخصصة للتعليم، وأبناء البربر والعرب يترددون على المدارس التي حطم معظمها المتمردون»²⁷ وأثناء تعرضه للجانب الاقتصادي، أكد المندوب السوري أن المعمرين يسيطرون على معظم الأراضي وأجودها بينما حرم الجزائريون من أراضيهم، ناهيك عن توجيههم للإنتاج من الحبوب إلى الكروم، مما يحرم الجزائريين من الغذاء الرئيسي بالنسبة لهم، فكان الرد الفرنسي على ذلك أن 22 ألف مالك أوروبي فقط يملكون عقارات، في مقابل 630 ألف مالك جزائري يزرعون أزيد من 7 ملايين و350 ألف هكتار، وفي سعيه لدحض الادعاء السوري حول قضية الحبوب، تساءل جاك سوستيل قائلاً: «هل هناك من دولة أو مجموعة من الدول مستعدة لشراء الحبوب من الجزائر؟»²⁸.

ضلت حكومات فرنسا المتعاقبة تدافع على طرح بقاء الجزائر فرنسية والذي التزمت به حكومة "بورجيس مونوري" منذ البداية، حيث تعهدت بعدم التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، والسعي للقضاء على الثوار الذين يهددون وحدة فرنسا وفصل الجزائر عنها، كما قررت حكومة مونوري تدعيم الأسلاك الشائكة على الحدود وعزل الثوار في الداخل عن قادتهم في الخارج، وتعهدت للأوروبيين في الجزائر، بعدم قيام سلطة تشريعية في الجزائر تكون فيها الأغلبية للمسلمين، وبناء على هذه التعهدات نالت حكومة بورجيس مونوري ثقة البرلمان

الفرنسي يوم 12 جوان 1957 ب 240 صوت مقابل 194 صوت²⁹، ولكن هذه الحكومة اليمينية التي كانت تعمل بقصد إدخال إصلاحات سياسية، حسب رغبات الأوروبيين سقطت يوم 30 سبتمبر 1957 بمجرد أنها اقترحت عليهم تغيير نظام الحكم في الجزائر، وإقامة برلمان محلي يعمل في إطار السيادة الفرنسية، وذلك بأغلبية 279 مقابل 253 صوت، وقد ساهم في الإطاحة بهذه الحكومة، "جاك سوستيل" النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، الذي اعتبر قوانين الإصلاح السياسي في الجزائر (la loi cadre)، مجحفة بحقوق الأوروبيين، وتمنح للمسلمين حق المساواة في التصويت والتمثيل في البرلمان المحلي المقترح على الجزائر³⁰.

وعلى إثر مساعي الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لتدويل القضية الجزائرية ومطالبته بالسلاح للدفاع عن استقلال بلاده، مهددا الولايات المتحدة الأميركية باللجوء إلى المعسكر الاشتراكي، أعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا يوم 17 فيفري 1958 عن استعدادها للتوسط بين تونس وفرنسا، وإنهاء الخلافات القائمة بينهما، مما أثار غضب النواب الفرنسيين وقادة الجيش الفرنسي والأوروبيين، واتهموا "غايار" بالضعف وبأنه عميل للأميركيين، وتساءل "جاك سوستيل" النائب الديغولي الذي يمثل مدينة ليون الفرنسية، فيما إذا كان القرار الفرنسي يوضع في باريس أو في واشنطن³¹.

وكانت النتيجة هي سقوط حكومة "غايار" في 15 أفريل 1958 ب 321 مقابل 255 صوت، فكانت بذلك آخر حكومات الجمهورية الرابعة.

فقد سعي سوستيل للإطاحة بالجمهورية الرابعة من خلال تأسيسه لحركة الاتحاد من أجل إنقاذ الجزائر الفرنسية، والذي تحالف من خلاله مع أندري

موريس وروجي دوشي للغرض نفسه، حيث عمل على جمع أطراف الأحزاب المتطرفة ليضعها في خدمته، والتي تكون على استعداد لقلب نظام الحكم، وهناك تشكيلة أخرى يقودها بوجاد ولوفيفر، وطائفة تابعة للجنرال سالان³².

ولهذا أعلن جاك سوستيل في فرنسا عن إنشاء اتحاد من أجل إنقاذ وتجديد الجزائر الفرنسية، بعد حملة المستوطنين التي رفعت شعار "الجزائر فرنسية" والتي دعمها أربع حكام عامون هم، لوبو، فيوليت، نايجلان، ليونار. وبدعم وتأييد من طرف مجموعة من الجنرالات أمثال أراود، وكوني اللذين أيدا فكرة القيام بتغيير جوهري في السلطة الفرنسية³³.

خلاصة القول أن سياسة فرنسا في الجزائر لم تتغير منذ أن وطئت أقدامها أديم الجزائر مهما اختلف قادتها وزعمائها، ومهما اختلف الظروف الداخلية والخارجية، ويمكن لأن شخصية من شخصياتها التي صنعت المشهد السياسي أن تكون أنموذجا حيا لسياستها التطرفية والقمعية، بعيدا عن مبادئ الثورة الفرنسية التي تغنى بها الكتاب والمفكرون الفرنسيون منذ نهاية القرن الثامن عشر ميلادي، وما شخصية جاك سوستيل إلا أنموذج لهذه السياسة، فحيثما تكون مصلحة فرنسا ومصلحة المعمرين بالذات تسقط جميع القيم والمبادئ مهما بلغت درجة تقديسها، لكن الثور الجزائرية لما كانت قد انطلقت على أسس متينة وقيم سامية أولها عشق الحرية التي يتوق لها كل إنسان حر، تغلبت الثورة الجزائرية على خطط فرنسا وتدابير ساستها وقادتها وقادت البلاد في النهاية إلى الاستقلال بعد قرن وربع القرن من الغياب والاستعباد والقهر.

الهوامش:

- 2- شاول حباسي: (من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر)، مجلة الدراسات التاريخية، عدد: 10، الجزائر: 1997، ص 103.
- 3- عبد الرحمن بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1936-1945م)، مج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1984م، ص 249.
- 4- Leonard. R: Op.cit. P 137. Vu aussi, Naegelen : Op cit ; PP 122-126.
- 5- Vidal-Naquet Pierre : Les crimes de l'Armée française (Algérie 1954-1962), Edition : la Découverte, Paris : 1975, pp 21-38.
- 6- C.A.O.M, boîte 93/4356, Gouvernement général d'Algérie, cabinet du ministre, communication N=° 540C.C en date de 18 Janvier 1957 porte l'objet (Entrée en fonctionnement des nouveaux départements algériens – constitution de commissions administratives.).
- 7- المنظمة الوطنية للمجاهدين: من معارك ثورة التحرير، منشورات قسم الإعلام والثقافة، الجزائر: بدون تاريخ، ص 12.
- 8- C.A.O.M, boîte 93/4356, communication de la préfecture d'Oran N=° 3008 en date de 01 Avril 1957, porte l'objet : (création éventuelle d'un corps de commissaires ruraux de la police d'Etat.).
- 9- أزغيد محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر: 1989، ص 88.
- 10- Claude Martin : Op.cit, p140.
- 11- أزغيد: المرجع نفسه، ص 90.
- 12- Jacques Soustelle : Aimée et souffrante Algérie, Ed, Plon, Paris : 1956, p 54.
- 13- C.A.O.M, Aix-en-Provence, ALG, Série continuée, Boite 93/4526.
- 14- C.A.O.M, 93/4526, Ibid.
- 15- مبروك بلحسن : مراسلات بين الداخل والخارج، (الجزائر-القاهرة) ، (1954-1956)، ترجمة الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر: 2000، ص 44.
- 16- محمد مبارك الملي: الملتقى الثاني لتاريخ الثورة، عن المنظمة الوطنية للمجاهدين، المجلد 2، الجزء 2، طباعة دار الثورة الإفريقية، الجزائر: 1984، ص 49.
- 17- أزغيد: المرجع السابق، ص 93.
- 18- بن طويال: المصدر السابق، ص 234.
- 19- أزغيد: مؤتمر الصومام وتطور الثورة، المرجع السابق، ص 98.

- 20- أزغدي: المرجع السابق، ص 99-100.
- 21- الزيري: مداخلة الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، م 2، ج 2، المرجع السابق: ص 71.
- 22- قنان: قضايا ودراسات، المرجع السابق، ص 261.
- 23- الزيري: الثورة في عامها الأول، المرجع السابق، ص 71.
- 24- المنظمة الوطنية للمجاهدين: من معارك ثورة التحرير، المصدر السابق، ص 28.
- 25- بوعزيز: المرجع السابق، ص 313.
- 26- الزيري: الملتقى الثاني لتاريخ الثورة، م 2، ج 2، المرجع السابق، ص 69.
- 27- C.A.O.M, boite 81F/1013, Op.cit, Arguments syriens, Mises au points Françaises.
- 28- C.A.O.M, boite 81F/1013, Op.cit, Arguments syriens, Mises au points Françaises.
- 29- جان لاکوتير: ديغول، ترجمة إبراهيم الحلو، دار النهار، بيروت، 1969، ص 144.
- 30- جان لاکوتير: نفسه.
- 31- أحمد نبيل بلاسي: الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1990 ص 187.
- 32- المجاهد: ج 03، العدد 81، 01 نوفمبر 1960، ص 9.
- 33- خيثر: المرجع السابق، ص 383.

الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية من خلال التكوين العسكري للطلبة الجزائريين

بسوريا 1955 - 1962

Military strategy of the Algerian revolution through the military formation of Algerian students in Syria 1955-1962

د/ مصطفى عبيد

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

مقدمة:

حين اندلعت الثورة الجزائرية في غرة نوفمبر 1954 وجد قادتها أنفسهم مضطرين إلى إيجاد العنصر المكوّن عسكريا في مجالات كان يتقنها الجيش الفرنسي، وأهمها القدرات العسكرية الهامة والتكوين العسكري الراقى لضباطه... فكان ذلك مدعاة لبداية إرسال البعثات العسكرية الأولى للطلاب والجنود الجزائريين نحو البلدان العربية الشقيقة ومنها سوريا. وقد حاولنا في ورقتنا البحثية هذه أن نستكشف الواقع الثوري للطلبة الجزائريين بسوريا ودعمهم للثورة التحريرية منذ التحاق الأفواج الأولى منهم بسوريا سنة 1955 إلى غاية تحقيق الاستقلال في 05 جويلية 1962. والإشكالية المطروحة هنا هي: إلى أي مدى ساهم الطلبة الجزائريون بسوريا في دعم الثورة الجزائرية؟ وما مظاهر نشاطهم الثوري في ذلك؟ تأسيس رابطة الطلبة الجزائريين بالمشرق فرع دمشق:

تأسست رابطة الطلبة الجزائريين فرع سوريا في مارس سنة 1956، في فترة كان فيها مكتب المغرب العربي بدمشق هو من يتكفل بطلبة كل من تونس

والمغرب والجزائر، إضافة إلى ليبيا التي لم تحص يومها سوى طالب واحد. وبعد ارتفاع عدد الطلبة الجزائريين ابتداء من سنة 1955 ارتأت جبهة التحرير الوطني تأسيس مكتبها بدمشق فأوفدت سنة 1956 عبد الحميد مهري الذي أسس مكتب جبهة التحرير بدمشق وصار المسؤول الأول عنه قبل أن تعم ذلك بدول عربية كثيرة¹.

وفي ظل تلك الظروف المتعلقة بأحداث الثورة، وعزم جبهة التحرير الوطني على التكثيف من نشاطها الدبلوماسي العربي وتوظيف جالياتها في مختلف الدول وتهمنا هنا سوريا، ونظرا للخبرة التي كان يتمتع بها الشريف سيسبان بصفته مؤسس ورئيس رابطة طلبة المغرب العربي بدمشق التي تأسست هي الأخرى في السنة نفسها (1956)، اجتمع الطلبة الجزائريون وأسسوا رابطة الطلبة الجزائريين في دمشق (1956)². وامتلكت بذلك صفة العضوية الآلية في رابطة الطلبة الجزائريين بالمشرق.

لعب عبد الحميد مهري دورا بارزا في دعم الطلبة في تأسيس الرابطة بسوريا فقد كان مشجعا للعمل الطلابي الثوري، وكان نشاطه التحسيسي بالقضية الجزائرية تدويلا لها، وكسبا للرأي العام العربي والعالمي لمساندتها، وتعريفا بها بين الشعوب، من خلال شرح مأساة الجزائريين تحت الاستعمار الفرنسي منذ 1830. وتأثير ذلك على البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائر وهويتها...³ وقد انتخب الطلبة على رأسها أول الأمر محمد مهري، الذي ترأس مكتبا بسيطا مكونا من: رئيس ونائب له وكاتب عام وأمين للمال ومراقب. قبل أن يتوسع المكتب ابتداء من السنة الثانية لنشاطها (1957) إلى الشكل التالي:

1_ الرئيس. 2_ الأمين العام. 3_ كاتب مكلف بشؤون الطلاب. 4_ كاتب مكلف بشؤون الثقافة والدعاية. 5_ أمين مال. كما جعلوا للمكتب قانونا أساسيا يحدد اختصاصات كل عضو من الأعضاء⁴.

انضوى الطلبة الجزائريون رسميا تحت راية جبهة التحرير الوطني، ومن بين المهام التي كلفهم بها عبد الحميد مهري، مهام الطباعة والترجمة. فكان الطالب العربي طرقات يتقن الفرنسية والإنجليزية إضافة إلى العربية. ولذا كان دوره كبيرا حتى مع الأجانب في قضايا شراء الأسلحة ومعدات جيش التحرير الوطني⁵.

كما دعم عبد الحميد مهري عمل الطلبة بدمشق وساعدهم على النشاط أكثر خاصة وأنهم هم من مهدوا الطريق أمامه حين قدم إلى سوريا لتأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق، حيث كان نشاطهم في شكل لجنة طلابية محلية من أبناء الجزائريين هناك بسوريا. وكانت تضم أعيانا ومتقنين سوريين من أصول جزائرية. منهم الشاعر السوري الجزائري الأصل عبد السلام حبيب، ومنهم علماء من عائلة المبارك مثل محمد المبارك، وهاني مبارك. إضافة إلى الشيخ العربي، وشخصيات بارزة من عائلة الدرقاوي الجزائرية الأصل أيضا. كما كان من بينهم مغاربة مثل رشيد الخطابي وقد انضم إليها الطلبة الجزائريون الذين التحقوا مبكرا بسوريا مثل: الشريف سيسبان، شطيطح، بن سلطان⁶ وأبو القاسم نعيم، وعبد السلام العربي، علي الرياحي، عبد الرحمن، العربي طوقان، مرتضى بقاش، عبد الرحمن زناقي، حفي بن عيسى، محمد خمار، بن عبد الله ولد عوالي⁷.

أولاً: في الإشراف على تكوين الضباط العسكريين الجزائريين والتنسيق مع مكتب جبهة التحرير بدمشق:

أرسلت الثورة الجزائرية العشرات من المجاهدين الشباب من ذوي الثقافة المتوسطة المقبولة لمتابعة الدروس العسكرية في الكليات الحربية في البلاد العربية، وقد التحقوا بها كما جاء في مذكرات منور صم: "المجاهدين الذين دخلوا المعاهد العسكرية السورية والذين كان يصطحبهم إلى مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق حيث كنت أعمل مع الشيخ الغسيري والأخ العربي طرقات والأخ أحمد معاش والأخ عبد الرحمن يعلاوي مسؤول المالية والأخ اسماعيل بوضياف والأخ عبد المالك بن حبيلس الذي بقي معنا مدة قصيرة قبل مواصلة مهامه الوطنية في القاهرة وأماكن أخرى"⁸.

كان منور صم وبتكليف من العقيد اعمر أوعمران ومساعدة كل من نوار وأحيانا الحاج حزوط ومسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني بسوريا الشيخ محمد الغسيري، يجمع ملفات الطلاب المعنيين بالتكوين العسكري وينقلها إلى المسؤولين السوريين للقيام بالإجراءات الرسمية لالتحاق الطلبة العسكريين الجزائريين بكلياتهم. وكان من بين مكوّنهم باللغة العربية علي رياحي. والتحق بسوريا من أجل التكوين العسكري المذكور الطلبة التالي ذكرهم:

1- محمد علاق

2- عبد الرزاق بوحارة

3- عبد العزيز قارة

4- مصطفى عياط (سمير)

5- محمد قادري

- 6- حسين بن معلم
- 7- كمال عبد الرحيم
- 8- إسماعيل أويحيى
- 9- حسن العربي
- 10- أحمد تركي
- 11- نور الدين صحراوي
- 12- زغلامي بكوش
- 13- عبد الوهاب بنيني
- 14- بشير بومهدي
- 15- عبد الحميد إبراهيمي
- 16- إبراهيم بوسطنجي
- 17- بالخير رحال
- 18- يحيى رحال
- 19- رابح شلاح
- 20- محي الدين الأخضرى
- 21- محمد الطاهر بوزغوب
- 22- عبد الرحمن سري
- 23- مصطفى دبابي
- 24- عز الدين ملاح
- 25- كمال شيخي
- 26- عبد الرحمن لكحل

27- سعيد آيت مسعودان

28- الحاج قصيبي (تيزي) ⁹.

29- الوناس بوداود

30- العربي سي الحسن

31- كمال وارنسي

32- مصطفى دويابي ¹⁰.

وانطلاقاً من هذا، يمكننا القول إن ما لا يقل عن اثنين وثلاثين طالبا، على الأقل، تكونت خلال الفترة الممتدة بين 1956 و 1962 في الأكاديميات الحربية السورية ثم المصرية بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، حيث طبقت الدولتان السورية والمصرية الاتحاد في كثير من الوزارات والمؤسسات ومن بينها كليات الحربية فحلت الأكاديمية الحربية بحمص نفسها واتحدت مع الأكاديمية العسكرية في القاهرة ¹¹. قبل أن تعود إلى العمل بعد نهاية الوحدة.

كانت السلطات العسكرية السورية تصنف الطلبة الجزائريين الراغبين في الالتحاق بالأكاديميات العسكرية في قوائم ضباط الاحتياط، وهذا ما حصل لمحمد مهري وكان سببا في تحويل رغبته العلمية من الالتحاق بالأكاديمية العسكرية إلى دراسة الحقوق بجامعة دمشق، فقد حصل مع الكثيرين ومن بينهم حسين بن معلم الذي يروي هو الآخر عن نفسه ومجموعته من الطلبة الملتحقين بمدرسة حلب للتكوين العسكري: "بعد أيام من الخضوع للفحص الطبي في المستشفى العسكري بدمشق ذهبت بنا حافلة للجيش السوري إلى مدرسة حلب لضباط الاحتياط" ¹². وكان توجيه الطلبة الذين كانوا رفقة حسين بن معلم في تلك الرحلة كالآتي:

مدرسة حلب لضباط الاحتياط: حسين بن معلم، عبد الرزاق بوحارة، عبد الحميد إبراهيمي، العربي سي لحسن، كمال وارثسي. قبل أن يتم تحويلهم إلى الأكاديمية الحربية بحمص ذات المكانة المحترمة عسكرياً وقد أشرف على تكوينهم بها الرائد الشهير فهد الشاعر، وكان أساتذتهم فيها من مختلف الجنسيات: فلسطين، اليابان. قبل أن تغلق أكاديمية حمص أبوابها وينقل الطلبة الضباط إلى القاهرة يوم 27 أوت 1958، من أجل استكمال تكوينهم العسكري في إطار الجمهورية العربية المتحدة- وتولى تدريسهم مصريون بمساعدة سوريين.

مدرسة الطيران: تخصص قيادة وتقنية: محمد طاهر بوزغوب، يحيى رحال، الوناس بوداود، إسماعيل أويحيى، مصطفى دوبابي، كمال شيخي، عز الدين ملاح.

مدرسة حلب لتكوين الاحتياطيين: عبد العزيز قارة، محمد علاق، كمال عبد الرحيم، نور الدين صحراوي. وبعد تكوين قصير انتقلوا إلى مدرسة مشابهة بالقرب من دمشق. ومنها إلى العودة إلى الحدود الجزائرية التونسية. **جامعة بألمانيا الشرقية:** عبد الوهاب بنيني، بشير بومهدي.

وقد كانت الدراسة عميقة على المنهج الفرنسي وبالاعتماد على الكتب الفرنسية المترجمة إلى اللغة العربية، وكان أساتذتهم بالأكاديمية الحربية سوريون.

13

ثانياً: في الإشراف على مراكز السلاح بشمال سوريا وتسديد المستحقات المالية لشراء الأسلحة:

كان قادة الثورة الجزائرية يترددون على سوريا، وخاصة دمشق واللاذقية لتدبير أمور تخزين السلاح، وإبرام الصفقات التي كانت تبرم بين قادة جيش

التحرير والشركات الأجنبية. ولذا كان للطلبة الجزائريين بدمشق علاقات وطيدة مع قادة الثورة وعلى رأسهم عبد الحفيظ بوالصوف وكريم بلقاسم، واعر أو عمران. وكان عبد الحميد مهري وخلفه على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني بسوريا بدمشق على دراية بشؤون التسليح، والاتفاقيات التي كان يبرمها قادة جيش التحرير مع مختلف الأطراف لتزويد جيش التحرير بالأسلحة والمعدات العسكرية. وكان ميناء اللاذقية هو الميناء الأهم لاستقبال الأسلحة وتخزينها، وكان هو أهم مخزن للثورة قبل أن يختار قادتها مراكز أخرى بتونس والمغرب لتوظيفيتها وفائدتها للثورة وسهولة دخول السلاح إلى الجزائر منها. مع بقاء مخازن شمال سوريا وعلى رأسها مخزن ميناء اللاذقية مخزنا سريريا لأسلحة جيش التحرير الوطني. وكان منور صم مكلفا بالتنسيق بين المعنيين بشراء وتخزين السلاح باللاذقية إلى غاية جوان 1957 حيث انتقل إلى دمشق في مكتب جبهة التحرير لنفس المهام من بينها التنسيق بخصوص مراكز تخزين السلاح. فيما كان عبد الرحمن يعلاوي المكلف بالمالية بمكتب جبهة التحرير بدمشق يقوم بتسديد فواتير شراء السلاح¹⁴.

ثالثا: في التكوين في مجال الاتصالات العامة:

لم تكن الإدارة الفرنسية لتكوّن الجزائريين تكوينا عسكريا مفيدا في مثل هذه الظروف، وموقفها واضح ومفهوم، لأنها إدارة استعمارية لا تعمل على تكوين الجزائريين تكوينا يسمح لهم بالتضلع الحربي. وحتى الذين دخلوا المدرسة العسكرية (سان سير)، لم يكن عددهم كبيرا، كما لم يصلوا إلى مستويات تسمح لهم بهذا المستوى من التكوين، سواء في الحرب الميدانية أو الإعلامية أو في الدعاية والدعاية المضادة، أو في الاتصالات العامة والشفرة فكها بما تحمله

من تعقيدات... كما أن تكوينهم العسكري خلال الثورة التحريرية بالولاية الخامسة ومنها إلى المغرب أو الذين تكونوا في المدرسة الحربية لإطارات جيش التحرير الوطني بمدينة الكاف التونسية لم يكن هو الآخر ليسمح لهم بمجابهة خبرات وتقنيات جيش الاحتلال الفرنسي.

كما كانت إمكانيات الثورة في بدايتها محدودة في هذا الجانب، فلم تكن تملك سوى أجهزة بسيطة تستخدمها في شكل اذاعات متنقلة، تحت مراقبة شديدة لقوات الأمن الفرنسية وإمكانياتها العالية في الاتصالات العامة والاستخبارات، قبل أن يتمكن جيش التحرير من اقتناء بعض أجهزة الإرسال والبث القوية والتي استعملتها الثورة في مهام عديدة، أهمها فك الحصار على القادة والمجاهدين بمختلف الولايات، وفي التنسيق العسكري والتنظيمي بالداخل، وكذا الاتصال بالوفد الخارجي، وتنوير الرأي العام الدولي بالتعريف بالقضية الجزائرية وتحويلها وكشف المجازر الاستعمارية وفضحها.

وقد عملت فرنسا _ لذلك _ ما في وسعها مستغلة إمكانياتها المتطورة في هذا المجال، فاستطاعت التشويش على عمل الإذاعات المتنقلة لا سيما من خلال تداخل الأمواج، كما استطاعت رصد ومتابعة جنود الاتصالات العامة الجزائرية، والتتصّت على مكالماتهم ومحاولة كشف مراكز بثهم، والعمل على تفكيك شفراتهم...¹⁵.

ولهذا، وبفعل الحاجة الماسة إلى التكوين العسكري للمجاهدين في مجال الاتصالات العامة، دعت جبهة وجيش التحرير المجاهدين الراغبين في التكوين العسكري وفتحت لهم مجال رغباتهم حسب الاحتياجات الضرورية الميدانية لجيش التحرير، فمنهم من اختار الطيران ومنهم من اختار المدفعية والمزيد في

التكوين العسكري للمشاة، ومنهم من اختار التدريب على أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية في مجال الاتصالات العامة¹⁶.

واضح إذن أن الثورة لم يكن لها في بداية الأمر رصيد تكوين حربي في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية على مدى المرحلة الأولى لها إذا استثنينا أجهزة اتصال بسيطة كان قد بعث بها جمال عبد الناصر مطلع اندلاع الثورة وكان من بينها مجموعة من أجهزة الإرسال والاستقبال اللاسلكي¹⁷.

ولذا أخذت جبهة وجيش التحرير الوطني على عاتقهما تكوين بعض الضباط وفق ما يخدم الاحتياجات العسكرية للثورة، فأرسلت جبهة التحرير الوطني بعض ضباطها ممن يتوفر فيهم حد معين من التكوين الدراسي وممن اختاروا التكوين العسكري في هذا الجانب الهام والخطر، وأرسلتهم إلى الأكاديميات العسكرية العربية باتفاقيات مسبقة بين جبهة وجيش التحرير من جهة والحكومات العربية من جهة أخرى، فكانت وجهة الطلبة العسكريين الجزائريين إلى مصر وسوريا والعراق وتهمنا هنا سوريا التي كانت ترسل الطلبة العسكريين الجزائريين إلى الصين الشعبية لإجراء تربية لهم بها. والتي تكفلت هي الأخرى بذلك في إطار دعم المعسكر الاشتراكي لحركة التحرر وبفضل جهود قيادة جبهة وجيش التحرير الوطني في ذلك.

التحق أول فوج من هؤلاء الطلبة بسوريا¹⁸، واستقروا في بناية ضيقة بدمشق وعزلوا عن أي تواصل خارجي وكان مهمهم الوحيد اكتساب معارف جديدة وطرق تكوين عملية علمية تمكنهم من إنجاح الثورة وتجاوز قوة الجيش الفرنسي في هذا الجانب، فكانت "عيونهم شاخصة على أجهزتهم، وأذانهم مركزة على

صوت المورس (الشفرة التي كان يتعامل بها الجزائريون) لأجل تعلم الكتابة والقراءة المورسية بأصواتها المتداخلة والمختلفة والمعقدة"¹⁹.

أشرف على تكوين هؤلاء الطلبة بعض أعضاء مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشق تحت مسؤولية محمد الغسيري وهم: عبد الرحمن لغواطي، التقني في صيانة الأجهزة الإذاعية بالإذاعة الفرنسية، والذي يعود له الفضل، رفقة رباح لخضر، في صناعة أول جهاز اتصال راديو استخدم في الثورة الجزائرية، إذ تم استعماله لأول مرة في تسجيل النشيد الوطني وبته²⁰. وعبد الكريم حساني لفترة من الزمن، وكذلك غوثي إبراهيمي المدعو عبده، وعبد القادر حمزة. قبل أن يعودوا إلى أرض الوطن حيث أفادوا الثورة ميدانيا وحققوا قفزة نوعية في مجال الاتصالات العامة للثورة، ونجحوا في كثير من الأحيان في اختراق شبكات العدو الفرنسية. كما بقوا يجمعون بين عملهم الميداني وبين المزيد في تكوينهم العسكري المتخصص في الصين الشعبية²¹.

خاتمة:

وخلاصة القول هو أن للطلبة الجزائريين بسوريا والمشرق العربي عموما دور كبير في الثورة التحريرية سواء من حيث التكوين العلمي حين أرسلتهم جبهة التحرير الوطني للتدريس والتكوين العلمي ليكونوا إطارات المستقبل، أي إطارات الجزائر المستقلة. أو في تكوينهم العسكري الذي جعلهم ينالون منه القسط الوافر سواء بمدارس سوريا ومصر خلال فترة قيام الجمهورية العربية المتحدة أو بالمدارس العسكرية الأوروبية لا سيما بألمانيا وأوروبا الشرقية. وهو ما جعلهم يتفوقون على جنرالات فرنسا خريجي المدارس العسكرية العالمية. كما مكنهم من اكتساب مهارات عالية في السلاح بما فيه سلاح الإشارة.

الهوامش:

- 1- محمد مهري. ومضات من دروب الحياة، (مذكرات محمد مهري)، منشورات السائي، 2013، الجزائر، ص 117. كان مكتب جبهة التحرير بدمشق هو أول مكتب أنشأته جبهة التحرير بالشرق. ينظر: عمر بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 _ جانفي 1960، دار الحكمة، 2012، الجزائر، ص 250. ويرى الدكتور عمار هلال، بالاعتماد على نشرة الاتحاد العام فرع دمشق أن الرابطة تأسست في مارس سنة 1955، يراجع: عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954 _ 1962، دار هومة، 2004 الجزائر. ولكن نعتقد هنا أن هناك خطأ مطبعيا -ربما- لأن الجمع بين المصادر والظروف التاريخية يبين أنها تأسست سنة 1956 وليس 1955.
- 2- عبد القادر نور، شاهد على الحركة الطلابية أثناء الثورة الجزائرية 1954 _ 1962، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص 136).
- 3- منور صم، مذكرات المجاهد منور صم، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 150.
- 4- محمد السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955 _ 1962، كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 164، 165.
- 5- منور صم، مصدر سابق، ص 176. كان مكتب جبهة التحرير الوطني بساحة المزرعة بدمشق. عبد الرحمن بن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب، الجزائر. 2000. ص 246.
- 6- منور صم، مصدر سابق، ص ص 141 - 143، 175.
- 7- محمد خير الدين، مذكرات، ج 02، ط 03، الجزائر: دار الضحى، 2009، الجزائر، ص 40.
- 8- صم منور، مصدر سابق، ص 194، 195.
- 9- نفسه، ص 195، 196.
- 10- حسين بن معلم، مذكرات اللواء حسين بن معلم، ج 01، حرب التحرير الوطنية، دار القصة، 2014، الجزائر ص 153، 154.
- 11- نفسه، ص 159.
- 12- (محمد مهري، مصدر سابق، ص 119. وحسين بن معلم، مصدر سابق، ص 153.
- 13- حسين بن معلم، مصدر سابق، ص 154 _ 159.

- 14- منور صم، مصدر سابق، ص 156.
- 15- نفسه، ص 199 _ 201.
- 16- نفسه، ص 200، 201.
- 17- نجاة بية، المصالح الخاصة والتقنية لجبهة وجيش التحرير الوطني 1954 _ 1962، ط 01، دار الحبر، الجزائر 2010، ص 42.
- 18- كان فوج سابق قد توجه إلى مصر لنفس الغرض وهو التدريب على الاتصالات السلكية واللاسلكية، والتمرن على قراءة الشيفرات وحلها واستخدامها والعمل بها. وذلك في الفترة الممتدة بين فيفري وجوان 1956، حيث أرسلتهم الثورة من تونس بأمر من عبد الحى السعيد، فتكونوا تقنيا في المدرسة العباسية بالقاهرة، قبل أن يستكملوا التكوين العسكري في مدرسة أنشطة بمصر دوما. وعادوا لممارسة مهامهم الميدانية. يراجع: نجاة بية، مرجع سابق، ص 52.
- 19- منور صم، مصدر سابق، ص 164. من الذين كانوا ينشطون في الاتصالات العامة انطلاقا من المغرب، تونس، ليبيا، مصر، العراق، نذكر: عبد الكريم حسني، عبد الرحمن الأغواطي، عيسى مسعودي، عبد القادر نور، عبد المجيد مزيان، الأمين بشيشي، علي مفتاحي، محمد مفتاحي (إخوة)، عليوش عبود، عدة بن قطاف، محمد المليي، عبد الله شريط. (صم منور، د ت: 164). وإذ يبين هذا عمل الثورة التحريرية على الاعتماد على نفسها في تكوين إطاراتها لا سيما في المجالات الحساسة، فإننا نضيف أنها أسست -بعد مؤتمر الصومام- أول مدرسة لسلح الإشارة تحت إشراف عبد الحفيظ بالصوف، وهي المدرسة المتواجدة بوجدة تحت إدارة علي تلجي (سي عمر) التي كونت الدفعة الأولى وهي دفعة أحمد زبانة ذات التكوين المحلي ابتداء من 08 أوت 1956، وكانت مكونة من 25 جنديا، تخرجت في 10 سبتمبر 1956. (بية نجاة، 2010: 72). وقد كان رأي عبد الحفيظ بالصوف (سي مبروك) هذا بتأثير من العربي بن مهيدي الذي كان يرغب في تأسيس نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية وتوظيفه في إنجاح الثورة. (دباح محمد، 2014: 55 _ 58).
- ويحدد محمد دباح تاريخ عزم بالصوف على البحث في كيفية التمكن من سلاح اللاسلكي بأفريل 1956 وقد كلف سي سدار بالقيام بذلك والالتحاق بمدينة وجدة. محمد عباد، المرجع نفسه، ص 61، 62. ووصل طلبة الدفعة إلى مستوى عال في قراءة صوت التردد بسرعة قدرها 600 إلى 1080. ولما كان هذا مستوى دفعة زبانة، أرسلت دفعة ثانية إلى التكوين بالناظور، وهي دفعة بن مهيدي في 14 جوان 1957. ثم دفعة العقيد لطفي في أكتوبر 1957. (دباح محمد، 2014: 68،

69). وأثناء محاولات تطوير الاتصالات توصل سي موسى بتكليف من بوالصوف الذي اشترى له 10 أجهزة من نوع إرسال - استقبال RCA للملاحة وهي ذات صنع أمريكي، إلى تطوير الشكل الخطي للشفرات (مورس). وزارة التسليح والاتصالات العامة، 2014: 47، 48). أما عبد الرحمن لغواطي فيذكر في شهادة له بعنوان: «تجربة اللاسلكي أثناء الثورة التحريرية في الغرب الجزائري» ماييلي: «في سنة 1956 كانت لدينا محطة إرسال في الغرب الجزائري وهي محطة صغيرة كانت عبارة عن شاحنة وهي من نوع BC610 قوة هذه المحطة 300 واط، وقد كلف سي مبروك أي بوالصوف سي مسعود زقار بإيجاد أجهزة إرسال للثورة. وكان سي مسعود زقار تاجرا ميسور الحال سلم كل ما يملك للثورة». ينظر: قاصري محمد السعيد، 2018، دور جهاز اللاسلكي في معارك جيش التحرير خلال الثورة الجزائرية - غابة لبراجة بجزبال الأوراس أنموذجا مجلة البحوث التاريخية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، السنة الثانية، المجلد 02، العدد 05، سبتمبر 2018، ص. ص 247 - 262.

20- نجاه بية، مرجع سابق، ص 53، 54.

21- منور صم، مصدر سابق، ص 201.

مواقف إبراهيم بيوض من المشروع الفرنسي لفصل الصحراء

Les positions d'Ibrahim Bayoud sur le projet français de séparation du désert

✉ د/ بن رحال يمينة

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

yamina.benrahal@univ-msila.dz

الملخص:

شكلت قضية الصحراء الجزائرية إحدى أهم القضايا الجوهرية في تاريخ الجزائر المعاصر، لما تكتسبه من أهمية بالغة في الاستراتيجية الفرنسية للحفاظ على المنطقة لما تحتويه من امكانيات ضخمة طاقوية ومعنوية. وقد ازداد تمسك فرنسا بالصحراء بعد وصول الجنيرال ديغول إلى الحكم، غير أن سكان الجنوب قد تنبهوا للمشاريع الفرنسية فجابوها وبقوة. ليتمكنوا من إجهاض كل مخططات ديغول وأعوانه الرامية إلى تقسيم الجزائر أو فصل أي جزء من ترابها وهو الرفض الذي أبداه أبنائها الوطنيين المخلصين والمدافعين عن وحدة التراب الوطني كالشيخ إبراهيم بن عمر بيوض الذي كان له موقفا صريحا تجاه القضية فهو يرى بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وأن مصيرهما واحد ومصالحهما مشتركة لا تقوم إحداها بدون أخرى.

Résumé:

La question du Sahara algérien a été l'une des questions les plus fondamentales de l'histoire de l'Algérie moderne, qui revêt une grande importance dans la stratégie française visant à préserver la région en raison de son énorme potentiel énergétique et minéral. L'adhésion de la France au Sahara s'est accrue après l'arrivée au pouvoir du général de Gaulle. Pour pouvoir avorter tous les projets de de Gaulle et de ses associés visant à diviser l'Algérie ou à séparer une partie de son territoire, le refus de ses fils nationaux fidèles et défenseurs de l'unité du territoire national, tel que le cheikh Ibrahim bin Omar Bayoud, qui a eu une

attitude franche à l'égard de la question, a estimé que le Sahara faisait partie intégrante de l'Algérie. Leur destin est un et leurs intérêts communs n'existent pas sans un.

مقدمة:

بعد احتلال الجزائر عام 1830، أخذت فرنسا تخطط للبقاء في البلاد وتسعى سعيا حثيثا لأن تجعل من الجزائر جزءا منها، حيث سيطرت مجموعة من المشاريع الاستعمارية من أجل ضمان بقائها، ولعل قضية فصل الصحراء عن الشمال إحدى أهم المشاريع التي طرحتها الحكومة الفرنسية، حيث كان لها أثر كبير على سكان الجنوب وكان للشيخ إبراهيم بن عمر بيوض موقفا صريحا إزاء هذه القضية. حيث عارض المشروع معارضة شديدة من ظهوره عام 1947 فله يعود الفضل في إحباط وإفشال مؤامرة فرنسا في تقسيم وبتتر التراب الوطني ليكون بذلك قد دافع عن وحدة الوطن رغم الإغراءات والتهديدات التي تعرض لها من طرف الاستعمار الفرنسي والسؤال المطروح: لماذا قررت فرنسا فصل الصحراء عن الشمال وما السر في ذلك؟ وما موقف الميزابيين من هذه القضية وعلى رأسهم الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض؟

1- احتلال فرنسا للجزائر وتوسعها نحو الصحراء (ميزاب):

مع بداية الثلاثينيات من القرن 19م تعرضت الجزائر لأبشع هجمة استعمارية عرفها تاريخها المعاصر، وفي 14 جوان 1830 تشجعت فرنسا على تنفيذ خطة احتلالها للبلاد، حيث تمكنت قواتها من النزول في سيدي فرج دون مقاومة تذكر¹ خاصة بعدما أيقنت عدم قدرة الجزائر في التصدي لها لأسباب عدة لاسيما العسكرية منها، كتحطيم أسطولها البحري في معركة نافرين عام 1827م.

وأمام هذا الفشل الذريع استمر زحف الفرنسيين نحو العاصمة ليتمكنوا من احتلالها في 5 جويلية 1830 وهو تاريخ توقيع الداي حسين على معاهدة الاستسلام² مع قائد القوات الفرنسية دي بورمون (de baurmont). فهذا الغزو يدخل في إطار التوسع الأوروبي الحديث الذي استفحل خطره بعد الثورة الصناعية، وتزايد الحاجة إلى المواد الأولية والأسواق التجارية ومحاولات استغلال رؤوس الأموال.

لقد كانت الجزائر واحدة من الدول التي سقطت بين براثن العدو الفرنسي، فلقد سعى إلى السيطرة على البلاد بإحكام حيث قام بالقضاء على نظامها السياسي نهائيا، وتم إلحاقها وفق مرسوم ملكي فرنسي أصدره "لويس فيليب"³ (louis Philips) في 22 جويلية 1834 الذي ينص على أن الجزائر جزء من الممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا⁴، وبذلك تكون فرنسا ضمت البلاد وجردت أهلها من حقوقهم السياسية وممتلكاتهم واعتدت على حرياتهم ومحت شخصيتهم وكان الهدف من ذلك هو تصفية وجود الدولة نهائيا ووضعها تحت سلطة فرنسا ودستور الجمهورية الفرنسية الثانية الصادر بتاريخ 4 نوفمبر 1848 والذي جاء في مادته 109 على أن الجزائر أرض فرنسية⁵.

لقد تمكنت القوات الفرنسية منذ السنوات الأولى من احتلالها للبلاد من التوسع والتقدم نحو مدن الوسط بالتواطؤ مع بقايا الإدارة التركية. فالشعب الجزائري كان دائما يرى فيهم العدو اللدود الذي لا يمكن الخضوع والرضوخ له مهما كلفه الأمر، وبالتالي لم يستسلم الجزائريون للمحتلين الغزاة كما استسلم غيهم كالداي حسين وحاشيته من الأتراك بل بقوا متمسكين بأرضهم ووطنهم الطاهر. ولقد عبروا عن رفضهم القاطع لتواجده واعتمدوا على أنفسهم بعدما

فقدوا الثقة في السلطة المركزية المنهارة. لما أتم الاستعمار الفرنسي إخضاع مدن الشمال وأمنوا وجودهم زحفوا تدريجيا نحو الجنوب بغية احتلاله وليأمنوا على مكاسبهم الشمالية، حيث وصلت جحافلها إلى بسكرة عام 1844 ثم توسع نحو المناطق الداخلية مثل الأغواط، توقرت، والوادي...، وفي بداية عام 1850 أعدوا العدة للزحف على منطقة ميزاب، حيث عزم "المارشال راندون" (Randon) على التقدم نحوها بعد امتلاك نواحي الأغواط⁶.

ولم يلبث أن وصل الاحتلال الفرنسي أرض الصحراء فكان على الميزابيين أن يتخذوا موقفا إزاءه، خاصة بعدما عرفوا تفوقه العسكري ووحشيته وآثاره الوخيمة على المجتمع لذلك اجتمع زعماء ميزاب وأجمعوا رأيهم على عقد معاهدة مع فرنسا وبالضبط مع الوالي العام في الجزائر في تاريخ 29 أبريل 1853⁷ من بنودها: أن لا يحتل الفرنسيين بلادهم، وحرية تنقل جيوشهم ودفع جزية وطرد الثوار على أن لا يتعرضوا لنظمهم الإسلامية وشؤونهم الداخلية⁸. وفي عام 1882 قرر بعض القادة في الجيش الفرنسي الدخول العسكري إلى ميزاب على أن يحافظوا على بنود المعاهدة، وأصدر الحاكم العام "تيرمان" منشورا يقضي بتطبيق الحكم العسكري على ميزاب كبقية بلاد الصحراء⁹، فكان الاحتلال الكامل للمنطقة.

وفي 26 أكتوبر 1882 تلقى الجنرال "دولانور" برقية من الوالي العام لويس تيرمان يأمره بتجهيز محلة والذهاب بها إلى ميزاب لإعلان إلحاقه، اشتملت على 1175 ضابط وجندي معهم خمسمائة فرنسي و 1851 بعير يحمل مؤونة شهر كامل. غادرت المحلة أغواط يوم 10 نوفمبر ووصلت إلى غرداية في 17 نوفمبر وحطت بقربها¹⁰ فرغم المعارضة الشديدة أبدأها سكان المنطقة إلا أن

المنشور أعلن عنه رسميا يوم 30 نوفمبر 1882 ورفع العلم الفرنسي محيا بواحدة وعشرون (21) طلقة مدفعية وهكذا وقع وادي ميزاب بين مخالب الاستعمار الفرنسي فعاث في المنطقة فسادا وأذاق الميزابيين فضاغة سياسته في مجالات عدة وبالتالي عانى سكان ميزاب كغيرهم من الجزائريين ضروبا عدة.

2- أهمية الصحراء الجزائرية ومشاريع فرنسا:

إن السياسة الاستعمارية في الجزائر كانت لها أبعادا محددة منذ البداية وهي تقوم على مبدأ أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا. لذلك درست الموضوع بدقة وخططت لتثبيت وجودها في البلاد فتمكنت في التعمير لسنوات عدة، غير أن الشعب الجزائري خرج من صمته وكافح بطرق عدة سياسيا وعسكريا عن طريق مجموعة من الانتفاضات التي عمت ربوع الوطن والتي غطت تقريبا كل المراحل الزمنية وبنقلها من منطقة لأخرى منذ بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية 1916 أيام الحرب العالمية الأولى وهي انتفاضات حملت في ذاتها تعبير صادق عن إرادة الشعب الجزائري في رفض ما هو غريب ودخيل عن بلاده. ولما أحست فرنسا بقرب خسارتها للجزائر وأنها سائرة لا محالة إلى الاستقلال عملت على تكريس مخطط آخر من مخططاتها الجهنمية وهو مشروع فصل الصحراء عن الشمال وجاء تمسكها بالمنطقة بعد اكتشاف الاستعمار الفرنسي ما تخبؤه منطقة الجنوب من ثروات لذلك بدأت نوايا الاستعمار الفرنسي تتبلور عام 1956 لما أضحت الصحراء الجزائرية الأمل الوحيد والمنتظر من أجل إنقاذ الإمبراطورية الفرنسية من الانهيار لذلك أخذت تعد مشاريعها لفصلها نهائيا عن الشمال.

الأهمية الاقتصادية: اتضحت أهداف فرنسا في قضية فصل الصحراء عن الشمال بعد ادراكها لأهمية المنطقة وبالضبط بعد اكتشاف المواد الأولية والطاقوية والمعدنية التي تزخر بها المنطقة لذلك أدركت القيمة الاقتصادية للصحراء الجزائرية فبعد اكتشاف الغاز الطبيعي عام 1954 في جبل مرغة قرب عين صالح¹¹ والبتترول في منطقة حاسي مسعود¹² وغيرها من المعادن الثمينة، راحت تولي أهمية قصوى لمشروع فصل الصحراء خاصة أن هذه الثروات أسالت لعاب الفرنسيين وزادت في أطماعهم من أجل تحقيق متطلبات الآلة الصناعية والحربية.

كما قامت فرنسا باستغلال خيرات المنطقة الصحراوية وذلك بالسماح للشركات المتعددة الجنسيات ومنحها تسهيلات وامتيازات واسعة وبدون شروط للتنقيب واستخراج وتصدير البترول والغاز الطبيعي. وهنا يتبين لنا بأن الاستعمار الفرنسي ينظر إلى الجزائر على أساس ملكيته لثروات الصحراء خاصة بعد أن اعتبرها أرض خالية من السيادة. لقد قام الفرنسيون بإنشاء شركة ريبال للتنقيب عن البترول عام 1946 في بني ميزاب خاصة وأنهم يعتبرون سكانها العنصر الأساسي والحساس في الصحراء سياسيا وجغرافيا وتاريخيا، حيث يعتمدون عليهم في الدرجة الأولى في إنشاء الجمهورية الصحراوية المستقلة¹³، وهو مشروع فرنسي يهدف إلى بتر الصحراء عن الشمال.

الأهمية الاستراتيجية: تتمتع الصحراء الجزائرية بموقع استراتيجي هام أهلها على أن تكون محط أطماع الناظرين إليها من دول أوروبا وعلى رأسهم فرنسا. كما تتربع على مساحة شاسعة حيث تتشارك مع الدول الإفريقية في حدودها الطويلة لذلك استهوت الفرنسيين فجاء اهتمامهم بها من خلال ما ورد في تصريح

أدلى به الجنرال ديغول من خلال زيارته للجزائر في 8 ديسمبر 1958 قائلاً: "إن الصحراء هي أرض المستقبل بين عالمين، عالم البحر الأبيض المتوسط وعالم إفريقيا وبين عالم المحيط الأطلسي وعالم النيل والبحر الأحمر"¹⁴ وبالتالي فهي تحظى بإمكانيات ضخمة طبيعية واقتصادية وحتى استراتيجية باعتبارها قلب إفريقيا وهمزة وصل بين الدول الإفريقية.

الأهمية العسكرية: لقد أبقت فرنسا الجنوب الصحراوي خاضعا للقوانين العسكرية المباشرة يديره ضباطا فرنسيون بيدهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ولقد قسمت الصحراء إلى أربعة مناطق هي: 1- منطقة عين الصفراء، 2- منطقة غرداية، 3- منطقة تقرت، 4- منطقة الواحات، وكان على رأس كل منطقة كومنندان (رائد) يدير الشؤون العسكرية والإدارية. وتقسمت كل منطقة إلى دوائر وملحقات¹⁵. وبالتالي فالنظام الإداري المدني كان مطبقا فقط في المنطقة الشمالية في حين المناطق الجنوبية ظلت تسيير من قبل الحكم العسكري أي بواسطة قادة عسكريين¹⁶.

لقد أصدرت فرنسا في 07 أوت 1957 مرسوم يقضي بإنشاء عمالتي الواحات والساورة وما سمته بالمنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية التي كانت تشمل بعض البلدان الإفريقية الخاضعة للاستعمار الفرنسي كالتشاد والنيجر ومالي وموريتانيا¹⁷.

وفي نفس السنة أنشأت فرنسا وزارة خاصة بالصحراء. وكان مركز عمالة الواحات مدينة الأغواط ثم تحول إلى ورقلة في 1 جانفي 1960. وضع على رأس العمالة مجلس استشاري عام يهتم بدراسة مشاريع تنمية العمالة والسياسة المالية ومناقشة الميزانية السنوية. وكان يمثل فيه القرارة وبريان الشيخ بيبوض

ويمثل غرداية عيسى بن يحيى بالولو ويمثل باقي المدن الميزابية رئيس بني يزقن محمد بن صالح يحيى¹⁸. بالإضافة إلى أن إنشاء حركة مناوئة للقوات الفرنسية بقيادة ابن لونيس حيث تمكنت من الدخول إلى ميزاب في سبتمبر 1957¹⁹. كما استند الاستعمار الفرنسي إلى المنطقة السرية وهي الوجه الآخر غير مقنع إلى تنظيم عمليات وحشية بلغت أقصى حدود الفظاعة من أجل إقرار تقسيم الشمال عن الجنوب²⁰.

وقد زادت أهمية الصحراء مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت الصحراء الجزائرية مجالا فسيحا لإقامة الصناعة العسكرية وإرساء قواعدها العسكرية وتجهيزها وإجراء التجارب النووية والمناورات العسكرية وقد اتخذت من منطقة رقان بولاية أدرار عام 1957 مركزا أو حقلا لتجاربها النووية حيث تم تفجير بها أول قنبلة ذرية عام 1960 بأمر من الرئيس الفرنسي شارل ديغول وتنفيذا محكما من معاونيه، رغم إدراكهم بخطورة الأشعة المؤثرة على صحة الإنسان والحيوان وحتى البيئة. ولقد تسببت في مقتل آلاف الجزائريين وإصابة الآخرين بأضرار كبيرة، وكانت مدينة رقان الأكثر تضررا يسكنها حوالي 8 آلاف وهي لا تبعد إلا بمسافة 50 كلم فقط عن النقاط التفجيرية المسماة نقطة الصفر لتنفيذ التجارب النووية السطحية الأربعة المسماة "الربوع الأزرق والأبيض والأحمر والأخضر" على التوالي جاءت بهذا الترتيب نسبة للألوان الأولى للعلم الفرنسي²¹.

3- موقف الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض:

كان للشيخ بيوض موقفا صريحا تجاه قضية فصل الصحراء عن الجزائر، حيث عارض الفكرة معارضة شديدة منذ ظهورها عام 1947²² إلى

غاية استقلال الجزائر فله يعود الفضل في إحباط وإفشال مؤامرات تجزئة التراب الوطني، فكان دائما يعتبر بأن الصحراء أرض جزائرية وجزءاً لا يتجزأ منها. فدافع عن وحدة التراب بما فيه الصحراء رغم الإغراءات والتهديدات التي تعرض لها من طرف الاستعمار الفرنسي. يقول الشيخ بيوض في مذكراته بأن يوم 05 جويلية 1961 هو ذكرى خالدة في تاريخ الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وفيه برهن الشعب الجزائري على أنه يقف وقفة واحدة في الشمال والجنوب ضد كل محاولات التقسيم والبتر التي كان الاستعمار الفرنسي يحاول إقرارها في الأذهان تمهيدا لتطبيقاتها في الواقع²³، وفي هذا الصدد يقول بن طوبال بأن الفضل يعود إلى الشيخ بيوض في إنقاذ وحدة التراب وبقاء الصحراء بكل خيراتها جزائرية، وبدونه كان يمكن أن تستمر الثورة عقداً آخر ومرة أخرى أقول إن دور غرداية (المنطقة) هو الذي كان حاسماً في الموضوع وغرداية تعني الشيخ بيوض²⁴.

خاتمة:

في الأخير نقول بأن الاستعمار الفرنسي قد سعى سعياً حثيثاً لتنفيذ مشروع فصل الصحراء عن الشمال، غير أن إدارة الاحتلال عندما خططت لقضية احتلال الصحراء الجزائرية لم تضع في حساباتها الفشل الذريع أو إمكانية العودة إلى ديارها حيث كانت تحلم بالخلود في المنطقة تحت غطاء المشاريع الاقتصادية والعسكرية والسياسية وحتى الإدارية التي سطرته في المنطقة خاصة حينما ظنت بأنها مكتشفة أرض الصحراء واعتبرتها خالية من كل سيادة. وبالتالي فهي أرض فرنسية تخضع للسيادة الفرنسية وحدها، غير أن الواقع أثبت عكس ذلك فللصحراء أبنائها تنبها لمكائد السلطات الاستعمارية وعملوا على رسم

استراتيجية محكمة لمواجهة كل المخططات الفرنسية وجاء ذلك بعد التلاحم الشعبي الذي مكن من إجهاد مشاريع فرنسا الرامية إلى البتر والتقسيم.

الهوامش:

- 1- أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص35.
- 2- محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، ترجمة: محمد المعراجي، منشورات A.N.E.P، ص13.
- 3- هو ملك فرنسا من مواليد (1773-1850) حكم فرنسا من (1830-1848) يتميز بعدة خصائص منها الصرامة في سياسته.
- 4- جوان جليسي: الجزائر الثائرة، تعريف: خيرى حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961، ص15.
- 5- أنظر:
- AgeroncharlesrobertM : Histoire de l'Algérie contemporaine, P.U.E, paris,1977, p8-9.
- 6- محمد العربي الزبيري: مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص28.
- 7- محفوظ قداش: المصدر السابق، ص191.
- 8- محمد عمر بن عيسى: مذكرات ووثائق رسمية عن وادي ميزاب من الناحية الدينية والسياسية والاجتماعية (1851-1853)، مطبعة النهضة، تونس، 1951، ص63.
- 9- حمو عيسى النوري: دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، مجلد1، دار البعث، قسنطينة، (د.ت)، ص304.
- 10- يوسف بن بكير الحاج سعيد: تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وزارة الثقافة، 2007، ص 113-114.
- 11- محمد الأمين بلغيث: "فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال"، المصادر، عدد04، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، 2001، ص114.
- 12- يوسف بن بكير: المصدر السابق، ص210.

13- نفسه، ص213.

14- شارل ديغول (1890-1970) هو جنرال ورجل سياسي فرنسي، ولد في مدينة ليل الفرنسية تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام 1912 من سلاح المشاة، قادة مقاومة بلاده في الحرب العالمية الثانية ترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن عام 1943، كما ترأس الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية. وهو أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة، عرف بمناوراته الاستعمارية تجاه الجزائر منها مشروع قسنطينة مشروع فصل الصحراء عن الجزائر، سلم الشجعان وغيرها من المشاريع الاستعمارية. للمزيد ينظر:

Mohamed Harbi : la guerre commence en Algérie, édition complexe, bruxelles, 1989, p185-186.

15- أحمد توفيق المدني: كتاب الجزائر، ص276.

16- كمال كاتب: أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر (1830-1962) تمثيل وحقائق السكان، ترجمة: رمضان زبدي، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص25.

17- يوسف بن بكير: المصدر السابق، ص215.

18- نفسه.

19- نفسه، ص218.

20- إبراهيم بن عمر ببيوض: أعماله في الثورة، جمعية التراث، القرارة، 1990، ص48.

21- طيبي حورية وآخرون: "التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية"، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع(08)، المدرسة العليا للأساتذة، 2014، ص260.

22- إبراهيم بن عمر ببيوض: المصدر السابق، ص16.

23- نفسه، ص49.

24- شهادة السيد عبد الله بن طوبال، وزير الداخلية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن دور الشيخ ببيوض في الثورة التحريرية، مؤرخة في الجزائر يوم 01 مارس 1990. نقلا عن محمد ناصر، إبراهيم ببيوض مصلحا وزعيما، ص357.

مخططات التسلل والجوسسة وطرق مواجهتها في الولاية الثالثة

كهد/ محمود أيت مدور

جامعة بجاية

المقدمة

تمتاز المواضيع التي تتناول قضايا التسلل والجوسسة والتي تجرنا حتما للحديث عن قضايا الخيانة والعمالة لفرنسا من الأمور الحساسة والمعقدة في تاريخ الثورة الجزائرية. ويرجع ذلك إلى شح الوثائق التي تتناول مثل هكذا قضايا أو عدم وضعها في متناول الباحثين من قبل مراكز الأرشيف الوطنية والأجنبية. مما يجعل أمر معالجتها يعتمد أساسا على شهادات من جانب الجزائريين أو الفرنسيين والتي تمتاز بالتضارب في الكثير من الأحيان. في هذا المقال، سنتناول بعض تلك المواقف التي واجهها جيش التحرير الولاية الثالثة قبل عام 1958 ويتم فيها التركيز على عمليتي العصفور الأزرق والزرق والتي حاولت فيها فرنسا دس العملاء والخونة في صفوف جيش التحرير من خلال الإشكالية الآتية: ما مدى تحكم قيادات جيش التحرير في زمام الأمور في مواجهتهم لتلك العمليات وفق ما يخدم الثورة؟

عملية العصفور الأزرق

هي عملية جوسسة قامت بها المصالح السرية الفرنسية الممثلة في مصلحة التوثيق الخارجي والجوسسة المضادة¹ (Le Service de documentation extérieure et de contre-espionnage

(SDECE). تسمية " العصفور الأزرق" يمكن أن تكون مستوحاة من مسرحية موريس مايتيرلينغ Maurice Maeterlinck أو من أغنية "الرجل والطفل" التي غناها إيدي كونستونتين اللتين ظهرتتا في سنة 1956².

حسب ديغارد جون بيار فإن عملية "العصفور الأزرق" الذي تناولتها كاميل لاكوست³ عبارة عن قصة مختصرة لمحاولة خلق وحدات معادية لجيش التحرير الوطني بداية من 1956 في عروش إفليس لبحر وهذا من أجل زرع الشك في صفوف الثوار وكذلك تشويه سمعتهم. وأن هذه العملية ارتكزت على الدراسة التي قام بها عالم الأجناس جون سارفيي Jean Servier والذي وضع تحت تصرف الجيش الفرنسي من قبل الحاكم العام الفرنسي للجزائر جاك سوستال. وقد قام هذا العالم بانجاز دراسة حول عرش إفليس لبحار بين 1952 و1953 والتي نشرت سنة 1966. وكان جدير أنه كان يمتلك معلومات قيمة لتستفيد منها مصالح المخابرات الفرنسية⁴. العملية التي تم التخطيط لها من أواخر سنة 1955 داخل مقرات الحكومة العامة للجزائر، كانت تهدف إلى عزل المئات من ثوار منطقة القبائل وتحويلهم إلى كومندوس يلبس مثل أفراد جيش التحرير ويستعمل نفس الأسلحة من أجل القيام بعمليات مضادة للثورة.

جاءت الفكرة من هنري بول إيدو Henri Paul Eydoux والذي كان مستشارا تقنيا بدوان الحاكم العام جاك سوستال، هذا الأخير كلف غاستون بونتال مدير الأمن الإقليمي وشرطة الجزائر من أجل التخطيط للعملية.

تم بدأ العملية عن طريق تكليف مفتش الشرطة في مديرية الأمن الإقليمي المدعو أوسمور، وهو قبائلي بالاتصال بالطاهر حشيش المقيم بعزازقة. هذا الأخير قبل بكل سهولة فكرة إنشاء جيش معادي لجيش التحرير الوطني في هذه

المنطقة التي كان يوجد فيها عدد كبير من مناضلي الحركة الوطنية الجزائرية وهم من أتباع مصالي الحاج. هذا الأخير اقترح الأمر على أحمد زيدات، الذي كان يملك بقالة، والذي كان يملك علاقات كبيرة في أوساط الشعب، وكانت لديه وظائف في أجهزة جبهة التحرير الوطني. طلب مهلة للتفكير دون الإفصاح عن حقيقة مساهمته في جبهة التحرير الوطني، وأعلم صديقة محمد يازوران صديق محمدي سعيد الذي أعلم بدوره كريم بلقاسم وشجعه في قبول المشاركة في العملية من أجل استغلالها في مصلحة جيش التحرير الوطني.

يقول محمد تقيّة عن العملية: "في هذه الفترة، كان أكبر فشل ذريع منيت به فرنسا فيما يتعلق بالمؤامرات، كانت عملية "العصفور الأزرق". مع بداية حكم سوستال، تم الاتصال بثلاث جزائريين من قبل المصالح السرية بغرض تشكيل مجموعات مسلحات سرية. كان الأمر يتعلق بكل من أحمد زيدات، طاهر عشيّش ومحمد يازوران الذين كانوا على علاقة بقيادة الولاية الثالثة الذين شجعوهم على مسيرة المصالح الفرنسية في مسعاها"⁵. وقد ورد في جزيرة المجاهد أن "الأمر لم يكن يشبه تماما عمليات إنشاء فرق الحركة التي كانت تتم أما مسمع ومرأى الجميع"⁶.

بدأت بعد ذلك عملية تسليح تلك المجموعات المتكونة من 15 إلى 20 فرد من طرف مصالح سوستال، وكان هؤلاء الرجال يختارون من قبل جبهة التحرير الوطني. وبعد ذلك تنازل سوستال عن العملية لصالح لاقوست الذي كان مسرورا ومعه العملاء السريين بالتمكن من تلغيم جيش التحرير الوطني. وفي مؤتمر الصومام، تطرق المشاركون إلى العملية، واتخذ قرار بعدم ترك هذا

التسليح لفترة طويلة بسبب إمكانية اكتشاف المكيدة من قبل فرنسا وبضرورة ضم هذه المجموعات بأسرع وقت ممكن لجيش التحرير الوطني وهو ما تم فعلاً⁷. بعد ذلك، قامت جريدة المجاهد بنشر قائمة بأسماء وألقاب وأسلحة كل رجل، كان عددهم 288 محارب، وبحوزتهم 260، و22 مسدس رشاش و6 بنادقيات Garant. هذه العملية التي تولتها المصالح السرية الفرنسية على غرار فرق الحركي وفرق الدفاع الذاتي، مست 23 مجموعة مسلحة تنتمي إلى تجمعات ريفية ممتدة على عزازقة، تيميزار، تغزيرت، بور غيدون وتيزي وزو⁸. لكن الصحفي إيف كوريار، تكلم في كتابه عن عدد أكبر بخمسة مرات وهو عدد 1500 رجل.

ماذا كان مصير عملية "العصفور الأزرق"؟

فبعد فترة قصيرة من النجاح الظاهري الذي تتجلى من خلال تنظيم "حفل الانضمام" بتاريخ 17 سبتمبر 1956، أين وزعت الأسلحة على ممثلي الدفاع الذاتي للقرى التي انضمت إلى العدو، إلا أن الشبكة التي وضعتها فرنسا قد تم تلغيمها منذ البداية عن طريق "الخيانة" من قبل المجندين الذين استغلّتهم جبهة التحرير لصالحها⁹.

كان ردّ فعل فرنسا عنيفا عندما اكتشفت أمر الخيانة والمؤامرة التي أحيكت ضدها عن طريق القمع الوحشي الذي تعرضت له المنطقة بداية من أكتوبر 1956 في "عملية جناد" من أجل القضاء على الثوار في ملاجئهم بالغابات والجبال¹⁰.

وقد أكدت كاميل لاكوست في تحليلها أن فشل "عملية العصفور الأزرق" يرجع إلى عدم دقة الدراسة التي قام بها جون سارفيي حول عرش إفليس. لأن

اللوحه التي رسمها عن أهالي المنطقة تخص الفلاحين الذين تحجروا في "الهيكل التقليدي"، و"المحافظين على الثقافات الميّنة" والذين يمتلكون "الحكم القديمة"¹¹.
عملية الزرق:

اعتبرت من أعنف الامتحانات التي مرّت بها الولاية الثالثة التاريخية عامة والتي واجهها العقيد عميروش. مازالت القضية يكتنفها الكثير من الغموض وذات الأمر بتحديد المسؤوليات. القليل من الشهادات التي لدينا والتي كانت من الرجال الذين كانوا سواء قريبين من الحدث بفعل المسؤوليات التي كانوا يشغلونها أو فاعلين فيها لم تمكننا من معرفة الموضوع من كل جوانبه.

حسب شهادة عبد الحميد مهري، الذي كان وزيرا للشؤون الشمال الإفريقية ثم وزيرا للشؤون الثقافية والاجتماعية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإن هذه المؤامرة: "التي أحيكّت خيوطها من قبل مصالح المخابرات الفرنسية والتي تم تنفيذها بين 1957 و 1958 وتهدف إلى وضع قائمة بأسماء العملاء في جيش التحرير الوطني من أجل دفع قادتها إلى القيام بعمليات تصفية داخلية. جودي أتومي الذي التحق بالجيش سنة 1956، أي مباشرة بعد مؤتمر الصومام. والذي عيّن مباشرة في مركز قيادة الولاية الثالثة، تحدث عن القضية في كتابه المعنون: العقيد عميروش: بين الأسطورة والتاريخ. وفيها تحدث عن الفتيل الذي أشعل الفتنة والذي تمثل في حادثة معزولة تمثلت في التحاق فتاة من العاصمة بجيش الولاية الثالثة والتي أثارت شكوك النقيب أحسن محيوز. والتي صرحت بعد استجوابها أنها مرسلّة من قبل النقيب الفرنسي ليجي leger إلى الولاية الثالثة من أجل الاتصال ببعض الضباط في جيش التحرير الوطني ممّا ترك انطباعاً لدى قيادة الولاية أن جيشها ملغماً تماماً.

ما ذهب إليه جودي أتومي، يتقاطع مع تصريحات رشيد أجعود، الذي كان كاتباً للعقيد عميروش. هذا الأخير الذي بقي متحفظاً لفترة طويلة على الحادثة، صرّح لجريدة وطنية أن بداية الشكوك راودت قيادة الولاية الثالثة منذ فترة طويلة بسبب الاختفاءات المتكررة في صفوف قيادات الجبهة بالولاية الثالثة في ظروف غامضة، مما جعلها تقوم بتدعيم نظامها الاستخباراتي والمضاد للجوسسة.

الحادثة التي سوف تخرج العقيد عميروش تماماً من صمته، كانت اختفاء الملازم الأول حسين صالح، المحافظ السياسي لمنطقة القبائل الصغرى، الذي يحتل مكانة كبيرة لديه. لذلك قرر عميروش القيام بدورة تفقدية عبر أقاليم الولاية. لكن تلك الجولة وما عرفت من أحداث زادت من شكوكه حول وجود الخونة في صفوف جيش التحرير. يقول رشيد أجعود: "كلما غادرنا ناحية، تعرضنا إلى عملية تمشيط وقصف من قبل الجيش الفرنسي، هذا جعلنا نتأكد أن جيشنا ملغم والخائن كان معنا من أجل إعلام العدو في كل مرة بموقعنا".

وعند وصول عميروش ورفاقه إلى دوار أولاد يحيى موسى، وجدوا فتاتين في انتظارهم ويحملن رسالة توصية من مسؤولي منطقة العاصمة المستقلة من أجل تجنيدهن. وإدعين أنهن هربن من سجن بربروس وأنهن محل بحث من قبل الشرطة الفرنسية. لكن رواية الفتاتين لم تقنع قائد الولاية. وقام رشيد أجعود بالانفراد بإحداهن، وتمكن من إقناعها بإفشاء حقيقة أمرها على أن رسالة التوصية مزورة من قبل مصالح العقيد بول ألان ليجي وأنها جاءت من أجل الاتصال بالملازم سي العربي. هذا الأخير الذي كان معهم، اعترف أنه عميل فرنسي منذ 1946، وقد كان بحوزته جهاز استقبال مخفي استعمله في إعلام

مركز برج المنايا بتحركات عميروش ورفاقه أثناء جولة التفتيش. وتم بعد استنطاق سي العربي معرفة مصير المحافظ السياسي المختفي حسين صالحى على أنه تم اختطافه من قبل كومندوس مكون من الحركى والجنود الفرنسيين الذين تموهوا على أنهم مجاهدين قادمين من الولاية الرابعة يلتصون المساعدة للالتحاق بتونس.

مباشرة بعد حادثة أولاد يحيى موسى، قرر عميروش مباشرة إستراتيجية شاملة للرد. وقام باستدعاء كل ضباط الولاية في غابة أكفادو من أجل إعلامهم بالخطر المحدق بالثورة¹².

هذا الأمر جعل عميروش يضع خطة سريعة لمواجهة الخطر تمثلت في:

- توقيف كل المجاهدين الذين جاؤوا من العاصمة.
- التوقيف عن التجنيد.
- إنشاء لجنة تحقيق بقيادة كل من أحسن محيوز ورشيد أجعوت.
- تعيين فرقة مكلفة بإحضار المشكوك فيهم بعد توقيفهم.
- تعيين محكمة مكلفة بمحاكمة المتهمين برئاسة كل من الرائد أكلبي مجند أولحاج وحميمي فاضل.

تخللت العملية التي دامت إلى غاية ربيع 1959 العديد من التجاوزات خاصة من قبل لجنة التحري المكلفة كذلك بالاستجوابات والتي كان على رأسها أحسن محيوز. هذه الأخير وحسب تعبير جودي تومي، "كان يرى كل شيء أزرقاً أي أنه بإمكانه توقيف أي شخص وإصاق تهمة الخيانة به بمجرد شك بسيط في المنظر أو النظر، إلى درجة أنه كان الكل يتفادى مصادفته. كما أن المحكمة التي شكلت لم تقم بدورها على أحسن وجه لأنها كانت تتعرض إلى

الضغط من قبل رئيس لجنة التحري. لذلك لم يسلم من عملية القتل إلا بضعة عشرات من الذين مرّوا على المحكمة". وحسب الطاهر أجعوت: "كانت نظرات الريبة تحوم أساسا حول المجندين الجدد الذي قدموا من العاصمة بعد معركة الجزائر أو إزاء "المتقنين" ¹³.

ويضيف أن كل المجاهدين كانوا مراقبين. كما قام العقيد عميروش ببذل مجهودات كبيرة من أجل استعادة حسين صالحى المختطف وطالب عن طريق الصليب الأحمر الدولي من الفرنسيين الإفراج عنه مقابل الإفراج عن الأسير الفرنسي دوبوسك Dubosc المختطف في الهوران. لكن كان جواب السلطات الفرنسية هو نقل حسين صالحى إلى منطقة القصر مسقط رأسه أين تم اغتياله بطريقة شنيعة، ورد عميروش بالمثل فيما يخصه الأسير الفرنسي الذي قتل في نفس المكان.

فيما يخص عدد الأشخاص الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم في عملية الزرق، اختلفت الروايات. وحسب رشيد أجعوت الذي كان عنصرا بارزا في العملية: "في منطقة أكفادوا، كان عدد الأشخاص الذين تمت محاكمتهم يتراوح بين 200 و 300 شخص، وتم تمت تبرئة العديد منهم"، لكن هذا يتناقض مع روايات أخرى. فحسب أيت مهدي محمد أمقران، لم يكن عدد الضحايا محل إجماع على الإطلاق، فقد عددهم يتراوح بين 300 و 700. لكن بالنظر إلى رقم الـ 3000 مشبوه التي قدمت من قبل محيوز وتصريحات الجنرال جاكى الذي تكلم عن حوالي 2500 مجاهد قتلوا بعد المحاكمة، وبالنظر كذلك إلى تقييم محمد حربى الذي استند إلى تقرير قدمه حسين زهوان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 29 جوان 1960 الذي تحدث عن حوالي 2000 قتيل، وبالنظر

إلى تصريحات جودي أتومي الذي كتب في شهادته أنه لم يكن الوقت يسع لدفن القتلى بالطريقة المعتادة بسبب عددهم الكبير، إذ كانوا يوضعون في حفر دون التمكن من تغطيتهم بطريقة جيدة على مدى أربع أشهر. ومن هنا نطرح سؤال بسيط، ما هو عدد المقتولين يوميا إلى درجة عدم القدرة على دفنهم بطريقة لائقة؟ من المحتمل أن العدد سيتجاوز كثيرا الـ 300 المصرح بهم وربما قد يتعدى الألف.

كانت الأساليب المعتمدة في عملية الاستنطاق للأشخاص المشكوك فيهم قاسية جدا، وقد ذكر جون بول ماري Jean Paul Mari في كتابه " يجب إسقاط القمر « Il faut abattre la lune » أمثلة مروعة عن كيفية الاستنطاق من قبل لجنة التحقيق، إذ يقول « في كل مساء ، يتم تجهيز كانون وهو موقد من الحطب في حفرة، ويتم علق المشبوه من المرفقين و القدمين بوضعية الحوامة، ويتم رفعه ثم إنزاله إلى أن يقارب بطنه جمر الكانون » .

هذه الأساليب التعذيبية دفعت بالكثير أن يصرحوا بأنهم خونة من أجل وضع حد للتعذيب وتقديمهم للمحكمة. وقد كان لعبد الرحمان ميرة في وضع حد لمهزلة الزرق بعد عودته من تونس في أواخر مارس 1959 عن طريق الإفراج على المسجونين، كما صرح علانية، أن الزرق ما هي إلا مؤامرة أحيكت من قبل المصالح الفرنسية لتدمير جيش الولاية الثالثة بعدما أن عجزوا على تحقيق ذلك في ساحات الوغى.

كانت مؤامرة الزرق من أصعب الامتحانات التي واجهها العقيد عميروش، وقد كانت الإستراتيجية المعتمدة لمواجهتها محل انتقاد كبير وصلت إلى حد وصف عميروش بالمجرم. أكيد أن الإستراتيجية المتبعة في العديد من

التجاوزات التي أضرت بالكثير من المجاهدين الذين ضحوا بشبابهم من أجل تحرير الوطن من العدو الفرنسي ليجدوا أنفسهم يعذبون ويقتلون من قبل إخوانهم. لكن قبل الانتقاد، يجب وضع أنفسنا في ظروف المؤامرة وفي منصب قائد الولاية.

الخاتمة

من خلال ما سبق يتبين بوضوح طبيعة الحرب التي شنتها فرنسا على الجزائريين، فهي حرب ميادين بالدرجة الأولى عن طريق تسخير كل إمكانياتها الحربية من أجل قصف وحرق وتدمير القرى والمدامر وعملیات تمشيط واسعة بغرض القضاء على المجاهدين. لكن بالإضافة إلى ذلك، استعملت كل وسائل الحرب الحديثة عن طريق محاولة اختراق جيش التحرير بالعملاء والخونة. لم يكن الأمر مقتصرًا على منطقة دون الأخرى، لكن نالت منطقة القبائل النصيب الأكبر من هذه المؤامرات. ففي عملية العصفور الأزرق، اعتقدت أجهزة المخابرات الفرنسية أنها وجدت أخيرًا السبيل للقضاء على جيش الولاية الثالثة عن طريق تجهيز وتسليح جيش من الخونة، لكن كانت الصفة كبيرة عندما أدركت أنها كانت تسلح جيش التحرير الوطني. لكن أجهزتها بقيادة النقيب بول ليجي استطاعت أن تحقق في مؤامرة الزرق ما لم تحققه في عملية العصفور الأزرق الذي كلفها أموال طائلة. من غير الممكن معرفة عدد الذين وظفتهم فرنسا كعملاء في جيش التحرير، والذين تم تصفيتهم بعد اعترافاتهم، أغلبهم أدلوا بروايات من نسيج الخيال لوضع حد للتعذيب الذي تعرضوا إليه حاملين معهم أسرارهم وألامهم وخيبة ألمهم. لذلك من غير الممكن حجم الاختراق إن وجد فعلا لكي يتم قياس حجم الكارثة التي حلت بجيش الولاية الثالثة.

الهوامش:

1- أنشئت المصلحة بتاريخ 28 ديسمبر 1945، وأصبحت تدعى المديرية العامة للأمن الخارجي منذ تاريخ 2 أفريل 1982. كانت تابعة في ظل الجمهورية الرابعة لرئيس المجلس، ثم أصبحت منذ إعلان الجمهورية الخامسة إلى غاية 1962 تحت تصرف الوزير الأول ميشال ديبري، وقد هذا الجهاز الأمني فعاليته الكبيرة خلال حرب التحرير الجزائرية. هذه الأخيرة قامت بعدة عمليات خلال حرب التحرير وتمثل أهمها في تحويل الطائرة التي كانت تقل قادة الثورة بتاريخ 22 أكتوبر 1956 وهم: محمد بوضياف، حسين أيت أحمد، أحمد بن بلة، مصطفى الأشرف ومحمد خيضر. وهي التي خططت كذلك لعملية الزرق.

2- Fremeaux Jacques. Camille Lacoste-Dujardin Opération oiseau bleu, des Kabyles, des ethnologues et de la guerre d'Algérie.

In: Annales. Histoire, Sciences Sociales. 55^e année, N. 1, 2000. pp. 192-194;

https://www.persee.fr/doc/ahess_0395-

[2649_2000_num_55_1_279837_t1_0192_0000_3](https://www.persee.fr/doc/ahess_0395-2649_2000_num_55_1_279837_t1_0192_0000_3), p.193 et 194.

3- الكاتبة كاميل لاکوست دو جاردان Camille Lacoste Dujardin هي عالمة أجناس مختصة بالبربر عامة وبالقبائل خصوصا. نشرت عدة مؤلفات منها " الحكايات القبائلية " سنة 1970، وكتاب "العصفور الأزرق".

4- Digard Jean-Pierre. C. Lacoste-Dujardin, Opération " Oiseau Bleu " : des Kabyles, des ethnologues et la guerre d'Algérie. In:

L'Homme, 1997, tome 37 n°144. pp. 160-162;

https://www.persee.fr/doc/hom_0439-4216_1997_num_37_144_370371, p.160 et 161.

5- Mohamed TEGUIA, L'Algérie en guerre, Alger : OPU, 1988, p.291.

6- El Moudjahid, n°3, septembre 1956.

7- Mohamed TEGUIA, op.cit, p.292.

8- Ibid.

9- Digard Jean-Pierre. C. Lacoste-Dujardin, Opération " Oiseau Bleu " : des Kabyles, des ethnologues et la guerre d'Algérie. In:

L'Homme, 1997, tome 37 n°144. pp. 160-162;

https://www.persee.fr/doc/hom_0439-4216_1997_num_37_144_370371, p. 161.

10- Ibid.

11- Ibid.

12- Djoudi ATTOUMI, Le colonel Amirouche à la croisée des chemins, T2, Bejaia : Editions Ryma, 2006, p.395.

13- Djoudi ATTOUMI, op.cit, p.395.

توصيات الملتقى

في يوم 16 ديسمبر 2019 وعلى الساعة الواحدة زوالا اجتمعت لجنة توصيات الملتقى برئاسة الأستاذ الدكتور بن يوسف تلمساني، وبعد فحص التوصيات والمداولة أوصت بما يلي:

- 1- الدعوة للاهتمام بالتاريخ العسكري للثورة الجزائرية، وذلك اعتبارا لأهميته وحيويته وقلة البحوث حوله.
- 2- الدعوة إلى تنسيق الجهود بين مختلف الهيئات الفاعلة في مجال دراسة تاريخ الثورة العسكري، مخابر البحث والجامعات، المركز ووزارة المجاهدين، وزارة الدفاع الوطني.
- 3- دعوة الباحثين والطلبة إلى تركيز الاهتمام والجهود لتاريخ الثورة العسكري، وخاصة في دراساتهم وبحوثهم الأكاديمية.
- 4- دعوة مختلف الهيئات والمؤسسات إلى التعريف بالاستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني وتدريسها في الجامعات والمدارس العسكرية.
- 5- تبني مشروع اعداد كتاب جماعي يتناول تصحيح الأخطاء التاريخية الخاصة بتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.
- 6- الدعوة للاستمرارية في عقد الملتقى ليتناول قضايا جزئية من الموضوع، مثل الثورة الجزائرية والحرب النفسية.
- 7- التوصية بطبع أعمال الملتقى ونشرها ورقيا وإلكترونيا.

الفهرس

الجزء الأول

04	ورقة الملتقى الوطني.....
08	كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية أ.د/ عبد الله مقلاتي.....
10	تجارب المقاومة الشعبية المسلحة في الجزائر بين 1830 و1916مصدر نجاح وتعزيز للعقيدة العسكرية لدى جيش التحرير الوطني د/ فاتح بلعمري - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
21	إستراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة المشاريع العسكرية الفرنسية (1954-1958) د/ فتح الدين بن أزواو - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
41	استراتيجية هجومات 20 أوت 1955 في الشمال القسنطيني د.أ.د/عمر بوضربة- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
51	إستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة الحركة المصالية 1954-1962 د/ عبد المالك بوعريوة - جامعة أحمد دراية- أدرار.....
94	النشاط المدني الثوري لجبهة وجيش التحرير الوطني وآليات مجابهة المخططات الفرنسية د.أ.د/ سفيان لوصيف - جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02.....
115	الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية بعد مؤتمر مجلس الثورة في أوت 1957 أولوية العسكري على السياسي د.أ.د/ عبد الله مقلاتي د/ حسين محمد الشريف - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
	التسليح في الإستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية: الجبهة المغربية نموذجا د/اسعد لهاللي

149	د/ سلوى لهاللي - جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02.....
165	أهمية قاعدة تونس كخيار استراتيجي لجيش التحرير الوطني 1954-1957 د/ كريم مقنوش - جامعة الدكتور يحيى فارس - المدية.....
191	الثورة الجزائرية والحرب النفسية المضادة 1955-1962 قراءة في الأسباب والآليات والنتائج د/ جمال قندل - جامعة حسية بن بوعلي - الشلف.....
208	استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة الحرب النفسية الفرنسية. دراسة نماذج د/ بن جلول هزرشي - جامعة زيان عاشور - الجلفة.....
225	جيش التحرير الوطني في مواجهة الحرب النفسية خلال استفتاء 1958 د/ مختار هوارى - جامعة الحاج لخضر - باتنة.....
240	خط "موريس" الاستعماري واستراتيجية رد فعل الثورة الجزائرية لمجابهته د/ محمد فن - جامعة زيان عاشور - الجلفة.....
266	تطور الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية من خلال إنشاء الجبهة الجنوبية (1960-1962) أ/ الطاهر خالد - جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله).....
296	قادة الثورة الجزائرية واستراتيجية جيش التحرير الوطني في مواجهة خطا موريس وشال 1957/1960 د.أ.د/ أحمد مسعود سيد علي - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
313	سياسة جاك سوستيل في الجزائر والثورة الجزائرية د.أ.د/ عبد الكامل جويبة - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
328	الاستراتيجية العسكرية للثورة الجزائرية من خلال التكوين العسكري للطلبة الجزائريين بسوريا 1955 - 1962 د/ مصطفى عبيد - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
342	مواقف إبراهيم بيوض من المشروع الفرنسي لفصل الصحراء د/ بن رحال يمينه - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....

353	مخططات التسلل والجوسسة وطرق مواجهتها في الولاية الثالثة كهد/ محمود أيت مدور.....
الجزء الثاني	
04	ورقة الملتقى الوطني.....
08	كلمة مدير مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية أ.د/ عبد الله مقلاتي.....
10	جيش التحرير الوطني في مواجهة العمليات العسكرية لمشروع شال خلال سنة 1959: الولاية الخامسة أنموذجا كهد/ ليلي تيتة - جامعة الحاج لخضر - باتنة.....
26	إستراتيجية الثورة الجزائرية في المعارك بالولاية التاريخية الثانية معركة بورزام نموذجا 12 ماي 1956 كهد/ محمد قويسم - جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة.....
41	الإستراتيجية العسكرية لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية معركة سوق أهراس 26 أبريل 1958 نموذجا كهد/ جمال ورتي - جامعة محمد شريف مساعدي - سوق أهراس.....
53	الانهزام العسكري الفرنسي في الحدود الشرقية الجزائرية-التونسية معركة جبل الواسطة نموذجا كهد/ حورية ومان - جامعة بسكرة كهد/ نظيرة شتوان - جامعة البليدة 02.....
73	إستراتيجية الثورة التحريرية في منطقة العرق الغربي الكبير 1956 - 1962 كهد/ د/ حمان تواتي - جامعة مرسللي عبد الله - تيبازة.....
96	التنظيم السياسي والعسكري للثورة التحريرية بمنطقة الحصنة كهد/ نورالدين مقدر - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....

107	النشاط العسكري بقسمة زمورة الناحية 4 المنطقة 1 الولاية 3 (1956-1962) دراسة تحليلية أ/ سمير بن سعدي - جامعة ألكلي محند أولحاج - البويرة.....
135	استراتيجية الثورة في مواجهة السياسة الفرنسية في الولاية الثانية من خلال كتاب مسيرة المجاهد دحمان عتروت د/ لخضر بوطبة - جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 02.....
154	تنظيم الجندرمة الريفية في الولاية الثانية التاريخية منذ 1956 د/ إدريس لعبيدي - جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف.....
167	من استراتيجيات الثورة العسكرية، تأسيس القاعدة الشرقية، ظروف التأسيس والتطور (1954-1957) د/ بوكسية محمود - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
186	المسار العسكري للقائد الشهيد "وعواع المداني" في منطقة المسيلة والقاعدة الشرقية د/ راجعي عبد العزيز - جامعة عباس لغرور - خنشلة.....
199	نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني بالولاية الأولى المناطق المحرّمة والمحتشدات أنموذجاً (1954-1960م) د/ معمر ناصري - جامعة أدرار د/ أبو بكر حفظ الله - جامعة تبسة.....
222	تطور العمل العسكري للثورة التحريرية في الجنوب الشرقي للجزائر وادي سوف ووادي ربيع أنموذجاً 1954-1962 أ.د/ محمد السعيد عقيب - جامعة حمة لخضر - وادي سوف.....
249	الإستراتيجية العسكرية لزيغود يوسف خلال الثورة الجزائرية أ.د/ حميدي أبو بكر الصديق - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
	إستراتيجية الثورة في اختراق مراكز الاستعمار بمنطقة المسيلة من خلال الشهادات الشفوية

263	ك.أ.د/ كمال بيرم - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
277	استراتيجية الثورة في تفعيل العمل الفدائي للمرأة " جميلة بوعزة وجميلة بوباشا " ك.د/ بن حمودة مراد - جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....
296	استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة عمليات شال الكبرى بالولاية الأولى-عملية الشرارة (الحضنة الشرقية) 8-21 جويلية 1959 أنموذجا من خلال الأرشيف العسكري بفانسان -بباريس ك.د/ يحيوي عبد الوهاب - جامعة الجزائر 02 (أبو القاسم سعد الله).....
337	النشاط العسكري للعناصر اليهودية في الجزائر خلال الثورة التحريرية ك.د/أمال معوشي-جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.....

منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

2020